

# الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(٥٣)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٥٣

## المقاومة بالتشريع

يونيو ١٩٩٢ - ديسمبر ١٩٩٢

اعداد

المحرورة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤٣٣ شارع المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣





- ١ #٩٢/٠٦/٢٥ في الممنوع  
مجدى مهنا الوفد
- ٢ #٩٢/٠٦/٢٥ \*قانون لمكافحة الا رهاب ..ام لزيادة الا رهاب  
سيد عبد العاطى الوفد
- ٧ #٩٢/٠٦/٢٦ \*قانون مكافحة الا رهاب..والضرورة الحتمية  
الا هرام
- ٨ #٩٢/٠٦/٢٦ \*قانون الطوارئ باق بعد صدور قانون مكافحة الا رهاب  
الوفد
- ٩ #٩٢/٠٦/٢٦ \*هل مصر فى حاجة الى قانون للارهاب؟  
عاطف فرج المصور
- ١٥ #٩٢/٠٦/٢٦ \*مصر وقانون مواجهة الا رهاب  
تبيل رشوان المصور
- ١٨ #٩٢/٠٦/٢٧ \*تعديلات جديدة لقانون حيازة الاسلحة والذخائر  
الا هرام المساشى
- ٢٥ #٩٢/٠٦/٢٨ \*فكرة  
مصطفى امين الا خبار
- ٢١ #٩٢/٠٦/٢٨ \*رصاص الا رهاب..وقوانين المواجهة"  
امير ابوالسعود الوفد
- ٢٣ #٩٢/٠٦/٢٨ \*قانون الا رهاب ..يبين نعم ولا  
عبدالفتاح عباس حريتى
- ٢٨ #٩٢/٠٦/٢٨ \*قانون مكافحة الا رهاب فى المجلس قبل نهاية هذه الدورة  
محمد مصطفى اكتوبر
- ٣٦ #٩٢/٠٦/٢٩ \*مكافحة الا رهاب  
مصطفى كامل مراد الا حرار
- ٣٩ #٩٢/٠٧/٠١ \*العلماء والمفكرين يؤكدون رفضهم التام لقانون مكافحة الا رهاب  
مجدى حلمى الوفد
- ٤٠ #٩٢/٠٧/٠١ \*مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكافحة الا رهاب  
الا هالى
- ٤١ #٩٢/٠٧/٠١ \*قانون الا رهاب مرفوض..والتطرف مسئولية الحكومة  
محمود الخولى النور
- ٤٥ #٩٢/٠٧/٠٢ \*نيشات  
نعمان جمعة الوفد
- ٤٧ #٩٢/٠٧/٠٢ \*لجان مصرية تبحث فى اصدار قانون مكافحة الا رهاب  
الحياة
- ٥٠ #٩٢/٠٧/٠٣ \*الشباب يترح اصدار قانون لمكافحة الا رهاب  
الا هرام



- ٥١ #٩٢/٠٧/٠٤      \*النفمة المحيطة  
نبيل اباطة      الا اخبار
- ٥٢ #٩٢/٠٧/٠٤      \*محكمة خاصة..على مستوى الجمهورية..لمحاكمة الارباببين  
المساء      المساء
- ٥٣ #٩٢/٠٧/٠٥      \*قانون لمكافحة الارباب كيف؟  
مصطفى على محمود      اكثوبر
- ٦٠ #٩٢/٠٧/٠٦      \*مقدم شرطة د.محمد الغنام اهذى مكتبة مجلس الشعب كتابه  
الاربام      الاربام
- ٦١ #٩٢/٠٧/٠٦      \*المشاكل والحلول  
عبد الفتاح نصير      الوفد
- ٦٢ #٩٢/٠٧/٠٦      \*لماذا يخاف حسين عبد الرازق من قانون الارباب؟  
مايو      مايو
- ٦٤ #٩٢/٠٧/٠٦      \*الاروة"الاراء"فى انتظار قانون الارباب..كيف؟  
جمال عبد السميع      الارار
- ٦٥ #٩٢/٠٧/٠٦      \*القاهرة.قانون جديد للارباب للقضاء على الجماعات المتطرفة  
الوسط      الوسط
- ٦٩ #٩٢/٠٧/٠٧      \*الارباب المواجهة بالقانون  
احمد حسين      الاربام
- ٧٢ #٩٢/٠٧/٠٧      \*قانون الارباب لن يوقف التفجرات الشعبية  
محمد حلمى مراد      الشعب
- ٧٥ #٩٢/٠٧/٠٨      \*التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الارباب  
الالهالى      الالهالى
- ٧٦ #٩٢/٠٧/٠٨      \*بين ورطة الحكومة وريبة المعارضة وحيرة الارباب الصامتة  
ماهر عسل      الالهالى
- ٧٨ #٩٢/٠٧/٠٩      \*القلب...الذى ليس يرغب بنا  
عبد العزيز محمد      الوفد
- ٨٠ #٩٢/٠٧/١٠      \*التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة "الارباب"  
محمود معوض      الاربام
- ٨٥ #٩٢/٠٧/١٠      \*الشرعية تواجه العنف والارباب والتطرف  
الجمهورية      الجمهورية
- ٨٨ #٩٢/٠٧/١٠      \*بدانا مرحلة الرد العلمى..على الارباب  
مجدى عبد الرحمن      المساء
- ٩٠ #٩٢/٠٧/١٠      \*الاراء..عقوبة الارباب  
محمود نقادى      الجمهورية
- ٩٧ #٩٢/٠٧/١٠      \*مجلس الشعب المصرى يناقش السبت  
الحياة      الحياة



- \*الا شغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنظمين اليها  
العروبة  
١٣٠ #٩٢/٠٧/١٤
- \*قانون الا رهاب يهدد حريات المواطنين جميعا  
محمد حلمى مراد  
الشعب  
١٣٤ #٩٢/٠٧/١٤
- \*قانون الا رهاب ..ماذا وراءه؟  
الشعب  
١٣٨ #٩٢/٠٧/١٤
- \*اهدار للحريات واغتتيال للمحقوق التى اقرها ديننا  
الشعب  
١٤٠ #٩٢/٠٧/١٤
- \*مصر بكل قياداتها وفشاتها ترفع الا رهاب الحكومى وتحويلها الى دولة بوليسية  
عبد الحمى محمد  
١٤١ #٩٢/٠٧/١٤
- \*تجرم الفكر..وتزيد من قمع المعارضين  
الشعب  
١٥٠ #٩٢/٠٧/١٤
- \*كبار المستشارين:نطالب اولى الا مر بالا لزام بالدستور  
الشعب  
١٥١ #٩٢/٠٧/١٤
- \*هذا تقنين للتهر وتعبير عن العجز فى مواجهة المشكلات  
الشعب  
١٥٢ #٩٢/٠٧/١٤
- \*شكرى:التعديلات الجديدة تعمف بالديمقراطية وتزيد العنف  
الشعب  
١٥٣ #٩٢/٠٧/١٤
- \*الفنانون:هذه التعديلات ستزيد من العنف  
الشعب  
١٥٤ #٩٢/٠٧/١٤
- \*اللجنة التشريعية وافقت على القانون فى جلسة واحدة  
الشعب  
١٥٥ #٩٢/٠٧/١٤
- \*عطية الا رهابية وقانون الا رهاب  
محمود السقا  
الوفد  
١٥٧ #٩٢/٠٧/١٥
- \*القضاء على العنف  
جلال السيد  
اغراساة  
١٥٩ #٩٢/٠٧/١٥
- \*مواجهة لارهاب ام تصفية للعمل السياسى؟  
حسين عبد ربة  
الا هالى  
١٦٠ #٩٢/٠٧/١٥
- \*الفاظ ومعان  
اسماعيل صبرى عبد الله  
الا هالى  
١٦١ #٩٢/٠٧/١٥
- \*تعديلات مواجهة الا رهاب  
الا هالى  
١٦٢ #٩٢/٠٧/١٥
- \*التجمع يطلب تعديل مشروع مقاومة الا رهاب  
الا هالى  
١٦٣ #٩٢/٠٧/١٥
- \*مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ  
الا هرام  
١٦٤ #٩٢/٠٧/١٦



*الاعلبية:يد القانون لا تطول الجمعيات الاسلاميه الملتمزة بالقانون واحكام محمود معوض	الا هرام	#٩٢/٠٧/١٦	١٦٥
*برلمانيات جلال السيد	الا خبار	#٩٢/٠٧/١٦	١٦٨
*لا...لا رهاب القانون عبد العزيز محمد	الوفد	#٩٢/٠٧/١٦	١٦٩
*كلمة حق في مشروع قانون الا رهاب يحيى الرفاعي	الوفد	#٩٢/٠٧/١٦	١٧١
*اربع عقوبات حددها القران لمواجهة الا رهاب الفواء الاسلامي		#٩٢/٠٧/١٦	١٧٣
*مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الا رهاب الا هرام		#٩٢/٠٧/١٧	١٧٥
*ليس بالقانون وحده..نكافح الا رهاب سامي متولي	الا هرام	#٩٢/٠٧/١٧	١٧٦
*القانون لا يحرم الدعوة وانما يجرم اي تنظيم يمثل خطرا على المجتمع محمود معوض	الا هرام	#٩٢/٠٧/١٧	١٧٧
*التعديلات الجديدة تحول مصر الى دولة بوليسية الوفد		#٩٢/٠٧/١٧	١٨١
*الا حزاب والنقابات المهنية تطالب بالغاء التعديلات حمدي شفيق	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٨٢
*..والنقابات والا حزاب وهيئات التدريس ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٨٣
*شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٨٤
*النقابات المهنية..واساتذة الجامعات ورجال القانون يرفضون تعديلات القوانين لحقوق الشاذلي	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٨٦
*تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	#٩٢/٠٧/١٧	١٨٧
*٢٠شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد صوت الكويت		#٩٢/٠٧/١٧	١٨٨
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	#٩٢/٠٧/١٨	١٨٩
*استنكار شديد لتعديلات مواجهة الا رهاب سامي مبري	الوفد	#٩٢/٠٧/١٨	١٩٠
*الحكومة والمعارضة تهاجمان قانون الا رهاب سوسن الجيار	روزاليوسف	#٩٢/٠٧/٢٠	١٩٤





- \* إذا لم يتهم واضح هذا القانون بالخيانة العظمى.. فمن يتهم بها؟  
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالمة  
١٩٨ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب عبد الحى محمد
- \* القوى السياسية : التعديلات  
٢٠٠ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* استنكار شعبى من العمال والطلاب.. والمعلمين.. والسائقين  
٢٠٢ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* التاريخ يعيد نفسه  
٢٠٤ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* ندوة العلماء  
٢٠٥ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* الناس.. والا رهاب.. والطوارئ.. وايام القهر  
٢٠٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب عبد الفتاح فايد
- \* اساتذة جامعة القاهرة يرفضون قانون الا رهاب  
٢١٠ #٩٢/٠٧/٢٢ الشعب طة خطاب
- \* ٢٤ ناشبا يعترفون على قانون الا رهاب  
٢١١ #٩٢/٠٧/٢٢ الشعب الا هالى
- \* الموافقة على ١٢م مشروع قانون واشفاقية فى ٤ساعات  
٢١٢ #٩٢/٠٧/٢٢ الشعب الا هالى مصطفى السعيد
- \* كل هؤلاء يرفضون تعديلات مكافحة الا رهاب.. فلمصلحة من تصدر؟  
٢١٧ #٩٢/٠٧/٢٢ الشعب الا هالى عبداللطيف وهبة
- \* لا جريمة.. بدون قصد جنائى  
٢٢٠ #٩٢/٠٧/٢٣ صباح الخير ناطمة العطار
- \* وجاء الدرس من الجزائر  
٢٢٣ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد عبد العزيز محمد
- \* القوانين وحدها لا تحمى مجتمعا.. ولا تواجه ارهابا  
٢٢٥ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد سليمان جودة
- \* نعم لقانون الا رهاب.. ولكن  
٢٢٨ #٩٢/٠٧/٢٥ . حواء ماجدة محمود
- \* النص الكامل لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢  
٢٣٢ #٩٢/٠٧/٢٧ الا هرام الا اقتصادى
- \* الا مائة العامة للشباب ترفض قانون الا رهاب  
٢٤٠ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار
- \* "حدوث"  
٢٤١ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار ليلى عبد السلام



٢٤٢	#٩٢/٠٧/٢٧	*مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان.. عصبت الهواري الا حرار
٢٤٤	#٩٢/٠٧/٢٧	*رسالة سليم عزوز الا حرار
٢٤٥	#٩٢/٠٧/٢٧	*سؤال هشام طنطاوى الا حرار
٢٤٦	#٩٢/٠٧/٢٨	*تعديلات قانون الا رهاب باطلة.. لا نها مخالفة للدستور محمود بكرى الشعب
٢٤٩	#٩٢/٠٧/٢٨	*لعنة "عدم الدستورية" تطارد التعديلات الجديدة فوزية عبد الستار العالم اليوم
٢٥٢	#٩٢/٠٧/٢٩	*وقد التعديلات الا خيرة لمكافحة الا رهاب زكريا فكرى الوفد
٢٥٣	#٩٢/٠٧/٢٩	*مؤتمر نوادى التدريس يدين قانون الا رهاب محمد حمدينو الا هالى
٢٥٤	#٩٢/٠٧/٢٩	*طالبات باحتجاز الشرطة للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعا الا هالى
٢٥٥	#٩٢/٠٧/٣١	*نوادى التدريس ترفض قوانين الا رهاب عامر عيد الشعب
٢٥٧	#٩٢/٠٨/١٢	*ارهاب الحكومة.. وارهاب الا افراد والجماعات الشافعى البشير الشعب
٢٥٩	#٩٢/٠٨/٣٠	*قانون الا رهاب.. هل يحل المشكلة؟ المختار الا سلامى
٢٦٠	#٩٢/١٠/١٢	*تعديلات الا رهاب.... المختار الا سلامى
٢٦٣	#٩٢/١١/١٨	*رفض اجراء تعديلات جديدة على قوانين الا رهاب والا حداث على خميس الوفد





المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠٠٤ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## جنه امين

لقانون الطوارئ، بجلالة الله غير قادر على مواجهة الإرهاب. وعلى التصدي لتأثير العنف الجارف في المجتمع. ولتقل صراحة أنه عاجز عن وقف الجريمة السياسية التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولاداعي للتخفي وراء شعار حملة الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن المجتمع.

وسوف نكتشف قريباً إن القانون الجديد عاجز هو الآخر عن مواجهة الإرهاب. وإن موجة الإرهاب في ظلّه قد تزايدت ولم تقتصر. ووقتها سيطلب رجال السياسة والأمن بتشريع جديد يعالج الثغرات التي كشف عنها تطبيق قانون الإرهاب.

إن قانون الطوارئ المفضوب عليه، على خلاف ما أشيع يعطى لوزارة الداخلية الحق في اعتقال أي مواطن لمدة ستة شهور متقطعة. وحتى بعد مضي هذه الفترة يمكن لوزارة الداخلية أن يصدر قراراً باعتقال نفس الشخص بعد أخرى. وهناك من أمضوا عامين في السجون في ظل قانون الطوارئ، وليس ٤٥ يوماً فقط كما قيل نحت قبة مجلس الشعب. يخرج المعتقل يوماً أو اسبوعاً ثم يدخله من جديد. وهذه

السلطات الواسعة هي التي منحها قانون الطوارئ لوزارة الداخلية. فعلاً في وسع قانون مكافحة الإرهاب أن يفعل أكثر من ذلك؟ هل في وسعه الكشف عن الجريمة قبل وقوعها؟ هل في وسعه معرفة منظمات وأهداف واساليب جماعات العنف والتطرف؟ إن يستطيع القانون الجديد أن يفعل شيئاً من ذلك. كل ما هناك أنه سيعطى لأجهزة الأمن سلطة الضرب

في اللجان بلا ضوابط ولا قيود  
● بالمصلحة كشف الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء عن نوايا الحكومة من وراء إصدار قانون العلاقة بين ملك ومستاجر الأرض الزراعية. وهي تنحصر في فرض "اتوة" جديدة تؤهل لمصالح خزنة الدولة. قل د صدقي بصريح الصراحة نحت قبة مجلس الشعب أمس الأول من الضروري موافقة المجلس على طلب الحكومة. بفرض الاتوة الجديدة. معشلقن نمضي في القانون، أي عشان توافق الحكومة على إصدار القانون ولا ترجع في كلامها.

إن لم تصدر الحكومة القانون الجديد عن قناعة بمخالفه القانون الحالي للشريعة الإسلامية.. وليس عن قناعة برفع الظلم عن الملك الصغير. فكل عليهم الحكومة من القانون الجديد هو فرض "اتوة" وحصولها على نسبة من الزيادة في القيمة الإيجارية وأقرها رئيس الوزراء بـ ٤٠٪ من نسبة الضريبة الحالية. وقل رئيس الوزراء إن هذه الزيادة لن تزيد على عشرة جنيهات في المئتان الواحد. هذا مع العلم بأن الضريبة يتم تغييرها كل عشر سنوات.. وموعدها تغييرها يحل في عام ١٩٩٩ أي بعد سبع سنوات كاملة! وعجبي

**مجدى مهنا**





المصدر : **الوفاء**

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابنزار مصحح  
قتل قوات الاخوان

فكانون  
لما ففحة

الجزيرة  
أم نزيادة

مسلمة  
النظام تعتمد  
على استخدام  
القوة والجهالة  
العدف ١١  
ولم نل  
ولم نل  
أغتيال  
سليمة  
مزن  
الشيخ  
المصري

الجزيرة السياسية ننتشر في ظل

قانون الطوارئ والأحكام العرفية







المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ شهر ١٩٩٢

# السلطة «إرهابية» والطرف... الإدين الطبيعي للنظام الشمولي

## الإرهاب

قضية اجتماعية  
واقتصادية  
وليس  
أمنية فقط





المصدر : **الرفد**

التاريخ : **٢٠ يونيو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرج غودة ، ودمر عشر ثلاثة من وزراء الداخلية لحولات  
القتيل (أثوباشا - التنبوي - بدر) وشملت السلطة  
يستخدم قانون الطوارئ في مكافحة التطرف والعنف  
والإرهاب .

ورغم ذلك لم تستطع السلطة - بل لجأت أخيراً بعد  
تطور أحداث العنف الأخيرة إلى إعداد مشروع قانون  
جديد اعتمدت عليه (قانون مكافحة الإرهاب) إضافة إلى  
قانون الطوارئ والإحكام العربية . سوف يدرس  
مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب في أغسطس  
ال القادم للموافقة عليه . ويهدف القانون - كما أعلنت  
وزارة الداخلية - إلى تعزيز العقوبة على الانتقاعات  
الإرهابية أو الأفعال الشائكة المؤدية للإعدام .

«الوقت» استطلعت رأي مسئلة القانون والمجسدين  
جوزل مشرع قانون مكافحة الإرهاب ، وقال جيزل من  
العنف والإرهاب . إنهم سيضعون أجماعات الاستجابة إلى  
مزيد من الإرهاب .

تؤمن السلطة أن استخدام القوة - هو الطريق  
الوحيد لمواجهة التطرف والعنف والإرهاب .. وتجاهل  
تماماً الأسباب التي دفعت إلى ذلك .. فالأوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي تشهدها  
البلاد - خطية وإن تجعل الشعب المصري كله شعباً  
متمرداً . فالشعب لا يمتلكون حاكم الطبيعة في الحصول على نسبة  
والزواج .. ملايين آخرين عاطلون بلا عمل .. آلاف  
الأسر تعرضت لعمليات تهريب جنرات شوكيت  
الأموال .. حكومة بعيدة كل البعد عن مسئول  
الجمهور .

ورغم أن مصر منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن تحكم بقانون  
الطوارئ والإحكام العربية لمواجهة الجريمة في التطرف  
والعنف والإرهاب . إلا أن هذا القانون - وعلم الإحكام  
لم تجد من العنك بل دفعت به إلى بعد الإرهاب  
والاعتقالات السياسية . التي ظل القانون الطوارئ  
سلط الوكتور وضعت للجيب قليلاً .. وأعتقل الدكتور





وانني ارى ان صاحب الراى سواء كان يمينيا او يساريا له الحق في طرح رايه ومناقشته .. مهما كان متطرفا .. ولكن المخطوئ ان .. ان يرفض الراى بصفه والا يخذل الاديان والحياة العامة ! ويشهد د . البنا : ومن وجهة نظري ان التطرف ليس مجل مصلحته بطريق الامنية .. وهي مهمة ليست من مهام وزارة الداخلية .. بل يجب ان يتعامل الراى بغراى .. وارى ان القوانين القائمة في مصر كافية لحماية اعمال العنف بكل اشكاله سواء الجنائى او السياسى ، والى تيدا بالعصب والتكوى بالادمان .. اين ما المصود بقتول جديد كخلفه الزعاب ؟ هذا يسأل د . البنا ويحجب على سؤاله .. لا للتصور من وراء هذا القانون ، سوى التوسع في سلطات البوليس والسلطة بدون لىن قضائية ، ويدين عمليات قضائية بقتل على الأشخاص .. اى اطلاق يد السلطة في الاعتقال رغم وجود ذلك في القانون الطوارىء ..

وقد تضمنت المادة ان قانون مكافحة الزعاب الذى ستعرضه على مجلس الشعب في المجلس القادم سوف يحد من الزعاب ، ولكني لاذ انه سيزيد من صلاحيات العنف .. بل ويوسع الجماعات "سلامية" والمخاطرين الى اسلوب العمليات "الانتحارية" في التعامل مع السلطة .. فللتاريخ السياسى المصرى شاهد على ان معظم البرامج السياسية تدت في ظل قانون الطوارىء والاحتكام العربية ، فبعد تولي الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ وبعد تحكم بقتول الطوارىء ، اى منذ ١١ سنة .. وطول هذه الفترة ولدت ايشع الجرائم السياسية .. فلم اغتيل الدكتور رفعت الحجيوب والدكتور فرج فودة ، وهرض ثلاثة من وزراء الداخلية لحملات اغتيال وهم ايوباشا والنبوي وركى بدر .. ولم تمنع الاحكام العربية او تحد من ظاهرة العنف والزعاب .. ويشهد د . البنا سلطة الآن التى لديها القوة والنفطة .. تتعامل مع الامن بالقوانين والاجراءات المدنية ، ولكن استخدام القوانين الاستثنائية هو طبيعة السلطة الرئاسية .. فالامن يحتل بالبيئة وليس بالقوة !

#### خطة متكاملة

● المستشار سعيد العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا ، يطلق على مشروع قانون مكافحة الزعاب قائلا : - قانون الطوارىء صدر سنة ١٩٨٠ ، وقد حدثت تطورات كثيرة .. جعلت منه قانونا اوسع من اللازم في بعض الحالات ، واضيق من المطلوب في حالات اخرى واعتقد ان قانون الطوارىء نفسه في

النوع الجنائى او السياسى .. كذلك يمكن ان يستخدم قانون الطوارىء ضد هؤلاء الذين يروجون المخدرات ، والدعارة .. ولجاء العمله الذين يهدمون للاقتصاد البلاد .. والمخاطرين على انتظام العام .. ولكن ارى ان قانون مكافحة الزعاب سيكون اضافة على قانون الطوارىء ، لانه من المستحيل ان يغطي قانون الزعاب - الذى ينصرف الى العمل الاهلى فقط - طوعا وسلطا ورجعيتها في ان تستخدم اجراءات استثنائية وسريعة في مواجهة الجماعات الاسلامية ● هل قانون مكافحة الزعاب يمكن ان يعد من الممرسات الراهبية ؟! لا ، لان قانون الطوارىء لم يمنع ايشع الجرائم السياسية التى ارتكبت في مصر .. وارى ان قانون الزعاب ايضا ان يمنع ظاهرة الزعاب ، لاننا لم نلح على السبب الحقيقي الذى يورى الى التطرف الراهبية .. والتطرف هو الابن الطبيعي للنظام الشمولى .. والتطرف في مصر لم يخرج الا من تحت عاية هذا النظام الشمولى .. والاسباب معروفة ، وهي قلة النظام في تحكيم مطلب الشعب ، فلا تعليم ولا صحة ولا نظيفة ولا مالى فضلا عن الانهيارات الخلقية .. والتطرف ظاهرة موروثة في كل مجتمع .. ولكنها معدة الحجم والاش .. وتتطلب الى ظاهرة خطيرة .. عندما يتعمق التوازن الاجتماعى في التدهور .. وهذا لا يتم الا في ظل الدكتاتورية والطغيان

#### الثالث الخطر

● الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوى بجامعة القاهرة ، يذيد كثيرا من الجوانب التى طرحها د . هبالة ، ويقول : هناك ثلاثة مصطلحات ظهرت على الساحة خلال السنوات الاخيرة ، وهي "التطرف" - "العنف" - "الزعاب" .. وفى التقدير ليس هناك محل للتكلم عن "التطرف" ، او ما يسمى بالتطرف .. لانه ليس محل ادانة .. فطراى يجب ان يرد عليه بقاى والانتداع .. وما يعتبر متطرفا

الدكتور ابراهيم مسولى استاذة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد ، يرى ان السلطة بهذا القانون الجديد تمنح نفسها المزيد من القوانين القديمة للحريات .. وبكذلك لا تصور ايدا ان الحكومة سوف تقلص من سلطاتها الضمنية في هذه الميادين المتعددة للتصديا على ميدان واحد ، وهو الزعاب ، واعتقد ان هذا القانون سيكون اضافة الى قانون الطوارىء لتزويد الحكومة بمزيد من السلطة الضمنية ، وبكامل الضمنية التى لا يتحجبها قانون الطوارىء الحال .. ولعل اهم هذه السلطات .. هي سلطة الاعتقال المطلق مع تقييد حق المراجعة في اثار الاعتقال .. وبالتالي فان قانون الزعاب سوف يحد حق الشك من الضمان في اثار الاعتقال .. فضلا عن انه سوف يتيح للحكومة اخذ اجراءات جديدة لتقييد حرية الاصل فى المطلق والى وقع بها العنف ، او يشبهه ان يقع بها عنف .. مثلا اغلاق منطقة او حتى لفترة زمنية محددة لتحويل

او لتصرف الى ان يستطيعوا الوصول الى الزعاب .. ويؤكد د . هبالة ان قانون الطوارىء من المخوش ان يكون اشمل من القانون مكافحة الزعاب ، لان قانون مكافحة الزعاب ينص على قتلحش بيمينيا ، وعلى قتل سبى .. وهو العمل الراهبى باستخدام العنف في مواجهة السلطة او في مواجهة الغير .. بينما قانون الطوارىء يملك كل حالة يبدو فيها امن البلد مهددا ، او امن منطقة معينة في حالة المخاطر الطبيعية (زلازل - فيضانات) فضلا عن انه يشمل الزعاب سواء كان من

#### تحقيق :

### سيد عبد الحامى

اليوم لا يعتبر رايها متطرفا بعد سنوات ، وايضا ما كان يعتبر متطرفا في حالة سابقة قد لا يعتبر متطرفا الآن .. بل اقول ان الدعوات المتجنية كلها مواقف تطرفا لعلها !











المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٦ ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

## قانون مكافحة الإرهاب .. والضرورة الحتمية



عبد  
العليم  
موسى

أصبح إصدار قانون لمكافحة الإرهاب ضرورة حتمية . بعد أن ثبت فشل القانون الطوارئ في مواجهة الواقع التطرف والإرهاب والعنف التي أصبحت تكلل المجتمع وتهدد أمنه وتؤثر على مناخ الديمقراطية وسيادة الإنفتاح الاقتصادي والسياسي . ويجب على مجلس الشعب أن يقر هذا القانون على وجه السرعة .

والقانون قائم في كثير من دول العالم المتقدم . تتعامل به هذه الدول لضبط مسيرة أمنها وللضمان على المواطن الشدة المقلقة لمصوبها وسلامة مجتمعاتها .

وتلعب أحداث التطرف التي يبت وأنها على سلاح المجتمع المصري في الفترة الأخيرة . وصرفات وزيرو الداخلية من أن بعض المنظمات التي وابت في قانون الطوارئ .

- عملية أن يطبق عليهم - هي بمثابة امتثلت مساوئة لخصائص التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زعزعة الأمن والاستقرار . فلقانون الطوارئ يلقى بالإفراج عن المعتقلين بعد ٤٥ يوما من المحاكمة ولا تستطيع الداخلية إعادة اعتقالهم في جو الحرية والديمقراطية السائد فيمصر هؤلاء أن ممارسة نشاطهم واجراءهم .

ولقد سبق أن أصدرت الحكومة مشروع القانون المطوب ومنه لجنة على أعلى مستوى تراجع وتصيح مراده . وعلى على مجلس الشعب أن يناقشه ويقره ليصبح سري المفعول بدلا من أن تكتفى فقط بالاطلاقية به بعد وقوع أي جريمة لم تمر الأيام ولا يرى لقانون النور .

وأعتقد بعد التحيز الاقتصادي الذي سلكنا سبيله وبعد الإنفتاح السياسي والديمقراطي والحزبي الذي سلك مجتمعا . أصبح قانون مكافحة الإرهاب والتطرف ضرورة أممية لمن مصر ووجبتها الوطنية . وسلامتها الاجتماعي .





المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية لـ «الوفد» :

## قانون الطوارئ : باق بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب

أكد اللواء محمد عبدالحليم موسى - وزير الداخلية - في

تصريح خاص لـ «الوفد» ، أن  
لقانون مكافحة الإرهاب لا يستتبع  
بالضرورة إلغاء قانون

الطوارئ ، وقال إن القانون  
الطوارئ مستمر وإن يتم التخلو  
واستطرد متسللا -

- من كل اننا عزيزين لقانون  
مكافحة الإرهاب .. إحتنا حافظي  
لقانون الطوارئ عطفنا نحارب  
الإرهابيين !

كما أكد مصدر مسؤول بمجلس  
الشعب أن تقديم الحكومة  
لقانون مكافحة الإرهاب لا يعني

بالضرورة إلغاء القانون  
الطوارئ ، في إشارة منه إلى  
اتجاه نية الحكومة لتطبيق  
القانون الطوارئ ومكافحة

الإرهاب معا . وعلمت أن مجلس  
الشعب سوف يناقش قانون  
الإرهاب في شهر يوليو القادم بدلا  
من أغسطس ، وأن الدعوة

البرلمانية مستمرة خلال الإجازة  
الصيفية وأن يصدر قرار  
بفضها .





المصدر :

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هل مصر في

# حاجة إلى

# قانون للإرهاب؟!

● ● ● حضرت قضية إغتيال الدكتور فرج فودة تسلاطات جدرة حول كيفية مواجهة الإرهاب ، ودارت التساؤلات حول مجز قانون الطوارئ، عن المواجهة وتشدد البعض في المطالبة بإعادة النظر في الديمقراطية كلها ، واستصدار قانون جديد لمعالجة الإرهاب بقتل سرعة الحركة والقدرة على المواجهة ... وإمتهاده إلى كل من يتاجر بالإرهاب حتى وإن كان بالكتابة ... في المقابل كانت الدعوة إلى تعميق الديمقراطية وتكريس مبادئها - في نظر البعض - هي الره الأمل والوأي للقضاء على مشكلة الإرهاب - الديمقراطية هي السلاح الفعال في هذا الشأن ● ● ●

## عاطف فرج

تحت سميات أخرى مثلما حدث في السبعينات عندما نشأت جماعة التكفير وجماعة الجهاد ثم إنها مشكلة إجتماعية ترتبت على المشاكل الاقتصادية الناشئة بدورها عن الانفجار السكاني الذي لا توجد مؤشرات تحظى الأمل في أن هذا الانفجار يتراجع ولهذا تستغل الأجهزة المتطرفة تحت الرداء الديني هذه المشكلة في جذب

يقول اللواء حسن أبوفاشا وزير الداخلية الأسبق مؤيدا لصدار قانون مكافحة الإرهاب... إن قانون الطوارئ مهما كانت فاعليته فهو قانون مؤقت في حين أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة ممتدة في مصر في ظل عوامل ثلاثة أولا : إنها تتخطى وراء الرداء الديني ، ولها أسباب تاريخية امتدت حوالي نصف قرن وإن كانت قد تلاشت في فترات فأنها عشت





الطوارئ مع تعديلات تتفق مع ظاهرة  
الارهاب وخطورتها . وفي ذات الوقت  
تمكين جهاز الامن من السرعة الاجرائية ..  
ولا يمكن القول بان هذا القانون يتعرض  
لمنى تمارش مع الدستور خصوصا انه  
سيخضع للرقابة القضائية بشكل يوافي كل  
الضمانات الدستورية لظاهرة الارهاب ظاهرة  
غير تقليدية ويجب ان تلتاح بمنطق غير  
تقليدى ..

### قانون العقوبات يكفى

ويوضح المستشار محمد سمير  
المشعلون ان قانون العقوبات يتضمن  
عقوبات مناسبة للجرائم وبضخما شديد  
شدة الجرائم وهي عقوبات كافية في ذاتها  
لردع أى مجرم ومنع أى جريمة فيما لو تم  
اعلام الناس بهذه العقوبات من خلال  
المحاكمة والتكليفين والإذاعة غير انه  
يجوز دون تطبيق هذه العقوبات مصابي  
لأنه لا يفرض الدستور والقانون الاجراءات  
الاجرائية لاجراءات معينة في ضبط الجريمة  
وتقديم الأدلة بحيث يتم ذلك من خلال

أسلوب شرعي وقانوني يستهدف حماية  
الأبرياء قبل ان يخلص حماية للمجرمين  
للقاعدة القانونية ان قانون العقوبات هو  
قانون المدينين اما قانون الاجراءات  
الجنائية فهو قانون الشرعاء أى القانون  
الذى يفرض ضوابط معينة في قبول أى  
دليل لأدانة المتهم وذلك حماية من تطبيق  
قاعدة أدانة الأبرياء ونتيجة لهذه الضوابط  
فإن المحاكم لا تستطيع توقيع العقوبات  
على المتهم حتى وإن التفتحت انه هو  
المجرم وذلك لانعدام أى دليل شرعي  
يتوافق مع الدستور ويمتثل مع القانون .  
لقد يحدث ان يتم الضبط باطلا أو ان يكون  
تفتيش الأشخاص والمساكن بغير إذن من  
التفتيش أو الا يتم تحرير المضبوطات  
تحريرا سليما أو ان يخشى الشهود سطوة  
المجرمين فلا يشهدون بما رأوا أو يزيغون  
الشبهة أو يمتنعون عن الحضور أمام  
المحكمة أو يغيرون القوائم في المحاكم  
وينتج عن ذلك ان المجرم العادى يصعب  
في كثير من الأحيان بمناى عن توقيع

الشباب لها . ثم ان اصدار قانون لمكافحة  
الارهاب سيكون له تأثير معقول كما انه

سيجسد تصميم المجتمع على مكافحة هذه  
الظاهرة الآن ومستقبلا .. وكذلك اعتبارها

ظاهرة عرقية لا تتلاقى مع المنطق  
الديمقراطى الذى يسمى المجتمع  
ترسيخه الآن .

### سرعة الضبط والملاحقة

ويضيف أبوينا فلا ومن حيث  
المضمون فإن القانون مكافحة الارهاب .  
ميكمل تطبيق أربعة ابعاد اولها : فترة  
اجرائية سريعة لردع الأمن في مواجهة  
ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث  
لايسع القانون العادى رجل الأمن على  
ملاحقتها وحصرها والوقاية منها خصوصا  
ان مجرده وقوعها يؤثر في اوضاع سياسية  
واجتماعية واقتصادية لايتحمل للمجتمع  
تكرارها بين لحظة ولحظة .

ثانيا : سيسمح القانون لمكافحة عقوبة  
رادعة يمكن ان يكون لها تأثيرها في توفير  
عنصر الردع وبالتالي الوقاية من هذه  
الجريمة . وثالثا : انه يتيح سرعة  
المحاكمة من خلال تشكيل محكمة خاصة  
بمحاكم امن دولة ، تتولى نظر مثل هذه  
القضايا المهمة والخطيرة ولايتأخر الفصل  
فيها طبقا لاجراءات العفوية التى ينص  
عليها القانون العادى . ورابعا انه يتيح  
الفرصة لإلغاء الفصل بقانون الطوارئ  
خصوصا ان القوى السياسية كثيرا  
ما تلتذذ بإلغاء هذا القانون ، يضاف إلى  
ذلك ان دولا كثيرة أخذت بهذا المنطق  
وأصدرت قانونا خاصا لمكافحة الارهاب  
لإدراكها ان ظاهرة الارهاب تؤثر على  
الممارسة الديمقراطية في هذه الدول وهذه  
الدول دول ديمقراطية مثل إنجلترا وفرنسا  
وايطاليا والمانيا .

ويستطرد اللواء أبوينا فلا . اما فيما  
يتعلق بضمانات تطبيق القانون فإنه يمكن  
ان يكون هناك نوع من الرقابة القضائية  
على أسلوب تنفيذ قانون مكافحة الارهاب  
بنفس المنطق الذى نص عليه القانون







المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **٢٦ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ● ● **حسن أبوباشا :**
- **قانون الطوارئ لا يستطيع مواجهة**
- الأرهاب .**
- ● ● **سعيد العشماوى :**
- **قانون العقوبات كاف لكن المشكلة فى**
- الاجراءات .**
- ● ● **د. احمد جلال عز الدين :**
- **القانون الكمائى يحارب الارهاب قبل أن**
- يحدث . ويهزم التعاطف معه .**

فى بعض البلاد ومنها بريطانيا وألمانيا ..  
وإذا رأى إصدار مثل هذا القانون فليس  
الترح عم التعجل فى إصداره مثل هذا  
القانون وإعطائه الفرصة الكافية للدراسة  
والمناقشة حتى لا يكون رد فعل إنفعالى أو  
يتضمن إجراءات تهدد حقوق الأبرياء ،  
فاليد من عرض هذا القانون على القضاء  
والمحاكم واستئذنة الجمعيات والقوى  
السياسية المختلفة لإبداء الرأى فيه  
وتجميع الملاحظات ومنقشاتها . والقانون  
الأرهاب أو صغر فإنه يتعين أن يتضمن  
تعريفاً جليلاً للأرهاب حتى لا يساء تطبيقه  
فيظلم الأبرياء ويشيع لتجاهل من المظالم  
والافتقار العدالة كما أنه يتعين أن يحدد  
المقصود بالأعمال الإرهابية ويضع

المعوبة لتحويله ولاخذه جلق المحر  
ولأرهاب المجتمع وتخويله أى سلطة . هذا  
فضلاً عن صعوبة ضبطه أصلاً . والقانون  
الطوارئ يواجه بعض الأعمال التى يمكن  
أن تسيء إلى المجتمع فيقتضن لجراءات  
وقائية لاعتقال بعض المشتبه بهم لكنه  
لا يفرق فى طبيعة الليل الذى لا يد أن يضى  
عليه المحكمة لسياسها . وعند اعتقال فرد  
فإنه يجوز له أن يتنظم إلى المحكمة بعد  
شهر من اعتقاله وتكامل المحكمة فى نظمه  
إما بالقبول أو الرفض وكثيراً ما تلتقى  
المحاكم بقبول التظلم وتخرج من المنهم  
ظنرا لعدم تقديم وزارة الداخلية معلومات

عن أسباب الاعتقال أو لتقييمها معلومات  
غير كافية للاعتقال أو لتقييمها معلومات  
تضمن أسباباً وأهمية للاعتقال مفهوم  
المحكم غير مفهوم الإدارة وذلك فإن  
أسباب اعتقال الأشخاص بواسطة الإدارة  
قد لا يصحف هؤلاء لدى المحاكم ..

#### ثغرات إجرائية

ويضيف المستشار العشماوى قائلًا ..  
وإزاء هذه الثغرات الإجرائية فى القانون  
العدلى وفى قانون الطوارئ فإن كفيهما  
فشل فى مواجهة أعمال العنف والأرهاب  
ومن ثم فقد اقترح البعض إصدار قانون  
خاص بالأرهاب إقتداء بالتجارب التى تمت





المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ محرم ١٩٩٢

الاجراءات الوقائية اللازمة لتقويم الاهلي  
وعزل نشاطه عن المجتمع حتى يستقيم  
امره . ولا يكون من الاصوب انشاء محكمة  
خاصة بالارهاب تتبع لاجراءات سريعة  
وتختص في نثار قضايا الارهاب ، حتى  
تكتسب الخبرة في قضائها وتسرع في  
الفصل في القضايا المطروحة عليها .

### شلة على كلفة العقوبات

وياسر اللواء الدكتور احمد جلال عز  
الدين الخبير بالامم المتحدة لمنع الجريمة  
مدى كلفة قانون العقوبات للضد  
للالرهاب فيقول ان النصوص العقابية  
والظروف المشددة تلحق غيرها في كثير من  
قوانين العلم فالمادة ٧٧ تعاقب بالاعدام  
كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي الى السلب  
باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة  
اراضيتها . والمادة ٨٥ اقرة ١ تنص  
على اعتبار الجماعات السياسية في حكم  
الدول حتى ولو لم تعترف لها مصر بصفة  
الدولة والمادة ٨٧ تعاقب بالاعدام كل من  
الف عصابة او تولى زعافتها بقصد محاولة  
قلب نظام الحكم بالقوة او تغيير الدستور  
او النظام الجمهوري او تشكيل الحكومة .  
والمادة ٨٩ تعاقب بالاعدام كل من الف  
عصابة ملجأت طلائع من السكان او قومت  
بالسلاح رجال السلطة العامة وايضا نفس  
الامر بالنسبة للمادة ٩٣ وما تلاها من  
نصوص بالاضافة الى ذلك فالمادة ٩٥ ا  
قرة ٥ تعاقب بالانسل الشلة كل من انشا  
او اسس او نظم او ادار جمعيات او  
منظمات من شانها التأثير على نظام الدولة  
الاجتماعي او الاقتصادي او هم اي نظام  
من النظام الاساسي لهيئة الاجتماعية او  
تحديد شيء مما تقدم او الترويج له متى  
كان استعمال القوة او الارهاب او اية  
وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك  
والمادة ٩٤ تعاقب بالانسل الشلة اي  
شخص جلب اسلحة او مهيأت او وسائل او  
محلات ياولى اليها من ذكر من قبل ذلك او  
يجتمعون فيها . المادة ٩٥ تعاقب بالانسل  
الشلة كل من حرض على ارتكب جريمة من  
الجرائم المنصوص عليها في المواد  
المتعلقة بتنظيم ارهابي والمادة ٩٦ تعاقب  
على الاطلاق الجنائي او التحريض او  
التشجيع على ارتكب الجرائم المذكورة او  
تقديم معونة مالية او مادية دون ان يكون

لديه نية الاشتراك بمقاربة في تلك الجرائم  
وتصل العقوبة الى الانسل الشلة  
والمؤبد . المادة ٩٨ ، ٩٨ ا مكر تعاقب  
ايضا من علم بوجود مشروع يرتكب  
جريمة من تلك الجرائم ولم يبلغ السلطات  
او من روج او حرض او حاز بقات او  
بواسطة محررات او مطبوعات او اي  
وسيلة من وسائل الطبع لطبع او تسجيل  
او لاداعة ما يحض على كراهية المبدى  
التي لهم عليها النظام في الدولة . المادة  
٩٨ اقرة ٢ تعاقب كل من اسفل الدين في  
الترويج او التحريض بالقول او بالكتابة او  
بأية وسيلة اخرى لاقتل متطرفة بقصد  
كثرة الفتنة او تحفيز او لزعراء احد الايمان  
السموية او الطوائف المنتمية اليها او  
للاضرار بالوحدة الوطنية او السلام  
الاجتماعي بل وصل الامر بالقانون الى  
القتل في المادة ١٠٢ عقوبات على طبق  
كل من جبر بالصياح او الغذاء لثارة الفتنة  
والمادة ١٠٢ مكر تعاقب كل من لاذع  
اخيرا او بيلقات او شعلات كاذبة او  
مفرصة .

ويضيف اللواء احمد جلال قائلا :  
بالنسبة للسلاح والخبرة للقانون ١٤٥  
لست ٥٤ في المادة ٧ منه يعاقب على  
لحرار المفرعات بالانسل الشلة المؤبد  
الا اذا كان هذا الاحراز لغرض سياسي  
فتكون العقوبة الاعدام . لكن ما ينقص  
قانون العقوبات ايران ولا هم تجريمه  
لمحتاز الرهائن بنص مطلق والفرح ان  
ينص على كل من قبض او حبس او احتجز  
او لخلط شخصا اخر كرمية او شرع في  
ذلك بقصد اقراء السلطة في الدولة او  
الغير على الاستجابة لطب او تنفيذ شرط  
ما يعاقب بالانسل الشلة المؤبد فلا ما  
نشا عن الفعل موت الرهينة فتكون للعقوبة  
الاعدام .

الامر الذي هو لنا وقنا انتقليات  
طوكيو سنة ١٢ ولاهاي سنة ٧٠  
ومونتريال سنة ٧١ الخاصة بمنامة  
اعمال خطف الطائرات وهذا يلزمنا ان  
نمحل نصا على قانون العقوبات بتجريم  
الاستيلاء غير المشروع على الطائرات  
[عمال لهذه الانتقليات .. والنص الواضح  
في مواجهة الارهاب يتناول في القيد





المصدر :

المرجع :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ - يونيو ١٩٩٢

المتهم أو التكتير على الإثبات أو التكتير على الشهود ... تدخل عليه تعديل جعل الحبس الاحتياطي وجوبيا في الجرائم الإرهابية حتى ولو لم تتوفر أسبابه المبررة لها والمتعلقة بالظروف المحلية . بالنسبة للتفتيش لمدة ١٠٢ من القانون الأمني تجيز تفتيش مبان بأكملها للتحقق على شخص مشتبھ فيه بارتكاب جريمة خاضعة للمادة ١٢٩ في الظروف العادية لتفتيش شقة أو مسكن واحد - إلى جانب أن هذه المادة تسمح أيضا بفتح أو تفتيش أي من المشتبه فيه بمقتضى الوثائق والتحرى بيلدا سمحت المادة ١١١ في حالة تفتيش لاطنين لجريمة إرهابية القيام بصلاحيات تفتيشية للطرق العامة يكون فيها كل شخص طرما بأن يلبس بشخصيته وبالإمكان لتفتيش شخصه أو سيارته وكل ما يحمل من الأشياء .

ويقول الخبير بالأمم المتحدة أيضا .. وبالنسبة لإجراءات المحكمة أجازت المادة ١٢٩ و ٢٢١ ب إجراء محكمة المتهم في الجرائم الإرهابية دون إضراره من السجن إذا كان في ذلك خطر على الأمن أو اختلال بنظام الجلسة وبالنسبة لحقوق الدفاع فإنه يمكن إبعاد أي من المحامين من الدفاع في الجرائم الإرهابية إذا ما تفرقت حوله

بشبهات كما أن حق الاتصال بين المحامي والمتهم قد شمل إلى حد بعيد حيث تم التقليل من خلال حظر الفصل وكل ما يتم تبليغه من أوراق أو أشياء يجب عرضه على قاض يقوم بفحصها ويحلف للقانون قيام محام واحد بالدفاع عن أكثر من متهمة واحد كما لا يجوز للمتهم أن يوكل عنه أكثر من ثلاثة محامين . في جريمة اختطاف رجل الاتصال هاتز مارتن شيلدر بمعرقه منظمة بفر مافوق تبين أن كلمة السر لارتكاب هذه الجريمة قد تم توصيلها بواسطة أحد المحامين بين بعض قادة المنظمة الموجهين بالسجون وبين الناجين في الخارج وبذلك أمكن للمنظمة أن تستمر في نشاطاتها رغم وجود زعمائها في السجون لذلك أجاز القانون الأمني في بعض الحالات منع الاتصال نهائيا بين المتهم ومخفيه أو بينه وبين العالم الخارجي للسجون بأي صورة من الصور .

الواردة في قانون الإجراءات الجنائية التي تحد من سلطات وصلاحيات رجال الأمن في مواجهة العملية الإرهابية ويتم حليا استخدام قانون الطوارئ للتحقق على هذه الضعفيات أما قانون مكافحة الإرهاب فسمانه التصدي للظاهرة برزت على سطح المجتمع المصري بصورة تتطلب التدخل السريع للشرطة . وهنا يرى أن قانون مكافحة الإرهاب قانون عاجز بالدرجة الأولى وليس قانونا عقابيا لأن القانون العقابي مكمل للمطلوب أن تكون هناك سياسة جنائية متكاملة وواضحة المعالم تأخذ بفكرة الدفاع الاجتماعي بمعنى

تجريم الحالة الخطرة وانتفاخ التذمير الاحترازية للحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرامية .

نماذج لتسريعات مكافحة الإرهاب ويستلزم اللجوء لعدد جائل قللا : دول العالم انتهجت ثلاثة مناهج في التصدي التشريعي للإرهاب .. النظام الأول وتأخذ به ألمانيا ويعتمد على تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وبعيد يكون قد تم على مواجهة الظاهرة الإرهابية فضلا لتدخلت المادة ١٤٠ عقوبات التي مدت للمحاكمة العقابية إلى ما قبل ارتكاب العمليات الإرهابية فلما المشرع الألماني في سبيل عرقلة الانضمام إلى المنظمات الإرهابية ووقف تيار التعاطف معها إلى تدخل هذا النص الذي يجرم تحديد الإرهاب أو الموافقة على ارتكاب جرائمه بل أن المادة ١٢١ في القانون الألماني تنص على معاقبة جريمة تحديد ارتكاب العنف بالمعد أن يصبح ذلك عملا مرفوضا يعال اعتداء صرخا على السلام العام وينطبق هذا على القتل والمشتريات والتفتيش وغيرها .. أدخلت أيضا المادة ١٢٩ والمادة ٢٢٩ فقرة ١ و ٢ فقرة ٢ ب وتناولت كل جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن وتنظيم المنظمات الإرهابية وحفظ الطلقات . أما بالنسبة للقانون الإجراءات الجنائية فقد أدخلت عليه تعديلات عاجية فضلا بالنسبة للحبس الاحتياطي فإن القانون الأمني في الأحوال العادية لا يجوز حبس المتهم احتياطيا إلا إذا توافرت أسبابه وهي خفية هروب





المصدر :

٢٦ - يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المادة ١٦٣ ب ١٦٣ و نصت على  
امكان استئصال ولف الأشخاص الذين يمكن  
ان يعتبروا شهودا على الجريمة لمدة ٢٤  
ساعة بهدف التحليل من معلوماتهم وتعتبر  
هذه المادة التي تمكن من احتجاز الشهود  
بدعة مطلقة في قانون الإجراءات  
الجنائية .

الاتجاه الثاني هو استخدام قانون  
الطوارئ لمكافحة الإرهاب ومطه في  
بريطانيا وايرلندا وهي عبارة عن تدابير  
استثنائية مؤقتة تمنح صلاحيات موسعة  
لرجال الشرطة في مكافحة الإرهاب . فهي  
تمنح الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط  
أي جمعية أو منظمة حتى ولو كانت خيرية  
إذا ما اشتبه ان لها صلة بالإرهاب وكذلك  
الحق في ابعاد أي شخص عن البلاد  
وترحيله إذا ما اُشتبه في ان له نشاطا ذا  
صلة بالإرهاب وبمن ان تحتاج له لرمسة  
للجوء للقضاء . أيضا القانون اعطى  
للسلطة التنفيذية حق الاحتفاظ على أي  
شخص واحتجازه لمدة تصل إلى ٧ أيام  
قبل عرضه على النيابة أو المحكمة إذا ما  
توالت اسباب موقوفته وشبهات كلفه بأن  
له صلة بالإرهاب والفرص من الاحتجاز هو  
اعطاء الفرصة لرجال الأمن لاجراء  
التحريات عن الأشخاص المملوذين وهناك  
صلاحيات أخرى كثيرة بالنسبة لتفتيش  
الأشخاص والقبض عليهم ولهمص  
معلوماتهم .

النوع الثالث هو النوع الإيطالي  
والفرنسي اللذان جمعا كل نموص  
القوانين المضادة لعمال العنف في قانون  
واحد وهذه القوانين تمنح صلاحيات  
لوسع لرجال الشرطة خارج حالات التلبس  
بحسب الأشخاص المشتبه فيهم احتياطيا  
ومراقبة البيانات واحتلال مواقع فيها  
وتفتيشها بغرض البحث أو الحصول على  
اسلحة أو متفجرات .

عاطف فرج







المصدر :

٢٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر وقانون مواجهة الإرهاب

●● علمت "المصور" أنه يجري الآن إعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب . وإن اللجنة التي تعد المشروع تضم خبراء من وزارتي الداخلية والعدل وتضع تحت نظرهما قوانين الإرهاب في كل من إنجلترا والمكينا ... ويهدف مشروع القانون الجديد الذي ستقدمه الحكومة لمجلس الشعب بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام السنفس للحزب الوطني ( ٢٠ - ٢٢ يوليو القادم ) إلى تشديد العقوبة على المنتمين للتنظيمات الإرهابية ومعالجة كل الأحداث الأخيرة التي ظهرت في المجتمع . ويجري الاتجاه لمعالجة كل التفجرات التي تم رصدها في معالجة قانون العقوبات لهذه الظاهرة . وسوف تصل العقوبة في العمليات الإرهابية إلى الأشغال المؤبدة والإعدام .

ماذا يقول أعضاء مجلس الشعب وممثلو القوى السياسية والمثقفون من حاجتنا إلى قانون للإرهاب ●●

كتب : نبيل رشوان ومحمد الشاذلي

الذين زعيم المعارضة ورئيس حزب التجمع أن موضوع الإرهاب مهم جدا ونحن نناقشه داخل الحزب . ويطلب بقرار أبعيدته كل الدراسة من جميع اللجان المعنية . وسوف ندخل رأينا بعد أن تنتهي الحراسة والمناقشة .

وترى د . منى مكرم عبيد ( مستقلة ) إن مسألة احتجنا إلى قانون جديد لمكافحة الإرهاب أمر لايتوكل على القوانين القائمة . وهل تكفي وحدها أم لا ... والذي تحتلته مصر نظرا في رأيي هو احترام القوانين الموجودة . وكفى عدم احترام للقوانين . علينا أن نعيد سيادة القانون . ولابد من معالجة من يخترق القوانين .

وإذا كانت القوانين القائمة غير كافية فلا بد من وضع تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب والأمان والمخدرات لما لها من تداعيات إجتماعية واقتصادية خطيرة .

يقول أحمد حمدي رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب : نحن محتاجون فعلا لتكوين جديد لمكافحة الإرهاب يعطي لسلطات الأمن صلاحيات كافية من الإرهاب كما يضع إجراءات وقائية رادعة .

أرى ضرورة تعديل قانون الطوارئ ليقتصر استخدامه على الإرهاب ويعطي لسلطات الأمن حق الاعتقال في حدود ستة بدلا من النص الحالي الذي يجعل مدة الاعتقال شهر واحد فقط .

ويؤكد اللواء أحمد رشدي عضو اللجنة العامة بمجلس الشعب أن بعض مستودعات

ومخزونات مستلزمات إرهابية جديدة . وبعد أن أصبح الإرهاب سمة عالمية اتجهت العديد من الدول لوضع قوانين لمكافحة ومحصرتها . ولذا ينبغي أرى ضرورة صياغة قانون لمكافحة الإرهاب وعلينا أن ندرس ونقترح المواد الضرورية اللازمة لكي يخرج القانون الجديد متكاملا . وفي رده على المصور أكد خلد محيي





«تضيقية الإرهاب والتطرف إلا بمزيد من الديمقراطية والالتزام بقانون الطغويات والقانون الإجرامات .. حتى لو كانت بطيئا فذلك يعني مزيدا من الضمانات خير من التسرع ، وعندما يقصر الضمانات من الضمانات مطبوعة فسيكون شرما ، وقضايا الإرهاب تتعلق بشخصيا للرأي والفكر والعقيدة وذلك مسائل أن الضمرا .. والآن ماذا يقول المعلقون عن قانون مكافحة الإرهاب ؟»

●●● نجيب محفوظ

«أنا لا ألقى في قانون جديد للإرهاب .. أنا من دعاة الديمقراطية ولا يمكن أن أفكر في قانون طوارئ أو قانون إرهاب .. وأنا أرى الديمقراطية كعملية .. وليس لدى تفكير إطلاقا في قانون للإرهاب .. وحل مشكلتنا أن يتم الآن عن طريق الديمقراطية على الدولة أن تطلق حرية تكوين الأحزاب ، واتاحة الفرصة لهذه الأحزاب لكي تحصل بالشعب عن طريق الصحافة والتلفزيون .. وبعد أن يقول كل حزب رأيه فنتخذ الرأي الذي يرضيه للشعب عن طريق الانتخابات الحرة .. أنا ضد الإرهاب بجميع صوره ولكن الديمقراطية هي الحل ..»

●●● رأيي هذا متسق مع مبادئ وفكرى وما أؤمن به .. أنا ضد الإرهاب وأرفضه ولتصور أنه لابد من مواجهته بطرق مشروعة وقانونية ..

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة الوطنية العليا أن الأمر ليس سهلا ، فلابد من أن تجتمع كل الأطراف السياسية والمفكرين واساتذة الاجتماع ورجال الأمن لمرجعة القوانين الحالية ومراعاة الأحداث الأخيرة ، ومعرفة ما إذا كنا نحتاج إلى قانون جديد أم أن الموجود يكفي ..

ويقول ضياء الدين داود أمين للحزب الناصري وعضو مجلس الشعب : لانتاج لتشريع جديد لمكافحة الإرهاب ، ومعالجة الإرهاب لا تتم بمزيد من القوانين وإنما بمزيد من الإجراءات .. مثل مزيد من المكافحة الاجتماعية والقضاء على البطالة وتحسين أحوال الناس ..

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار وعضو مجلس الشورى لا اعتقد أننا في حاجة إلى مثل هذا القانون .. فالمفكرون المعادي يكفي لمنع وإدراج أي نوع من الإرهاب ..

ويرى النقيب كمال شافع ( مستقل ) أن ما يعالج ظاهرة الإرهاب هو مزيد من الديمقراطية ، وإن القانون مثل قانون الطوارئ يقدّم لهم الضمانات ويجعله أكثر شراسة .. وإذا كان المقصود من قانون الإرهاب التبرؤ المتطرف فاعتقد أن أي قانون يحدد العقوبة ولكن الإعدام خير من تشديد الجريمة والإرهاب .. وفي تصوري أنا ، ليس من وسيلة ..

## موسى أمام مجلس الشعب :

### لابد من تشريع جديد لمواجهة الإرهاب

● في بيان أمام مجلس الشعب أعلن عبد الحليم موسى وزير الداخلية أنه لابد من وضع تشريع جديد لمؤلف التشريع الذي يتقدم لمواجهة ذلك إذا اردنا أن نحسم قضية التطرف والإرهاب بما يكفل أمن مصر ووحدتها الوطنية وسلامها الاجتماعي .. وقال أن بعض الضمانات التي وردت في قانون الطوارئ .. عملية لمن يطبق عليهم .. هي بمثابة مكافآت معلونة لعناصر التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زعزعة الأمن والاستقرار امتين من كل جزاء ..





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

ولكن في الوقت نفسه بالحزم الذي يعبر  
عن رفض المجتمع لهذا الأسلوب الممسر  
للحياة .. واعتقد أنه لا يمكن أن يكون في  
القانون الجديد للارهاب عقاب رادع ، لأنه  
من المهم أيضا سرعة الإجراءات ، لأن  
استجابات المماسة والتحليل القانوني تعمل  
العدالة ، والعمل البطيء القرب إلى النظام  
لأنه يحرم المجتمع من حقه من الأمن  
وعقاب الشخص الذي يلجأ إلى العنف  
والإرهاب . تحصيل الردع يؤدي إلى نوع  
من النظام للمجتمع . والنظم هنا يكون في  
صورة قلق وانزعاج لأمير لهما . الأمر  
يحتاج أسساً بالنسبة للقانون أن يوفر  
قوة ومرونة في التحلل الإجراءات دون  
المساس بحرية الإنسان في الدفاع  
المشروع عن نفسه ، وتلك هي حدود  
التهلون ، ومرفوض تماما أخذ الناس  
بعضيات .

●●● عجل إسلام ...

- أثبتت الأحداث الأخيرة أن من قانون  
خاص بالارهاب ضرورة ، قانون منفرد  
للمهاجرة منفردة ، لا يتمس مع بقية  
المعلومات التي يفرسها القانون العادي .  
لأن الإرهاب في أبسط صوره يروج لمن  
المجتمع ويلقي على الحريات الشخصية  
التي كلها المستور بل ويتدخل في مسار  
السلوكيات الشخصية للشعب ويعتد  
تصل إلى حد إطلاق الرصاص . والتصور أن  
يكون القانون الجديد مائما للارهاب قبل  
وقوعه . أي يكون هناك تنسيق بين أجهزة  
الأمن وبين سلطات القضاء بما يكفل توفير  
الحماية اللازمة للمواطنين قبل أن تصيبهم  
رصاصات الإرهاب وعنفه ، حتى لا يكون  
هناك خلط في تطبيق مثل هذا القانون  
المرتب منه ، أن يكون هناك تعريف واضح  
للارهاب . ولذا لا قصد التطرف البيئي لفظ  
ولكن الارهاب بجميع صوره . والارهاب في  
تصورى هو كل من يخلع السلاح في مقابل  
الكلمة ويريد نفي الآخر .





المصدر : المرامى

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرامى الجديد

القانون الجديد

الأسلحة والذخائر

بيان هام لوزير الداخلية أمام لجنة  
مشتركة بمجلس الشعب حول مشروع  
القانون والموقف الأمني الداخلي







المصدر : الإهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ محرم ١٩٩٢

## تشديد عقوبة حمل الأسلحة غير المرخصة خاصة في الحاحد ودور العبادة موافقة اللجنة الأمنية برئاسة مدير الأمن شرط لمنح تراخيص السلاح حمل السلاح بدون ترخيص لأعضاء مجلس الشعب والنورى ونيابات الادارة العامة

السلاح ممنوعا بشرط موافقة لجنة أمنية برئاسة مدير الأمن بالمحافظات .

كما تتضمن التعديلات المقترحة ان يسمح لأعضاء مجلس الشعب والنورى الحاقين والسفليين ونيابات الادارة العامة بحمل السلاح بدون ترخيص بشرط تقديم لخطار عنها بمديرية الأمن الذى يتبعها حازر السلاح . وعلم مندوب الإهرام المسائي أيضا ان وزير الداخلية سوف يتحدث من أخص التطورات بالتنسية للموقف الأمنى الداخلى في ضوء أحداث العنف التى ارتكبتها الجماعات المتطرفة في الفترة الأخيرة خاصة في قرية منير بمدينة مديوط كما يتناول في بيانه جهود رجال الأمن في تصحيح نشاط تلك الجماعات وما أسفرت عنه الحملات الأمنية المكثفة من ضبط أعضاء الجماعات المتطرفة وسيت من الأسلحة غير المرخصة بحوزتهم .

علم مندوب الإهرام المسائي ، ان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية سوف يشهد يوم الأحد القادم اجتماع اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي ، واللجنة الدستورية بمجلس الشعب ، لعرض التعديلات الجديدة لمشروع قانون الأسلحة والذخائر . وسوف يتناول الوزير في بيانه العام رؤية الوزارة لأهمية تنظيم جديد لحيازة الأسلحة وتنشيد العقوبات على حامل الأسلحة غير المرخصة وتوسيع أعداد أنواع الأسلحة المحظورة منها والمرافقة بجدول القانون الجديد .

وعلم مندوب الإهرام المسائي ، ان التعديلات الجديدة سوف تتضمن تشديد العقوبات على حازر الأسلحة غير المرخصة في المسجد وبور العبادة ، ورفع قيمة الأسلحة على تراخيص السلاح وتجديد تراخيص





المصدر: **الارهاب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/٦/٢٨

## فكرة!

انتهى ضد الإرهاب وأرجب  
بالتقنين للقانون الإرهابي . ومعنى  
التقنين في هذا القانون أن قانون  
الأحكام العرفية لا ينكس . ولهذا  
بحسب أن نكس قانون الطوارئ  
الذي ثبت عدم كفايته عندما نقرر  
عمل قانون للإرهاب . ولا معنى  
لبقاء قانون الطوارئ مع قانون  
الإرهاب ..

والفشل أن يكون قانون مقاومة  
الإرهاب شبيها بالقوانين الموجودة  
في البلاد المتقدمة لمقاومة الإرهاب  
ولا يحوى أى مواد تقيد الحريات  
.. أننا لا نقبل الإرهاب إنما نحارب  
لمنع تصيب أى بلد . ونعمل سريه  
ونعزل نفعه ونوقف انطلاقه  
ونمنع استقراره . بل أننا نعتقد أن  
الإرهاب يؤدي دائما إلى القوانين  
الاستثنائية فلم يكسبه الإرهاب  
حرية أكبر بل أضاعه إطلاقا أكثر .  
ونحن نوافق على قانون منع  
الإرهاب إذا كان محصورا على  
الإرهاب . وإذا لم يمتد إلى حريات  
الحريات أو إلى تهديد الديمقراطية  
أو إلى القضاء على المكاسب التي  
حققتها البلاد في تقدمها نحو  
الديمقراطية ..

ونعتقد أن الإرهاب لا يقاوم  
بالقوانين والإجراءات الصلبة . بل  
بديمقراطية أكثر وحرية أكثر  
وحوا أكثر وأكثر . نحن نعتقد أن  
نزول السياسة إلى الشارع وتصلبهم  
بالمجاملات والخلعهم على الحقائق  
هو أفضل طريق لمحاربة الإرهاب .  
اشاعة الأنوار هي الوسيلة  
الوحيدة لمحاربة الظلام . والعمل  
على المكشوف هو الوسيلة لخروج  
الذين يعملون تحت الأرض لكي  
يعملوا في النور ..

أن العمل تحت الأرض خطر على  
البلد فهو يشجع غير المسؤولين على  
الاشتراك في العمل السري بل على  
خبرة ويغير علم . ويغترهم عن  
معرفة اتجاهات الشعب ويجعلهم  
ضحية لآوى الأشرار ولغير  
المخلصين .

أننا نطالب بديمقراطية أكثر ،  
والدك نحرص على أن لا يمس قانون  
الإرهاب سنة أوى ديمقراطية ..

مصطفى أمين









المصدر: الوفاء

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٢

للقانون وبالمعنى لا نحل المشكلة من جنورها.

.. ويشيف.. إذا كانت الذئبة متجهة فعلا إلى إصدار قانون جديد لمواجهة الإرهاب فانه من الضروري أن يشمل كافة أنواع الإرهاب وليس القنبلي فقط عن التطرف الفكري أو الديني.. تأخذ الإرهاب بكافة أشكاله حتى إرهاب أجهزة الأمن بمعنى لا تترك طرفا وتأخذ الآخر.. ويشيف رجل القانون مرتضى منصور ويقول.. إن كان الحل للقضية الإرهاب أكثر شمولاً فيقول.. لابد من النظر إلى الموضوع نظرة عميقة ومعمقة ليسبب ومسببات التطرف الفكري لدى هؤلاء الشباب.. والمحاكمة الحقيقية التي تشفعهم إلى هذا الطريق.. النواحي الإجرائية

وجهة نظر أخرى من رجل القانون المستشار محمد لطفي السيد يؤكد أن قانون العقوبات يكفي من الناحية القانونية لعلاج ورذع الإرهاب.. أما إذا كان القانون الزمعه أعداده لمواجهة الإرهاب يتضمن تسهيل الناحية الإجرائية فقط فإن هذا الجانب يمكن تربيته حتى لا تحول الإجراءات دون تسهيل مهمة أجهزة الأمن والقانون السيد يمكن أن يسهل الإجراءات لأجهزة الأمن

ويقال المستشار محمد لطفي السيد: صحيح أن قانون العقوبات فيه لكافة من كافة النواحي القانونية، والمشرع هدف في القانون كافة الإوضاع، ووضع الإجراءات والضمانات للمتجهين، ولكن مواجهة الإرهاب قد تحتاج إلى سرعة أكثر من الناحية الإجرائية لذلك فإن قانون الإرهاب قد يعالج هذا الجانب بأن يعطي لأجهزة الأمن الحق في تجاوز بعض الإجراءات الوقائية أو الشكلية لصحة الأمن أو يختصر بعض الإجراءات الطويلة التي ينص عليها قانون العقوبات، وفي إجراءات يمكن اختصارها لإعطاء أجهزة الأمن مرونة وفرة أكثر في التعامل مع الإرهاب دون قيود..

تطبيق القوانين

وتواصل الحوار مع رجل القانون.. الاستاذ أحمد ساسي الذي يرى أن كل أنواع الإرهاب مجسمة في قانون العقوبات.. ويؤكد أن القانون وضع من أجل حماية المجتمع.. ويقول أن وضع قوانين وتشريعات جديدة لمكافحة ومواجهة الإرهاب لن تشر.. لأن المجتمع المصري كله ضد التطرف والإرهاب.. ولكن هل نحن فعلا في حاجة إلى المزيد من القوانين لمواجهة الفعل جماعات الإرهاب.. أم بحاجة إلى تطبيق القانون.. وعدم تلطيخه بالتقصير بصادق القوانين.. ويشيف: قانون الطوارئ المعمول به حاليا بمعنى سلطات استثنائية مكلفة السلطة التنفيذية لإتخاذ ما تراه من إجراءات دون الاستناد إلى قواعد..







المصدر : حريت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

# قانون الارهاب بين نعم ولا

الشارع المصري كله كان هذا الاسبوع في «هناك بارك»  
حقيقة للرأي .. والتعبير .. واطلاق ما في النفوس من  
مشاعر حقيقية .

رغم ان لون الدم الاحمر الذي سال قد طغى على خضرة  
حقيقة الرأي الحر وصيغها بلونه الدامي .. إلا ان الناس قالت  
الكثير في هذا الموضوع .. فالمستهلف من كل ما حدث  
وجرى .. كانت هي الام .. مصر .. ان فالصمت عن حقها في  
الامن والحياة جريمة .. والكلمات ولو كانت مجرد كلمات ..  
دفاع نبيل عن مستقبل امن للناس وللوطن .

أدركت الناس هذه الحقيقة نون توجيه من أهد .. لذا كانت  
كلماتهم أكثر من صادقة .. كانت شموعا اضاعت حقيقة للرأي  
وحرية التعبير ..

تحقيق :

عبد الفتاح عباس  
سمير عبد النبي  
سماح هنال

المؤيدون :

ضروري ..  
لاستقرار المجتمع

المعارضون :

لا لزوم له .. اذا عالجنا  
مشكلات الشباب





المصدر : حريص

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ مارس ١٩٩١

في حديقة الرأى المتكئين هذا الاسبوع مع الناس في حديث عن مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي سينظره مجلس الشعب خلال الشهر القادم .. ورسم قامة الموضوع فقد كان الوعي المستنير لمسطاء الناس على أرض الشارع المصرى علامات نور وهاج على درب الامان لمصر .. بعضهم كان لا يعرف القراءة ولا الكتابة واستعان بنا لتساعده في التعبير .. وبعضهم انساب منه الكلمات بطلاقة مبهرة عن يمين واليسار .. لكن وفي كل الحالات لم يفتهم الصدق لحظة واحدة .. واجتمع الاميون والمتعلمون في خلق واحد .. توجدت فيه مشاعرهم ضد الارهاب بكل أشكاله على أرض مصر الأمانة .

قمة من الذين استغلوا بمظلة حرية التعبير والرأى كان لهم رأى مختلف .. لكن ولان حديقة الرأى الحر الفاتحة

الاضطرار تتسع لكل رأى صادق يعبر عنه فقد اتسمت لهم برهانية وتحت أشجار الحديقة التفتوا جميعا .. الذين أيدوا .. والذين عارضوا .. والذين أيضا رفضوا الكلام ..

نعم .. نعم

يوسف محمد عبدالقادر - ناظر - ١٥ سنة .. أقول نعم للقانون الارهاب .. البلد في حاجة ملحة لمثل هذا القانون .. ويجب أن ينص بوضوح على حقوقه الاعدام للارهابي .. وإن يتم الاعدام علنا أمام الملأ في ميدان عام .. لانه لا يقتل فردا بعينه .. بل يقتل المجتمع كله .. يقتل فيه السلام

والمحبة والسماحة والقيم .  
والاسلام لم يعرف الارهاب ولم يحثنا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم .. بل على العكس نهانا فنيثا السمع عنه وحذرنا منه ..!!  
جمال قنص - ناظر - ٢٨ سنة ..  
الارهاب جعلنا نعش في خوف دائم .. ولانامن على حيواتنا .. والارهابي يجب أن يعدم في ميدان عام وهذا عتاب عاتل لكل قاتل .. أيضا يجب ألا يستعصر القانون الجديد على عقاب الارهابي المنطقت للجريمة .. إتسما أيضا المحرضين عليه والممولين لجريته سواء بالمال أو العناد أو بالتشجيع .. كلهم يجب أن يعاقبهم القانون الجديد .. وينس القوة ..  
ويثقل معه في الرأى كل من محمد رفعت وأحمد سعيد محمود وسعيد أحمد إبراهيم .  
فرغى حديث ليهب - ٢٠ سنة -  
موظفة .. ترى أن اصدار قانون مكافحة الارهاب أصبح أمرا ضروريا لامن مصر واستقرارها خاصة أن المستثمرين من الممكن أن يتراجعوا عن استثمار أموالهم في مصر في ظل هذه الظروف ..





المصدر :

حريري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٢ - ٢٠١٣

فرج فودة .. كيف يكتب أي صحفي أو كاتب رأيه بشجاعة إذا كان الرصاص موجها لصدره دون أن يكون يجمعه ويحمي المجتمع ؟

هل يطلع الإرهابيون في تكويم الاطوار ؟ قانون الطوارئ لأمر تماماً لان المجتمع بعد الافراج عنه يقتضي ليدبر جريمة جديدة تهيئ كيان المجتمع كله .. لا بد من قانون سريع وحاسم به عقوبات رادعة لمكافأة الإرهابيين ؟ يشاغل السيد زيان - ٦٠ سنة -

كيف لا يصدر قانون لمكافأة الإرهاب ؟ لا بد من إصداره وبسرعة لمصلحة المجتمع والحفاظ على النظام والا أصبحت فوضى .. فمن أعطى هؤلاء الحق في القتل وسلك الدماء والإرهاب .. من فوضهم بذلك ؟ وهل ما يظفونه سيحيي المجتمع ويحافظ على استقراره ؟ وهل قتل النفس التي حرمها الله وجعل أمر جثاتها وممانتها بيده وحده لأن صاحبها قُتل رأياً في إحدى القضايا ؟ لا بد من علاج جذري لهذه المشكلة التي تهدد كيان المجتمع وإن يتحقق ذلك إلا بالأعدام العنفي هؤلاء الإرهابيين في مكان جرمهم حتى يعتبر الآخرون وحتى لا تسود الفوضى وإن يتحقق ذلك إلا بسرعة إصدار قانون لمكافأة الإرهاب لتصل مواده على الأعدام للإرهابيين ولعن

الادمان السماوية والقوانين الوضعية تؤكد أن في القصاص حياة ..

قانون الطوارئ لا يكفي يؤكد على حسن جوهر - موقف بشركة المحارث والهتفنة - أن قانون مكافحة الإرهاب أصبح الآن ضرورة ملحة لحماية المجتمع وبطلب بأن يتضمن هذا القانون مادة تلص على الأعدام العنفي والقرى للإرهابيين في مكان عام .. لقانون الطوارئ غير كاف على الإطلاق لمواجهة هؤلاء الإرهابيين لأن الإرهابي بعد اعتقاله وفقاً لقانون الطوارئ يقتضي شهرته بلرج عنه القضاء ويقتضي فترة ليعود بجريمة جديدة .. فلابد من الحزم والجسم في مواجهة هذه العناصر لحماية الأرواح والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع .. ولابد من ردع للإرهاب أياً كان مصيره ..

يشارك معه في الرأي مهندس عبدالمقصود - مدرس أول مواد اجتماعية - يقول : أنني اتفق مع الرأي الذي يطالب بالأعدام للإرهابيين وبسرعة صدور قانون مكافحة الإرهاب واقتني كنت أتمنى أن يصدر هذا القانون قبل ذلك بفترة طويلة قبل اعتقال د. رفعت المحجوب والكتبة

الإرهاب أيضاً يقتضي على السباحة وهي مورد هام يعتمد عليه الاقتصاد المصري .. لذا فهي تتأثر الحكومة الإصرار في إصدار هذا القانون وتطبيقه لتحقيق الأمن والاستقرار .. وأن يكون الأعدام هو العقاب الرادع للإرهاب والإرهابيين .

الحاج فتحي محمود - نقاش - ٦٣ سنة يوافق على قانون الإرهاب بشرط أن يتوخى الدقة في تطبيقه حتى لا يؤخذ المواطن العادي بلبب خيسره من الإرهابيين .. كما يجب ألا يطلى صلاحيات لضابط الشرطة غير تلك التي جندنا له القانون وحتى لا يقتضي الإرهاب من ضباط الشرطة أنفسهم .. وأن يحدد القانون في بنوده من هو الإرهابي ؟ وما هي نوعية الجرائم التي لو ارتكبها شخص ما يطبق عليه القانون الجديد ..

ويتفق معه في الرأي محمد خليل وصابر إبراهيم صابر .. مبروت جورج - بعلوم تجارة - ١٩ سنة .. يؤكد إصدار قانون لمكافأة الإرهاب .. ويترك الحكومة اختيار بنوده لأنها الوحيدة - من وجهة نظرها - التي تستطيع أن تفعل ذلك .. في حين يرى أستاذة لمحمد مهلح - ونسب زكريا - مصور - أن الضرب بيد من حديد على الإرهابيين هو العلاج الشامل للإرهاب خاصة أن مرتكبي هذه الجرائم من البائسين العاقلين المميزين للخطأ من الصواب .. ولو نال أحدهم عقاباً رادعاً سيدمتع الآخرون وسوف يصبح عبرة لغيره من الإرهابيين .. ثم إن جميع





يهدمون أمن المجتمع عن عمد !!  
نعم انسان يخرج عن القانون بهذه  
الطريقة ويضرب المجتمع في أعز  
ما يملك وهو أمنه واستقراره لابد أن  
يعدم ويكون عبرة لغيره ..  
بهذه الكلمات شديدة اللهجة بدأ  
الحاج .. عبدالرحمن عبدالنبي محمد -  
تاجر بميدان العتبة بكلمة وأضاف :  
إن الله حرم القتل .. ومصر بلد  
أمن .. كيف يحدث فيها هذا ويتم قتل  
الناس وابهائهم لانهم عبروا عن  
رايهم .. لابد من الشدة مع هؤلاء  
الارهابيين .. لذا أطلب في قانون  
مكافحة الارهاب بالاعدام لهؤلاء  
الناس .. وإن ان هناك عقوبة أشد  
أطالب بها !!

### لوس بالرصاص !

● ● ● وتؤكد أخته مثال عبدالرحمن :  
نعم القتل حرام وأنا إذا كان هناك خلاف في  
الرأي بينهم وبين الدكتور فرج فودة أو  
غيره لوس معاذ أن يكون الرصاص هو  
الوسيلة الوحيدة للتفاهم ولابد من  
الشدة والحزم لحماية المجتمع ..  
وسنصور قانون لمكافحة الارهاب في  
مطابق .. وإن يعرض أحد على ذلك إلا  
إذا كان ضمن هذه الجماعات  
والممنوعات الارهابية !!

ويؤكد نفس الشيء عبدالداود  
عبدالصالح «مائل القويوس» ويقول :  
إنه من الأفضل عمل قانون لمكافحة  
الارهاب لحفظ الامن في المجتمع  
ولحماية أماننا جميعا في مصر واعتقد  
أن أي مصري مخلص لبلده سيسعد  
بمثل هذا القانون !

ويرى محمد ريسان محمود  
«تاجر» : أن الضرب على الارهابيين  
من حديد أصبح ضرورة ملحة بعد أن  
تكررت حوادث العنف والاعتقال في  
المجتمع .. ولاستجد أوضاعا في ماضي  
كبير ويتعمش الاستمرار .. ولكن يجب  
وضع ضوابط محددة لهذا القانون  
بحيث لا يطيء لضباط الشرطة حقوقها  
أكثر من الالتزام مما يؤثر بالسلب على  
حقوق الأفراد ويساعد على العنف  
المضاد في المجتمع !

ويؤكد طارق الراوي «معلم» : أننا

نتشديد العقوبة على هؤلاء الارهابيين  
لحماية المجتمع والحفاظ على الامن  
والنظام ..  
د. حلمي نمر رئيس جامعة القاهرة  
الاسبق قال : بعض الظواهر السلبية  
والتحديات القوية في المجتمع حاليا  
بعيدة عن قيم المصريين .. لابد من  
التفكير في وسائل عديدة حتى نضع حدا  
لها ، سواء عن طريق قانون جديد أو  
بمطرق كثيرة .. فهذه الظواهر  
والتحديات تكبر من عوامل اقتصادية  
 واجتماعية ونسبية غير مناسبة .  
والحل هو اجراء دراسة شاملة لهذه  
العوامل أولا للاحتاط بها ووضع العلاج  
المناسب .. وإن تشترك جميع الجهات  
في تنفيذ هذه الحلول من المنزل إلى  
أجهزة التعليم التي يذهبها القصور إلى  
وسائل الاعلام وأخيرا التسدي  
للتحديات القوية الفارقة .. ثم يأتي  
القانون كأخر مرحلة إذا كنا في حاجة  
له بالفعل

### نعم .. للحزم

من المؤيدين بشدة للحزم والضرب  
على يد الارهابيين الدكتور أحمد حسن  
البرسي رئيس قسم التشريعات  
الاجتماعية بقانون القاهرة يقول : أن  
حوادث الارهاب كثرت في الأونة  
الاخيرة بشكل لافت للنظر حيث اغتيل  
الدكتور رفعت المحجوب ثم ضابط أمن  
الدولة باليوم وأخيرا د. فرج فودة ،  
ولا يوجد الردع المناسب لهؤلاء  
المتطرفين حتى الآن ..

إننا كمثقفين سواء اتفقا في الرأي  
أو اختلفنا معه نستمر أن نؤيد الرأي  
بالرصاص .. لذلك فالقانون الحالي  
قصر وأنا أؤيد بشدة إصدار قانون  
جديد لمكافحة الارهاب يتيح للحكومة  
الحق والسلطة في القاء القبض على  
هذه العناصر المرفية ونفيها إلى أي  
مكان أو استخدام كل الوسائل التي لم  
تنتظر اليها القوانين الحالية لحماية  
المجتمع حيث فاض الكيل من هؤلاء  
الارهابيين -

الدكتور يونان لبيب رزق - استاذ  
التاريخ بجامعة عين شمس - قال من  
أشد المناصرين للقانون جديد لمكافحة  
الارهاب .. فالشيء المثير للدهشة أننا  
في حين نتشدد في قوانين حماية الفرد  
تترأخى في تشريع قوانين حماية  
المجتمع .. وإذا كان قانون الطوارئ  
لحماية نظام سواي قلتي اعتقد أن

قانون مكافحة الارهاب سيكون لحماية  
المجتمع ككل .. لقانون الطوارئ  
قصر حيث يارج عن المعتقل بواسطة  
القضاء بعد شهر ، يخفى بعدها  
لا نعرف عنه شيئا ليدبر جريمة اغتيال  
أخرى تهز للمجتمع كما حدث مع  
د. فرج فودة .. واعتقد أن قانون  
مكافحة الارهاب في استخاطه القضاء  
على الظاهرة بشرط أن يضمن جانبها  
اجرائيا هو اطفاء لفرقة الاعتقال في ٦  
الشهر ، وجلبها تجرميا بتشديد  
العقوبة .

يضيف د. يونس : إن أثر الدول  
ديمقراطية وهي التجترأ تتشدد في  
قانون حماية المجتمع للحضاء على  
الارهاب .. ونحن في مصر لا نملكنا  
مناهضة هذه الظاهرة لكن يبقى تفتين  
اجراءات التسدي لها .

إن الجريمة السياسية في مصر لم  
تأت أبدا بنتائج ايجابية - فكنا يقول  
للتاريخ .. بل أت في فترات الاحتلال  
إلى كركسية .. وإذا كان اغتيال د. فرج  
فودة نوعا من الارهاب الموجه ضد  
المثقفين ، فإن ذلك ان يؤثر على  
مصر وسوف يمسك بالسلب على  
جماعات الارهاب .

### القول القام

د. يسري عبدالمصن استاذ الطب  
النفسى : أرى أن يتضمن القانون الجديد  
تشديد العقوبة لأن الموجود حاليا غير







## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

٢٨ ١٩٩٢

التاريخ :

يحل المشكلة وليس قضى على الارهاب .. فلدينا مئات القوانين ورغم ذلك للجريمة مستمرة فلماذا أولا من البحث عن أسباب الجريمة وأن نملأ الفراغ الفكري لدى الشباب وإن نحل مشكلاتهم بالقضاء على البطالة وعمل مشروعات تستوعب الآلاف الخريجين المشردين في الشوارع ثم بعد ذلك سيحللنا الارهاب قانونيا وإن تكمن في حاجة إلى قانون جديد يضاف إلى الآلاف للقوانين الأخرى دون أي فائدة تعود على المجتمع وإبدان لنفكر أننا جميعا أجهل مصر ..

ويضيف : إن التجوء إلى قانون الطوارئ والعمل على إصدار قانون لمكافحة الارهاب نوع من التصفية وضياح الوقت فيما لا يلبد ولا يلد في البحث عن الأسباب أولا وكيفية علاجها ؟؟

المتكورة ناعية جمال لعين الاسكندر بترية عين شمس في مصفر الوسط تقول : بعض فناني عن إصدار قانون من عدمه يجب أولا التخلص من اليطام الشديد في الإجراءات والاحكام ولابد من السرعة في الحسم في تطبيق الطوارئ المستعص على أي القوانين الموجودة .. فمثل حتى الآن لانعرف ما الذي تم اتخاذه ضد متلقي الفكر رقت المحجوب .. لكن لب المشكلة كما أراه هو أن التطبيق والترتبة أهم من إصدار أي قانون .. حيث أن مرتكبي الجرائم أفراد تطبعت في أذهامهم أفكار معينة ويسرون معهم عن الوعي في قضايا .. فاقول ويتكون بأشخاص لا يعرفون بمسلة مباشرة .. واعتقد أن لقانون الطوارئ الحالي يكفى وزيادة وإنما في حاجة لقوانين جديدة .

والذين لم يقلوا وشينا

رفضت الكتابة الصحفية صافيا نازك كلفم إبداء أي رأي في الموضوع سواء بالسلب أو الإيجاب .. ولاتعلق !!

الطريق ومخلفات الميثاق .. وكلها لم تختلف باصدار قوانين جديدة .. وليس بالقانون وحده تعالج الظواهر الاجتماعية غير المصوبة التي تخرج تحت مسمى الارهاب ..

وتؤكد الدكتور المحجوب قليلا قبل أن تسأل : ما هو المتوقع من إصدار قانون لمكافحة الارهاب ..

إن بعض الآراء ترى تخفيف العقوبة على مرتكب الجريمة السياسية على اعتبار أن لديه « غيرة » أي أفكار ثلث ويعمل لصالح فئة معينة من المجتمع .. إن هذه مشكلة كبيرة ، لذلك أرى أن رد الفعل باصدار قانون جديد سوف يقتل غالبا إلى المنطق السليم واعتقد أن معظم القوانين في مصر جاءت من قهر رد الفعل بلحاظ تعطلها بعد فترة وجيزة من إصدارها .

● لكن ما هو الحل من وجهة نظر غير الاجتماع ؟  
يقول : .. أحمد المحجوب إن الحل هو توسيع هامش الديمقراطية والحرية حتى تعمل التيارات فوق الأرض ويترك لها المجال للتعبير ثم تحكم عليها .

الامر الثاني هو التخفيف من المعاملة البوليسية لأن التشديد يعتبر خطأ كبيرا ، فالمطاردة تخلق لئلا غالبا لانعرف ماذا سيعمل ؟

كامل غزالة .. عضو مجلس إدارة اتليه للتأخرة .. يرفض تماما وضع قانون للارهاب .. ويؤكد أن للقانون الحالي يحتوي على كثير من النصوص الكفيلة بمحاربة الارهاب والقضاء عليه نهائيا أو طبق بشكل جاد ..

لا بد من البحث أولا عن أسباب الارهاب قبل صدور القانون لأننا بذلك إن تكون في حاجة إلى قانون لمكافحة الارهاب أسفول يخلتني من تلقاء نفسه ولكن بعد حل مشكلات الشباب وعلاج الأسباب .

هكذا يؤكد محمدي فهمي يوسف محام .. ويضيف : في رأيي الشخصي إن وضع قانون لمكافحة الارهاب إن

رابع .. بالإضافة إلى تصنيف نوعيات الارهاب .. فهناك ارهاب إيجابي يأخذ شكل القوة الجبرية وارهاب سلبي مستنكر لا يتعامل بأي سلاح أو قوة تكليلية .

وأي ضرورة الاعلام المبرع والمباشر عن الاحكام التي تصدر في قضايا الارهاب .

فالارهابي شخص غير سوى يعانى من عقد نفسية كثيرة التمسكت على تكوينه النفسي يميل عدوانية ضد المجتمع والأخرين ، لا يطيع ، متلذذ الانفصالات والمواقف ولا يستفيد من الخبرات سابقة ولا يعطيه أي نتائج مستتابة ترتب على فعله .

ويضيف : أفرح في القانون الجديد إن يتضمن معاملة الارهابي إذا ثبت ضده التردد في القتل وتكرار فعله إن يتر لاه بادرة فساد وجريمة في جسد المجتمع ، أو يتم عزله مدى الحياة في أماكن أشبه بدور التربية التي تطلق عليها الإصلاحات .

فيكون .. لقانون الارهاب

الذين قالوا أيضا لاصدور قانون لمكافحة الارهاب كان لهم أيضا مساحة في حيلة الرأي ..

كان الدكتور أحمد المحجوب الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أحدهم ..

في حيث المبدأ أنا ضد أي قانون جديد يعالج ما يسمى بظاهرة الارهاب لأن قانون العقوبات به من النصوص ما يكفى وزيادة لمواجهة أي شكل من أشكال الخروج عنه سواء بالتجمهر أو حمل السلاح أو الاعتداء وغيرها .. فالإسراف في إصدار القوانين يضر أكثر مما ينفع .. وقد نشأت لدينا في المجتمع نهضة هذا «الاسهال التشريعي» ظاهرة السيل التشديد للخروج عن القوانين المطبقة ، حيث الاستخفاف بالنظام والاضطراب .. الشواهد على ذلك كثيرة مثل حالات الغتصاب وهتك العرض والشفلات





المصدر : الكنز

النشر والذخائر الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٨ محرم ١٩٩٢  
أحداث أكتوبر

د . فتحي سرور :

# الانفجار وكيفية الإرجاء في المجلس قبل نهاية عدد الدورية

**محمد مصطفى**

والآن وقبل أن تنتهي الدورة الثانية من عمر مجلس الشعب الحالي .. كان لابد من لقاء رئيسه د . فتحي سرور لإلقاء الضوء على أهم القضايا التي ناقشها المجلس ، وتلك التي كادت تعصف به وتنتصر على وجهات نظره حول كل ما يقال أو يثار عن المجلس الحالي .. ليتناول هذا الحوار بعض الشارح وتساؤلات المواطنين .. وكثيرا من

بالرغم من القضايا الساخنة التي كادت تعصف بمجلس الشعب .. بعد أن أشارت أصابع الاتهام لعند من نوابه بالانحياز في المخدرات .. هذه القضية التي شغلت الرأي العام المصري لشهور عديدة .. وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الدكتور أحمد فتحي سرور الوصول بالمجلس بعيداً عن أنواء عاصفة ورياح كانت شديدة بكل ما تحمل الكلمة من معان . فقد أعلن رئيس المجلس بكل قوة .. أن البرلمان لن يتسرع على عضو يثبت التجار بالمخدرات .. ولن تعصى الحصانة نائباً - مهما كان - حامت حوله شبهات .. وكانت النهاية فصل عدد من التواب في سابقة لم يشهدها المجلس من قبل منذ إنشاء المجلس العالي في عام ١٩٧٤ .

**الكنز**





المصدر : **الكتاب**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

إتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني والصادرة في سبتمبر ١٩٧١ م .

### موقف المعارضة

□ يقول البعض إن مجلس الشعب الحالي لا يمثل المجتمع الانتخابي نقلياً صحيحاً .. فما تطبيقكم ؟  
□□ هؤلاء الذين يرددون ذلك لم يضعوا في اعتراهم أن المجتمع الانتخابي قائم على الإرادة الحرة في التصويت والتوجه إلى صناديق الانتخابات .. وإذا كانت بعض الأحزاب قاطعت إنتخابات المجلس لهذا هر شأنها ، وهذا مبدأ معروف في كل النظم الديمقراطية والبرلمانية .. ونحدث هذه المقاطعة في كثير من الدول ولكنها لا تؤثر

في المسيرة الديمقراطية .. باختلاف وجهات النظر الحزبية لا تؤثر في الحرية السياسية التي يباشروا المواطنون .  
فالمجتمع الانتخابي هو الذي يمثل المشاركة الإيجابية في عاصمة الحرية السياسية ولا يميز أن تغفل أن لدينا معارضة في المجلس تضم ٦ أعضاء و ٣٣ عضواً مستقلاً لم يهرول سياسية مختلفة تغفل الشارع السياسي فتغلق صناديق وإن لم ينتسب هذا التمثيل إلى حزب معين فالانتخابات السياسية المختلفة موجودة في المجلس .

ولا يمكن أن تعلق إرادة الشعب على إرادة بعض الأحزاب في دخول الانتخابات من عدمه وإلا انتهوت الديمقراطية وأصبحت متوقفة على تحكم إرادة حزبية معينة - وعلى أية حال فالحال ليس سعيداً هذه المقاطعة والتي أن تغفل كل الأحزاب على المسارسة الديمقراطية في كل مجالاتها لأن ذلك يخرى التطبيق الديمقراطي .

□ هناك قوى حقيقية خارج المجلس ، وأحزاب لم تدخل المجلس ما تأخير ذلك على تشريعهم ؟ وهل تعبر هذه

علامات الاستفهام لدى القوى السياسية تحت قبة المجلس أو تلك التي تقارن دورها من خلال الأحزاب التي قاطع بعضها الإنتخابات .

لقد قال الدكتور أحمد فتحي مرور - رئيس مجلس الشعب الكثير في هذا الحديث عما يهجر الرقوف عنده وتامل سطوره وكلماته .. وسوف يكشف القاريء دون أدنى معاناة .. أن منصة مجلس الشعب يجلس عليها .. ريان ماهر استطاع أن يحظى باحترام الجميع .. نواب الحزب الحاكم .. والمعارضة .. والمستقلين .. بل الذين يرصدون بحياد مصيرة التجربة الديمقراطية الرائدة التي تعيشها مصر .

### قانون للإرهاب

□ يتردد أن هناك قانوناً للإرهاب أمام مجلس الشعب فما حقيقة ذلك ؟

□□ أولاً ليس أمامي أي اقتراح بقانون بشأن قانون الإرهاب تقدم به أحد أعضاء المجلس وتمد الحكومة حالياً مشروع قانون يتعلق بمكافحة الإرهاب وعندما يجال المشروع إلى المجلس لن يتردد في نظره ومناقشته خلال الدورة الحالية قبل انتهائها بلأن الله .

وقد سبق مصر في إصدار مثل هذا القانون دول مختلفة.. فرنسا ، أسبانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة .

وعندما تفكر الحكومة في وضع مثل هذا القانون فإنها ليست مستعدة ولا متحركة فقد سبقها دول كثيرة عرفت الإرهاب .. والإرهاب الذي عرفته الدول الأوروبية من نوعين إرهاب إقليمي يهدف إلى إستغلال إقليمي داخل الدولة ، وإرهاب عقائدي يهدف لفرض أفكار سياسية معينة على الشعب .. ولقد واجهت هذه الدول كلا من هذين النوعين بقانون للإرهاب .. هذا فضلاً عن الإرهاب الدولي المتمثل في صورة تخطف الطائرات والذي جرمته





المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ محرم ١٤١٢

التشريعات عن المجتمع تعبرا  
صحيحا ؟

□□ وجود هذه القوى وتلك الأحزاب خارج المجلس لا يمنع بأن يحاط المجلس بارئها .. فالمجلس في معظم تشريعاته العامة يجري جلسات استماع ، ويستمع إلى ممثل الأحزاب التي لم تقل في المجلس ومن قبل ذلك يوضح قانون العلاقة بين الملك والمستشار في الأراضي .. كما يستمع إلى ممثل النقابات والجمعيات فالمجلس ليس بعيدا عن القوى السياسية والتنظيمات الشعبية حتى وإن لم يكن لها تمثيل داخل المجلس .

والمحتشدون داخل المجلس سواء من حزب الأغلبية أو من المعارضة والمستقلين ليسوا ببعدين عن القوى السياسية الحقيقية ويعرفون ما يدور بل إن القوى السياسية غير المحطة في المجلس كثيرا ما تتصل بأعضاء المجلس وتصر لهم عن آراء يتناها البعض وبالتالي فهناك حوار وتبادل في الآراء وتأثير وتأثر القوى داخل المجلس وخارجه .

### تطبيق الشريعة

□ في كل دورة من دورات مجلس الشعب تثار مشكلة قوانين تقنين الشريعة الإسلامية والتي يؤكد بعض أعضاء المجلس أنها ما زالت في أدراج رئيس المجلس .. ما هي حكاية هذه القوانين ؟

□□ لا يوجد في درج مكتبي أي مشروع قانون معين جيبته عن المجلس ، ويجب أن يعرف الناس أن مشروع القانون الذي

يعرض على دورة المجلس لا بد وأن تتسك به الحكومة .. فإذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون في دورة معينة ، ولم تتم مناقشته قبل نهاية الدورة ، فعلى الحكومة في الدورة الجديدة للمجلس أن تتسك بهذا المشروع وألا مسط .

كانت هناك مشروعات قوانين منذ أكثر من لعانية أعوام تتعلق بتقنين هذه المشروعات لم تتسك بها الحكومة ولا مقدموها منذ ثمانية أعوام مرة واحدة وبالتالي سقطت منذ هذه الحدة ، وأصبحت غير موجودة داخل المجلس ، ولا يمكن عرضها على المجلس بطريقة الحال .

النقطة الثانية تتعلق بتقليد المجلس بالمشور بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ولم يصدر تشريع من مجلس الشعب يخالف الشريعة الإسلامية .. ولقد حرصت كل الحرص في قانون العلاقة بين الملك والمستشار أن نستعمل رأي فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة مفتي الجمهورية أثناء عرض مشروع القانون على لجنة الزراعة واللجنة التشريعية بل وبعد الانتهاء من تقرير اللجنة عقدت اجتماعاً حضره فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة المفتي وممثلو حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وحضر من المستقلين ناقش الجميع شيخ الأزهر والمفتي باعتبارهما قطبين من أقطاب الشريعة الإسلامية .. وهو حرص من يبنى على لا يصدر التشريع مخالفا للشريعة وأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .







المصدر : **البرلمان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

## رفض غير تصادمي

□ كم مرة رفض المجلس مشروع قانون تقدمت به الحكومة ؟

□ في كثير من الأحوال رفض المجلس مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة ولكن لا يأخذ الرفض صورة المواجهة لأن الحكومة هي حكومة الحزب والأغلبية هي من الحزب والرفض لا يكون كلياً بل يعبر عن اختلاف وجهات النظر فهى المجلس أن المشرع بحاجة إلى مزيد من الدراسة فيعيد إلى اللجنة المختصة .

ومن أمثلة هذه القوانين مشروع قانون التأمين الصحي على الطلاب ، مشروع المحلات السياحية وبعض الإفراجات الدولية ومشروع خاص بتطبيق كادر الجامعات على الأطباء في المستشفيات الجامعية .. وعندما ظهر الازدحام بعدم الموافقة على هذه المشروعات بمعانها أعيدت إلى اللجنة لدراساتها وهو ما يعنى أن مشروع القانون كما عرض غير صالح لنظره ولابد من إعادة النظر فيه لتفادى الملاحظات التي ألبسها بعض أعضاء المجلس .. هنا رفض محدود بغیر تصادم إنما الرفض التصادمي ألا تعاد مشروعات

الأحد ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٩٢

القوانين للجنة ويقرر المجلس رفضها من حيث البدء وهو مالا يحدث غالباً في البرلمانات عندما تتمتع الحكومة بالأغلبية داخل المجلس .. فلماذا كانت الحكومة لها الأغلبية فكيف يخرج المجلس الحكومة ويرفض بأسلوب تصادمي قبول مشروعات القوانين للجنة ؟ لا تصور أن يحدث رفض للشروع بأسلوب تصادمي والحكومة لها الأغلبية في المجلس .

## معارضة وطنية

□ يرى البعض أن للمعارضة في مجلس الشعب مازالت لا تحصل على حقها كاملاً ما تعلية ؟ □ المعارضة الموجودة في مجلس الشعب تتشكل من حزب التجمع الذي يضم ٦ أعضاء تحت قبة البرلمان ، و ٣٣ عضواً مستقلاً .. وتسمة للمتحدين من المعارضة أكثر من تسمة للمعتدين من الأغلبية ، ولقد حصلت المعارضة على حقها كاملاً ، وأنا حريص على ضرورة الإستماع للرأي الآخر .

□ في كل دورة من الدورات السابقة لمجلس الشعب المصري كثيراً ما حدثت مشادات بين المعارضة ورئيس المجلس ، يضطر على أثرها نواب المعارضة إلى مغادرة الجلسة .. فلماذا تفسرون اختفاء هذه الظاهرة الآن ؟

□ المبادرات التي تحدثت بين المعارضة ورئيس المجلس ، وتضطر المعارضة للتصاحب ترجع إلى أحد أمرين لا ثالث لهما .. الأول أن رئيس المجلس لا يفسح صدره للمعارضة .. والثاني أن المعارضة تريد أن تأخذ موقفًا حاداً بالتصاحب حتى ولو أضاء رئيس المجلس أصابعه شامعاً لا يمكن أن تفسر إنسحاب المعارضة من جلسات المجلس إلا بأحد هذين الأمرين ، وهناك أمر أراعيه وأعرض عليه وهو ألا

أحدث مواجهة بين وبين المعارضة ، وهذا هو ما أحرص عليه فيل أنصح صدى للمعارضة في أن تتكلم وأن تثبت ما تقول .

□ والواقع أسجل أن المعارضة تحت قبة البرلمان هي على مستوى التسوية .. والمعارضة الممثلة في حزب التجمع معارضة وطنية لم تلجأ للإسقاط أو أسلوب رخيص في المناقشة بل أبنت آراء معارضة تقال عن إقتناع حزبي ولا تقال لجلد الإخراج .. ومن هنا فإن المعارضة داخل المجلس كسبت إحتراماً الشديداً ، ولابد أن أنصح صدى لها جيداً ، وتلقى مني كل تعاون ، وتحدث على السمع والبصر .

□ إذا لابد من وجود الرأي والرأي الآخر ، سواء من الأغلبية والمعارضة أو بين صفوف الأغلبية .. حتى تصل إلى الرأي السليم الذي يحقق مصلحة الشعب . وكذلك فإن المعارضة لم تلجأ داخل المجلس إلى الأسلوب المرعي وهو الانسحاب بغیر مبرر .. وهذه نقطة إيجابية حسب لها .

□ هناك شكوى من أن مجلس الشعب يتأخر كثيراً في البدء بالقوانين التي تعرض عليه رغم الحاجة لإصدارها .. فما هو السبب في هذا التأخير ؟

□ لم يحدث ، علماً بأن الحكومة منذ أوائل شهر ماير قدمت لنا أهم القوانين ، ويبدو أنها استغرقت في دراستها فترة طويلة .. لكن كان على المجلس أن يتعاون ، وأن يكثف جلساته تكتيفاً كبيراً أرهنا كثيراً .

□ وعلى أية حال فإن الإسراع في إصدار القوانين آفة وإذا كان البعض يقول إن هناك تأخراً فلما أقول الثاني ثم التأمل سواء الثاني من جانب الحكومة أو من جانب المجلس لقد أقسنا صدراً في جلسات إستماع وفي غيرها .. وبالتالي فهذا التأخر





المصدر : **الكتبة**

٢٨ جمادى الأولى ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**■ مقاطعة بعض الأحزاب  
للانتخابات مبدأ معروف في كل  
النظم الديمقراطية النيابية .**  
**■ المعارضة في المجلس .. محترمة  
ولم تجأ للإسفاف والأساليب  
الرفيصة .**  
**■ الحصانة .. لن تكون ملاحاً في يد  
النائب للخروج على القانون .**  
**■ الإسراع في إصدار القوانين ..  
آفة خطيرة .**

فالتناقضات تدور في المجلس بين ممثل  
الأغلبية والحكومة في الكثير من  
الموضوعات سواء المتعلقة بالرقابة على  
الحكومة أو تلك التي تتعلق بمشروعات  
القوانين المقدمة من الحكومة للمجلس بل  
إن ممثل الأغلبية كثيراً ما يروجون  
انتقادات أكثر قسوة من ممثل المعارضة  
للحكومة .. وإذا كانت الحكومة تحظى  
بالتفقة ويتم الموافقة على برنامجها فلا ينبغي  
عن البال أن الحكومة هي حكومة الحزب  
وأن الأغلبية في مجلس الشعب من الحزب  
الوطني .. وهذا الأمر الموجود هنا في مصر  
موجودة في كافة برلمانات العالم وفي كل  
الدول التي تحظى بالتطبيق الديمقراطي  
البرلماني .

### سلبية المواطن

□ لماذا تسوء سلبية المواطن  
المصري عند إجراء أية انتخابات  
وكيف يمكن القضاء على هذه

لا يعد تأخر بل وقت نضبه قريب من  
الدراسة والتأمل .

### الفصل بين السلطات

□ رغم وجود الفصل بين  
السلطات في مصر فإن البعض  
يقرر أنه لا يوجد فارق بين  
السلطين التشريعية والتنفيذية ،  
وأن مجلس الشعب كسلطة  
تشريعية يتبع الحكومة .. فما  
تمليقكم ؟

□□ كلام فارغ هذا الذي يقوله  
البعض .. فالاستمرار واضح حول الفصل  
بين السلطات ، والذي يقول هذا يفتيب  
عنه شيء واحد هو أن الحكومة الحالية هي  
حكومة الحزب ، ولأن الحزب يبرز الأغلبية  
في المجلس ، وبالتالي لابد من حكم  
الأغلبية التي تمثل الحزب والذي جعلت  
الحكومة منه ، فلماذا لن يكون هناك تأييد  
للحكومة من جانب الأغلبية .  
ولكن هذا التأييد لا يعطى على بياض ،





المصدر :

التاريخ :

٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### السلبية ؟

□ هذه السلبية ترجع إلى عوامل كثيرة مختلفة من أهمها الوعي السياسى والثقافى .. وإجراءات عملية الانتخاب ، فأحياناً يفضل المواطن عدم التصويت بسبب بعض الإجراءات أو لانتقاله في عمله كما أن بعض المواطنين يعيشون تحت أرواح سياسية بالية وتحت تأثير السلبية في المشاركة .

وهذه الظاهرة ليست في مصر فحسب بل هي ظاهرة عامة في كثير من الدول واعتقد أن مواجهة هذه الظاهرة تكون بزيادة الوعي الثقافى ، وتأكيد الإتياء الوطنى ، ونشاط الأحزاب .

□ يؤخذ على مجلس الشعب المصرى أن كثيراً من أعضائه خاصة الأغلبية لا يحضرون الجلسات .. ما تفسركم هذه الظاهرة ؟

□ ما يؤخذ على مجلس الشعب المصرى في هذه النقطة يؤخذ أيضاً على كثير من البرلمانات في العالم .. فظاهرة الغياب عن الجلسات لا يتفرد بها مجلس الشعب المصرى وحده .

وعلى أية حال يبدو أن بعض أعضاء مجلس الشعب يفضلون البقاء في دوائهم يعمدون المواطنين ، أو أن بعضهم يترك الجلسة لقضاء مصالح أهله وأهله .. وأنا لا أدافع عن هذه الظاهرة ولكن مع استمرار الممارسة البرلمانية أتى أن تختفى هذه الظاهرة .

### نواب الكيف .. والحصانة

□ مسألة الحصانة البرلمانية .. ألا ترون أن هناك من يستغلها لصالحه ؟

□ لا أرى هذا .. الحصانة ليست ميزة لعضو مجلس الشعب بل جاءت لتمكينه من ممارسة عضويته بحرية .. ولقد رأيت كيف أسقط المجلس العضوية عن ثلاثة

من أعضائه لشبهة قوية ضدهم بالقبائح في المخدرات ، وإن مجلس الشعب لا يتروك في رفع الحصانة لتمكين النهاية العامة من اتخاذ الإجراءات الجنائية .

الحصانة البرلمانية لن تكون سلاحاً في يد النائب للخروج على القانون .

□ بعد كل ما حدث .. ما هو رأيكم في أعضاء مجلس الشعب الذين ثبت القبح في المخدرات من حيث حملة المجلس مستقبلاً من تسرب مثل هؤلاء إليه ؟

□ ما قرره المجلس من مبادئ تقصيه مستقبلاً .. فالمجلس لم يشترط صدور أحكام بل اكتفى بأن تكون هناك شكوك قوية كلفية لم يحضر بعضو المجلس .. فمن الذى يجرؤ مستقبلاً على أن يسخر بالمواطنين ويخدعهم بينما سمعته السيئة تلونه وتشهر إليه بأنه تاجر مخدرات .

إن ذلك الذى يريد خداع المواطنين سوف يترصد به المجلس بعد نجاحه في الانتخابات لكي يسقط عضويته على أساس المبادئ التى سجلها .. وما سجله المجلس من مبادئ لم يكن عن الماضي بل كان من المستقبل أيضاً ، وبالتالى أقول إن مجلس الشعب أكد صحابته بما قد يحدث مستقبلاً من تسرب بعض سبى السعة لأنه سوف يلقى لهم المرصاد .

### ظاهرة .. صحية ومرضية

□ ماذا تفكرون كثيرة الاستجوابات التى يقدم بها الأعضاء ؟

□ إن كثرة الاستجوابات المقدمة للمجلس هي ظاهرة صحية ومرضية في الوقت نفسه .. صحية لأن للنصبة لم تحجب استجواباً عن الناس وبالتالى تسبح الصدر لمناقشة أنواع الرقابة البرلمانية التى تعرض للحكومة لسحب الثقة منها ، فلا حجب لأى استجواب عن المناقشة وكونها مرضية لأن بعض الاستجوابات كانت لا ترقى إلى مستوى الاستجواب لضعفها وسرعان ما رفضت .





أن رئيس الجمهورية بالنسبة للأزمة  
التي قد دعا لاجتماع مشترك بين لجنة  
العلاقات الخارجية والشئون العربية ولجنة  
الأمن القومي في مجلس الشعب ولجنة  
الشئون الخارجية في مجلس الشورى .

### أزحم دورة

□ ما هي القضايا التي تعرضت لها  
الدورة البرلمانية الحالية ؟

□□ هذه الدورة تعرضت لقضايا في غاية  
الصعوبة بل سوف يسجل لها تاريخ الحياة  
السياسية في عصر أنها كانت أزحم  
الدورات البرلمانية في تاريخ الحياة البرلمانية  
كلها سواء من حيث عدد الجلسات وأوقاتها  
أو من حيث أهمية القوانين .  
ولقد بدأ المجلس دورته بفضيحة سائلة  
تتعلق بنواب الكيف .. وكانت قضية  
إسقاط العضوية لمجرد سوء السمعة ثم  
ناقش المجلس قضايا عامة منها ما يتعلق  
بالرقابة البرلمانية .

وإذا نظرنا إلى لغة الأرقام فإثنا نجد أنه  
قد تم عقد ٩٨ جلسة استغرقت ( ٢٤٠ )  
ساعة تحدث فيها ( ٣٦٥ ) متحدثاً ألقوا  
ما يزيد على ٢ آلاف كلمة لقد تحدث حزب  
التجمع في كل مرة بنسبة ١٠٠ ٪ منهم  
ه كما تحدث المستقلون بنسبة ٩٢ ٪ منهم  
والحزب الوطني بنسبة ٧٧,٣ ٪ منهم  
استطاع المجلس أن يشارك في وضع الخطة  
حيث أرسل وزير التخطيط للمجلس  
الإطار العام للخطة فأعطى المجلس  
ملاحظاته عليها وأخذ بها وزير التخطيط ،  
ومن أهم الملاحظات التي أبداهها المجلس  
رفع التمويل لقطاع التعليم إلى ٦ مليارات  
جنيه كما وافقنا على ٥٤ اتفاقية دولية وبت  
مناقشة ١١ استمراءاً و ١٢٣ طلب إسقاط  
و ١٣٣ ، وموضوعي مناقشة عامة و ١٣٣  
بيانات عاجلاً كما قمتا بـ ٢٤ زيارة  
ميدانية .. وعقدت لجان المجلس ٧٨٨  
اجتماعاً .

□ هناك تنسيق بين مجلس  
الشعب والشورى .. ماضي حدود  
هذا التنسيق ؟ وكيف يمكن تحقيق  
الترايط والفاعلية في الأداء بين  
المجلسين ؟

□□ هناك تنسيق كامل بين مجلس  
الشعب والشورى يبرز عدة نواحي منها أن  
التقارير التي ينتهي إليها مجلس الشورى  
إلى إرسالها إلى اللجان النوعية للاستفادة  
منها عند بحث مشروعات القوانين أو عند  
إعداد تقارير في الموضوعات المعروضة  
عليها . ثانياً إن كثيراً من القوانين التي  
نظرها المجلس أخذ فيها رأي مجلس  
الشورى قبل أن يراها للمجلس ، واعتد في  
ذلك على نص في الدستور يسمح بأخذ رأي  
مجلس الشورى في أي قانون والالتزام بأخذ  
رأي المجلس في القوانين الأساسية .. وقد  
عمل ذلك في قانون المرافعات ، وقانون  
رسوم الشهر العقاري ، وقانون ضريبة  
المبيعات .

كما بأن التنسيق بين المجلسين في  
الزيارات البرلمانية حيث تتم هذه الزيارات  
بالاشتراك بين مجلسي الشعب والشورى ..  
كما توجد لجنة على مستوى الأمانة  
العامة .. برئاسة الأمين العامين لكل  
المجلسين لتوحيد المعاملة بين موظفي  
الأمانة العامة في المجلسين كما أن التشاور  
مستمر بين مجلس الشعب ومجلس الشورى  
في القضايا العامة .

□ ما هي الحالات التي تبتزج  
عقد اجتماعات مشتركة لمجلسي  
الشعب والشورى ؟

□□ السيد رئيس الجمهورية ينتهج دور  
الانعقاد العادي لمجلس الشعب باجتماع  
مشترك بين مجلسي الشعب والشورى كما







المصدر : الوزير

التاريخ : ٢٨ محرم ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن إنجازات المجلس أيضا أن تحدث  
رئيس الوزراء في المجلس ١٤٧ مرة .. كما  
تحدث نواب رئيس الوزراء والوزراء  
٤٩٣ مرة .. وفي نشاط الشعبة البرلمانية  
حضر المجلس مؤتمرات في مؤتمر الاتحاد  
البرلماني الدولي في أوروبا وأفريقيا وأمريكا  
اللاتينية وبحث مشكلات كثيرة جدا ..  
كما أصدر المجلس مجلة لمجلس الشعب .  
□ وماذا عن التشريعات التي  
تدعم مسيرة الإصلاح  
الاقتصادي ؟

□ من أبرز هذه التشريعات تعديل  
أحكام قانون البنوك ، وقانون سرق المال ،  
وتعديل قانون الاستثمار ، وقانون مركز  
تنمية الصادرات وقانون الشركة المصرية  
لضمان الصادرات وقانون الإصلاح  
الزراعي والصناعة بين المسالك  
والمستأجر ، وتعديل قانون المرافعات  
وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تمويل  
مشروعات الإسكان .





المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ تموز ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى الممارضة

### مكافحة الإرهاب ! وقانون المالك والمستاجر ! وقانون سوق المال !

قامت الحكومة كعادتها بتقديم سبل من مشروعات القوانين في الشهر الأخير من الدورة بالرغم من أهمية هذه القوانين وضرورة مناقشتها مع الأحزاب السياسية وإذاعة ذلك النقاش في التليزيون بالإضافة إلى ضرورة عقد عدة لجان للاستماع للمواطنين للتعرف على وجهات نظرهم حتى تصدر هذه القوانين خالية من العيوب والخرافات وأخيراً وليس آخراً أن تكون مقنعة للجماهير التي ستطبق عليها هذه القوانين .

#### قانون علاقة المالك بالمستاجر

أما عن قانون علاقة المالك بالمستاجر في الأراضي الزراعية فقد أبدت بعض الأحزاب السياسية وجهة نظرهما في إعطاء مهلة للمستأجرين تعود بعدها العلاقة بين المالك والمستأجر طبقاً لإحكام القانون المدني - وكان رأي حزب الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية خلال السنوات الخمس الانتقالية حتى لا يفاجأ الفلاح المستأجر بانخفاض إيراده بنسبة ٣٠٪ على الأقل في الوقت التي ترتفع فيه أجور العاملين في الدولة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٢٠٪ سنوياً فهل هذه هي العدالة الاجتماعية خاصة وأن المستأجرين لديهم أعباء عائلية وأبناء يتعلمون في المدارس والجامعات فكان الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة وليس في غمضة عين وسوف ترى الحكومة المشاكل التي ستترتب على هذا القفز في القيمة الإيجارية لما يقل عن نصف مليون فلاح منتشرين في محافظات الجمهورية .

[ البقية ص ٣ ]

مصطفى كامل مراد





المصدر : الأهرام - ١٩٨٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢

أما التعويض للمستأجر بمقدار ٢٠٠٠ ملى الضريبة فهو  
عبل ومنطق حتى يستطيع الفلاح المستأجر الذى خرج من  
الأرض أن يربط معيشته ونشاطه الزراعى فى أرض أخرى .

### قانون مكافحة الإرهاب

وهو مازال مشروعا لم يقدم بعد إلى مجلس الشعب  
لإقراره ولكن الاتجاه الغلب هو أن تتقدم الحكومة بهذا  
القانون للخطر والمجلس على وشك انتهاء دورته وقد ظهر من  
تصريحات الحكومة بمجلس الشعب أن القانون الطوارئ  
بالرغم مما فيه من سلطات واسعة للحكومة فى التحفظ على  
المواطنين وتفتيش بيوتهم بدون إذن من النيابة بالرغم من  
كل ذلك فإن الحكومة لاتجد ذلك كافيا وتريد أن تطلق يدها  
بالقبض على المواطنين المشكوك فى انتمائهم إلى الجماعات  
الخطرة بغير حدود أى أن تعتقل من تشاء فى أى وقت تشاء  
ولأى مدة تشاء !!

والخطورة هنا تانى من سوء التطبيق لسبب أو لآخر  
وتلقى كذلك مما قد يحدث من التوسع فى تطبيقه كما حدث فى  
قانون الطوارئ بحيث يمتد من الإرهاب إلى التمييز إلى  
غير ذلك من المخالفات والجرائم وكان الحكومة تريد أن  
تعفى نفسها من مسئولية تقديم أدلة الاتهام ثم تقديم  
المتهمين إلى المحاكمة أى أنها تريد أن تكون جهة اتهام وجهة  
قضاء فى نفس الوقت لمن يقرأى لها أنه ينتمى إلى الإرهاب  
وهو أمر على جانب كبير من الخطورة ويلقى كاية الضمانات  
القانونية لحريات المواطنين السياسية والاجتماعية إذ أن  
وجود هذا الحق فى يد الحكومة وحدها كاف لتعويق  
الاستثمار والمستثمرين لما سيكون للحكومة - إن قدر لهذا  
القانون أن - يصدر - من سلطات مطلقة فى التحفظ على  
المواطنين لأجل طويلة يغير تهم واضحة محددة وإن صح  
ذلك الظن فإن هذا القانون قبل أن يصدر سيكون مخالفا  
للمستور بل مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية التى  
وقعت عليها مصر وأصدرتها بقانون ونحن نتمنى الحكومة  
مخلصين بالا تلجأ لكل هذه القوانين خاصة وأن قانون  
الطوارئ قائم ويعمل به وإن الدعى الاشتراكي وقانونه  
سلطة أخرى تمكن الحكومة من السيطرة على المواطنين  
وأموالهم والتحكم عليهم بمجرد الإشتباه الذى لا يصل إلى حد  
الاتهام نحن نرى كحزب سيملى وما زلنا نؤكد أن القانون  
العادى يكفى لحفظ الأمن واستقراره ومكافحة أى نوع من  
الإرهاب والألا ما كان هناك داع لإصدار هذه القوانين العادية  
بل أننا نطالب الحكومة بأن توقف العمل بقانون الطوارئ  
وهي تعلم جيدا أن من يريد أن يربط بالقتل أو بغيره  
سيفعل ذلك سواء كان هناك حالة طوارئ أو قانون مقنونة





المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإرهاب أو غيره من القوانين المقيدة للحريات وما حدث من جرائم قتل وأرهاب في السنوات العشر الأخيرة يؤكد أن حالة الطوارئ لم تمنع القتل ولم تمنع الإرهاب وأن القتل والإرهاب شر موجود في كل المجتمعات وأنه يزداد أو ينقص طبقاً لاستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد وأن من أهم وسائل مقاومة الإرهاب في رأينا هو الإسراع في تشغيل المعتقلين والاستمرار في الحوار المفتوح الحر بين الشيعب المختطف وبين الأحزاب السياسية وأن يذاع هذا الحوار على ملا حتى يعرف الناس حقيقة الأمر .

### قانون سوق المال

أما عن قانون سوق المال الذي اقده المجلس في عجلة فقد وضعته عقول لا تؤمن بالتحريك الاقتصادي بل تؤمن بقبض الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد إذا أن هذا القانون قد جعل من هيئة سوق المال هيئة عامة قابضة على جميع الشركات المساهمة في مصر تفعل ما تشاء تحت مظلة حماية المساهمين فهل هذه هي القوانين التي تحقق التحريك الاقتصادي الذي أعلنه الرئيس مبارك وهل هذه القوانين تجذب المال إلى مصر للاستثمار نحن لا نظن ذلك وأن غدا لننظره قريب .. ولعل الحكومة تعلم أن الاقتصاد المصري قبل ثورة ٥٢ كان يتبع النظام الحزبي وكان يسير على العرض والطلب وكان هناك بورصات منظمة للأوراق المالية وهي الأسهم والسندات التي تعتبر أحدث الوسائل الاقتصادية لتوظيف المدخرات الصغيرة في شركات مساهمة وفي شركات الاستثمار فلماذا لا ندرس قوانين البورصات قبل أن ندخل في مآطات الهيئات .

مصطفى كامل مراد











المصدر : الإم إلى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

## **مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكانة الأرهاف وإدخاله إلى مجلس الشعب خلال اسبوع**

علمت - الإم - أن مجلس الوزراء سيبحث في اجتماعه برئاسة الدكتور عاصم صديقي مشروع القانون الجديد الخاص بمكانة الأرهاف. ويتنظر أن تحيل حكومة الحزب الوطني الحسكم مشروع القانون إلى مجلس الشعب خلال أسبوع من مناقشته في مجلس الوزراء على أن تتعد لجنة الأمن القومي والتشريعية بمجلس الشعب سلسلة من الاجتماعات لمناقشة مشروع القانون. يشارك فيها وزيراً للداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى و - العدل - فاروق سيف النصر . وانتهى مجلس الدولة بالفعل من مراجعة مشروع القانون الذي أعدته وزارة الداخلية .

وعلى الرغم من جدار العرية الذي أحاطت به وزارة الداخلية وحكومة الحزب الحاكم مشروع القانون إلا أن مصادر رسمية قالت - للإم - أن مشروع القانون سينجوز بعض القيود المفروضة على أجهزة الأمن في قانون الطوارئ وفي مقدمتها تحديد مدة الاعتقال - ٤٥ يوماً - هي الفئود التي وصفها وزير الداخلية في بيانه أمام مجلس الشعب حول حادث اغتيال الدكتور فرج فودة وحادث النزعة الذي تلقى فيه شطب ولواء شرطة مصر عها بأنها تيسيرات لتجميع الأرهاف . وقالت المصادر ل - الإم - أن مشروع القانون سينتج لأجهزة الأمن سرعة التحرك والمواجهة ورصد جرائم الأرهاف قبل ارتكابها ومداومة أوكار الأرهافيين لإجهاضها قبل للشرع في تنفيذها .





1 يونيو 1992

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور صوفي أبو طالب يتحدث لـ «النور»

# قانون الإرهاب مرفوض .. والتطرف مسئولية الحكومة !!

للتاريخ .. السادات كان يسمى  
لتطبيق الشريعة الإسلامية

الفتوى في معاملات البنوك ..

ليست من اختصاص المفتي

ضمن سلسلة اللقاءات التي تقوم بها جريدة «النور» كان ذلك الحوار مع المفتي الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشجب الأسبق حول العديد من القضايا السياسية والفكرية والفقهية التي عرضت نفسها على الساحة في الآونة الأخيرة .. وفي هذا الحوار وضع الدكتور صوفي النقاط على الحروف في قضايا التطرف وادعائه ومدى مسئولية الدولة عنه .. ورايه بصراحة في قانون الإرهاب والقارة والدين في عدم إقرار بنود مطلق دموي الذي أعلن يوم أزمة الخليج .. والقضايا الفقهية والاختلاف بين علماء الإسلام حول ظهور أهلال وفتوى المفتي في معاملات البنوك وقضايا سياسية أخرى شغلها ذلك الحوار؟

أجرى الحوار

محمود الخولي





احتجت الفلجان مؤخرا بين طليين من طباء الاسلام الدكتور عبد الجليل شابي، والدكتور السيد دوق الطويل، حول دعاية التلال في شهر رمضان وهدى بعض المسلمين عند رؤيته في دولة غير موافقهم. قبل لفرى ملقى الدولة بالصور او الاضمار ملقة ٢

من المسلم به في اللغة الاسلامي جواز الاختلاف في ايام الاضمار تبعا لاختلاف المكان واختلاف اراء العلماء حول الارام في ترميد دولة التلال ام ان الامر بترك لكل يد وهذا جعل لفرى شهر ولكن الجديد هو ان بعض ابناء دينا لا يتقيد بولاية التلال بل يد اسلامي اخر ما يتقيد بالولاية والتسلم افراي داخل نفس البلد كما حدث في مسرور ان ملكه وحده مسوية في البلاد الاسلامي ما كان يحدث هذا الانقسام ابدا ولكن التوجه والاختلاف الواضح في العالم الاسلامي سبب تلك الانتصارات لاسلام العالم ولو ان الذي يحدد يد وديا التمام في حالة الانقسام السياسي تولى لفرى التلال وعلى ما يملكان هذا اقله ان يتزما بما تضمنه اليه اراء القوا، لفرى التلال وانه ملقة على اراء باء من لفرى التلال وما يختلف لاسلام ان يلزم المراسل برأي ولي الامر في البلاد الذي يلزم به ولكن ما يحدث الآن من الانقسام هو نتيجة عدم وجود امر ارشد في العالم الاسلامي فكل دولة ولي امر وهذا امر محمود ولكنه نتيجة طبيعي لتجزؤ العالم الاسلامي سياسيا

ماذا يعني تفريق كتاب في الاموال بين في مؤلفه ان المسيح عربي من عدم هو كويت متح امنين وان صواب علمه السلام هو الكائن وديا المخططة مموالا في القلق المصري وان داود ولي العلم هو

محسني اللثة واما شكل قهوة لك الكتاب لدى الشباب واما هو تاليفه الدكتور علي فهد الكتب في هذه المخط ليس يحدد على الساحة الفكرية وما يظهر تقدم تكنولوجيا في العالم وما احد خاضع في ترمع مزاعم متعددة وانها مسلمة اي التشكيك في الحضارة المصرية واستيعابها الى المصريين والاراء العالم العلم علم البائين ان هذه مزاعم تثير حشوات علم دور المصريين في الحضارة القديمة لا يجب ان الشدب ان يصحبه اي اعتراف فلا يهية ولا لا تعلق لاسرائيل ما تهوف اليه من حطمة على على فكر شديدا وتشكيكه في حضارة المصرية القديمة

حرب سياسية بين ارمينيا والارمنيين في اقليم وناجوركا، اباخ و مستورا والسحب يلجؤون المسلمين في البوسنة والهرسك واسرائيل تدين حملاتها بشراسة ضد الجنوب البلباني ومجالت اخرى ضد المسلمين في جنوب افريقيا. قبل متفقدن انها حرب منطقة ضد الاسلام والمسلمين تتراى تباعا ولاق مناج من وجع وامية منها المملقة على الجنس البشرى في يوربا

ليس الى هذا الحد فالعالم المتنازع عليه بين الدريمان وارمينيا مسألة عرقية اكثر منها امنية فيما اعتد وانس الامر في البوسنة والهرسك فالاسلام انها مسألة

سياسية اكثر منها حرب ضد المسلمين وبالتالي فإن تصوير الامر على انها حرب ضد الاسلام والمسلمين في كافة احاء العالم تصوير مبالغ فيه لانه كما يضرب المسلمون في البوسنة والهرسك يضرب المسيحيون الارثوذكس ويهدم الكنائس

اما عن قضية اسرائيل وحربها ضد الجنوب اللبناني في قضية سياسية في المقام الاول لان جنوب لبنان في مسكون ومسيحيين والمغرب لا يجب ان ينظر اليها على انها محظرة للمسلمين كل البلاد. وان ان هناك وحدة بين بلاد المسلمين وبكثمت لثبوت نظرة العالم لهم ولكن مشغول وشكتم هو الذي ادعى الى حوران امرهم على احاء الاسلام والمسلمين

يكفي تصويرهم للوف في افغانستان اليوم وعالم يقرر في القوات الماعرة متى يتقلوا ١٩

الموقف في افغانستان يظهر فيه خلاف واضح بين فصائل المومعين وبذا استمررا في هذا الكفاح فإن غير الافغانين هم المستهدفون وتظهر ان يتقلوا وبدا قبل ان يؤيد مسيرهم الى انهم لحل المخطات الداخلية بينهم

قبل مؤتمر مدريد ظلت اسرائيل امريكا باصطناعا فرضا فيما غشقة ملير ملير لولا ان المستوفات في الاراضي المحتلة وان حصلت اسرائيل مؤخرا في ٤٠٠ مليون دولار من امريكا وباتت عشرات الافاف من المساكين لايام اليهود الصليبات وذلك في حد ذاته وعد غشقة لا تقاها لاداي ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩

فان اقرارات الأمم المتحدة من الكصف لاسرائيل

من المعروف بان اسرائيل متمصرة ومعتدية بتعمد إعتداءها كليا على امريكا التي لا تمثل اي حساب العرب و لو ان العرب وافقوا على اتفاقية كاسب يوليه لا واما في هذا المثل الذي لمن فيه الآن فالمشكلة كانت في فن العرب غير موحدي الكلفة واسرائيل تتحد على ملاكها المتصورة باسريكا فتمسك على فريعات مستديرة العسكرية ومن اللائق ايضا ولكن اقرارات الأمم المتحدة التي صديت لم تتقيد في قربي ان يجب جهازا يوقع على اسرائيل في حالة مخالفتها وعلى العرب ان يسوا في الولايات المتحدة لكي تخلق على اسرائيل الجزومات المنصوص عليها في محتق عينة الأمم المتحدة في حالة مخالفتها لهذه اقرارات

وبل تتصفون في امريكا بتمتعنا لطلب الدول العربية وتوقع جزوات راحة على اسرائيل في حالة مخالفتها ان تقويم اربعة مادموا متحاربين ومسيحيين على الانقسام وهل يمكن ان تقول ان النظام العالمي الجديد يلزم على الضمير الدولة والقلاع عن حقوق الانسان كما تزعم امريكا

انهم يملكون هذا ولكن لا التشويق تجري استتباتات هذا وهناك ويثير للفرم امام مزاعم اسرائيل بسلها في اقامة المستوطنات مقابل حقوق ثابتة للمسلمين وعلى العرب رفض هذا الزاعم في الانتخابات الدولية كما حدث في مؤتمر مدريد لكي تتسرى وجهة النظر الاسرائيلية ويقتنع الرأى العام العالمي بوجوه نظرم وهذا مستحرمه الفرى الدولية لمخارسة العرب وايلاف اسرائيل عند هذا

قبل الرأى العام العالمي غير ملتصق بالوجهف الاسرائيلي

متسلسل الى الحسين فريق يعتبر ان اسرائيل صامحة حق واخر يرى العكس واسبب هناك لإسراع من العالم الخارجي على من حساب الحق ومن في للفرى

من اعلان ميقات دمشق في مارس ١٩٩١ بعد حرب الخليج لم تتحده الدول العربية

القائمة المشتركة في هذا الرأى لاجلها الضعيف القامية في ظل النظام العلني الجديد. ثانيا في التسلل العربية التي اشتعل عليها ذلك الفلك في مملكة ٢ وما هي المصوات التي تقدم تلمح تلمح مملكة

يوجب ان تكون مضطرب فاعل الخليج عنيا يثيرها لاجل ان اسرائيل يظهر وحظير العرب يدع هذا العدوان ودية الكبريت ان وضعا الأصلي. وان ذلت باقتيل الكليل من جوب من حاية الكبريت فلا لهم لهل الخليج إذا ما لجر الى قوة لجنسية في عربية لتصاميت ملوم لفرانهم العرب له معزوا عن حصيلهم

وهنا نقول ان إعلان دمشق كان الهدف منه ان العرب يتسلطون بتوجيه ككثمت وتضامنهم على يحمي الى جزء عربي من أي حوان خارجي من أي دولة عربية على اخرى عربية

وحسن الآن لم يجر إقتناع كامل لدى دول الخليج بمسحة هذا التصور الجديد وبالتالي فإن إعلان دمشق الذي وضع بهدف حماية أي دولة عربية ضد أي عدوان عربي أو خارجي مازال محل تردد من جانب دول الخليج وهل هذا الربيع يكفيهم لاصالهم الدولان عليهم لا ومن ثم يملتهم الاستقامة بدولة كيبية. ولذلك فإن ميقات دمشق يمثل صورة من الوجهة السياسية والفران العربي والعربي والحد تتيه الظروف التي تكتريها فحازات دول الخليج على تروء في شانه وسيكتف في ذلك في الاتصاح الملل سواء بقدرة دول الخليج على حالية بمعضوم كل انهم يغفلون الاستقامة







## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١ ربيع ١٩٩٢

المصدر: الفن

بلغة أجنبية ؟  
 وهل تعتقدون أن هذا الانتظار والتزود من جانب دول الشرق يحمل في حياض شرقية من الجميل أمريكا ودول الغرب إزاء موقفهم في حرب الخليج ضد العراق ؟  
 ● ليست قضية إرساء العرب بالمرح في إحتلتهم على أنفسهم لأن دور أمريكا والغرب في غا الأمر ليس واردة  
 ● أشك في تحركات عربية ؟  
 ● ما هي العبة التي لم يتم تحقيق مبادئه ذلك الميثاق ؟  
 ● حرب الخليج كشفت من إلتزام عربي لا يزال موجوداً حتى اليوم ككاف عجز عسكري عربي في عملية أي دولة من دوله أخرى ، إذن فالخضوع للعمل ككف من هذا وثاق ملية كبرى ما بعدها ملية  
 ● هل لأحت في الوقت يشاهد تردد عربي يمكن في أساسها تنفيذ بنوه ومبادئه ميثاقه  
 ● نعم ؟  
 ● لا ، أشك في هذا .. فإلزام العرب بمقتضى من توجهاتهم وهذا يسمح بقضي وضعهم الدئولي في مواجهة العالم الخارجي .  
 ● التفرق فيقول  
 ● أنتنظت الدكتور صوف أبو طالب .. من المسجل من التفرق من وجهه نظركم ؟  
 ● التفرق فيقول : تفرق في الطبيعة بأن يزين الشخص بغير معين وليس له مظهر خارجي جوهري وهذا لأخبر عليه ونوح كثر وهو الذي لا يقتضي صحابة بالانتفاع بالأداء القليل المخطط ولكن يريد لغرض رايه على غيره بالقوة ويؤمن أنه على صواب  
 ● فيحكى في سبيل إعلان وجهه نظره الجديد من الجرائم وما يجب على الدولة أن تتصدى لهدا العدوان الذي يطلع على الأعداء .  
 ● واللقاء رايهم وأصبح لهم بريق أن الاختلاف في الرأي عدم شيء له مظهر عنوني خارجي فلا طلب فيه وإذا ما تشبه مظهرا خارجيا كان بغير الفرض ضد الحكم ويصعد من شأن الحكم من حق دول الأمر أن يطر من يقيرون به وإذا تجاوز هذا إلى مرحلة القتال والأعتيل لم حق دول الأمر أن يثالته  
 أين الأحزاب السياسية ؟  
 ● ومن المسجل من الحصول بالمشاب إلى هذه المرحلة من التطرف والعدوان على الأفراد وارتكاب الجرائم ضد الغير .. الأمر أم الجففة أم الجففة أم الجففة ؟  
 ● مسئولية الشعب كله حكما ومحكوما فالأمر والأحزاب السياسية والجماعات وأجهزة الإعلام وبق الأسرة كاهم مسئولين عن ذلك التطرف لغاير التهمة الفكرية السائدة ومعرفة راي الإسلام في القضايا المختلفة وهذا إلى حد ذاتي إلى اختلاف المشايخ أراء موجودة في الفقه الإسلامي ولكنها إحداهما أساساً في المبادئ الاقتصادية وإدارة الاقتصاد وإدارة التعليم في المدارس والجامعات حيث لا تلتصق بالدرس القدر الدولي الكمال في جميع المراحل التعليمية لتوضيح وجهة نظر الإسلام الحقيقية كذاك الإعلام فهو إستنزاف ولا تفرغ الأحزاب

● لجرم أن يتسع صدىكم لسؤال القائل ..  
 ● إحترم في معظم اللقاءات الفكرية في خصوصية تطبيق أحكام الشريعة .. فإين كان هذا الأمر من رصود اهتمامكم عندما جرائتم برئاسة مجلس الشعب عهد الرئيس السادات ؟  
 ● لم يكن هذا الأمر بعيداً على عندما جرائتم برئاسة مجلس الشعب بل كان في بؤرة اهتمامي ليس هذا فقط بل كان في بؤرة اهتمامي كجزء من النظام والتاريخ حيث الرئيس السادات يتبع هذا العمل بمسيرة جدية وكان الدكتور عيه التمتع بالتدريس والتميز ذلك وقد كاله في الرئيس السادات أن أي القانون يتم إصداره بشأن الرئيس السادات الشريعة لم يفر لورا ، ولكن الرئيس السادات يقول أيضاً أنه يجب أن تتفق كل القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا أمر طبيعي لأن كل شعب يفتخ في غيره في الجبل الكمال لفن كسليمي كاشفنا برزقنا الأساسي مع مساعدنا من الشريعة الإسلامية ، إذن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية هو مبررنا وإذا تخيلنا أنها كائن في تخليفاً من مبررنا الإسلامي  
 ● وهل تعلم هذا عهداً شقيق ليه أحكام الشريعة الإسلامية ؟  
 ● هناك بعض الأمور لم تطلق لها أحكام الشريعة لأنها كما تعلم أن الشريعة تشمل العدو والتعزيرات والأخيرة لا تختلط مع نظام الآن حيث أن أمريكا مثله لول الأمر فلهذا الحاد لها شريعة في التطبيق بعضها يتعلق باليوم واليوم الآخر لا يتعلق الآن ولها هذه الحالة يتم تطبيق التعزير عملاً بالحدود القصوى ، إندوسوا العدو والكشبهات ، ولكن نفل أن جميع أحكام القانون المدني والتجاري تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .  
 ● شكوي مرة ؟  
 ● عرض الدكتور مؤرخاً مثاقير بين الإسلاميين والعلمانيين هل تعتقدون أن هناك خلوة من طرح الفكر العلماني ومسموه عبر أجهزة الإعلام المرئية أمام القلي ما قد يشير إستنزافاً لفضلا عن سبيل الشهاب المسلم في هذا الفكر ؟  
 ● هناك شكوي مرة من أجهزة الإعلام حيث يزعم أن هناك إلتفاتة كثيرة في الرأي العام وإللا أن الجواز ذلك لعل في الرأي بين كافة الإلتفاتات الموجهة ولكن القول إن من الممكن أن يرضى كذا إلتفاتة لعل في العام دون أن تقع في دية نفل كمال من كذا بعيد كل البعد عن التقاليد الإسلامية وكان الإعلام مازال بعيداً عن الفكر الإسلامي ككلا يعضوناً وبك مسئولية الدولة .  
 ● أما عن هذه التيارات أو المذاهب التي تفرق بين العلماني والمعتدلين ، فلي الشريعة إمران أحكاماً حقيقية لا محل للجل فيها ولا

بمورد إلى تفسير الناس بأمر ديننا لتوضيح المقاصد الإسلامية الحقيقية للشباب ثم يأتي الأمن ليعمل في وزارة الداخلية في المرحلة الأخيرة في حالة مخالفة الشهاب بعد ترويضهم وتصفينهم مسارهم  
 ● دور ممتاز لقرائن القومية ،  
 ● هل أرى سيادتكم أن قرائن القومية التي نشطتها وزارة الأوقاف قد أدت الهدف التي تجوب إن أهله المالحات والاقليم في توعية الشهاب ؟  
 ● لقد أدت دوراً ممتازاً في هذا الشأن ويكفيها أنها تبين الرأي العام وجهه النظر الإسلامية والآراء المختلفة التي تتلج حول موضوع واحد ، وأبى أن القليل أن دور هذه القرائن يلق عنه حد التوعية واعتقد أنها تمتع في ذلك غير أننا يجب أن نترك السلطة لتبني وزارة الأوقاف وهذا الصبر وإن كان الأمر يشركها في ذلك مشاركة فعالة ولكن أين دور الأحزاب السياسية ويسأل الأعلام ؟ فالطبيب هو لا يتولى الأمر إلى إرتكاب جرائم للفرض نظام من باسم الإسلام  
 ● يقل أن الأستة التي تتلهاها قرائن القومية في لقاءاتها بديهي المعلومات أنما هي معدة من قبل القائمين على هذه اللقاءات حيث يقل بعضها ويضع الآخر مخالفة إراجاع العلماء في أله على تساؤلات القائل أمام صرح الشهاب من طلبة الجامعات  
 ● أما راي فضيلتكم .. في هذه القارة ؟  
 ● لا أعلم هذا لقد شاركت في إحدى هذه اللقاءات مع طلاب جامعة بني صوف وقد طرح شهاب الجامعة إستقمتهم وأبى يجب سؤال واحد يتم إلى طلبة جامعا وكانت حوارات إيجابية مع شهاب الجامعة هناك حول كل ما طرحه من أسئلة ودون إستثناء  
 ● الكعب - مرفوض  
 ● في يوم الثلاثاءين ألتحق بالكتاب الجليل فخرج أجرة إسرائي ثلثين لسماء وثلثين الأبري على الرئيس مبارك وبعد إقتبال فهد بدات الصكرة في أدياد هذا القارئ لأصداره هل تدين سيادتكم أن مصر في قريحت السائل في حجة إلى متى هذه القرائن ؟  
 ● الإلتزام إلى الوسائل التعليمية الأديلة في قريحت الصغرى مرفوض فالقائل أن يتم الحوار الفكري بين هذا الشهاب للمحقق ولعلمهم حجة بين الأحزاب السياسية والجماعات والتجارب في هذا الحوار ولتأدية هذا الأمر وإذا أمر هؤلاء الشهاب على تفكيرهم وتطور الأمر إلى تأليف الصحف ضد النظام عند فقط يمكن التوجه إلى الأساليب الأديلة .  
 ● ونحن في مصر لسنا في حاجة إلى قارئ ككلمة الإبراهيم بل نحن في حاجة إلى توعية فكرية أديان وجهه نظر الإسلام الحقيقية والاشكالية التي يجب أن نعيها أن لغرض يطر إلى الإسلام على أنه يرفض التنابش السياسي مع الولايات الأخرى - بؤرة أمشي  
 الدكتور صوف أبو طالب ..





المصدر : **المنشور**

التاريخ : **1 - يونيو 1992**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العام هكذا ؟  
● هل تتسمين بأهل الاختصاص مجمع  
البحوث الإسلامية أم مفتى الجمهورية ؟

● المفتي اختاره الحاكم ليرثي المسلمين  
في أمورهم فلا عدد له الاختصاص وحده  
هو السؤل وإذا إنشك الاختصاص عليه  
وهل أخيه فلنكن ذلك ويشركون معه في  
الرأى وإد يعتقد الاختصاص للجنة الفتوى  
ومجمع البحوث الإسلامية .

● إذن ... من هم أهل الاختصاص كما ترون  
فصليتكم ؟

● مجمع البحوث الإسلامية طبعاً  
● وافق رئيس المجلس الأعلى للشباب  
والرياضة مضطراً على تطبيق الملائك  
الرياضية بين الاندية للسرورة  
والايراثية .. هل توافقين على مثل هذا  
التطبيق ؟

● كنا لا نستريح لكل هذه الملائك  
الرياضية فإذا كانت هناك علاقات سياسية  
مدوية كمنفذ لسياستنا الخارجية فهذا جائز  
لما للتطبيق لكل هذه الدرجة الدينية أمام ما  
يعملونه فلا استريح له أبداً .

اختلاف لها وأخرى ليس لها أحكام فعلية  
وهي التي تتبين فيها وجهات النظر التي  
تستند على أدلة شرعية مستمدة من الشريعة  
الإسلامية منها الفليس والامتنسان  
والعرف والمصالح المرسلة إلى غير ذلك ويعقد  
إعتقادها على الأدلة الشرعية ومسايرتها  
لظروف المجتمع تكون مطبوعة من الناس  
ويعقد بعضها من الأدلة الشرعية الحقيقية  
تستند منها الناس وملازمت محل إختلاف  
فهناك إجتهاه وهي أهل الخبرة والرأى أن  
يعرض كل منهم وجهة نظره وإلته حتى  
يتبين جمهور المشاعدين والسامعين وجه  
الصواب .

● ليس اختصاص المفتي  
● لي مجلس للخصب الآن يتم دراسة  
مشروع تغيير الفاشة ، آل ، حاد ، لي  
أصالح البنيك ... ماذا معنى هذا التغيير من  
وجهة الشرع ؟

● أعمال البنيك وما تتكلمه من نسب  
معينة منسوبة إلى رأس المال وهل يدخل في  
نطاق الرأى أم لا مسألة جدلية بين الفقهاء  
وهل مجمع البحوث الإسلامية أن ينتهي إلى  
رأى فيها لأنه هو الجهة المختصة صالحة  
الاختصاص في هذا الأمر ولا يتركز الرأى





المصدر : **الرفعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ محرم ١٩٩٢

## نبضات

نرفض العنف ونرفض نشره جديدا للارهاب .  
العنف لا يخدم قضية ولا يحل مشكلة ولا يدعم فكرة .  
الشعب المصري يكرهه يرفض إراقة دماء الأبرياء ، سواء كانوا أقباطا أم مسلمين . والاول الشعب يكرهه ولا استثنى التيار الإسلامي . فليدع  
الاخوان المسلمين واضحة وحازمة في رفضها للعنف ، ولي رفضها للمساس  
بامن وحياته وعمل الاقباط او حتى قبلي واحد .

فلاند من ان نصل الى حوار ملء مع الذين يمزجون على انفسهم ويستترون  
على مواجهة المجتمع بالقتل وابعراق المساكين فهذا العنف لا يخدم الدعوة  
الإسلامية . بل العكس هو الصحيح . لان أسلوب العنف يخيف المسلمين قبل  
الاقباط . فمن الذي يقول حكما شعراة الإسلام إذا كان دعائه بكل هذه الفسوة .  
حيث يجمعون بين الإساءة والقضاء والتنفيذ . كيف يتقبل الناس حكم  
الإسلام وقد حرص دعائه على ربط الإسلام بالقسوة والعنف وبالقضاء عند  
الاختلاف في الرأي .

للمخالف سبحانه ونعالي قد امر رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام  
بالحكم . وأمره بان يجعلهم بالقى هي الحسن . ونهاه عن ان يكون فلنا غليظ  
القلب . والا لاتفوا من حوله . وأمره بان يرد على السيئة بالسيئة ، حتى  
يتحول عدوه الى ولي حميم .

ماذا يريد اصحاب هذا العنف . هل سيستكون من الاستيلاء على الحكم  
بالقوة . اعتقد ان ذلك أمر مستبعد تماما . فصر تميز على طول العصور  
بسلطة مركزية قوية . فلذا أدركنا حجم القوات النظامية التي تملكها الدولة .  
بالإضافة الى رأى عام قوى يرفض أسلوب العنف والدماء . ويشعر برهبة  
شديدة تجاه المظلمين بالعنف . ولا يتقبل سيطرتهم على مفاصل الحكم . أو  
وهمنا كل ذلك في الحسين لآلركنا أن القتل والترويع وابعراق المساكين ان  
يؤدي الى سقوط الحكم في أيدي مرتكبي العنف .

كل الذي نتحصده نتيجة للعنف هو مزيد من ازهاق الأرواح ومزيد من  
الدماء ومن الدمار . ومنع رجال الأمن المزيد من الضلحيات والإمكانيات .  
والأمن في الشوارع . ومنع أيضا تأييد الطوائف بحجة مواجهة العنف بل وأكثر من  
ذلك ظهرت هذه الأيام دعوة لأصدار قانون استثنائي جديد تحت مسمى قانون  
مكافحة الارهاب .

وهكذا يتضح ان العنف لا يخدم الإسلام ولا يؤدي الى حكم الإسلام ولا  
يؤدي الى استيلاء ولا العنف على مفاصل الحكم . وإنما سيخلق للعنف متاعا  
تموت فيه الحرية وتختفي فيه الديمقراطية تحت وطأة الجلفة في توسيع  
دائرة التشريعات الاستثنائية .

علينا ان نتضمن جميعا لممارسة العنف وتضييق نطاقه . علينا جميعا  
ان نرفض إصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب . بل ان واجبنا جميعا ان نصر  
ونصح على انهاء العمل بقانون الطوارئ .





المصدر : الوفاة

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

فالقوانين الاستثنائية لا تقاوم إرهابها ولا تمنح عفا ، لأن مرتكب العنف لا يعرف الحسابات ولا يفكر فيها . فهو مرتكبها ولذنه أنه سيقفل . أو يرتكبه دون رهبة من العقاب . فلا فرق عنده بين عقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال الشاقة . مثل هذه القوانين تخيب الإنسان العادي الذي لا يرتكب عفا ولا يفكر في تحدي المجتمع ومن ناحية أخرى تلزم الإشارة إلى أن قانون العقوبات العادي فيه التغطية وزيادة . فوفقا له يعاقب مرتكبو أغلب حوادث العنف بالإعدام . ووفقا له يكون للثبوتية إلى مثل هذه الحوادث أن تحبس حبسا مطلقا ، وتجندده بعد طويلا . ومثل هذا الحبس الاحتياطي كثر فعالية من نظام الاعتقال . ولذلك فانند الدولة وكل مسؤول فيها أن تلتزم عن إصدار القوانين الاستثنائية . ولا داعي للقول بأنها مؤلفة . فقد فاسينا من قابيد تشريعات عديدة صبرت على أنها مؤلفة . علينا أن نذكر جميعا أن ممركتنا من أجل حياة أفضل ومن أجل زيادة الإنتاج سننوكف . لأن العنف من جانب المواطن يزيد من هيبة الدولة ويضيع كل الجهود والاعتكيات في قتال وصراع داخلي يقضى على الأخضر واليابس .

د . نعمان جيمة











المصدر: الحياة (الأسبوعية)

٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العمليات الفكرية أو الإيديولوجية فيكلاهما  
الدمشق ولا عتاب عليها

- إن مناقشات اللجان يجب أن تنفذ إلى ما  
يسمى القيد النفسي في الأفعال الإرهابية، وأن  
تقدم في عضويتها أعضاء نفسيين لوضع أسس  
خاصة بالخالفين للمبارين بأمرش نفسيية مثل  
لديهم مصحات وتشتيف المعنويات عنهم  
ومزاجهم

- إن الإرهاب موضوع للكتابة ليس أرملاً  
دينياً فقط وليس ما يدعو به تنظيم «الجهاد  
الإسلامي» مثلاً، بل يشمل كل زمن وأسم أو  
فعل أو منظمة عموماً من دون التطرق إلى  
الخصوصيات

وطعت «الحياة» من مصائر قضائية مصرية  
أن اللامح الرئيسية لقانون مكافحة العمليات  
الإرهابية تستعمل في النقاط الآتية:

لجنة في الصفحة (١)





المصدر: الحياة (الندوة)

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلقات

التاريخ: ٢ شهر ١٩٩٢

## لجان مصرية تبحث في إصدار قانون تتمة الصفحة الأولى

- الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة، واستناد هذه السلطات إلى المحافظين لمعالجة كل الأعمال الخلة بالأمن بالتنسيق مع السلطات المركزية في القاهرة.

- اعتماد الإدارة المركزية للمحافظات إلى المعاصرة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات للمحافظين.

- إخضاع عمليات القسب والتفتيش والحبس الاحتياطي للعمليات القضائية الواردة في الدستور والثامنة على الجريمة والطاب.

- تحديد الجهاز التنفيذي للربط به تنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية المنوط بها اختصاص فض النزاعات الناجمة عن القانون.

- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والمعتقد السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب وهي حريات مضمونة عليها في الدستور.

- إن القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية إذ كان قانون العقوبات ينفذ حالاً دون هذه التفرقة وتعريفها، وللمعيار الذي ستطبق عليه هل هو للمعيار الشخصي أو الموضوعي.

- إن القانون الجديد سيعلم إلى التشدد سعيًا وراء الردع والحفاظ على الأمن لكنه في الوقت نفسه سيمنح فرصاً لتقبل المعونة المجتمعية في المجتمع بعد ارتكاب الجريمة أو قبل ذلك.

- إن القانون سيحدد الطريق لما يسمى شرعية اشتراكية لبعض القوانين المعمولة بناء على قاعدة البقاء للمعوية الأشد والاستثناء عن بعض قوانين السبعينات التي شكلت نوعاً من التفتيش التشريعي.

وعلى رغم بوادر الأمل التي ظهرت في الآفاق بتجوية لئلاخ للامتن لتحرير هذا القانون على أرضية ترفض كل أشكال التطرف والإرهاب وأقفال المحرم، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «العالم» ببعض التيارات الأصوية يتربص حالياً بهذا القانون ويستعد لمواجهة أعمال إرهابية جديدة لوقف مطعونه، إذ تنشر هذه التيارات بأنه موجه في الغم الأب شفعاً ويصل هيئة قانونية كبيرة في وقف نشاطها، ويقع للجبال أمام زيادة أحكام الإعدام على المخالفين. وهو الأمر الذي لم يكن مطبقاً في الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام منذ حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم. وتمثل التشدد في صدور أحكام بالاشغال لكافة المؤدية فقط.

وعلى الجانب الآخر يرمد كبار المحامين القانون استخداماً للطن في عدم دستوريته. وطعت الصياغة أن شخصيات دينية مثقلة بقر ضحايا في قضية هذه اللجان للوقوف على ارتكابها في مواد هذا القانون من متطابق للشرعية الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين على إبداء الملاحظات على النقاط الآتية:

- علامة مواد القانون مبادئه للشرعية الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم واعتدائها إلى نطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التنوية وشروطه سواء أقم المنهم عليها قبل انتماء الدولة الإرهابية أو بعدها.

- تصنيف المذنبين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والشخصية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها، والأخذ بمبدأ الإفراج شروط التنوية أو الاعتزال في المجتمع أو حسن السير والسلوك وضمان ذلك.





المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

□ في ندوة مكتبة سوزان مبارك :

## الشباب يقترح اصدار قانون لمكافحة الارهاب

أكد عبدالمعزم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة - في الندوة التي نظمها مكتبة سوزان مبارك التي ائتمنتها السيدة فريته فونيس ميرك ولهم ٥٠٠٠ كتاب - أن استراتيجية المجلس تضع في اعتبارها التوسع التدريجي لاستيعاب الشباب بشروط اقتصادية - بهدف تحسين روح الانتماء للوطنى لديهم واستثمار طاقاتهم ودعمها للتنمية .

و قد اقترح الشباب خلال المناقشات اصدار قانون رادع لمكافحة الارهاب والتطرف للحد من

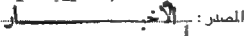
مصر ويكفلها الى بر الأمان .

وقال أن الارهاب والتطرف ليس ظاهرة بين شباب مصر بغض النظر عن الحركات الفردية التي تعتبر جرس انذار لكل أسرة مصرية بأن تبدأ بجدية في احتضان ابنائها حتى لا يشيخروا وسط عوامل الجذب الشيطانية لبعض الجماعات المتطرفة والارهابية التي تستهدف الشباب في مرحلة السن الحرجة .

وقال أنه خلال هذا العام تم تخصيص ٢٦ مليون جنيه لمشروعات الشباب التي يستفيد منها نحو ٢ ملايين وأن خطة العام القادم تشمل ٤ ملايين شاب وأن الجهاز نظم للاداءات تنموية لشباب الجامعات وتحاور فيها الشباب مع هؤلاء والفكرين بهدف ربط الشباب بالاحداث وصنع القضايا التي يدور حولها الجدل .







التاريخ : ١٩٩٢

وتأسفد علم الإجتماع وعلم  
الخصس يرجعون لاختفاء هذه  
المصطلحات إلى عدة أسباب أهمها  
مجرة الرجال للعمل في الخارج  
تركهم أسرهم بلا عائل أو قريب  
انحرف الأبناء .. كذلك انتشار  
بعض الشباب على المخدرات ..  
انتشار التطرف عن طريق نشر  
فكر غريبة عن الدين الصحيح  
وإلى أن انتشار العنف ..

والقانون الرابع وحسب قانون  
الطوارئ أصبح لرجال الأمن  
الطائرة على إعطاء هذا الخطط .  
والحركة السريع أوجهه هذه  
الجرمات التي تهدد المجتمع  
والبلاد . والأمر ليس بغير . بل  
أن أعقب الناس في الديمقراطية على  
انفتحتا وفرنسا والمغرب يوجد هذه  
الطائرة أوجهه مثل هذه  
الطوائف الأمريكية . بل أنها  
تستعمل أيضا قوانين حماية  
المجتمع . وتطلق في الشرطة  
للتعامل مع الخطط هذه الهجمات  
حتى قيل أن أصبح هذا الهجمات  
الطائرة السريع أوجهها .  
والأمر لا يقتصر من هذه القوانين  
فيما يلي . بل أن  
يؤدي أحد إلى الدولة ترفض  
الطوائف مفيدة للحركات أو أنها  
تستعمل في السنة السابعة .

إننا يجب أن نحمي مجتمعنا  
بكل الوسائل المشروعة .. وإن  
نحافظ على استقلالنا الذي  
نحسبنا عليه الجميع .. حتى  
نتفخر بتنمية موارثنا الاقتصادية  
وأن نعيد للمجتمع صلته  
الجميلة .. والفضائل التي كنا  
نتحلى بها ..

**فبیل اباطة**





المصدر: \_\_\_\_\_

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مكتب خاف .. فلي يستر الجدد .. ليأكل الإرهاب

علمت « المساء » .. أن قانون الارهاب الجديد الذي ستقدمه الحكومة إلى مجلس الشعب خلال أيام يلص على تشكيل محكمة خاصة على مستوى الجمهورية تتولى محاكمة من تثبت عليهم تهمة الارهاب . وعلمت « المساء » .. أن القانون لن

يمن كيان الديمقراطية والحرية من قريب أو من بعيد .. بل يعمل على دعمه بما يؤدي إلى ازدهارهما . كما علمت .. أن القانون الجديد لن يلغى قانون الطوارئ .. بل سوف يعمل الاثنان معا جنباً إلى جنب .





المصدر: الكتاب

1997 2/2 0

## التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## سؤال الأسبوع

# قانون مكافحة الإرهاب كيف؟!

مصطفى علي محمود

## ملحق الفتياني

## معيود بيت الشكور

في عهد هناك شك في أننا نحتاج "إجراء ما" لمواجهة هذه الموجة العنيفة والشرسة من الإرهاب والتي كان أثر ضحاياها .. فرج فودة .. ومن الممارقات الغريبة أن .. فودة الذي طالب مراراً وتكراراً بضرورة إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب .. راح ضحية هذا الإرهاب .. ومن ثم لم يسأل الذي يطرح نفسه الآن .. ما هو هذا الإرهاب .. وهل يكون بأصداق قانون جديد لمكافحة الإرهاب ..





المصدر : **الكنز**

التاريخ : **١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار سعيد العشماوي :  
القوانين الحالية قاصرة  
عن مواجهة الإرهاب



سمير سرحان :  
قانون الإرهاب  
ليس بدمية



د. يحيى الجمل :  
نحتاج إلى التفكير  
الموضوعي  
بعيداً عن الانفعال

ثروت إبطاة :  
حتى لو عدلنا الدستور  
فالقانون مطلوب .



د. محمد حلمي مراد :  
قانون العقوبات  
كفاف للردع



لطفي واكد :  
أوافق بشرط ضمان  
الحريات السياسية







وإذا كنا فعلاً في حاجة لإصدار هذا القانون فكيف يكون .. وما هو شكله الخاص وملائمة العامة .. ثم ما هو موقف الدستور من مثل هذا القانون .. هذه التساؤلات طرحناها على الكثيرين من مختلف الاتجاهات .. وهذه كانت إجاباتهم ..

### وحش كاسر !

□ الكاتب الكبير ثروت أهانة وكيل مجلس الشورى يرى أننا في أشد الحاجة إلى مثل هذا القانون الآن أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى لنا قمع الإرهاب وردعه قبل أن يصل إلينا وحش كاسر يطيح بأمن مصر واستقرارها .. وحول ما يريده البعض من مخالفة هذا القانون للدستور يؤكد ثروت أهانة أن الدستور وضع أصلاً للحفاظ على استقرار مصر .. ومن ثم فلهذه من تمهيد إذا كان يتعارض مع إصدار قانون مكافحة الإرهاب !

### ذات فاعلية !

□ ويعتبر د . محمد حلي مراد أمين عام حزب العمل أن الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات كافية لردع أي حوادث يمكن أن تروى بالإرهاب اللهم إلا إذا أردت تهميم الفكر وليس الفعل الذي يورث حياة الإرهاب .. وهذا قد يكون هذا القانون غير دستوري لأن حرية التفكير والتعبير عنه مباح قانوناً ولا يجوز تأكيده .. فضلاً عن أنه من الثابت علمياً أن قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ عام ١٩٨١ وما يحويه من سلطات واسعة للسلطة العامة قد عجز عن منع الإرهاب المسلح بما يؤكد أن مكافحة هذا الإرهاب لا تكون ذات فاعلية بالإجراءات الأمنية وحدها .. بل يجب معالجة الأسباب والدوافع الكامنة وراءه من أجل أن يستفاد ما نسميه بالإرهاب المسلح .

وإذا كان وزير الداخلية يترضى على أن قانون الطوارئ يعطى محكمة أمن الدولة صلاحية الرقابة القضائية على أسباب الاعتقال بعد مرور شهر على واقعة الاعتقال ..

واسكانية الطعن في قرار المحكمة بعد شهر آخر أمام دائرة أخرى .. فإن إياحة الاعتقال دون أسباب جديفة تنطقي منها السلطة القضائية تتعير تهيئنا خطيراً لحرمان المواطنين .. وإعطاء الشرطة سلطة واسعة يمكن أن تتخذ كوسيلة للانتقام في حالات لا علاقة لها بالإرهاب المسلح .. بل قد تكون سبباً متزايدات شخصية أو سياسية !

أما ما يقال عن وجود بعض قوانين لمكافحة الإرهاب في الدستور الأخرى .. فإنه لا يجوز أن نطلب عنها إلا في ظل النظم القضائية والأمنية السائدة في كل دولة .. حيث أن القانون الذي يفرض لمعالجة حالة من الحالات يجب أن ينظر إليه في ظل القواعد العامة المطبقة والتي تشكل الحفاز على حريات المواطنين وحقوق الإنسان

المعترف بها عالمياً .. وهذا نحن أولاً نرى أن منظمة العفو الدولية توجه التند إلى الإدارة الأمريكية لأنها اعتقلت عدداً كبيراً من مفيرى الشعب في تونس أنتوسو بالرغم من أن ما حدث كان ثورة للسرد ضد الشرطة المتصاملة عليهم والمحاورة إلى السكان البيض .. فضلاً عن أن الذين ارتكبوا هذا الاعتد على السابق قد استقاروا من وظائفهم .. كما جاءت الأنباء أخيراً .. رغم تبرتهم قضائياً .

### سطح المجتمع !

□ أما ياسين سراج الذين ليس حزب الراد بالعامر فيطالب قبل أن تقرر إصدار هذا القانون من عدمه بضرورة تشكيل لجنة قومية تضم كافة التيارات السياسية والفكرية والأجتماعية والدينية والأمنية .. وذلك لإعادة تقييم جميع القوانين الحالية والتأكد من مدى قدرتها على ملاحقة الإرهاب وردعه .. فإذا لم تكن هذه القوانين كافية بذلك .. فعلى اللجنة أن تقرر وتتأقش قانوناً آخر يواجه بحسم هذا الإرهاب الذي ترغضه بنفس الثورة التي تزدج بها حرية المواطن وأمنه واستقراره .

كما أن هذه اللجنة القومية مطالبة أيضاً بدراسة أسباب وأسور وجذور طوار العنف التي طقت على سطح المجتمع في الآونة الأخيرة .. حيث إنني لست من أصحاب الرأي الذي يرجع إلى حدوث إلى ارتفاع الأسعار والبطالة أو بعض الأزمات المزمنة الأخرى وإن كنت لا أستطيع أن أنكر أنها تعد مفاعلاً صالحاً للعنف بأمن مصر !

ومركز ياسين سراج الذين على أهمية الحوار مع كل الأطراف مؤكداً أنه اقترب على وزير الأوقاف أن تضم قوائم الفرعية التي يهوب عائلات مصر بعض رجالات السياسة والفكر والأدب والصحافة .. ولا تقتصر فقط على رجال الدين وخاصة الرسمىين منهم .. لأن أي شبه حكوى رضى أصبح مشكوكاً فيه . ورغم ترحيب وزير الأوقاف باقتراح ياسين سراج الذين فإنه لم يمتل به حتى الآن ..

لذا ؟ .. هذا هو السؤال ؟





## قتيل الإرهاب !

□□ ويقول د. ميلاد حنا : سارت الأمور في مصر مساراً طويلاً متعرجاً .. وبعد مقابلتي مع الرئيس مبارك في ٢٥ نوفمبر ١٩٩١ عندما خرجت مع آخرين من سين طره .. كتبت كثيراً عن أن الرئيس نزع قتل الإرهاب والفتنة الطائفية في مصر .. ولكن تراكمت الأمور وسارت مساراً طويلاً متعرجاً .. وكتبت التنجيه في هذا الاستقرار المشوب بالقلق .. ولم يعد من سبيل أمام الدولة إلا أن تتخذ ما تقتضيه من إجراءات وأن تصدر ما تقتضيه من قوانين .. ولكن جمل كل ذلك هو الجلب السلبى للبل وما لم يكن مقروناً بتعديلات جوهرية في سياسات الحكومة فلن يكون الحل كائناً أو شاملاً .. وأرى أنه يجب إقام المحلات الخالية وعقب صدور القانون لابد وأن يتم تشكيل وزاري جديد يتضمن وجهها ذات مصداقية لدى كافة الناس وتقدم برنامجاً محدداً ومترابطاً وأقترح له النقاط الرئيسية الآتية :

### ● التوازن بين الأجور والأسعار .

وضع خطة عاجلة على مشكلة البطالة على طم ما قام به هتلر عام ١٩٣٣ أو روزفلت في ذات الحقبة باختيار مشاريع عمومية تحتاج إلى كثافة عالية مالية تقص الشبا بأجور معقولة .

● وضع سياسة جديدة للإسكان توفر السكن بإيجار معقول من خلال خطة متوازنة للتسويل الذاتي .

● وضع تشريع في ذات الوقت يبرش ضرائب على غط القانون الأمريكي ليس على الدخل .. وإنما على الثروة "Capital gains tax" أي على الفروق بين ثمن الشراء وثن البيع وبنية تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ ٪ من هذا الفرق .. لأنه لم يأت نتيجة عمل بل نتيجة تضخم .. أي الأرباح من هجرة الأرض أو بيع الشقق التملكه أو ما أشبه ذلك .. حيث أن مصر شاعلت مؤخرًا فروقاً ربحية بين التدخل والفروق ويحتاج الأمر إلى تعديل سريع يبرر الاستثمارات للشروعات السريعة التي تستوعب البطالة .

● تعديل مناهج التعليم لكي تكون أكثر عقلانية وتدفع للوحة الوطنية وطوق الإنسان .

● ربا يكون العلاج للوقت السريع هو في تعديل برامج التلفزيون لتتبع الثقافية وطنية عامة .

□□ ويطلب لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس مجلس إدارة ومحرر جريدة الأقال بدراسة هذا المشروع جيداً من الناحيتين القانونية والأمنية .. فإذا كان هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون جديد فيجب ألا يتجاوز هذا القانون حدود مقاومة الإرهاب إلى مقاومة الحريات السياسية التي يكفلها الدستور .

لا بد إذن - يضيف - أن نتأكد أولاً إذا كانت القوانين الحالية تكفي لمواجهة الإرهاب بشكل جيد أم لا .. هذه المسألة فيب دراستها وبحسبها مع الذين يطالبون بهذا القانون للاستماع إلى وجهة نظرم .. وهل هناك فترات معينة في القوانين الحالية تحول دون التصدي للإرهاب على الوجه الأكمل ؟

## متعددة الأذرع !

□□ ويعترف د. سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية بأننا في حاجة ملحة إلى قانون لمكافحة الإرهاب .. ولكنه يشك في أن هذا القانون سيستطيع القضاء على الإرهاب والفتن !! - لذا -

لأن هذا يتوقف على طبيعة القانون نفسه فلو لم تكن إجراءاته سريعة ومبسطة فإن التضييق أو المصيرين لن ينعفوا هم أو حلفوهم استخدام

الحيل واللاعيب للاتفاف حول القانون والحروب من مضطرون .. وهذا هو المحطو الأول .. أما المحطو الثاني على إصدار هذا القانون فهو أن يكون سهلاً وسريعاً أكثر من اللازم بحيث يؤدي إلى ملاحقة ومعاقبة بعض الأبرار .

نحن إذن بصدد معادلة صعبة في صياغة القانون بحيث يكون أفضل من قوانين الطوارئ الحالية وأسرع منها .. ولكن دون أن يجل في نفس الوقت بالإجراءات التي تحفظ الحقوق الإنسانية للعظم أو المشقة عليه . ولكن حتى في حالة صدور قانون مثالي بهذه المواصفات فإنه لن يكون كافياً .. ومن ثم فلا بد من التعامل باستراتيجية متعددة الأذرع لمحاصرة وإحشاء الارهاب تهديداً لتقليله والقضاء عليه .

وهذه الاستراتيجية للتعدي الأذرع لابد وأن يكون لها أذرع اجتماعية .. أذرع اقتصادية .. أذرع تربية .. أذرع إعلامية .. أذرع روحية .. ثم تكون الذراع القانونية مكتملة لهذه الأذرع الخمس .

## التلاعب بالدين !

□□ ويسأل المستشار محمد محمد بهمد العسلاوي : أفان مع ضرورة وضع قانون جديد يستهدى بتجارب الدول المتقدمة





## دعوة للإرهاب

□ □ ويعتقد كمال خالد : حضو مجلس الشعب أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب هو دعوة للإرهاب وليس هناك من أمل في أن تعود إليه إلى مجاريا إلا إذا عدنا للقانون الطبيعي الذي يعطي كل شخص حقه ، وهنا ستلحق الشراسة في المقاومة والرغبة في الانتقام . وإذا عرض هذا القانون على مجلس الشعب لمستكون القصة قاتلة لدى الخطباءة بموله التسفوف لطن في علم دستوريته . . .

ويضيف : إننا لمناقض حاجة إلى قانون الطوارئ . أي شكله من الإرهاب . ولا أسلوب البعاطي وحده هو الكفيل بأن يعرض الشعب متجها بالرجعة للوحشة والسلام الإجماعي . .

□ □ ويخفق الكاتب صالح مرسى مع هذا الرأي حيث يؤكد أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب أصبح ضرورة ملحة لأنه سيحل محل قانون الطوارئ الذي تقول عنه أنه قانون خداع ولا معنى له . .

ويضيف : إن ما تطلعه الجهات المنطرفة ليس سياسة وهم يحتاجون إلى نوع من الردع سيوربه بالتأكيد قانون جديد لمكافحة الإرهاب وخاصة أن القوانين الحالية لا تكفي لدليل أن الجهات المنطرفة مارست نشاطها قبل اغتيال الشيخ الذهبي وطوال ١٦ عاما حتى الآن دون أن ترتدع . والفعل هو اللغة التي يتحدث بها هؤلاء وإلى وصلت دروتها باغتيال الدكتور فرج فودة الذي لم يكن يرى سوى ربه فقط فإذا كان صندم الرأي بالمثل فإنه لابد من وقفة مع هؤلاء واستخدام القمع معهم .

ويقرر صالح مرسى أن يتضمن القانون المقترح تشديد العقوبة على جرائم الإرهاب ، وإنشاء محكمة خاصة تنظر هذه الجرائم ، كما يمكن الاسترشاد ببنود وقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية ، مع الأخذ في الاعتبار ألا تمنح الشرطة أية سلطات إضافية أو صلاحيات جديدة حتى لا تسيء استعمالها وخاصة أن هناك حركة في العالم تهدف لحرية الإنسان .

إبداء الرأي فيها قبل صدوره بالفعل . والمحكمة الدستورية من قبل ومن بعد محكمة مصرية تراعى ظروف مصر وتستقر ما إذا كانت هناك دواع تفرض سن قانون استثنائي لم لا .

## في هذا المجال !

□ □ أما المستشار مأمون الحضيضي فيرى أن الحديث عن قانون لمكافحة الإرهاب هو حديث عن مجهول حيث لم يصدر عن أي جهة رسمية شيء يوضح مفهوم هذا القانون . ولا أعتقد أن هناك ما يبرر صدور قانون لمكافحة الإرهاب أخشى أن يكون المقصود منه حروب وزارة الداخلية من رقابة القضاء كما أن لدينا قانون العقوبات الذي تصل أقصى عقوبة فيه إلى الإعدام ، وهو القانون الذي حوكم بوجبه سيد قطب . فهل هناك عقوبة سيكتفون بها أكثر من الإعدام ؟ أما إذا كان المطلوب صدور قانون للأدلة فليس هناك أحد يطلب بمحاكمة الناس بغير أدلة . كما أن القضاء الجنائي عندما ليست عليه قبوره في هذا المجال . . وإذا كان المطلوب صدور قانون للإجراءات فلا أعتقد أنه قد حدث شيء يعرق العدالة حيث للمحاكم الجنائية سلطاتها الواسعة . بل إن لدينا محاكم أمن الدولة والطوارئ أما إذا كان المقصود صدور أحد القوانين الإحترازية فليدنا قانون الطوارئ المطبق منذ ١٧ سنة وإذا كانت الداخلية تؤكد أنها لا تستطيع احتفال فرد أكثر من ٤٥ يوما يمكن بعدها للتابعة أن تفرج عنه . فإن الرد على ذلك أن أفرج التابعة عن المعتقل ليس بسبب عدم كفاية القانون وإنما بسبب عدم تقديم وزارة الداخلية للأدلة الكافية التي تبرر الاعتقال .

لمكافحة الإرهاب كما يدرس هذه الظاهرة وأسبابها والأفكار المكونة لأصلها حتى يكون قانونا متلائما مع الظروف الجديدة في مصر . والواقع أن القوانين النافذة في مصر قد أصبحت قاصرة عن مواجهة الإرهاب . فالقانون المنفي صدر عام ١٩٤٨ واستطاع أن يعالج كثيرا من المشاكل الحالية والمتزايدة ولكنه أصبح قاصرا عن حل المشكلات الناجمة عن الثورة التكنولوجية التي لم يكن بالوسع توقعها عام ١٩٤٨ . أما قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ فقد أجريت عليه تعديلات متعددة غير أنه لم يتوقع أن يحدث إرهاب بالصورة التي نشفت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية وأن يكون الإرهاب جزءا الشراسة مع قوى الدولوتون يستند إلى تقاليد مغلقة للناس أو مفاهيم خاطئة للشرعية الإسلامية . أما قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٥٨ فقد كان يواجه أمورا موهوبة في وقتها ، ثم أدرجت عليه عدة تعديلات في التشريعات كلفت من شأنه وقلقت من أخطاره . وقد ظهر بالفعل - قصور هذا القانون عن مواجهة الإرهاب الجديد الذي ظهر كإرهاب الويل في مصر .

ويضيف المستشار العشماوي : لابد من أن تستفيد في القانون المقترح بتجارب دول مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، التي رأت أن القانون العام لا يكفي لمواجهة الإرهاب وأنه

لابد من صدور قانون خاص لهذا الغرض . كما لابد أن يتضمن القانون المقترح تدابير إحترازية وإجراءات وقائية لمنع الجريمة الإرهابية ووقتها . ولا يقتصر على مجرد وضع قواعد لضبط ومعالجة الجريمة الإرهابية على أن يكون ذلك بشكل مدروس ومتصوّر عليه حتى لا ينتج عنها ما يسمى إلى بؤرية أو بئال من مواطن . .

وقد نبهنا كثيرا إلى أن التلاعب بالدين سوف يدفع إلى إصدار قوانين تهدم من غربة الأفراد أو تهدم بعض الأبرياء ولكن المثل أن يصدر القانون بمثابة بحيث يقتصر على مواجهة الإرهاب والإرهابيين فقط . .

وبقول المستشار العشماوي : إن مسألة دستورية هذا القانون سهلة لأوانها ولا يمكن





ويقول : الذين يتحدثون عن عدم دستورية القانون المقترح يمارسون نوعاً من السيطرة لأنهم يتجاهلون واقع الإرهاب الذي يعيشه الآن بحيث أصبح هناك جندي تخصص حراسته كل صاحب رأي - فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور - فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور يتعارض فعلاً مع نصرة القانون المقترح فإني أقترح أن نعدل الدستور لنسـهـ .

### محل نقاش !

□□ أما الكاتب الصحفي كامل زهيري فيؤكد أن هناك احتياجاً شديداً لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب يشرط عدم الجمع بينه وبين قانون الطوارئ ، ويشترط أن يكون القانون الجديد عدم المذهب .. ويشهد :

إن القانون الجديد سيكون استثنائياً أيضاً فلا بد أن تنص صراحة فيها وضع له .. كما لابد أن نص عليه أيضاً مبرراً لإلغاء قانون الطوارئ لأن الهدف ببساطة هو مواجهة الإرهاب وتدمير الديمقراطية في نفس الوقت وهذا ما حدث في الدول الأوروبية التي أصدرت قوانين مماثلة مثل القانون الذي صدر في إنجلترا ودأ على هجمات الجيش الإسرائيلي .. والقوانين التي صدرت في إيطاليا وفرنسا وألمانيا ، وكلها لم تؤثر في المسيرة الديمقراطية .

ويختلف : كامل زهيري مع الذين يطالبون بتغيير الدستور إذا تعارض مع القانون المقترح ويقول : لابد أن يكون القانون دستورياً وحل نقاش واسع في مجلس الشعب ، وأن يكون هذه الأساسيات تشديد العقوبة على أعمال الإرهاب مع تجديد التهمة بدلة بحيث يعاقب الجاني دون أن يخصص آخر لها أن نعدل الدستور لكي يتفق مع القانون فهو أمر غير منطقي لأن المذهب الأساسي هو تحقيق الاستقرار السياسي .. فكيف يتأتى ذلك بتغيير الدستور ؟؟

### تخليط العقوبة !

ويقتن د . عاطف البنا أسنان القانون

المستورى يحقن القناعة مع الرأي القاتل بعدم وجوب حاجة على الإطلاق لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب ويضيف .. هناك ثلاث حجج يبرعها المؤيدون للقانون هي : ضرورة إطلاق رجال الأمن ليتمكنوا من التصرف بدون إذن من النيابة وهو أمر يبرره تماماً قانون الطوارئ الحال .. والحجة الثانية هي إطلاق يد الشرطة في استعمال السلاح وهو أمر أيضاً يبرره القانون ويصير في حالات محددة - مع العلم بأن بوليس سكوت لا يتبادر للذهن لم يكن يحمل سلاحاً على الإطلاق حتى وقت قريب .. والحجة الثالثة هي ضرورة تقليص العقوبة على عمليات تهريب أو تشجيع الإرهاب وهي عبارة مطاطة يمكن أن تفسر على حرية الرأي والتعبير ويمكن أن تفسر وفق المهرى الشخصي .. ويتأهل كل هذه الحجج مردود عليها بأن لدينا « ترسانة » من القوانين التي تلي بالحاجة .. وبدلاً من إصدار قانون بهذه الصيغة علينا أن ندرس الأسباب الحقيقية للإرهاب سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو فكرية .. إلخ .

أما القول بأن هناك قوانين لمكافحة الإرهاب في أوروبا لمرودة عليه بأن هذه القوانين لا تمنح صلاحيات واسعة أبداً ، ولا تحتوي على شيء ما يحصره قانون الطوارئ عندما مثلاً ويضيف د . عاطف البنا ، إذا أمر مجلس الشعب قانوناً لمكافحة الإرهاب فسيكون من السهل الطعن في دستوريته خاصة إذا تضمن القانون زيادة مدة اعتقال الأفراد إلى ستة شهور أو ستة مثلاً دون تظلم وهو أمر يتناقض مع المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز تحصيل أي صل من أعمال المعلقة من الطعن القضائي ..

### مرحلة خطيرة !

□□ ويطلب د . صبر سرحان ونيس المينة المصرية العامة للكتاب بشروطه صدور مثل هذا القانون وفي هذا الوقت بالذات .. فقد زادت حراوات العنف ووصلت إلى أختيلاء أصحاب الرأي والفكر بعد أن كانت مقصورة

على اغتيال السياسيين وهذا يعني أننا مقلبون على مرحلة خطيرة جداً من مراحل ممارسة الإرهاب والتي ستؤثر على العمليات الأساسية التي تقوم عليها التجربة الديمقراطية في مجتمعاتنا الآن .

وإني أرى أن هذا القانون يجب أن ينطبق على موضوع الأسلحة التي انتشرت بكثرة في الفترة الأخيرة وذلك بجمع هذه الأسلحة وإعادة الترخيص لمن يستحق فقط وبذلك نستطيع صهرها ومنع تسريبها لجهات الإرهاب ، أيضاً لابد أن ينطبق القانون على أن القتل بسبب الخلاف في الرأي وترويع المواطنين وإحالة القتل إلى السلطة مهما كانت الوسيلة يعد من أعمال الإرهاب .

لقد سبقنا العديد من الدول العربية في الديمقراطية وإصدار قوانين لمكافحة الإرهاب فما هو الخلل من إصدار هذا القانون علينا ؟ ولكن يجب أن نعلم جيداً أن هذا القانون ليس العلاج السحري لمشكلة الإرهاب بل لابد من البحث في جذور المشكلة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى التطرف والعنف حتى نستطيع أن نتجنب ذلك .

### تجريم الأفكار !

□□ أما د . محمد عصفور أسنان القانون

المستورى لم يعترض على إصدار مثل هذا القانون وخاصة في الوقت الحالي مؤكداً أن هناك قانوناً للعقوبات بعد من نفس القوانين في العالم وفيه من النصرة والإجراءات ما يعنى في قانون خاص بالإرهاب لم علينا أن نوضح أولاً ما هو الإرهاب ، وما هي الجريمة التي سواجها هذا القانون ، وهل سيجرم العمل الذي أو الأفكار والمواقف ؟ وأحب هنا أن أرحب أنه إذا انتقلنا من مجرم الأعمال إلى مجرم الأفكار فهذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

وإذا كان البعض يريد أن هناك دولة متقدمة عندما تدين خاص بالإرهاب فيجب أن يعرف هؤلاء أن هذه الدول أصدرت هذا القانون لمواجهة والجرائم الفعل المادي وليس مجرم الأفكار كذلك يريد البعض أن قانون الإرهاب







### إطار شامل !

□ أما د. يحيى الجليل استاذ القانون الدستوري فيرى ان صدور مثل هذا القانون في هذه الظروف قد لا يكون أمراً مبرروفاً من حيث المبدأ ولكنه يحتاج عند وضعه إلى منتهى الدقة والاحساس بالتوازن من ناحية وحريات وحقوق الأفراد من ناحية أخرى ، أيضاً يجب تحديد ما الذي يمتنه الإرهاب ؟ ومن يحدده ؟ هل تطلق يد رجال الأمن في تحديد الإرهاب لم تبطل رجال القضاء بشاركون في تحديد من هو الإرهاب ، الأمر ليس سهلاً ويجب أن ننظر إليه في إطار شامل فمن دولة تتطلع للتنمية وتبحث عن الاستثمار وأكثر شخية يؤثر على ذلك هو الحديث عن الإرهاب ، ان طاعة تعليم الأمور بعد كل حادث تعد ظاهرة متطفلة فيجب ألا تكون المسألة مجرد رد فعل لحادث يشع لابد من التفكير للموضوع بعيداً عن الانفعال ، الأمر يحتاج إلى العمل والدراسة المتأنية .

□

سبلان قانون الطوارئ وإذا صبح هذا لسبكون كائرة لأن القانون الجديد بالتالي سيتضمن من الإجراءات الاستثنائية اللازمة لمراجعة الإرهاب أكثر من الموجودة في قانون الطوارئ .

### حرب أهلية !

□ ويقول الكاتب وحيد حامد :  
نحن في أمس الحاجة لصدور هذا القانون لمواجهة مشكلات العنف والتطرف التي انتشرت في الفترة الأخيرة وهذا لا يتعارض مع الديمقراطية بل يحميها فالدولة مطالبة بحماية المواطن من أي ظلم أو تصلف يقع عليه من مواطن آخر كذلك لا تصبح الديمقراطية معاملة بعض أفراد الشعب فرض الكراهة بالقرعة على بقية المواطنين ، لا يجب التهورن بما يحدث الآن .

لا بد من قانون يحمي الوطن من حرب أهلية بدأ مختابا يتصاعد الآن .  
أيضا لابد أن يتضمن هذا القانون تحديد ما هو الإرهاب ونوعيته حتى لا يكون غامضا بالإرهاب الذي فقط كذلك لابد أن تكون العقوبة رادعة وسريعة وأن توجد نوعية من المحاكم التي تنظر مثل هذه الجرائم ولابد أن يستند هذا القانون بنوده من الشريعة الإسلامية التي فيها العقاب الرادع ، والوطن يحتاج الآن بدأ من جديد لمواجهة هذه الأمور .



المصدر: **الأمم المتحدة**



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ ١٩٩٨

● ملاحم فرقة د . محمد الختام الذي  
مكاتب مجلس الشعب كناية ، الأرهف  
وتشريعات المناقشة في الدول  
الديمقراطية ، ليكون تحت تصرف  
الأعضاء أثناء مناقشة مشروع قانون  
الأرهف .





### المشاكل والحلول

فلا تضر الدولة وأيضاً بعض الأفراد على اكتسب بوسائل تقليدية وأساليب حديثة وعطية في محاولة إيجاد حلول للمشاكل المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا ؟ أننا نواجه مشاكل في التعليم والتعليم والصحة والأمن وزيادة عدد السكان ولا يستطيع أحد أن يترك أن هذه جهوداً ضخمة لتبذل وأموالاً طائلة تنفق للحفاظ على تلك المشاكل على الأقل الحد منها ومنعها من التزايد . فهذه مشاكل أزيد عدد السكان . لاسيما وأن يحاولون حل المشاكل عن طريق الاتصالات والمؤسسات ومراكز الرعاية الطبية والحديث ، المست المعروفة ، كل ذلك بدون جدوى حقيقية فممازالت الأعداد للتزايد والمشكلة تتكاثف فممازالت لا تنجح إلى أزيد حل وهي وعمل ؟ الله من المعروف أن نسبة التزايد في الوليد تكون أعلى بين طبقات النساء فمع العمليات فلا تطافرت اليهود لعمل مشاريع بسبب في القرى والأحياء القديمة لإقامة الفرصة للمرأة لتزاول بعض الأعمال التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة مثل التصميم والخطبة والشغل اليدوي بعض الصناعات الخفيفة مثل الخياطة وتجميل الفخمة والخضر أو رعاية المولودين .. الخ .

ومشكلة أخرى تحتاج إلى حل هي ومشكلة أخرى وهي مشكلة التعليم والتعليم شكل وزير يأتي إلى عيسى الوزارة المختصة بالتعليم يحاول حل مشكلته عن طريق تشجيع القطاع وتحويل البرامج وحذف الصفحات من الكتب وتحويل الطلاب على نماذج من الاستجابات وغالباً حلول مقلدة لا تنسب إلى المشكلة فممازالت تلك الحلول والقرآن .

أما مشكلة الشغل الآن فهي الأمن . فمن بعد مقتل الرئيس الصادق فوش الذين الطوارئ وفيه حملة المجتمع من أعمال العنف والأرهاب قبل تحقق ذلك ؟ أن يواجه العنف بالعلم والأرهاب بتواتر شديد وهي لم يأت نتيجة فممازالت لا تنجح السلطات إلى حوزة صريح مع السجون عن أعمال العنف والأرهاب في محاولة لعدم العودة إلى العنف وتحليل التفرقة . أن التفرقة هو سمة الحياة وستبذل وسائل يصاح لحل مشكلة على المدى ليس هو بالضرورة الأسلوب الأمثل لحل نفس المشكلة في الحاضر وأعتقد أن لدينا من المؤسسات ومراكز البحوث المتخصصة على أعلى تقديم الشورى اللازمة على نفس العلمية وعملية المشكلة .

**بعد الفتح نصير**





## من قانون الإرهاب؟

- عندما يلوى الكاتب عنق الحقيقة لمجرد الأثارة لا يصبح الصمت عليه ممكناً ، خاصة إذا كان يعبر عن فكر شيوعي لفظته الجماهير الى الأبد .
- والكاتب الذى تقصده فوحسين عبد الرزاق رئيس تحرير مجلة اليسار ؟ الذى صور له خياله ان الحكومة تستغل جريمة الجماعات الغلامية التى اغتالت فدرج فودة وحالة السخط والغضب التى اجتاحت للشوارع المصرى لتمرير قوانين وممارسات قمعية جديدة ان تطال الارهاب وحده ولكنها تستهدف الوطن كله والقوى السياسية المعارضة جميعا وائى تحرك جماهيرى .
- يقول حسين عبد الرزاق ان تحالف اليسار ونواته المفترضة ( حزب التجمع - الحزب الشيوعى المصرى - الحزب الديمقراطى العربى الناصرى ) سيقود المعارضة الجماهيرية !







## • التعليق •

• وقتون الإرهاب  
يمكن أن يحبط  
أهداف :

أولا : فكرة إرهابية  
سرعة أرجال الأمن في  
مولودة القاهرة خطيرة  
على هذا النحو حيث لا  
يسمى للثقلون المعادي  
رجل الأمن على  
ملاحقتها وحصرها  
والقائمة : ما  
خصوصا أن هـ رد  
وأجوعها يؤد ر في  
أوضاع موسمية  
والضامة والمضامة  
لا يحسن المنهج  
تكرارها بين لحظة  
وأخرى .

ثانيا : يحبط القانون  
عقوبة رابعة يمكن أن  
يكون لها تأثيرها في  
توفير عنصر الردع  
ويقتضي الوقاية من  
هذه الجريمة .

ثالثا : أنه يتيح سرعة  
المحاكمة من خلال  
تشكيل محاكم خاصة  
تتولى نظر مثل هذه  
القضايا الهامسا ولا  
يتأخر الفصل فيها طبقا  
للإجراءات العادية .  
رابعا : أن تقتصر  
الإرهاب بنوع الفرصة  
لائقاء العمل بالقانون  
الطوارئ .

• وأخيرا فإن الوحيد  
الذي يستطيع من  
إصدار قانون مكافحة  
الإرهاب هو الشخص  
الذي له صلة مباشرة  
أو غير مباشرة  
بالإصاال الإرهابية أو  
الذي يفكر في اللجوء  
إلى الإرهاب في مرحلة  
قائمة .. ولذا .. فنحن  
نتمنى : لهذا دواف  
حصين عبدالرزاق ٢٢

• وهناك دول كثيرة  
مبقتا إلى من  
تشريعات خاصة  
للإرهاب مثل إيطاليا  
ولفرنسا وبريطانيا  
والقائما وهي في هذه  
الدول عبارة عن تدابير  
أعطائية تنطس  
صلاحات موسعة  
لرجال الشرطة في  
مكافحة الإرهاب ،  
فهو ينطس الفصل  
مكافحة الإرهاب ،  
لشأن أي جمعية لها  
صلة بالإرهاب وترحيل  
أي لجنين يشبه في أن  
له نشاطا ذا صلة  
بالإرهاب وكذلك حق  
التحفظ على أي شخص  
لمدة ٧ أيام لول عرضه  
على التنبية إذا ما  
توافرت شبهات قوية  
بأن له صلة  
بالإرهاب ، والفرض  
من التحفظ هو إعطاء  
الفرصة لرجال الأمن  
لأجراء التحريات عن  
الشخص المحتجز ولم  
يعترض أحد في تلك  
السلوك طس هذه  
التدابير أو يدعي  
أنها موجهة إلى كل  
الفرق السياسية .

• أن الجبان القس  
تدرس قانون مكافحة  
الإرهاب حربية على  
أن يتضمن القانون  
تحريفا جامعا للإرهاب  
والإصاال الإرهابية  
ويضع الإجراءات  
الوقائية اللازمة لتأديم  
الإرهابي وعزل نشاطه  
عن المجتمع حسي  
يستقيم أمره .

موضوع تشره رغم  
أنه حزب سرى غير  
شرعى .  
• كما يستند  
حصين عبدالرزاق  
الإثارة الجماهيرية في  
تحرير هذه المجلة حتى  
تحوالت إلى منشور  
سرى من منشورات  
الشيوخين .  
• وقد وجد حصين  
عبدالرزاق في جريمة  
القتل فرج لوده  
فرصة ليند بالإرهاب  
ويشتره في مكافحة  
التطرف ولما إيهاجم

الحكومة ويهجمها  
بمسح كل القسوى  
السياسية حتى ولو  
كان هذا الإتهام يشر  
المصرية ، كما أن  
الربط بين الحكومة  
والجماعات الإرهابية  
يؤثر الانتماز .

• أن حصين  
عبدالرزاق يدعي أن  
الحكومة تسفل  
الجريمة للتميز  
قواتين لمعينة  
جديدة .. والحقيقة  
التي يعرفها الجميع أن  
ممارسات الجماعات  
المتطرفة في مصر  
وعلى رأسها أحداث  
الضف التي شهدتها  
قري ديروت باسويوط  
وغيرها وحادث اغتيال  
فرج لوده كملت ما كان  
وطالب به البعض منذ  
فترة بإصدار قانون  
خاص لمكافحة  
الإرهاب .

• رغم سقوط  
الشوعية في كل مكان  
بالعالم ودخلها إلى  
متحف التاريخ لا يزال  
الشيوخيون  
المصريون مستعربين  
في طرهم بعد أن  
صدفوا الأنوية التي  
أخترعوها بأن جماهير  
العمال والفلاحين تكلف  
في انتظارهم للكلام  
بلسرة شيوعية  
كبيرة !!

• ورغم أن التجربة  
الديمقراطية استوحيت  
لفصائل الشيوعية في  
بعض الأحزاب لتتوج  
لهم فرصة العمل  
الطس في إطار  
الشرعية والقانون إلا  
أن الشيوخيون  
يحاولون استغلال  
الديمقراطية في نشر  
أساليب العمل السرى  
التي يفرمون بها وعلى  
رأسها إثارة الجماهير  
وقبب الحلق وأعلان  
الكانيب .

والكتاب حصين  
عبدالرزاق مثال على  
على ذلك فقد استغل  
حزب التمسح في  
استصدار ترخيص  
رسمي بإصدار مجلة  
شهريية باسم  
« السوسار » تكون  
لسان حال الشيوخين  
وهي المطبوعة  
الوجيدة في مصر التي  
تشر بيانات وأخبار  
الحزب الشيوعى  
المصري بانتظام  
وتحرص على إبراز  
وجهة نظره في أي





## حدث

في

البرلمان

يقدمه :

جمال عبد السميع

# الأخوة « الأعداء » في انتظار قانون الارهاب .. كيف ؟

الأخوة « الأعداء » في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى على انتظار حالة الرئيس مبارك مشروع قانون الإرهاب المناقشة والقرار . في مجلس الشورى لم يمان الدكتور مصطفى كمال حلمي ، رئيس المجلس من نفس السوية لانتظارا لأي مشروع قانون يحمله الرئيس مبارك إلى المجلس كما وعدهم في اللقاء الذي تم عقب انتخاب الدكتور حلمي وبإبيل انعقاد جلسة الإجراءات للتشكيلة الجديدة التي نظمت المجلس « خاصة بالتحسين - ومن أهدى انتخابهم من الأعضاء تعطي دلالة عامة من تسلط وحيوية في أداء مجلس الشورى واستعدادا لمناقشة المزيد من القوانين الهامة .

.. وفي مجلس الشعب وحيث « يمتنع » ثوابه و يضيقون ، من مجرد مناقشة مجلس الشورى لأي مشروع قانون قبل أن يناقشونه هم ، يعاول الأعضاء الذين يشتعن بسلاميات واختلاجات تفريرية وريابية أن يشترأ - إنهم ليسوا في حاجة إلى مناقشة إشغلتهم « الأعداء » قبلهم وإنهم وحدهم قادرون على إصدار القوانين .. هذا الشعور الذي يدركه حينئذ أعضاء الشورى الذين يظنون أنهم يكلفهم أن يسجلوا للتاريخ مستوى عال من المناقشات العلمية الجادة المبعدة عن الحزبية والصراعات السياسية ويطلب على مناقشتهم طابع الهدوء وأيس لهم من يعاول ضرب من وعارضة كما ليس فهم من يعاول التشويش أو إرهاب خصمه السياسي كما أن التصديق عندهم بدعة مرفوضة لأنها تقلد « الوقار » !!

.. والامانة ، فإن تشكيلة مجلس الشعب لا تتاح فيه لرئيس الجمهورية فرصة تعيين أكثر من عشرة أعضاء من الكفاءات العلمية الخاصة ، وطبيعة الصراع حول الفوز بمقاعده في انتخابات تسمح « بتسريب » بعض النماذج خاصة من هوة الصراع - ويختصر في نسبة لا ٥٠٪ التي مازالت كافية على امتلاك المجتمع رغم انتهاء الاتحاد السوفييتي وتغيرت الدنيا ولازالت « ماكتين » ؟

.. والفرق كبير بين المعالجة التفسيرية التي يعيدها الدكتور فتحي سرور في ضبط أيقاع المناقشات التي يضطر فيها للاستماع إلى كلمات مائل للآله بها من سلطان بعضها ممن يعرفون ماذا يقولون والبعض الآخر يتحدث في موضوع آخر تماما عن مشروع الجلسات ، وبين الهدوء النفسي والعصبي الذي يتمتع به د . مصطفى كمال حلمي وهو يستمتع - طويلا - إلى كلمات من صفوة رجالات العلم والفكر لكن يا خسارة .....





الوسط

المصدر :

٦ يوليه ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القاهرة: قانون جديد للارهاب للقضاء على الجماعات المتطرفة

القاهرة - الوسط

■ استحوطت محافظة اسيوط (صعيد مصر) على اهتمام وسائل الاعلام المصرية والعربية والاجنبية في الايام القليلة الماضية بعدما بدأت السلطات المصرية عمليات واسعة النطاق يشارك فيها اكثر من ألفي شرطي ورجل امن لوضع حد لنشاطات العناصر الدينية المتطرفة اثر تجدد أحداث العنف الطائفي وسقوط عدد من القتلى والجرحى من مسلمين وأقباط. وتحولت اسيوط الى ما يشبه الشكّة العسكرية، وشهدت بعض قرىها ومراكزها مواجهات بين أجهزة الامن والجماعات الدينية المتطرفة التي تؤكد الصابر الامنية المصرية انتماءها الى تنظيم الجهاد الديني المحظور. وعلى رغم الواجهة المستمرة في اسيوط التي تقع على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب القاهرة، الا أن العاصمة المصرية شهدت اخيرا مواجهات اخرى بين الشرطة والمتطرفين مما دفع الحكومة المصرية الى الاعلان عن اعداد قانون جديد للارهاب سيقدم في وقت لاحق الى مجلس الشعب لقراره، بعد أن ثبت ان قانون الطوارئ المعمول به في مصر حاليا أصبح لا يكفي لمواجهة عنف الجماعات الدينية. ويؤكد مصدر رسمي مصري أن بعض المناطق في القاهرة وبعض المحافظات الأخرى أصبحت مركزاً رئيسياً لتصدير الارهاب





المصدر : الوسيط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٩

الاجتماعي الحدود لكي تضمن الاستقرار  
الحادث  
ويشير المصدر الى صعوبة حصر هذه  
الجماعات التي هاجرت من الريف بسبب  
انتفاخها اساليب غير شرعية في الاستقرار في  
المدن حيث تستخدم غالباً وثائق رسمية مزورة  
وتقوم بوضع بيدها على اراضي الدولة وتشيد  
احياء ذات طبيعة عشوائية تتحول في ما بعد  
الى مراكز لاستيراد وتصدير التطرف والأسلحة  
والارهاب

ويؤكد المصدر حدوث تزاوج «غير رسمي»  
بين الجماعات الدينية المتطرفة الواحدة من  
الريف وبين جماعات العنف الجنائي والخارجين  
على القانون والهاربين من احكام القضاء وتجار  
المخدرات لتتشكل في النهاية «توليفة» تتسلح

بالعنف لتحقيق اهدافها الختلفة.  
وعلى رغم جهود الحكومة المصرية واتخاذها  
اجراءات للحد من الهجرة المتقطعة من الريف  
وزيادة نخل الفرد من سكان القرى واحداث  
تغيير جوهري في البيئة الاقتصادية الريفية  
وتشجيع ونشر الصناعات الريفية، الا ان هذه  
البادرات لم تسفر عن نتيجة مؤثرة نتيجة  
لبعض العوامل التي ساعدت على دعم وجود  
الجماعات الدينية في بعض المناطق.  
ووفقاً لما قاله «مصدر اممي» فان هذه العوامل

والتطرف الديني، وان الطبيعة الاجتماعية  
والجغرافية لهذه المناطق ساعدت على ازدياد  
حدة التطرف فيها لدرجة وصلت الى حد الصدام  
المسلح ضد الاهالي والشرطة بشكل شبه  
يومي، وان وجود هذه المناطق الساخنة يسبب  
قلقاً بالغاً لاجهزة الامن والحكومة على حد  
سواء، نتيجة تلاصقها مع احياء هائلة ذات  
مستويات اجتماعية مرتفعة، اضافة الى  
سيطرة بعض الجماعات المتطرفة على احياء  
كاملة وفيما ساهمت بتشكيل «حكومات ظل» داخلها  
ومجالس للشورى بحلول «الامراء» لقيادتها  
واصدار الفتاوى من خلالها. ويضيف المصدر ان  
السيطرة على تلك المناطق وصل الى حد تغيير  
اسماء الشوارع باسماء تحمل طابعاً اسلامياً او  
اسماء ضحايا حوادث العنف من المتطرفين،  
اضافة الى مطاردة المتطرفين لكل من يرون انه  
خرج على «مبادئ العمل الاسلامي» الذي يمثل  
استراتيجيتهم. ويشير المصدر الى ان نزوح  
مجموعات من المتطرفين في هجرة جماعية من  
المناطق الساخنة في الريف الى المدن وبعض  
اطراف القاهرة أدى الى تمازج وتداخل الملامح  
المميزة للمتطرفين في كل مناطق التوتر، كما ان  
الجماعات الواحدة من الريف الى المدن ظلت  
تحتفظ بالكثير من العادات والتقاليد الريفية،  
وتتركز في بعض المناطق ذات المستوى







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ يونيو ١٩٩٢

المصدر:

الوسط

هي - ارتفاع نسبة الامية بين سكان الريف وسهولة التأثير عليهم ببعض العبارات والشعارات.

- سيطرة مفهوم القضاء والقدر على السلوك اليومي لسكان الريف.

- ازواجية الثقافة الريفية الناتجة عن الصراع بين الحاضر والماضي واختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الريف والتي تتطور بصورة سريعة.

- قيام الجماعات المدنية باستثمار بعض القيم الريفية لصالحها، ومنها مفهوم البر والجمالة والتعاون.

- فلسفة الموت السائدة في الريف المصري والتي ترجع جذورها الى عصر الفراعة، وهي انت الى انتشار سلوك تشاؤمي من الحياة ساعدت الجماعات على دعمه بالاساليب والعبارات المثالية.

- رفض المشاركة التنسالية في التنمية الريفية اعطى للرجل السلطة المطلقة في امارة كل امور الحياة في الريف.

### لقانون الارهاب

وعلى رغم اتفاق جميع الاحزاب والتيارات السياسية المصرية على ضرورة اقرار قانون الارهاب الا ان الدوائر المصرية تتوقع مناقشات حادة داخل اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لاعداد القانون برئاسة الدكتور احمد فتحي سرور ورئيس مجلس الشعب والتي تضم في عضويتها عددا من اعضاء هيئات التدريس بكميات الحقوق المصرية وخبراء للتشريع واعضاء في اجهزة الامن وممثلين عن الهيئات القضائية وخبراء في مكافحة الارهاب.

وقال مصدر مصري مسؤول ان نقاط الخلاف التي لا تزال تحتاج الى بحث ودراسة حول القانون هي الآتية:

• تعريف ماهية الارهابي والتطرف في ضوء التعددية الحزبية والفكرية وكيفية طرح تعريف جامع لهذه المصطلحات.

• مدى ملاءمة هذا القانون الجديد وانسجامه مع الشريعة الاسلامية والدستور.

• ان القانون الجديد سيكون اشد لصرامة من قوانين الطوارئ التي من المتوقع النفاذ مع بدايات الدورة البرلمانية الجديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وبدا اعضاء هذه اللجان الاستعداد لمناقشة مواد القانون الجديد في الوقت الذي تشهده فيه

اجهزة الامن قبضتها اتع الاخلال بالنظام العام وصمى بعض الفصائل السرية المسلحة للقيام باية اعمال ارهابية كنوع من الاعتراض على القانون على طريقته الخاصة وأوضح اعد كبار اساتذة القانون المصري المشاركين في

مناقشة مواد القانون الجديد لـ «الوسط» اهمية هذا القانون الذي يصدر للمرة الاولى في مصر ويخصص لمكافحة التطرف والارهاب السياسي، مؤكدا ان اهميته ستمتد الى محاور اخرى تتمثل في الآتي:

- اصدر هذا القانون يستتبع اجراءات تعديلات عاجلة وسريعة لبعض مواد قانون العقوبات والجراءات الجنائية ولائحة السجون وقانون الادارة المحلية

- القانون الجديد سيكون اكثر شمولية من قانون الطوارئ، مما يحتم بعد اقتران الاول برانيا كفاء الثاني لقادي ازواجية القوانين التي تحاكم للجرم باكثر من مادة في واحدة واحدة.

- يسعى القانون الجديد في الاصل الى اعادة سيطرة الامن ووقف عمليات الاخلال به، وستكون لمكافحة الارهاب السوس الذي يصدر في صورة اعمال سلوكية خارجة عن نطاق التفكير وتجاوز، اما الصراعات الفكرية او الايديولوجية فهي مكفولة بنص الدستور ولا علق عليها.

- مناقشات اللجان يجب ان تمتد الى ما يسمى بالبعد النفسي في الافعال الارهابية وتضمن اللجان اطباء نفسيين لوضع اسس خاصة بالمخالفين الصايين بامراض نفسية مثل ابدانهم مصحات نفسية وتخفيف العقوبات عليهم وعزلهم داخل مصبهم.

- الارهاب لراد مكافحته ليس ازهايا دينيا فقط وليس ما يقوم به تنظيم الجهاد الاسلامي منفردا بل ممتد لكل زمن وكل اسم او فعل او منظمة بصورة عامة دون التفرق الى الخصوصيات.

وعلمت «الوسط» من مصادر قضائية مصرية ان اللازم الرئيسية لقانون مكافحة العمليات الارهابية ستتمثل في النقاط التالية:

• الاستناد في الاصل الى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة وامتناد هذه السلطات الى المحافظين امامية كل الاعمال الخلة بالامن، كل حسب ظروفه الداخلية، بالتنسيق مع السلطات المركزية بالقاهرة.

• امتداد البارة المركزية للمحافظات الى العاصمة في معالجة الازمات واصغر القرارات مباشرة لتجاوز السلطات المحدودة للمحافظين.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- إخضاع عمليات الضبط والتفتيش والحبس الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجريمة والعقاب.
- تحديد الجهاز التنفيذي الموثوق به تنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية الموثوق بها اختصاص فض المنازعات الناجمة عن القانون.
- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والعقائد السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات

والأحزاب، وهي حريات مضمونة عليها في الدستور

- القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية حيث كان قانون العقوبات يحدد حالاً في هذه التفرقة وتعريفها والمعيار الذي ستطبق عليه، هل هو المعيار الشخصي أو الموضوعي.

• في الوقت الذي سيجلب فيه القانون إلى التشديد بهدف الردع والحفاظ على الأمن، سيتم فتح فرصاً لتقليل العودة الصحيحة للمجتمع بعد أو قبل ارتكاب الجرائم.

- سيحدد القانون الطريق لا يسمى ثورة تشريعية لبعض القوانين المناوئة، بناء على قاعدة البقاء للعقوبة الأشد والاستثناء عن بعض قوانين السبعينات التي شكلت نوعاً من الترخيص التشريعي.

وعلى رغم بوادر الأمل بتهذيب المناخ للملأمة لتحرير هذا القانون على أرضية واضحة لكل أشكال التطرف والإرهاب والعنف المموي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الوسط»: «بعض التيارات الأصولية ترفض حالياً لهذا القانون وتستعد لمواجهة قانون الإرهاب بأعمال إرهابية جديدة لا يطاق معهولة حيث تستشعر هذه التيارات أنه موجه في المقام الأول إليها، وأنه يمثل عقبة تشريعية كبيرة أمام نشاطها ويفتح المجال لزيادة أحكام الاعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي كان غير مطبق في

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢٠١٩

الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالاعدام منذ حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، إذ تمثل التشديد بمصدر أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة فقط.

وعلى الجانب الآخر يرصد بعض كبار الحامين القانون استخداماً لطعن فيه بعدم دستوريته، وعلمت «الوسط» أن بعض الشخصيات الدينية المعتلة تارر ضمها إلى عضوية هذه النجاة للوقوف على أرائها في مواد هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين في إبداء الملاحظات حول النقاط التالية.

- ملاحظة مواد القانون لبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الاعدام في حالة تعدد الجرائم وامتدادها لنطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التوبة وشروطه، سواء أقيم التهم عليه قبل إتمام العملية الإرهابية أو بعدها

- تصنيف الذنوب داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها والاخذ بمبدأ الإفراج تحت شرط التوبة أو الانخراط في المجتمع أو حسن السلوك وضمانات ذلك





# الارهاب المواجهة بالقانون!

○ القانون المقترح لا يتعارض مع الديمقراطية

○ الطوارئ غير قادرة على مواجهة الارهاب!

بعد ان تمتعت حوادث الارهاب في الفترة الأخيرة بعمق صيحات المواطنين والمسؤولين بضرورة اصدار لقانون جديد للارهاب يكون اكثر فعالية في مواجهة الظاهرة الارهاب من القوانين الحالية .. ويصبح السؤال كيف تبدو صورة هذا القانون .. وهل سيعالج هذه الظاهرة بتجديد العقوبة على المتهمة للتكليفات الارهابية التي لم يعد يكفي لقانون العقوبات لمحاربتها .. وهل يبقى قانون الطوارئ بعد صدور القانون الجديد .. ثم لماذا برزت الحكوم سبعة اعضاء الذين تكلموا عليهم الشرطة وتقدمهم للمحاكمة بتهمة الارهاب .

تحقيق:

**احمد حسين**





يقول الدكتور حسين عبيد - استاذ القانون الجنائي ونائب رئيس جامعة القاهرة - ان الارهاب هو الافعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إخضاع الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو أمة لشعب .. ويشمل الركن المادي في الفعل الإرهابي . في التخويل للظفر بالعلمة وتحميم الشعب وتدمير المنشآت العامة وتحميم السمك المصنعية والظواهر والاعتراض وتسميم مياه الشرب . وتلحق الإضرار المعنوية والنفق الجنائي والخطف . وعلى ذلك فإن محور الارهاب يتحصر في موضوع - الجريمة أو في التخوف الذي يبتغيه الجنائي سواء كان للمحمول على منته مدني أو فرض مذهب سياسي أو تخيير شغل الدولة أو السكان يمكن اعتبار ارهابيا داخليا أو موليا حسب موضوع الجريمة . فلا تصب على التفتت الاجتماعي أو السياسي الداخلي كان ارهابيا داخليا . كما ان أمنه أو العلاقات الدولية فهو ارهاب دول .

### بعض الإجراءات

ويقول الدكتور حسين عبيد : اذا كان الواقع العمل قد تكلف من صور جديدة للسلوك الإجرامي في هذا المجال فيجب لتقنين هذا السلوك من طريق التدخل التشريعي وذلك باستحداث نصوص جديدة في قانون العقوبات (العلم) المادي وليس الاستثنائي سواء لتجهت

هذه النصوص إلى تجريم صور جديدة للسلوك الإرهابي الذي يواجهه في هذه الأيام . أو لتغطية بعض الظروف للحدود للنصوص القائمة وميلها على ذلك من تغطية العطف سواء بتغيير نوع العقوبة أو بالارتجاع بها إلى الحد الأقصى المقرر لها حاليا قبل ظهور الإرهاب .. ولذا كانت النصوص الحالية في القانونين لاتتعلق الردع لصور الإرهاب وجرائمه لأن الأمر يستلزم القضاء على هذه الإجراءات التقنسي في مثل هذه الجرائم سواء في إجراءات الاستدلال أو الأخيرة في التحقيق الابتدائي أو المحكمة وذلك بزيادة عدد المعلنين في تلك الأجهزة بحيث يمكن حل وجه السرعة ضبط الجريمة ومكسبها وسرعة الفصل في القضايا بما يحفل اعتبارات الردع العام . ويقول المستشار محمد سعيد المصطفى رئيس محكمة ابن الدولة للمعالي - بعد أحداث الإرهاب الأخيرة التي

شهدتها البلاد هناك اتجاه لاولها يرى ان القانونين للعلمة أي القانونين الجزائية والشؤون الطوارئ كطية لمواجهة الارهاب . اما الاتجاه الثاني يرى ان ذلك للقوانين في فترات من مواجهة الارهاب بدلاً انه يستلزم تغييرا في كل أنحاء مصر واصبح يهدد حياة الدولة ويترك من سلطانها دون ان تستطيع تلك القوانين استكمال شأنته وانقاذ على جلوره .

### وفي الدول المتقدمة

وقوانين الإرهاب التي صدرت في بلاد متقدمة مثل بريطانيا والمانيا وإيطاليا واسبانيا نجد انها لها خلفية بعض نصوص في قانوني الجزائية أو استحداث قانون متكامل للإرهاب .. وفي قانون الإرهاب التي صدرت في بلاد اصل الإرهاب وتتمتع بالسلطان رسميا اوسع للبحث عن الإرهاب ومكسبها . وان ينضم لتأمين لحرازة وإجراءات وقائية تساعد في منع الجرائم الإرهابية وتكاتف عند حدوث مواجهتها عندما تقع .

### قانون الإرهاب ضروري

ويقول المستشار محمد المصطفى - ومن هذا إزاء انتشار موجة الإرهاب العنيفة في مصر لأول مرة في تاريخها

ويجده الصورة التي نذكر من مية الدولة وتهدد كل فرد لائن من يملكون بعداد قانون للإرهاب ه يكون أكثر صوابا وأحد لتقنين الظروف الحقيقية لمواجهة الأحداث بصورة تتواءم مع جسامتها ، على بيان طبيعة القانون الشنور . وأن القانون لا ي قانون لنا يشعرون على أساس الواقع الحاصل على ميسر القضايا به من أحداث .. غير انه قد تقع أحداث لم يكن في وسع المشرع توقعها ولا تتصل في حصيلتها على اتجاه بركان الإرهاب في مصر

سائل السنوات التالية للفتية .. للفتن العام يواجه حوادث أمنية متفرقة . كما أن الرعب يجرى خلالا من الجرائم وطولها من الأحداث التي يمكن مواجهتها بقانون العام .

### مواجهة الإرهاب

ويضيف رئيس محكمة ابن الدولة المعالي - ان قانون الطوارئ مصر في عام ١٩٨٨ وكان يواجه ظروفًا قلقة في ذلك الوقت .. وفي السبعينات تم تحميله







يؤام النظام من قرار الاعتقال أمام محكمة أمن الدولة العليا .. ويتضمن على وزارة الداخلية أن تقدم المحكمة معلومات بصفاء الاعتقال .. ويكلف الواقع أن وزارة الداخلية في الحب الاحتياكي لتقدم هذه المعلومات أو أن تقدم معلومات بصفاء أسر كافة لينتفى الأمر بالمحكمة بأن تفرج عن المعتقل.

وسادت المستنار سعيد العشماوي كذا يرات المحاكم سلطة الحب الذين تلبس عليهم الشرطة وتقدمهم للمحكمة بتهمة الإرهاب ٢. لفل أن الشرطة عندما تلبس على الأشخاص إنما تعمل ذلك لارتكابهم جريمة معينة .. ولكن بكل أمل فلن إجراءات الضبط قد تغيرها بعض الأخطاء .. كما أنه قد تكون هناك فترات الازالة للأزمة .. هذا بالإضافة إلى محاولات الدفاع واستغلال كل نقاط الضعف في القضايا الأمر الذي قد ينتهي إلى الحكم بالبراءة .. كن الأصل في الإنسان هو البراءة .. والمحكمة حين تلبس ببراءة إنما تلبس بما هو أصلا .. ولا يمكن للمحكمة أن تحكم ببراءة شخص إلا بعد أن تجد أسبابا كافية تقنع بها .. ولكن ذات صلة موضوعية .. فلا يمكن القاضي دائما بل ينبغي أن يكون القائل مقنعا وموضوعيا أي مطلع للثقافة بحيث يقطع كل من يقرأ الأساليب بطبوع القضية .. ولها يمتلئ الاعتقال فل سبق القول بأن وزارة الداخلية لا تقدم معلومات في كثير من الحالات التي يضعها المعتقلون .. بل إنما أحيانا ما يقدم أسبابا قصرة أو علة أو ضفة مما يرفع المحكمة إلى التراجع من المعتقل كن ضوابط المحكمة في الاعتقال تختلف عن ضوابط الشرطة كما سبق القول .

### تشديد العقوبة

ويضيف رئيس محكمة أمن الدولة العليا - أنه لا بد من أن يتحسن الظنون الجيد فرض عقوبة على مجرم الانتقام لجرائم إرهابية بشرط أن توضع الضمانات الكافية لكي يقع الحب على من ينتهي للجرائم الإرهابية فعلا ولا يؤخذ به شخص يريه أو مشبهه في أمره . ويجب أن يراعى الشرع في هذا الظنون . جماعة العمل وتكتسب العقوبة في هذا التبرير بحيث إذا كان الجاه الشرع إلى تنفيذ العقوبات في هذا الظنون فإنه لا بد من تشديد العقوبة عند الانقسام إلى جماعات إرهابية حتى يتحقق الانسجام في التشريع ذاته .

### غير كاف

وحول بقاء قانون الطوارئ بعد صدور قانون الإرهاب الجديد يقول المستنار سعيد العشماوي - اعتد على قانون الطوارئ لم يلجأ في القضاء على الإرهاب بديل لم يحدث الآن من جرائم إرهابية .. وبذلك أيضا الظنون في إصدار قانون جديد كقضية الإرهاب .. ويبيى بعد ذلك على السكة التشريعية إذا كانت ترى إنهاء العمل بقانون الطوارئ أو ترى استمرار العمل به .. فلا لتحدث أي مد العمل به فارجو أن يكون رأيا في ذلك واضحا وأسبغيا في ذلك مقنعة حتى لا يشرع القصب أنه محكوم بمرسلة من القوانين التي لا ضرورة لها .. فالمرر بالتدنية لقانون الطوارئ : وزير الداخلية يصرر أمر الاعتقال باعتباره ذاتيا للحكم العسكري وهو رئيس الجمهورية .. ويخطر به المعتال وينفذ عليه .. ويكون للمعتال الحق بعد ٣٠

فقلت الظاهر وقصرت قوله وإصبح غير قدر على مواجهة الإرهاب بديل أنه لو كان يستطيع للظنون العام وقانون الطوارئ القضاء على الإرهاب لما كان هناك حاجة إلى التفتيش في إصدار قانون خاص للإرهاب سيقنا إليه بعض الدول للتقادة دون أن يتعرض ذلك مع نظمها الديمقراطية .. ومن غير أن يتبقى أحد على الحريات لأن دمه خطر الشرف أمر علول ولا بد له من بعض الإجراءات التي لا بد أن يتسلها الشعب حتى يخلص من الإرهاب .

### محكمة خاصة لقضايا الإرهاب

ويؤكد المستنار العشماوي - أن تحريفا للإرهاب والأرهابيين .. ويطلب في كثيره الاستعمال الخفي لتفسيره وبذية مفقودة .. والتبرير السببه لتعديلات شرعية وغير عقلانية .. كما أنه ينبغي أن يتحسن تشكيل محكمة خاصة للإرهابي لتتبع بمصاحبات تسمح لها بالمخيليين من بعض الإجراءات التي تعوق المحاكمات ويخلل أمضا .. هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع تدابير استرازية .. وإجراءات وقائية على مراقبة الإرهابيين واعتقال ذوي الخطورة منهم .. وحال بعض الانتساع على الخطرين منهم على أن يتم ذلك تحت اشراف قضائي حتى لا تسيء السلطات الإدارية استخدام الرخص القانونية .. وحتى لا تلتزم جهة واحدة بتقدير المسكر وإبرام القرارات .. وإنما يكون ذلك تحت اشراف سلطة قضائية تراجع وتقصص وتقرر .

وحول الإجراءات المبصرة في محكمة الإرهاب يقول المستنار سعيد العشماوي : التي اقترح أن يتحسن القانون الجديد للإرهاب في هذا الظنون ضمانات تحول دون به أو مخاصمة جهة المحكمة التي يستغلها الدفاع لإطالة أمم التقاضي وعم تحقيق الرعب المطلوب ارتكبي مثل هذه الجرائم البشعة .. وكذلك وضع ضمانات خاصة لإسراع الشؤون والشهارة لأن المحامين قد يعمدون إلى إطالة أمم المحكمة بالتمسك بسماع شهود يهددهم الإرهابيون فلا يمشقون إلى المحكمة للدلاء ببراءتهم في القضايا أو قد يمشقون من الواقع تحت التهديد .. كما أن طلبات به القضاء قد تتخذ سبيلا لتعطيل العمل في الدعوى وإطالة حياة المحكمة ضمنا وتحويلها إلى خصم للمتهمين .





المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **٢٠ يونيو ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية



بقلم :  
**د. محمد حلمي مراد**

لست أجد ما يستهل به كلامي عن عدم جدوى إصدار قانون جديد باسم «مكافحة الإرهاب» للتدليل على ذلك خير مما جاء في عدد جريدة الأهرام - وهي ليست من صحف المعارضة، بل الصحيفة التي توصف في الخارج بشبه الرسمية - الصادر يوم ١٩٩٢/٦/٢٨، من تحقيق صحفي ميداني عن أحداث قرية صنيو يركز مبروط محافظة أسيوط، حيث انطلقت أحداث عنف سالت فيها الدماء وانتقلت إليها الفرق للدراسة وقوات العمليات الخاصة للأمن المركزي لإعادة الأمن إليها.

والد جاء في مقبلة هذا التحقيق وصف على لسان مسئول في الناحية - طلب عدم - ذكر اسمه لأحداث القرية، قال فيه : إنه لا توجد خلافات ثأرية بين أهالي القرية، وليس هناك فتنة طائفية. فالسحبيون الذين حرقت ديارهم يعيشون في بيوت للمسلمين معاً.. والتضع من قضايا هذا التحقيق للميداني أن أهل هذه القرية يعانون من غياب الخدمات الحكومية حيث إن هناك نقصاً في وجود رفيف الخبز الذي ينتظره سكان القرية في طوابير طويلة، وإن الوحدة الصحية أبيلة للسقوط منذ عام ١٩٨٩، ولم يتحرك أحد، ولا يوجد بالقرية سوى مركز شباب واحد لا يأنثها، وأغلب نواحيته مفلق لعدم توافر الإمكانيات (بينما تنفق ٦ ملايين من الجنيهات على الاشتراك في الدورة الأولمبية ببرشلونة)، ووجود آلاف من حملة اللؤلؤات العليا ولتوسطه العاطلين عن العمل.





وقد قامت الجماعة الإسلامية في القرية... كما جاء في التحقيق المذكور - بملاحقة الأفراد والمحتاجين في مناطق حسين قروش الكشوف الرامد، والمساعدة في توزيع الخبز، وشراء المواد من التبرعات وتوزيعها على أهالي المحتاجين في العيد، وإن أميرها عرفه درويش - ابن الثلاثين عاماً - كان يقوم بدور المصلح الاجتماعي ويحل مشاكل المحتاجين بإعانات اجتماعية، وكان للمسيحيين ولجاناً إليه لحل خلافاتهم رغم علمهم بأنه مدرس للغة العربية، ومن عرخبى الأضرار، وأمير للجماعة الإسلامية بالقرية، إلى أن قتل في صدام بين المصلح وقوات الأمن أمام مسجد القرية، حيث كان يشرح نشاطه، مما كان مشاراً لأعمال العنف المتبادل بين أنصار الجماعة وبين أفراد الأمن.

هذه الصورة التي نجدها متكررة مع اختلاف في التفاصيل في مواقع متعددة من الصعيد، وبعض الأحياء الضعيفة في القاهرة، كالزواوية الحمراء وعين شمس، وفي إمبابة بالجيزة إنما تدل على أن هذه التفجرات الضخمة إنما ترجع إلى سوء الأحوال المعيشية والاجتماعية للمواطنين في هذه المناطق الفقيرة بالوجه القوي، والأحياء الضعيفة بالماهرة الكبرى، مع إهمال الحكومة في القيام بإصلاحها نحو أهلياً، وهم وخسائنها في نفس الوقت من قيام جماعات إسلامية بإياد هذا الدور الذي تلبست في القيام به ضخمة استخباراتها المسيطرة على زمام الأمور بحيث تتمكن من إحداث انقلاب سياسي، وإن يهوى اندلاع هذه التفجرات الضخمة إصدار قوانين لمكافحة الإرهاب تمكنها من إبادة هذه الجماعات الإسلامية التي تحصد بالغنى والتعصب، تلك لأن اندفاعها والمؤمنين إليها يؤمنون بما يؤمنون به كعقيدة دينية، ويعتبرونه إلهاماً لا يسبيل الله، وهم يبرسونه بالاستشهاد في سبيله، ومن هنا فلن ياتينهم عن طريقهم تصور قانون يقضي بالاعتراف لهم أو إعطائهم وهو قائم من قبل بل إن العنف الأمي الذي يتخذ صهم يزيد من التعاطف معهم ويسورهم في نظر مواطنيهم من المحتاجين والأفراد في صورة إهداء في سبيل إنقاذهم والوقوف إلى جانبهم، ولذا استطاعت

قوات الأمن أن تقضي على وجود هذه الجماعات في بعض هذه المناطق فإنها لن تثبت أن تظهر في مناطق أخرى، لغاض من نفس الحرمان والفقر، وسوء الحال، وإهمال الحكومة. وهل من التصور أن يظن في الصحف من قيام وزارة الداخلية بملاحقة أفراد هذه الجماعات في الجبال الشرقية بالصعيد عن طريق طائرات الهليكوبتر كالنوا على إبادة قوات أجنبية غارزة. وأن يظن مدير أمن بنى سويف أن طاقل منشور بجمهورية الجمهورية أنه سيطلق عليهم حد الحراسة... الأمر الذي أدى إلى جعلهم يتنكرون إلى جهاز الشرطة باعتباره مدوا لهم منجراً ضخم بدلاً من اعتبارهم جهازاً مسلحاً يؤذى واجبه في خدمة الأمن والثانون... وهي صورة خطيرة تبهت على الأسى والتلق!

### وزير الداخلية يكذب على مجلس الشعب لإقناعه بإصدار قانون للإرهاب:

وقد انعمش أن يلف اللواء محمد عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - في مجلس للشعب ويخفي على خلاف الحقيقة أن قانون الطوارئ لا يميز له أن يعقل العناصر الإرهابية - من وجهة نظره - أكثر من خمسة وأربعين يوماً... من حين أن قانون الطوارئ يميز الاعتقال دون تحديد مدة لا كحد أقصى، ولكن أمضى للعتل حتى التنظيم من اعتقاله أمام محكمة أمن الدولة العليا كل ثلاثين يوماً بالنظر للفترة الأخيرة من لسنة ١٩٨٢ مكر للعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ من قانون الطوارئ، وفي البداية تستطيع وزارة الداخلية إلقاء للعتل لمدة تسعين يوماً رقم التنظيمات الأمنية بقرار الحكم أصدره، إذ أنه لا يجوز للعتل أكثر من ثلثي إلى للعدلة إلا إذا اتفق ٢٠ يوماً من تاريخ صدور اعتقاله دون أن يرض عنه، وتصور المحكمة أن التنظيم خلال ١٥ يوماً... ولوزير الداخلية المظن على قرار المحكمة بالإرهاب خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور حكمه بالإرهاب، ويحال الظن إلى دائرة أخرى خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإحالة بحيث تفصل فيه خلال ١٥ يوماً... فلما قامت

العدلة الجديدة بالإرهاب مرة أخرى، وجب تنفيذ قرار المحكمة... ومجموع هذه الند بلائ تسعين يوماً، إلا أن وزارة الداخلية لاتحترم أحكام القضاء كواجبة للظن في جميع الأحوال، إذ كلما ما تلجأ إلى إعادة اعتقال المعتقلين المحكوم بالإرهاب عنهم بإيعازهم لم يمكن الصبر بإسراخ الشرطة، لم تعيد إصدار قرارات جديدة باعتقالهم مرة أخرى دون أن يمارسوا في الحياة عملاً يبر إعادة اعتقالهم... وقد أطلعت لدى إحدى منظمات حقوق الإنسان على كسوف بأصنام العديد من المعتقلين الذين تكررت قرارات اعتقالهم ما بين ١٢ و ١٧ مرة بحيث بلغوا (ومن الاعتقال للعتل نحو ثلاث سنوات وربعاً على أسلاكهم) نيل فهمي هارون - السيد قضى السيد - حسن الطرباوي - شخصاً - مصدور محمد أحمد شبيب - أحمد جاد الرب - وبعض الأخرى أمضى خالية من الاعتقال أكثر من عام (ويقتل كسوفهم على ٢٢ أسيراً) وأسرى ثلاث مئتي من اعتقالهم أكثر من سنة الشهر (ويقتل بعض من ضمن ركن أسراً).

وقد أكد الاستشهاد على حسن ركن محكمة أمن الدولة العليا في تصريح له نشر بجمهورية الأمدام يوم ٢٥/١/١٩٩٢ وفقاً لما قد يقرر من جهة تصالح المحكمة للإسراخ من المعتقلين - أن ٥٠٪ من حالات التقل التي يلفاتها إلى المحكمة خالية من المذكرات التي توضح أسباب الاعتقال ويقتل لأجود للعدلة أمامها ما يبرر استمرار الاعتقال، وأن ٢٪ من حالات التقل تأتي مرفقة بذكرات غالباً ما تكون مضممة أسباباً مجهلة أو تتسم بالمسومية فتأخر فيها بالإرهاب... وهذه الحالات يكون إصداً قد أُنشئ في الاعتقال ٤ يوماً... أما ٢٥٪ الأخرى فتتضمن مذكراتاً معلومات جديدة ومعددة من للعتل مثل بيان وفلاح تخفي أو إقراراً بسلطة، ربما تتجه المحكمة إلى رفض التنظيم من الاعتقال لواء يزيد السيد وزير الداخلية أرجل الفروع شيخ العرب... لم يزيد أن يتقل للمواطنين على أسباب جديدة مما يؤدى إلى وضع الناس في المعتقلات لجرد خلافاً شخصياً، أو لإجبار بعض المواطنين على التصرف على نحو معين في بعض الماسلات أو لجرد البطش واستعراض العضلات، كما حدث بالفعل في بعض الحالات أو لكي يمتد إلى المترضين على أهل الحكم والمشاريين لدى الحكومة والتفرد.

لم يبرده إلهاء الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بالاعتقال لتكون يد وزارة الداخلية مظلة في إيداع





## النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢

مع استثناء الزواج والأصول والقيدوع،  
وابتدع ما سمي باسم الاشتراك في اتفاق  
جنائي، لارتكاب جريمة من هذه الجرائم  
الواردة بهذا الباب، ولو لم ترتكب فعلاً أو  
يشرع فيها المادة ٩٦.

وهذه عينة موجزة لبعض ما تضمنته  
هذا الباب من أفعال مجرمة دون دخول في  
التفصيلات والتفريعات التي لا أول لها  
ولا آخر، وإنني لأطالب كل من يهيم الأمر  
— وخاصة السياسيين والصفيين وأعضاء  
مجلس الشعب — أن يتابعوا هذا الباب  
من وقم ٨٧ إلى المادة ١٠٢ والمواد للكررة  
لهذا في قانون العقوبات لكي يشرع بالرعب  
والفزع، ولأنه من السهل السلطة الحاكمة  
أن تجد السبيل للبيعة لإسلاف أي موطن  
بمسألة تامة تحت مظلة مادة من هذه  
الآراء، مما يقتضي الأمر التخليص منها  
وأعادة ضبط تعبيراتها وسرأسها  
مساندتها لأحكام الدستور والالتفاتات  
الدولية لحقوق الإنسان، وليس محالة  
الإضافة إليها وتشديد ما تشترط عليه من  
أفعال وتصرفات وتقليد ما تقضي به من

عقوبات!

كما لفتت قانون العقوبات على باب  
مسائل لكل مجموعة من اللوائح الأخرى  
كجرائم المرفقات بها إضافة إلى قانون  
الأسلحة والأشياء، وجرائم الحريق  
والقصد، وإتلاف الأموال الخاصة، وإتلاف حرمة  
ملك الغير، وتعطيل المواصلات، والنقل  
والجرح والضرر الذي يقع لأحد الناس،  
بحيث يمكن بالإحكام على قتل النفس عمداً  
مع سبق الإصرار أو التردد، سواء كان  
قتلاً سياسياً أم عادياً.

فما السبيل يبيح إذن التشريعي من  
الأفعال التي يمكن أن ترد تحت مصطلح  
والإرهاب، إلا أن يكون هو إرهاب الدولة  
للمواطنين؟

### الجزيرة ليست بتقل سميات القوانين الأجنبية دون فعولها:

وإذا كانت الحكومة تريد التمسك بخل  
القوانين التي صدرت في بعض الدول  
الأوروبية تحت مسمى «قوانين مكافحة  
الإرهاب»، لكي تصدر تشريعات جديدة  
لشد لسان وسواها مما ورد في قانون  
العقوبات التي مثل مراراً إيراداً شدة  
وعصامة، وما أعلاه قانون حال  
الطوارئ المعلن منذ عام ١٩٨١ من  
سلطات واسعة للنظام الحاكم، فلننتقل  
للمسألين إن العبرة ليست بالتسمية التي  
تحمل القانون ولكن البنية التي يمشيها.

ولأن من يخلون الناس في قوانين  
مكافحة الإرهاب مروجوة في الدول  
الغربية، وهي ليست أقل مثاقيرها،  
طالوا هذه القوانين في ضوء النظام  
القانوني والنظامي لهذه البلاد لتبينوا

لواثين العلاقات بسلامة رقيب أو حسيب،  
وهو أمر متوقع دستورياً ولا يجوز أن  
يقتضيه القانون الذي يكرهون فيه  
لكافة الإرهاب أو أي تعديل للقوانين  
إن الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من  
الدستور القائم تنص على أنه: «يجوز  
النقل في القوانين على تضمن أي عمل أو  
قرار إداري من رقابة القضاء».

### القوانين القائمة تنفي عن ابتداء الإجراءات وتقليد العقوبات:

ويحاول البعض تدوير إضافة قانون  
جديد للإرهاب إلى ترسانة القوانين  
الاستثنائية المعروفة باسم «القوانين  
السنية المسممة»، بحجة أنها تعيد  
أفعالاً جديدة يتم تجريمها، أو أنها تفرض  
عقوبات أكثر شدة، في حين أن قانون  
العقوبات المعمول به حالياً قد اشتمل على  
كافة أنواع الجرائم التي يتصور أن  
تتمثل بالإرهاب والتعسف وفرض عليها  
أنسى العقوبات وهي عقوبة الإعدام،  
يمتد إلى أقصى الحدود السرية والفكر،  
وهو ما يتعارض مع حرية الرأي والفكر،  
سعيها المستقيم والإيمان بالدول  
لحقوق الإنسان، أو تأييد التواقيع التي  
تضاهي الدستور، ولا أريد أن تكون  
تجديد إرهابي روح للنظم أكثر من مرة  
يوسائل متوقفاً:

فقد خصص قانون العقوبات (باباً  
بمكمله، وهو الباب الثاني من الكتاب  
الثاني منه «الجنايات والجنح المصرة  
بالحكومة من جهة الداخل»، بحيث نص  
على عقوبة الإعدام على من يؤلف عصبا  
مسلمة أو يتولى القيادة فيها لمحاولة،  
قلب نظام الحكم أو دستور الدولة بالقوة  
المادة ٨٧، أو لمحاولة طائلة من  
السكان، أو مقاومة رجال السلطة  
بالسلاح أو تنفيذ القوانين المادة ٨٩،  
وبعقوبة الإعدام أو الأشغال المؤبدية من  
جرائم تخريب الأموال ذات الصلة العامة  
أو احتلالها المواد ٨٩ وما بعدهما، كما  
تضمن العقاب بالأشغال المؤبدية  
على كل من أنشأ أو نظم أو أدار منظمة أو  
مجموعة من شأنها مضايقة نظام الحكم،  
مضى كان استعمال القوة أو العنف أو  
الإرهاب، ملحوظاً في ذلك المادة ١٨٩  
مكررة، وبعد أن فصل القانون والغنى  
في كافة الأفعال المجرمة بحيث لم يترك  
شائبة أو واردة من حيث التشجيع أو  
التصديق أو المساعدة أو التجديد أو  
الإيحاء، حتى أودعها وعالي عليها، ومن  
في المادة ٨٨ إلى معاقبة كل من علم بجرائم  
مضروعة لارتكاب جريمة من هذه الجرائم  
المذكورة ولم يبلغه إلى السلطات المختصة

أنها خلف كثيراً مما ورد في القوانين  
العقوبات والإجراءات الجنائية  
والطوارئ، وما كانت هذه  
القوانين الشبيهة بالولاة مجزأة عن  
إيقاف هذه التفريعات الشبيهة بالولاة  
الإرهابية، فإن ذلك لا يرجع إلى نقص في  
تجريم بعض الأفعال أو تهاون في تقرير  
العقوبات، وإنما إلى فقدان الوعي لدى  
المسؤولين بالأساليب الحقيقية، التي خلق  
هذه اللوائح المقترنة بالتمسك، والتي  
يتمسك بها ويتزايد إيمانهم، وإغفالهم  
للمسألة إلى معالجتها والقضاء عليها

ومما حاول الحكام تشديد الولاة على  
المواطنين، ومواجهة الانتقالات الشبيهة  
بالمزيد من العنف السلبي، مشتمل  
تحت اسم قانون مكافحة الإرهاب،  
سواء من إلقاء حبال الطوارئ وإيقاف  
قانونها وهو أمر مستبعد، لأنهم يؤمنون  
بأنهم لا يستطيعون الحكم إلا على ذلك أو  
بأنهم حالة الطوارئ، لكتفاه بما تضمنته  
القانون الجديد، من العمل على إصدار  
هذا القانون كما يشاء حالياً لأنه لا يحق  
لهم المطالبة إلا ما تشترطه قوانين  
مكافحة الإرهاب في الدول الغربية،  
والإتاحة إلى إصلاح تعديلات على قوانين  
العقوبات والإجراءات الجنائية  
والطوارئ، لتزادها بكفاً وقوة، فإن  
إصلاح الحال لن يتم إلا بإعادة النظر في  
سياسات الحكم بما يحق العدالة  
الاجتماعية والقضاء على الفساد، وإقامة  
الديمقراطية والحرية الوطنية واحترام  
حقوق الإنسان، وحرية تكوين الأحزاب  
والجمعيات وإطلاق حرية الصحافة  
والتنوع واليسر بفرض حكومة عاجزة  
لسنويات طوطية رغم أنها القصد تحت  
هشام الاستقرار غير الجرح، وتزهد  
محيط تشريعي يبدل اسم الشعب زوراً  
وبهتاناً يوافق على ما تحده السلطة  
الحاكمة من قوانين، بينما يئن المواطنون  
تحت ضغط الارتداد للذهب للأسماء  
وفيها خدمات الحياة الأساسية التي ما  
وجدت الحكومات إلا للعمل على تقديمها  
للناس في أفضل صورة وبأقل الأثمان







المصدر : **الألم**

التاريخ : **١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الارهاب

علمت . الأهل . أن عدول الحكومة عن فكرة اعداد قانون جديد للارهاب والاكتفاء بوضع النصوص المقترحة بقانون الارهاب في احدى مواد قانون العقوبات . قد تم بعد عقد عدة لقاءات على مستوى عال حضرها الدكتور فحسي سرور رئيس مجلس الشعب والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ومدير ادارة التشرييع بوزارة العدل وعدد من المستشارين ورؤساء القانون .

التوسع في تطبيق قانون الطوارئ ، خلال السنوات الماضية قد افسد القانون لفاعليته والهدف منه مما ادى الى صدور احكام قضائية عديدة بإلغاء قرارات الاعتقال ورفض الاستمكالات المقدمة من وزارة الداخلية .

وعلمت . الأهل . أن التعديلات الجديدة في القانون سوف تضع عقوبات جديدة على اصحاب اساءة استخدام الدين وتجرى كل عمليات التدريب العسكرية التي تتم بدون إذن من الدولة سواء في الداخل او الخارج وان التعديلات تستهدف - كما صرح - للأهل - مصدر قانوني مشترك في اعداد التشريع - معلومة كل اساليب الاثارة او التحريض على كل ما من شأنه استخدام الابيضان في عرض السراى بالقوة .

وكانت تقارير المخابرات المصرية بالخارج قد حذرت من اتخاذ أية إجراءات أمنية عنيفة تثير الرأي العام العالمي خشية أن تؤدي تلك الإجراءات الى خفض المساعدات المالية والاقتصادية التي تحصل عليها مصر وخاصة أن الاتجاه الدولي في دول أوروبا يربط تقديم المساعدات الى الدول النامية بحدوث انقراض في قضايا حقوق الإنسان والحماية السياسية .

وقد حضر الدكتور سرور من اصدار قانون جديد للارهاب يمكن أن يضاف الى القوانين الاستثنائية الأخرى وحسب يصبح القانون يعمأى عن الطعن عليه وكانت مناقشات مستفيضة قد دارت في هذه اللقاءات حول اصدار هذه التعديلات في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي في سلطات استثنائية لرجال الأمن خاصة فيما يتعلق بالاعتقال وقد كشفت المناقشات عن أن



فحسي سرور

فاروق سيف النصر





## مشروع قانون الإرهاب :

# بين ورطة الحكومة ورغبة المعارضة وحيرة الأغلبية الصامتة



د. ماهر عسل

● عذاك قد تراجعت الحكومة في يونيو عن وعدا بتقديم مشروع قانون لتأنيبات الخلفيات على أساس القرى وليس على أساس القرية المخلقة التي أدت إلى الصناد الطلق في هذه الأجزاء التي تتحكم حكما مباشرة في الحياة اليومية للأغلبية الصامتة السلوية الأربعة.

من هذه الأمثلة الثلاثة للممارسات المتصلة للحزب الحاكم خلال شهر واحد يبين أن القوى المعارضة قد تفقد مع الحكومة في اللق لتتوسع نطاق الإرهاب لكنها تختلف معها في نواحي اللق وفي أهداف ونوايا وأساليب التحرك لمحاصرة التطرف والإرهاب.

لنا شخصيا فهم أن تتوسع أصلا التطرف في مجتمع ملحق يصبح من الضروري إعلان حالة الطوارئ. لكنني لا أفهم مطلقا كيف فيض في حالة طوارئ دائمة لأحد طرف عما لم تتكلم عن حالة المجتمع للفتون. وهذا الطرح الضال من جانب حكومتنا يجعلها الضمومة ومسحة بين الحكومات.

الرأي العام مهوم بمحاصرة بلاد الإرهاب والحيولة دون تأخيرها وانتشارها في طول البلاد وعرضها. لكن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتحركة وليس هناك أسلوب للتصديقات عاجل. تلجأ ... نهائيا ...

وأول بالعولة أن تفكر في أساليب العلاج المتعددة المحاور الأربعة. وفي هذا الصدد، ولاني اعتقد أن خطوة واحدة جادة، مثل إعادة تشكيل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون على أسس ديمقراطية تجعله ممثلا لكافة الاتجاهات الوطنية يمكن أن يؤدي إلى فوسع الممارسة الديمقراطية ومحاصرة الممارسة الإرهابية الفضل مما يمكن أن يؤدي إليه العمل للقرن لكافة الإرهاب.

يتحاطم احساس الرأي العام المصري بمخاطر الإرهاب. وتتنوع زوايا الإحساس بمخاطر. فلقوى السياسيين لا سيما المستنيرين والديمقراطيين المستنيرين خطر انقلابا على الوحدة الوطنية التي ميزت المجتمع المصري منذ الفتح العربي. والأغلبية الضميمة الصامتة التي تتفكك حتى الآن خارج الملعب السياسي تستنصر الخطر على حياتها وأموالها وهراتها الشخصية. فالإرهاب يهددها والمواجهة الأمنية للإرهاب تضيق عليها فرص المضي للرق. وفي بعض قرى المواجهة المسلحة لا يظهر الرجل متأزما إلا لثيروتات ملحة. الأفراح موحلة وحشي الصلوات تتم في أصيل الحدود. والأصل موكلة

للضياء. أما الفتوة فهي تستنصر الشطر على هيبها وتضمن على استخدام زعم السلطة بأي ثمن ... وفي قلق من ردود فعل دولي لئلا والأصل. لا سيما للولايات المتحدة الأمريكية للتعاون والاستشارات خاصة في قطاع السباحة.

وهذا يتنوع الضغوط والمضامين الاجتماعي والسياسي للضغوطات مكافئة الإرهاب. وبلا مواربة، أرى أن أزمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تجعل احتمالات التوصل إلى صيغة قانونية مقبولة لكافة الإرهاب أمرا بعيد الاحتمال. ولأن أن الحكومة هي المصطلح الأول عن طوائف الحكومة خصماتها لدى المعارضة ومن باب أولى لدى الأغلبية الضميمة الصامتة.

للمعارضة السياسية من التي التمييز إلى أقصى اليسار تشرف بحكم خبرتها أن تستنصر القوانين السبعة السبعة المقيدة للحريات أكبر من حاجة أية حكومة إلى ضبط أفعال المجتمع ولو لحساب الحكومة. ولكن بفكر الذي يجعله مشروعا ومقبولا ولو على مشفى.

والأغلبية الصامتة ترى الحكومة مزودة بالتأثيرات وانجازاتها بلغة إرهاب غير مقبومة الدلالة غير مولوق بصحتها ... لذلك بقضية لهذه

الأغلبية أن لحوالها تتدهور أكثر فكثر. وليكن واضحاً وخفية الأمل هي مشاهيرها الأممية التي تجعلها تصمد الآن من كل ما يردده أيقاق الحكومة ... ولكنه فهي في الفلق والأهم تبدو غير معنية بورقة الحكم ... وقد تفتت فيه أيضا. لذا كانت الضربات التي يوجهها الإرهابيون للحكم بعيدة عن التأثير المبالي في حياة الناس.

ولنا فتاولنا ممارسات الحكومة فقط خلال شهر يونيو الأخير نجد مائل :

● ترليج الحزب الحاكم من الفلق مع أحزاب المعارضة على التوصل بشغل وضائي مشترك إلى تشريع موازن لأعادة صياغة العلاقة الديمقراطية الزراعية.

● وفي شهر يونيو اجرت الحكومة انتخابات مجلس الشورى فإذا الناس ويتكلمون أن حكومتنا قد امتدت التزوير لئلا يستطيع على العلاج ويعز منه الأمل في للشقاء ويسأل أي عائل مامية مجلس الشورى حتى ترغ الحكومة من أجله سمعتها سررة أخرى في وحل للتزوير الفاضح !





المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٢ يوليو**

إن طرق مكافحة الإرهاب لا حصر لها ، ولا ضرورة - هنا - للتوافق عندها تقسيلا وعلى أبعاد - ويرغم انني لست قانونياً - فإني من متابعي ما يجري من أحداث أعظم لانه قد يكون ضروريا الشل بعض التعديلات على القانونين والسياسات لقانون الاجرامات لضمان تحقيق مواجهة جادة لارتكبي جرائم العنف السياسي لمصلحة ، ولتأمين مصلحتات تتسم بالسرعة والحسم كسبيل لردع دعاة الفتنة والنوأت الإرهاب لحولاء ، ليسوا سجناء رأي وإنما هم بملكية خطر باهم يهدد سلامة الوطن وأمنه وحرية الفكر فيه ، ولذا هم أيضا خطر يهدد وحدة الوطن ووحدة المواطنين .

وباختصار فإن الحكومة بسلوكتها اليومية تنفخ في خيران التطرف والحنف والإرهاب حتى اذا ملكتها النار صلتت بقومها غير الشعبية : لاند من التضحية ببعض ما تبقى لنحكم من حريات لكي نواجه التطرف والإرهاب .

والتي ان تدرك الحكومة بأسرع ممكن الأبعاد الحقيقية لخطر الإرهاب . ويوم تقترن الحكومة من الفهم الشعبي لهذا الخطر ان تكون هناك مشكلة أو حتمية ان منقذة اي قانون أو مشروع بكل مجرد وثقافة من جانب القوى الوطنية المعارضة ... ويومها ان تتصد الأحزاب برؤى ذاتية قصيرة النظر ... ويوملا تخرج الحكومة من ورطتها وتخل المعارضة عن ربيبتها وتخلص الاقلية المصلحة من ربيبتها ... والفكرة الآن في طلب الحزب الحكم وحكومته ...





المصدر : ١١ وقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٩ يونيو ١٩٩٢

## الغلب .. الذي ليس يرضى بنا !!

بقلم : عبدالعزيز محمد المحاسي

ارسلت برجة الحرارة وانتشرت المسخوة ، حتى كانت تصبح هي !! وتضاهي  
الحديث من لقون جديد للارهاب ، بحسب اسمها انه طوق الدجاجة لمواجهة ظاهرة  
المصنف للضمان !! حتى ان احد الكاتب قد اخذ اسمها فقال انه اذا كان المصنوع  
ذاته ، قد يال او يضع ضوابط او موانع امام هذا الاتجاه ، فلن المصنوع يجب ان  
يعدل ، ويحدد الله انه لم يال يجب ان يلقى !! ولذا كان الحديث من وضع لقون  
جديد للارهاب ، قد لعبت ذعرا له اسفله ، خوفا على الحد الاثني البكالي من  
الضمانات ضمتا ، فقد اخذت الحكومة بتبنيها كتيبة من البعض ، فاعطت لها  
حاجلا لله ان تضع لقونا جديدا للارهاب ، انما ستقوم فط بمعلية بسيطة ، وهي  
اجراء بعض الضمانات في لقون العقوبات والقوانين الاجراءات والقوانين للضمان  
لها ، وتضمن الحكومة بهذا ان العملية يمكن ان تخطى !! ومن يخطى عنها بانها  
لا تعجب ولكنها فط تجعل ! حيث تسمى ان ظاهرة الامور تكون في الضمان ذلك  
وليس في مجرد العنوين !! لقد كان الدرس الاول لنا في اللقون - وعزال - هو ان  
لقون العقوبات والقوانين الاجراءات وعملقتها في اي دولة ، هو مرآة حضارتها ،  
وعلمها ادى احترامها لحواسن وعملقتها فيها ، وانما اذا اريد ان تعرف  
حقيقة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لاية دولة ، فانظر الى لقون  
عقوباتها ولقون اجراءاتها ، ولا تنظر فط الى مستوياتها !! الاول هذا للفلحين على  
لهم التشرييع ضمتا في مجلس الشعب ، فقد درسوه وسعوه ضمتا !! بل ان الهم  
لوازم الرئيس مجلس الشعب هو لقونه في هذا المجال ، فقد برز واقع يكتفيه عن  
الخطاين في لقون الاجراءات ، وعن الشرعية الاجرائية ايضا ، حيث ليس واصل  
للمعيار التي تحلق المعنى لهذا الدرس الاول الذي تملئناه وحيثه !! ان للسلطة  
التحقيقية في هذا الاتجاه ، ان التجربة قد دلت على ان القصدي للارهاب والمصنف ،  
بالتشريع وحده ليس يكفي ، فلا يمان علاج الظواهر الخصمية بالتشريع فط ، بل  
ان التشريع وحده في مثل هذه الحالة يعمل ظاهرة القصدي غير المطلوب ، كما انه  
يعمل خطورة على علاج الظواهر اداء يقين !! والسؤال للبح الذي يفرض نفسه في هذا  
الشان هو : هل ان ترسنة لقون العقوبات والقوانين الاجراءات وتوايها وعملقتها  
من تشريعات ، مثل لقون الطوارئ والقانون الحبيب والقانون محاسب ابن الدولة  
والاسلمة والذخائر والتجمهر والاجتماعات والاعزاب وغيرها وغيرها ..  
هل هي ليست كافية ، او انها تخط يد السلطة باي قيم من القصدي للارهاب  
والارهاب !!

الحق نقول ، ان الترسلعة الضمنية ، تظن من كل حيلة ، بل انها تأتي صورة  
مجمعة للقصدي للتشرييع البالغ الصوء !! فهي تخط كل فعل ، بل تخط حتى مجرد  
التفكير ، فهي تعالج على التحييد والتخفيض ، كما انها تعالج على تغيير الامن  
للعام واث الضمانات ، وهي كذلك تعالج على مجرد الشروع ، بل على بعض حالات  
الاعمال التخريبية ، وتعالج على الاعتراف بكل صورة ، وتعالج على الانتقالات  
الجنائية العامة والخاصة ، كما انها تعالج ليس فقط على استعمال القوة بقتل ، بل  
بل انها تعالج ايضا متى كان استعمال القوة ملحوظا حسب ، وهي تعالج كذلك على







المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٢

التجيمور ولا تسحب بالإجماع العام إلا بترخيص وشروط، وتعاقب على إحراز السلاح حتى ولو كان شمل سكن ١١ ولا يتسحب الخلف أسير مختلف صور التجريم والعقاب الشديد ١١ والقانون الإجراءات - قاضي هو قانون الضمانات ، والذي هو القانون الأول لتسليمهم - تكلت فيه الضمانات ، جاني أصبح قانونا جديلا ، بل إن بقايا هذه الضمانات يجري انتهاكها دون رحيم ١١ والقانون الطوارئ الذي يهدف في السلطات والصلاحيات والذي يسمح للسلطة القائمة عليه بإصدار أوامر تنفيذية أو شطوية يجري تنفيذها والعقاب على مخالفتها ، بدءا من وضع اليد على حرية الأشخاص في الإجماع والانتقال والأقامة والمخبر في أماكن معينة أو تولت معينة والتفويض على الضحية فهم أو الضحايا على الأمن والنظام العام واعتقدهم والتفويض في تفويض الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات .

والأمر بمراقبة الرسائل إما كان نوعها إلى آخر هذه السلطات التي لم تمنح للقضاة من قبل بل إن هذا للتفويض جعل الرئيس الجمهورية توسيع دائرة هذه الصلوقي والصلاحيات بالشدة الشطوية منه ، وقانون العيب ، لا يتطلب أبدا الدليل ، إنما يغتني بمجرد الدلائل ، ويضيق الخلق من تعداد صوب هذه السلطات المفرطة والتي تشمل مقاب وإتلاف جادة وقطعة للدولة عندما تريد ١١ إن هذه التوسعة العجيبة ، مع تكلت الضمانات كما رأينا تكتي تنويعها ميسما للدولة الليبوسية ، والتي أصبح فيها رجل الشرطة في أي مجال هو القانون وأللك الخروب ١١ ومن هذا كان الإكسليم الخروب الذي جاء ردا على حديث وزير الداخلية الذي وقف بتمسكهم ويقول إن قانون الطوارئ لا يمسح التفويض والإحتلال لمدة خمسة وأربعين يوما فقط ، فلا الفرع القضاء من الممثل ، قلته لا يمكن إلا أن يمثل ١١ في حين أن هذا القانون يمسح ، بيمش الملاحق ضمت هذه الكدة ، قلته إنكيلي ، ولذا كان يمكن من أن

القضاء الذي يفرج عن المعتقل ، فحسب إن مراجعة التفتكات كلها تكلف من أن خمسة وتسعين في المائة منها ، لا تقم فيها الدلائلية مجرد تبريرات لهذا الإحتلال ، أصلا بقول القضاء ١١ بل إن مراجعة التفتكات تكلف من تسعة مائة من فواير الإحتلال تأتي على يدها ١١ وتصبح المعوية بين يدي صغار ضباط الدلائل ١١ وفي الأفراد من ذلك ماء كثير ١١ ومرة أخرى ، كل نحن في حلقة إلى المزيد من التصوص والتشريعات ١١ الحق والضمير ، نؤكد أن فيما هو قلم الطير والقدرة والغريب ١١ وإن الدعوة إلى المزيد لها خيرة ليس يغني ، وإنما تكتي ستأثر للمعيز والتزحل الحصري والبقاء وضيق الألق ، الذي يرى أنه مالمصا القليلة بل وبالأند

فقط ، يمكن لامتلاك كلفة في تكتي حرة أداء دافع ، ومقام معالج من الأسس بولي المعنى ، فإن هذا أداء سويلي يمتري ويتنكر حتى يغني على إريش ١١ إن طبيب السرطان الذي يغني بالعجاجة وحسما إريشي الأريش ، إنما هو بجزرةحة والأشعة والتعويضات ، وتخوير تمت حيلة الأريش ذاتها بعمل به إلى بر السلامة والأشياء ١١ قبل نحن نستطيع ذلك ١١ أم أننا قد رضينا بالعقاب ، فإن للشعب الخروب علينا فيما ليس يرضى ١١ فلهذا من القلب بكثرة والسودم ، والحيث بكيفية القليلة من الضمانات ١١





# التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة « الإرهاب »

أحال الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب  
والقوى الأساسية مشروع القانون الذي يتضمن تعديلات  
في القوانين المعمول بها ، والأحكام الجزائية ، وسرية  
المخابرات ، والأسلحة والذخائر .

و قد استهدفت التعديلات مجال التجريم والمقاب  
والإجراءات الجنائية كإحدى الأدوات التي تسهم في  
مواجهة الإرهاب من خلال طويات رادعة وإجراءات  
سريعة حاسمة للتعلم بالحزام الدستور وسيدة  
القانون .

وتنقل التجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة  
أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تدعو إلى تعطيل

الحكم الدستور أو الاعتداء على الحرية الشخصية  
للمواطن ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام  
الاجتماعي .

ولخرج القانون صور التجريم المستحقة أو الجرائم  
التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقديم  
الدعوى بجسديتها جرائم تقع على الحريات .

و قد خول القانون للسلطة العام أو من يفوضه سلطة  
الامر بالكشف عن المخابرات السرية للمتهمين في مثل  
هذه الجرائم ومن تشير إليه أصابع الاتهام بتحويلها .  
كما اتجهت التعديلات إلى تشديد العقوبة المقررة على  
الاجتار والصنع أو الاستيراد للأسلحة النارية والآلية

والبيضاء ، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية  
وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي تستخدم  
استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ أغراضها .

و قد نص مشروع القانون على عدم الإخلال بالحكم  
المراد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشأن حالة الطوارئ أو بأي عقوبة أشد ينص عليها  
قانون العقوبات أو أي قانون آخر والذي للشرع على  
حكم يتعارض مع أحكامه .

وأما بالنسبة للتعديلات المتعلقة للقوانين  
التي تمت في مشروع واحد .

يشمل أن تكون العقوبات الموكدة التالية :





المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ٢٤ ١٩٩٢

## الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة لاستخدام

## العنف والسلاح ضد الوحدة الوطنية

استحداث عقوبات رادعة للترويج للارهاب

بدور العبادة والقوات المسلحة والشرطة

قواعد جديدة للاعفاء من العقاب وتخفيف  
العقوبة في حالة إبلاغ الجاني أو اعترافه

### الأسلحة والذخائر محل التجريم

يسلحة يشمل الجسم المعنى  
والأمر (السلاح)  
ويقتضية للمدافع  
والرشاشات والبنائق الآلية  
المدافع والرشاشات : الجسم  
المدني والمصورة والبنائق  
الآلية : الجسم المعنى والمصورة  
والقنبريس ومجموعته

ويقتضية للبنائق للفتحة  
والنصف آية تشمل : الجسم  
المدني (البنائق) والمصورة  
والقنبريس ومجموعته ويقتضية  
للمسدسات بكافة أنواعها تشمل  
مسحبا وخزينة : الجسم المعنى  
والبنائق والمصورة ومسحبا

تضمن الجدول التالي  
بمميزات البنائق الأسلحة  
والذخائر بطى الأجزاء الرئيسية  
للأسلحة النارية محل التجريم  
وهي : يقتضية للبنائق ذات  
المصورة للصقولة من الداخل  
تشمل الجسم المعنى والمصورة





كانت تسببها بكون عليها خراج الولاء  
واقترن من الأرباب أو التعرّض العسكري  
بمقابل لتطويق أغراضها حتى بارك كانت  
أصلها غير موجبة إلى مصر.

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المزدوجة  
إذا تلقى الجنائي تعريبات عسكرية أيها أو  
شخص في صليتها غير للجهة إلى مصر.

الفقرة ٨٨.

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المزدوجة كل من  
اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو  
الجوية أو للتأثير معيشة سائلة من بها  
للشخص. وتكون العنصرية الانتماء للشعلة  
المزدوجة إذا استخدمت الجنائي الأرباب أو نشأ  
عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها  
في المادتين ٢٤٠، ٢٤١ من هذا القانون لأي  
شخص كان داخل التوسيلة أو مرافقها، أو  
إذا ظلم الجنائي بالحق أو العنف السلطات  
العامة أثناء تلبية وفيلها في استعادة  
الوسيلة من سيطرتها.

وتكون العنصرية الانتماء إذا نشأ من الفعل  
حيث شخص داخل التوسيلة أو مرافقها.

الفقرة ٨٨ مكررا.

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المزدوجة كل من  
أفيس على أي شخص في غير الأحوال  
المنصوص بها في القانون والمرافق أو لمحتبة  
أو حصة كرمية ذلك بلها التفتير على  
السلطات العامة في شأنها أصلاها أو  
الحصول منها على منقطة أو مزنة من أي  
نوع.

ويطلب بذات الطريقة كل من مكن أو  
شروع في تكتين مطبقين عليه في الجرائم  
المنصوص عليها في الفصل من القوانين.

### المؤيد لمن يقاوم السلطات

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المزدوجة  
إذا استخدمت الجنائي القوة أو العنف أو  
التعذيب من الأرباب أو تزيين بدون وجه حق  
بزيّ منطوي العسكرية أو التصف، وسيلة  
كلاية، أو غير أخرى متروكة مدنيا صخيرة  
عليا، أو إذا نشأ عن الفعل أصلاها شخص  
أو إذا ظلم الجنائي بالحق أثناء تلبية  
وفيلها في شأنها أصلاها أو الحصة  
الحقيقية عليه.

وتكون العنصرية الانتماء إذا نجم من الفعل

في هذه الفقرة. ويطلب بذات العلوية كل من  
أمدعا بأسلحة أو لاختار في مفرقات أو  
معدات أو آلات أو أدوات أو مطويات أو أي  
شيء لخرم عليه بما يدعو اليه ويوصلها في  
تطويق وتقليد ذلك.

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المزدوجة  
بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة  
الثانية من المادة السابقة إذا كان الأرباب  
من الوسائل التي تستخدم لتطويق أو تتنقيد  
الأشخاص التي تدعو عليها الجماعات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو  
العمليات المنفردة في هذه الفقرة إذا كان  
الجنائي من أفراد القوات المسلحة أو  
القريبة.

وتكون العنصرية السجون مدة التزديد على  
طهر سنوات والقضية للجريمة المنصوص  
عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة إذا  
كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو  
الجماعات أو العمليات المنفردة في هذه  
الفترة تستخدم الأرباب لتطويق الأشخاص  
التي تدعو عليها أو كان التعذيب أو التعذيب  
دليل غير المبررة أو الإكراه الشخصية  
بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين  
أفرادها.

### الانعدام في حالة وفاة الجنى عليه

لمادة ٨٦ مكررا (ب) : ويطلب بالاضطلاع  
الشعلة المزدوجة كل ضور بأحد الجماعات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو  
العمليات المنفردة في هذه الفقرة السابقة  
الانتماء إلى أي منها أو منه من الانتماء  
عنها.

وتكون العنصرية الانتماء إذا شرب على أحد

الجنائي موت الجنى عليه.

الفقرة ٨٦ مكررا (ج) :

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المزدوجة كل من  
سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو  
منظمة أو جماعة أو صليتها بكون مفرقا  
خارج البلاد أو بأحد من يعامل لمصلحة  
أي منها، وبذلك كل من تغلير منها أو رمة  
القائم على عمل من أعمال الأرباب داخل  
مصر أو عند محققاتها في مؤسساتها أو  
مطوياتها أو مطوياتها الدولية-سجون أو  
مطوياتها أثناء سقوط أو وجودهم بالشارع أو  
الانتماء في ارتكاب شيء مما ذكر.

وتكون العنصرية الانتماء إذا وقعت للجريمة  
موضوع السعي أو التغاير أو شروع في  
ارتكابها.

الفقرة ٨٦ مكررا (د) :

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المزدوجة كل  
مصري تغلير أو التفتير - بغير إذن أو  
صريح كذا من الدولة المصرية  
المنفردة - بالقوات المسلحة لقوة أجنبية أو  
بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا

مادة ٨٦ : يطلب بالأرباب في تطويق  
احكام هذا القانون كل وسيلة يلجأ اليها  
الجنائي لتفادي الخضوع لإجراءات أيدي أو  
جماعي بهدف إلى الاختلال بالنظام العام أو  
تعريض سلامة المجتمع وأمنه للشخص من  
خلال استعمال القوة أو العنف أو التهديد بها  
إذا كان من شأن ذلك إيقاع الأشخاص أو  
إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حرياتهم أو  
انتماء للشخص إلى الخيال للحدود والقيود أو  
الاتصالات أو المواصلات أو بالادوار أو  
البلديات أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو  
املاكها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة  
ممارسة السلطات العامة أو دور المباداة أو  
مصادرة العلم أصلاها أو لتطويق تطويق  
المتسدر أو القوانين أو اللوائح

المادة ٨٦ مكررا : ويطلب بالشخص كل من  
لنشا أو أسس في نظم أو أدار، على خلاف  
احكام القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو  
جماعة أو صليتها بكون الغرض منها الدعوة  
بأي وسيلة إلى تطويق احكام المتسدر أو  
القوانين أو منع إحدى من مؤسسات الدولة أو  
أحدى السلطات العامة من ممارسة أصلاها  
أو اعتمادها على العنصرية الشخصية للقوانين  
أو هيئات أو المبريات والمطابق العامة التي  
كانها المتسدر والقانون، أو الانسداد  
ويطلب بالاضطلاع للشعلة المزدوجة كل من تولى  
زعامة أو قيادة ما فيها أو أمدعا ومحتبات  
عليا أو مادية مع طاء بالفرش الذي تدعو  
اليه.

ويطلب بالشخص مدة التزديد على شخص  
سنوات كل من انضم إلى إحدى الجماعات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو  
العمليات المنصوص عليها في الفقرة السابقة  
أو شارك فيها بأي وسيلة.

ويطلب بالعنصرية المنصوص عليها بالفقرة  
السابقة كل من يروج بالقول أو الكتابة أو أية  
طريقة أخرى للأشخاص أو للجمهور التي  
تدعو عليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات  
أو الجماعات أو العمليات المنفردة في هذه  
الفترة، أو حسن أمن من أمورها، وكذلك  
كل من حاز بالذات أو بالفرصة أو لحرز  
معدات أو مطويات أو تسبيلات أيا كان  
نوعها تتسبب ترويعها أو تهديدا لشخص  
لنظام إذا كانت مدعة للتوزيع أو لإطلاق الغير  
عليها. وكل من حاز أو لحرز أية وسيلة من  
وسائل النقل أو التسيير أو العلانية  
مختصة بأمر وسيلة وثيقة لميع أو تسبيل  
أو لإداعاء شيء مما ذكر.

المادة ٨٦ مكررا هـ : تكون العنصرية  
الانتماء إلى الأضطلاع للشعلة المزدوجة والنسبة  
للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من  
المادة السابقة إذا كان الأرباب من الوسائل  
التي تستخدم في تطويق أو تتنقيد الأشخاص  
التي تدعو عليها الجماعات أو الهيئات أو  
العمليات المنفردة في هذه الفقرة السابقة







## محمود معوض

موت شخص .

المادة ٨٨ مكرراً (١)

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل من تنص على أحد الفئاتين على تنفيذ أحكام هذا الفصل وتلك تلك بسبب هذا التنفيذ ، أو قبله بغيره أو المتلف أو التوقييد يستعملها معه أثناء تلبية وإجرائه أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا نشأ عن التفتيش أو المراقبة عامة مستهينة يستعمل برؤاها ، أو كان الجنائي يحمل سلاحاً أو قام بخطف أو احتجاز أى من الفئاتين على تنفيذ أحكام هذا الفصل أو زوجة أو أحد من أسبله أو فروعها . وتكون العقوبة الإعدام إذا نهم عن التفتيش أو المراقبة موت الجنائي عليه .

المادة ٨٨ مكرراً (٢)

تتضمن أحكام المواد ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ (١) - (٥) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل .

ويرأس هذه الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بطريق الخير حسن الدنيا وتخصيص الأشياء الحكم خصمها بمصادرتها للجهة التي كانت بالمقتضى متى رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب .

المادة ٨٨ مكرراً (٣) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإعدام في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل عند الإعمال التي ينشأ عنها الفئاتين على الحكم بالإعدام ، فيجوز التزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

## تدابير مع العقوبة

المادة ٨٨ مكرراً (٤) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا الفصل تسليلاً من الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بغيره أو أكثر من التعابير الآتية :  
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .  
٢ - الزام بالإقامة في مكان معين .  
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .  
٤ - وجوب الأحوال لإيجوز أن تزيد مدة التدين على خمس سنوات .  
٥ - يعاقب كل من يخالف التدين الحاكم به بالعقوبة مدة لا تقل عن ستة أشهر .

## المادة الثالثة

تستبدل عقوبة السجن الذي لا تزيد مدته

على خمس سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات . وتستبدل هذه العقوبة أيضاً بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إرهابية أو تنفيذاً لفرض إرهابي . ويضاف إلى الإلزام بالعقوبات المقررة للعقوبات ، كما يضاف إلى الإلزام بالعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إرهابية أو تنفيذاً لفرض إرهابي .

## المادة الرابعة

تضاف الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية .

## المادة الخامسة

تضاف فقرة ثالثة إلى المادة الثالثة ، وقرعة جديدة بدم ٧ مكرراً إلى الفئاتين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن أحكام من الفقرة نصها كالآتي :-

## جرائم خاصة بالحدث

المادة الثالثة (قرة ثالثة) :

وتختص إحدى ممتلكات من الدولة الطر المنتهية بأثره ممكنة استئناف التفتيش بقرار الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون تنفيذ بإرادة الأشخاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تختص أيضاً بالعقوبات المقررة على هذه الأحداث من هذه الجرائم . ويضاف على الحدث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الإعدام عند المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١









المصدر : **الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٠ يوليو ١٩٩٢**

في المذكرة التفسيرية للتعديلات الجديدة:

# الشرعية تواجه العنف والإرهاب والتطرف مقمة أمن الدولة العليا تنشر قضايا الإرهاب

**تجريم الدعوة لتعطيل أحكام الدستور**

**أو الإضرار بالوحدة الوطنية**

فيما يلي نص المذكرة التفسيرية التي أعدها المستشار فاروق موبد التمر وزير العدل عن مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والأجرام الجنائية وبعض القوانين الأخرى :

الإرهابية التي هدأت أمن البلاد واستقرار الجماعة ولتقام الدولة والتمت بالمطلب على حركة للنمو والتطور . وقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والمكيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة والأثرها المدمر من خلال الآلة التشريعية المناسبة بما أدى إلى إسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم تلك أن نيل الغاية لا يأتي من شرعية في سبيل . وكان منهج بعض هذه الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الآخر منها إضلال تعديلات في قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله وفقاً لأحكام دستورها .

والتعرض لسلامة المجتمع وإمته للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور ليلساء الدولة المصرية المصرية أفرح بيت فصحته بين الشباب ليدفع به إلى طريق العنف والتخريب والإرهاب . فيجعله من دوره الطبيعي في أن يكون عدة مصر وفوقها في مشوارها الحضاري . إلى أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار .

## مسلح الشرعية

وهكذا شهدت مصر في السنوات الأخيرة تلك الصور من العنف والإرهاب والتطرف تفلوا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل . ولم يكن ثمة يد من مواجهتها تترجىها بكل الحسم وسيف القانون ومسلح الشرعية الذي أقيمها تولجه به مصر كل خروج على قيمها الأساسية وتقليدنا الخالدة وعزمها الإصرار على البناء والتعايش بربك الإنسانية الحضارية .

وإذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العامين الأخيرين من ذات الظاهرة

لقد كانت قوة الخير والسماحة . وإعلاء قيم المودة والتراحم . وإثبات البناء وصنع الحضارة . هو زاد مصر ، وفوقها . عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الإنساني العريق . وطعنا للكتاب العنف والإرهاب أرجاء شتى من المعمورة قلقت مصر واحة للآمن والأمان حتى ألما لم تكن بحاجة إلى تجريم الفعل ليس لها وجود في الواقع المصري .

على أنه وقد كانت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعزل مسيرتها في البناء وتوجهت بكل طاقاتها في الحبة الأخيرة لصنع مشروعها الحضاري القوي في بناء دولة صربية لها مكانتها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والطمح . ألا وقد خرج عليها من قتال إرهاب أسود ليس له من زاد وقلقت به إلا التلبدل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف إلا الإخلال بالتقسيم الصام





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ يوليو

### إجراءات حاسمة

ولا كشف الواقع في مصر عن وجوب التفتيش التشريعي - لمواجهه هذه الظاهرة الاجرامية ، فقد اثر المشروع للمرافق - تأسيسا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى اشكال بعض التعديلات طسى هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية كأحد الاموات التي تسهم في مواجهة الارهاب من خلال عقوبات رادعة واجراءات سريعة حاسمة تتلزم باحترام المستقر ومبادئ القانون .

وهي قاعدة من هذا القنصر اعد مشروع القانون المرافق مقننولا القوانين التالية :

أولا : قانون العقوبات :

وهكذا ورد التعديل في الشق الموضوعي منه تعديلا بالاضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب الى فصلين خصص الفصل الاول منه للجرم الارهابية ، فالتجهت أولى مواده وهي المادة ٨٦ عقوبات الى تحديد مفهوم الارهاب والوسائل التي يلجأ اليها والغاية التي يسعى لبلوغها ، والاثر المترتب عليه

### قانون سبيل الناصر

لم تست المواد الثانية على تجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو للقوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ( م ٨٦ مكررا ) . باعتبار أن مثل التنظيمات هي لقوات الأولى للعلم والارهاب . كما عاقبت كل من انضم إليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للاضرار والتمادي التي تدعو إليها ، وشدد العقوبات إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو اغراضها

كما عقب المشروع على استعمال الارهاب لاظهار شخص على الاهتمام اليها أو دفعه من الاتصال منها . وعلى التعاون أو الاتحاق . بغير ان أو تصريح كتبي من الجهة الحكومية المختصة . بالقوات المسلحة دولة اجنبية أو باي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها بالخارج وتتخذ من الارهاب أو للتجريب الصكري وسبل تحقيق اغراضها

### الاختطاف والرهائن

كذلك عقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل التلأل الجوية أو البرية أو المائية معراضا سلمته من بها للخطر وشهد العقوبة إذا استخدم الجاني الارهاب أو تلقا عن القتل المذكور جروح لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالقوة . أو العنف السلطنت لصفاء لقاء تأدية وظفيتها في استعادة الوسيلة من سيطرته

كما تناول المشروع عقب كل من قوض على أي شخص أو أخذه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في اولاها لاصلاحها أو الحصول منها على مقلعة أو مزية من أي نوع . أو مكن أو فرغ في تمكن مخبوض عليه من الهرب وكذلك عالج المشروع حالة التعدي على احد القلعين على تنفيذ احكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات

### الاعفاء من العقاب

هذا وقد نزل المشروع على صور التجريم المستحقة تلك الاحكام المستتر تطبيقها في قنون العقوبات بالنسبة لما يشهدها من جرائم . وهي الاحكام المتعلقة بالتعريض والاتفاق والمساعدة وتقليط العقوبة على من يؤدي دورا افرديا في هذه التنظيمات الارهابية وفراغ الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات ابلاغ الجاني أو اعتزاله ومد نطاق التجريم والعقاب الى الافعال التي تقع في الخارج استهدفا لتنفيذ اغراض هذه التنظيمات داخل البلاد

كما حظر تطبيق احكام المادة ١٧ من قنون العقوبات عند الحكم بالالة في هذه الجرائم عدا الاحوال







## في المذكرة التفسيرية.. بقية ص ٩

مما تقتضيه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع من صلاحيات ملقاة في تلك أحكام المادة ٤١ من الدستور .  
 رابعاً - كأول سرية الحسابات :  
 ولما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الأهلية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد ، ولا تستطيع السلطات العامة والقائمين على التحقيق - بالنظر في الكوادر التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات - أن تفل على وجه الحقيقة في الوقت المناسب الا بالاطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم ومن تدبر إليه إصابع الاتهام بتمويلها ، فقد حول المشروع للكتاب العام أو من يفوضه من المحامين العاملين سلطة الأمر بالكشف عن مثل هذه الحسابات .  
 خامساً - كأول الأسلحة والمتفجرات :  
 ولما كانت طبيعة النشاط الأهلي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحيازة وأعمال المتفجرات والأسلحة النارية والبيضاء ، كانت الطويات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم تعد راحة في بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون ، وكانت بعض الأسلحة وما يتصل بأسلحتها وصنعها المعلن تملك من نطاق التجريم ، فقد اتجه المشروع إلى تقديم الطويات المقررة على التجار أو الصنع أو الاستيراد أو الإصالح المتصلة بالأسلحة النارية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والبنادق التي تستخدم هذه التنظيمات لها في تنفيذ أفعالها :

لتنص فيها القانون على الحكم بالإعدام فيجوز التزول بالطوبة إلى التفتيش الشاقة المؤبدة . وأجوز فضلاً عن الحكم بالطوبة الحكم ببعض تدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكرراً ( ب ) .  
 ثانياً - ولما يتعلق بقانون الإجراءات الجنائية :  
 أخرج المشروع صور التجريم المستحقة أو الجرائم التي ترتكب تليها للأغراض الأهلية من نطاق نفع الدعوى بصفاتها جرائم تقع على الحريات أصلاً للمادة ٥٧ من الدستور .  
 ثالثاً - ولما يتعلق بالاختصاص القضائي وسلطات الضبط والتفتيش :  
 ترتب على إيراد صور التجريم المستحقة في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الطويات أن خضعت هذه الصور لما تخضع له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة إحصار الاختصاص بنظرها مطبوعاً لمحكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .  
 كما نص المشروع على أن تختص لدى محكم أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التفتيش بوقائع الاختصاص المكتبي المتخصص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن تترويع إليها لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم الوطن بأكمله وهو سمحت إليه بعض التشريعات المقارنة في هذا الشأن .  
 كما نص المشروع أيضاً على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضاً فيما يقع من الأبحاث من هذه الجرائم .  
 ولما كانت إجراءات التحريات والاستدالات والضبط في مثل هذه الجرائم التي تنسب في الأغلب الأعم والجماعية والتنظيم وتعدد الجناة ، لها طبيعة خاصة تستلزم مزيداً من الوقت مختلفة في تلك عن الجرائم العادية ، فقد اتجه المشروع إلى تناول هذه الإجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكرراً من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحقة مستهدفاً توفير





# رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين : بدأنا مرحلة الرد العملي.. على الإرهاب تشديد العقوبات.. استجابة لإرادة الأمة تعديلات القوانين.. لافتصار الإجراءات وسرعة المطالبة

مصطفى كامل مراد :

**نحن معها.. قلبا وقالباً**

أحمد عمر هاشم :

**الإسلام.. ضد تروريع الأمنيين**

قال صلى الله عليه وسلم : « من أصبح متم آمناً في مربه معالي في بطنه عتده قوت يومه فلقتما حزن له فلقتما بطنها عتده »

## مسئولية ايمانية

لهذا كله فإن الدعوة إلى الأمان وتقبله للمجتمع من القنن والأحزاب والاضطراب يستوجب على الجميع حكومة وشعباً أن يكون عند مستوى المسؤولية الإيمانية وأن يلتزموا بمبدأ العدل الإلهي في الأرض فلا ظلم ولا عدوان ولا اعتداء على نفس إنسان فإن العدوان على النفس الإنسانية يفرج صاحبه من حقيرة الإيمان « ومن يقتل مؤمناً متصداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وخبب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

ولكن عبدالعال الجارحي وكل من مجلس الشورى أن مشروعك القوانين الجديدة جاءت في توقيت مناسب لكي تتاح الفرصة كاملة للقضاء على ظاهرة الإرهاب والتطرف ومحاربة أولئك الذين أساءوا وساءوا للمجتمع .

**البيعة ص ٢٧**

تأمين المجتمع وحماية استقراره .. وإشار إلى أن هذه التعديلات يجب أن تأخذ حلقها في المناقشات قبل إقرارها حتى تأتي مناسبة لانتساج جنود الإرهاب .

## قواعد الأمن

أما الدكتور أحمد عمر هاشم فكتب رئيس جامعة الأزهر لقال أن الإسلام يؤكد على الأمن والاستقرار ويرفض تروريع الأمنيين ويدعو اتها به أن ينشروا أسس الأمن في الأرض .. وقد لخصها القرآن الكريم في أمرين الأول الإيمان والثاني العدالة وعدم الظلم لقوله تعالى : « الذين آمنوا ولم

يلبسوا أيمانهم يظلهم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » .

أضاف وإذا فلتلى الإيمان بوضع الأمان من الأرض وينشتر الاضطراب والأرهاب ومن أجل هذا فإن مقاومة الظلم والأرهاب والعمل على نشر الأمن في الأرض بأسلوب يتجدد وفقاً للقانون الساموي الذي نادى بأمن الإنسان في الأرض ودعا أن يكون في حياة أمنة وهو بذلك يصبح أحد الناس

أكد رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين أن تعديلات بعض أحكام قوانين العقوبات لمواجهة العنف والإرهاب .. بداية لمرحلة الرد العملي على كل من يحاول الإخلال بأمن المجتمع واستقراره ..

قالوا : إن تشديد العقوبات على ارتكاب الجرائم التي تستهدف النيل من الجازات التي شجبت استجابة لإرادة الأمة التي تشجب الإرهاب والتطرف واستغلال المناخ الديمقراطي في الاقدام على مساعدة العنف بأي وسيلة من الوسائل سواء الأعداء للأعمال الإرهابية أو ترؤيس الأشخاص بالأسلحة والتخالف .

أضافوا أن التعديلات تستهدف اختصار إجراءات التقاضي لضمان سرعة استجابة أجهزة الجرائم التي تعصف بأمن المجتمع .

في البداية قال مصطفى كامل مراد : رئيس حزب الأحرار نحن مع تشديد العقوبات على مرتكبي الأعمال الإرهابية التي تهدد المجتمع في أمنه واستقراره .. قال تحسين مع هذه التعديلات قلباً وقالباً كوسيلة للقضاء عليها مع الأخذ في الاعتبار أن يكون ذلك مطابقاً لخطوات أخرى تستهدف





## رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين (بقية من) باديسر : التعديلات.. لحماية الوحدة الوطنية الهمواري : انتقرونها.. لسردف الفساد الجارحي : جهات في توقيت مناسب

تحليل :

مجدى عبد الرحمن  
أحمد سليمان  
أشرف أبو سيف  
هشام أبو الوفا

يقول فهمي ناشد المحامي ونائب رئيس اتحاد المحامين الأقاليمية : كنا في أمس الحاجة لصدور هذه التعديلات خاصة أن صناعة الإرهاب صناعة صعبة لم تكن موجودة خصوصاً قانون العقوبات والأجرامات الجنائية أضاب : من حق الدولة ومن واجباها أن تكون عن نفسها ومواطنيها هذه الهجمة كما فعلت المجتمعات في البلاد الديمقراطية مثل ألمانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول حماية وتأميناً لشعوبها .

ويرى أن هذه التعديلات من الناحية القانونية سليمة لأن واجب التشريع الإنساني أن يتطور مع تطور احتياجات ومطالبات المجتمع .. واختصاراً لاجراءات محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب والتطرف .

أما شوقي خالد المحامي وعضو اللجنة التشريعية العليا لحزب العمل والجهة الاشتراكية، فيؤكد أن هذه التعديلات تعتبر أفضل علاج لمحاولات شرب للسلع الوطنية من جماعات التطرف

قال أحمد الصالحى رئيس حزب الأمة أن حزبه مع مكافحة الإرهاب والتطرف بكل صورة وأشكاله .

أضاب أن حزب الأمة هو أول حزب اعد مشروعاً لمكافحة الإرهاب ينهى عملية التطرف والإرهاب بمصر .

وقال الشيخ منصور الرفاعي عبيد ان المتطرفين مضطرون في الأرض ، وحكم هؤلاء حده الله في أية الحرية علماً قال تعالى «لما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله» .

لكن أن الإسلام أعطى للحاكم أن يضع من التشريعات ما يكاليم مع ظروف المجتمع وما تتطلبه الحالة ، وما دام الحاكم الله أن هذا القانون وإرضاء قانوناً نرجو أن يكون رادعاً لكل من تسول له نفسه لتفروج على مقضى العرف السائد والتقاليد الاجتماعية

### اقتلاع جذور الإرهاب

أشار د. ماهر صعل أمين الإعلام بحزب التجمع : إلى أن الحزب لا يمانع إطلاقاً في تشديد العقوبة وتوصيف تهمة الإرهاب لأنها تنقل تماماً مع أي تشريع يمثل خطوة جادة وعقوبة في سبيل اقتلاع جذور الإرهاب .

وقال عصمت الهواري وكيل نقابة المحامين أن الأحزاب تطل بوجهه الفيق على مصر والنقد على الأمنيين

حياتهم وبالتالي يجب على الجميع حكومة ، ومحكومين التصدي لهذه الظاهرة المدمرة وهو ما ورد فعلاً في التعديلات التي شملت قوانين العقوبات والتي انتقرونها طويلاً لردع المعتدين .

أكد أنه متفق تماماً مع ما ورد من تعديلات ولا يعتقد أن هناك أي عائق يعوق على وقته ومصالحته برفضها لأنها السبيل للخروج من مأزق ترويع الأمنيين وازالة دماء الأبرياء .

أضاب أن هذه القوانين من خلال ما تضمنته من نصوص يمكنها أن تعالج أولئك الذين يحاولون أن يصفوا بأن المجتمع ويهدموا مقراته خاصة أن هؤلاء يحاولون ارتكاب أعمالهم العدوانية على الأبرياء وأصحاب الرأي تحت ستار الدين والدين منهم براء وأن التعديلات هي بداية لمرحلة فرد الصلبي على الإرهاب والتطرف الدليل على مجتمعنا .

قال كمال هنري باديسر رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة أحداثاً من العنف والإرهاب غريبة عليها في ظل الوحدة الوطنية التي يتسم بها الشعب بكل طوائفه وهذاته ، ومن هنا كان لابد من إصدار قوانين تصمم الموقف مع هؤلاء في ظل للشرعة الدستورية وسيادة القانون للحصن هذا الشعب ضد كل من يحاول النيل منه ومن الاتجاازات التي يحلقها على المدى القريب والبعيد .. وأهم هذه الاتجاازات وحققنا الوطنية التي نتمتع بها .

أشار إلى أن مصر بما تتمتع به من ديمقراطية وحرية دائماً مستهدفة من الداخل والخارج وأن الحرم والضم من خلال قوانين رادعة هي الملائم لكي يحافظ الشعب على وحدته الوطنية وعلى أمنه من الخطر الذي يواجهه من هؤلاء المتطرفين .





المصدر : البيان البيروتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٢

# تقديرات القوانين لمواجهة الإرهاب .. أمام مجلس الشعب الانتحار : مسؤولية الإرهاب الأطفال الشابة .. لأحراز السلاح دون ترخيص التهريب النيلية العامة من قيود الطب والأذن العام مخوف في كندا الحائيات البرية







المصدر: **الجريدة الرسمية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

### كتاب - محمود لحادي :

يبدأ مجلس الشعب يوم الأربعاء القادم مناقشة مشروع قانون تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والأجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والاشتباه والخصائبات المبرية والإسحة والخفر ، بهدف مواجهة الإرهاب تنص التعديلات على :

وصرح د. فتحي سرور رئيس المجلس بأنه إحال التعديلات فور تلقيها من مجلس الوزراء إلى اللجان المختصة التي تكبا مناقشتها كذا .  
وقال إن هذه التعديلات تهدف إلى مواجهة العنف والإرهاب وتأمين الوطن والمواطن وصاية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ماكشفت حله لحادث العنف الأخيرة .

**النص الكامل للتعديلات (٩٠)**

● الإخلال للخللة لاختطاف وسائل النقل العام ولأن يساعد متهما على الهرب .  
● الإخلال للخللة لإحراز الأسلحة النارية ولجوازها الأساسية بدون أشخاص .  
● تحرير تلبية العامة من قيود الطلب والأذن .  
● استثناء النائب العام من قانون سرية الحسابات والبراهك بهدف لكشف عن الحقيقة .

● تجريم استخدام القوة أو التهديد بها للإكذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم .  
● الإعدام لكل عمل إرهابي أو تزويد بالأسلحة أو التخابر مع الدول الأجنبية بهدف الإخلال بالأمن .  
● السجون لعضوية الجمعيات والمنظمات التي تسعى للإخلال والوحسدة الوطنية والعالم الاجتماعي .. والإخلال للخللة لقياداتها .



المصدر: الجمهورية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩١

# **النص الكامل لتعديلات قوانين العقوبات لمواجهة الإرهاب**

**تجريم القوة أو التهديد بها  
لإيذاء الأشخاص أو إلقاء  
الرعب بينهم**

**السجل لعضوية**

**الجمعيات المخلة**

**بالوحدة الوطنية**





المصدر: الجزيرة دورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

# التخاطب مع القوى الأجنبية الإعدام لكل عمل أرتأبى والتزويد بالأسلحة





## قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون

بتعديل بعض نصوص

قانونى العقوبات

والاجراءات الجنائية

وبعض القوانين الاخرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون العقوبات ، وعلى

قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى

قانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى

شأن الاسلحة والمتفجرات ، وعلى

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الاحداث ، وعلى القانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٨٠ بشأن معاقبة لمن

الدولة وعلى القانون رقم ٢٠٥

لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية

الصحف والبلوك .

وبعد موافقة مجلس الوزراء

و

قرر

مشروع القانون الآتى نصه يقدم

إلى مجلس الشعب والشورى .

المادة الاولى

يؤمّن جيب ثنائى من الكتب ثنائى من

قانون العقوبات الى اصدار الاول ويضم

المواد من ٨٦ الى ٨٩ والثنائى يضم المواد من

٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الجيب

المادة الثانية

يضاف الى الفصل الاول من الجيب الثنائى

من الكتب ثنائى من قانون العقوبات المواد

التالية :

### ● المادة ٨٦ :

يؤمّن الجيب والارباب فى تطبيق احكام هذا القانون كل وسيلة يلجأ اليها الجاني لتفويت المشروع لجرمى فردى أو جماعى بهدف فى الاخلال بالنظام العام أو ترويض سلامة المجتمع وأمنه للخطر من خلال استغلال القوة أو الخلف أو التهديد بها اذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء عرقب بينهم أو تعرض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالهوية أو بالامكانات أو المواصلات أو بالاعمال أو بالممتلكات العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العدالة أو معاداة العلم لاصلاحها أو لتطبيق القوانين أو القوانين أو القوانين

### ● المادة ٨٦ مكررا :

ويؤمّن بالسجون كل من انشأ أو فسد أو نظم أو ادار على خلاف احكام القانون جريمة أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصبة يكون لفرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل احكام الدستور أو للقوانين أو منع احدى مؤسسات الدولة أو احدى السلطات العامة من ممارسة افعالها أو احدى الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التى تكفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة القومية أو السلام

الاجتماعى ويؤمّن بالاختلال للعدالة المدنية كل من تولى جماعة أو فردا ما فيها أو لعمدا يعمدا مكية مالية مع علمه بالقرائن التى تدعو اليه .

ويؤمّن بالسجون مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو المنظمات أو الجماعات أو للصحف المتخصصة عليها فى القسرة السالبة أو شارك فيها بأية صورة .

ويؤمّن بالعقوبة المنصوص عليها بالقسرة السالبة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأفراء أو الجماعات التى تدعو اليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الصحف المتخصصة فى المذكرات فى الظرف الاول أو حسن احوال من أمورهما وكذلك كل من حار بالسلب أو بالوسطة أو لحرر محررات أو مطبوعات أو صحفيات أو كان نوعها تتضمن اقربها أو كسبها لغيره مما تقدم فلا كانت مدة لتتوزع أو الاطلاع الغير عليها . وكل من حار أو حرز أو وسيلة من وسائل الترويج أو الترويج أو الترويج مخصصة وان عصفه واقية لترويج أو تسجيل أو لأداة لغيره مما ذكر

### ● المادة ٨٦ مكررا ج :

تكون العقوبة الاعدام أو الاخلال الشاقة المولدة بالقسرة للجريمة المنصوص عليها فى القسرة الاولى من المادة السالبة اذا كان الارباب من الوسائل التى تستخدم فى تعطيل أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الصحف المتخصصة فى هذه القسرة . ويؤمّن بالعقوبة كل من ابدعا بالسلب أو لآخر أو مفرقات أو مميزات أو آلات أو موال أو مطبوعات أو أى شيء لغير علمه بما تدعو اليه ويؤمّناتها فى تعطيل وتطبيق ذلك .

وتكون العقوبة الاخلال الشاقة المولدة بالقسرة للجريمة المنصوص عليها فى القسرة الثانية من المادة السالبة اذا كان الارباب من الوسائل التى تستخدم فى تعطيل أو الاغراض التى تدعو اليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الصحف المتخصصة فى هذه القسرة . ولا كان الجاني من افراد القسرة السالبة

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات بالقسرة للجريمة المنصوص عليها فى القسرة الثالثة من المادة السالبة اذا كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الصحف المتخصصة فى هذه القسرة التى تدعو اليها أو كان الترويج أو الترويج دليل دور العدالة أو الامان الخاصة بالقوات المسلحة أو القسرة أو بين افرادها

### ● المادة ٨٦ مكررا د :

ويؤمّن بالاختلال الشاقة المولدة كل من يحارب بالجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الصحف المتخصصة فى هذه القسرة ٨٦ مكررا يستعمل الارباب لتعطيل الاغراض على الاضمان كل من علمها أو ضمنه من الاختصاص عليها . وتكون العقوبة الاعدام اذا لاقب على فعل الجاني موت المعجل عليه .

### ● المادة ٨٦ مكررا هـ :

ويؤمّن بالاختلال الشاقة المولدة كل من سعى لى دولة اجنبية أو لى فردا جمعى أو منظمة أو جماعة أو عصبة يكون مقرها خارج البلاد أو يخدم من يصون لمصلحة أى منها وكذلك كل من تباين معها أو معه لتطبيق أى عمل من افعال الارباب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موقوفاتها





التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المادة الثالثة

تستعمل اتفاقية المصنوع الذي لا يرد عليه  
على حسن مشرونة والاعتماد المتصور  
في كل من المواد ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦

المادة الرابعة

تشكل الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات

مستأنفة

## المادة الخامسة

تضاف فترة ثانية إلى المادة الثالثة، ومادة جديدة رقم ٧ مكررا إلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ باتخاذ محكمة أمن الدولة نسخا

**المادة الثالثة (فقرة ثالثة) :**

وتختص إحدى محاكم أمن الدولة العليا  
بمباشرة بدعوة محكمة استئناف القاهرة بطلب  
الجرم المنصوص عليها في الفصل الأول من  
قانون الجزائي من الكتاب الثاني من قانون  
الضوابط دون التلويح بواحد الاستعصام  
للمنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون  
الاجراءات الجنائية، كما تختص أيضا بالفصل  
لما يقع من الأحداث من هذه الجرائم. ويطلب  
في الحدث عند ارتكابه على الجرائم  
على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

[illegible]

● المدة AA مكوي ١ ساعة ٢

مع عدم الاختلاف بأي عقوبة عند مطالب  
بالإفراج، التفتلة الموقوفة على من تسمى على  
القوانين على تلبية لحكمات هذا الفصل  
وكان كذلك بسبب هذا التفتلة أو قومه بالقوة  
أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء  
تأدية الواجبات أو تبهيدها  
وتكون العقوبة الافتتاحية لتفتلة الموقوفة إذا  
نشأ من التعدي أو المقامرة عمدا مستعمدة  
مستحسن بوزها أو كان الجاني مسلحاً وسلاحه  
أو مخطط أو احتجاز أو من القوانين على  
تفتلة مخطط هذا الفصل هو أو زوجة أو أحد  
أصوله أو فروعه.  
وتكون العقوبة الافتتاحية إذا لم ين من التعدي  
أو المقامرة بدون العمد، السجن.

المادة ٨٨ مكرر (ب) :

تسري أحكام المواد ٨٧، ٨٣، ٨٤ (أ)، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩ (د) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

ويرأس هذا الحكم والمصارفة عدم الانحلال  
حقوق الغير حسن التقية  
وتخصيص الائتلاف المضمون لتأكيداً  
بمصادرها لتوجه التي التت والاضطراب على رأي  
الوزير المختص بها لآلة لمائدة نشاطها  
في مكافحة الإرهاب

المادة ٨٨ مكرر (ج) :

لا يجوز تطبيق احكام الفسقة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالاعتق في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل عند الاحوال التي ينص فيها القانون على الحكم بالاعتق . فمجرد التزول بالتعبئة الى الاعتقال الشافعي لا يفي.

المادة ٨٨ مكرر (د) :

يوجد في الأحوال المنصوص عليها في هذا الفصل فضلا عن الحكم بالطعنة المقررة الحكم  
تتبع له أكثر من التغيير الآتي :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .

٧ - الأرقام والأشكال في مكان معين

٧ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة  
والى جميع الأحوال يجوز أن تهدد مدة

ويعاقب كل من يخالف التكبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-1042-1043-1044-1045-1046-1047-1048-1049-1050-1051-1052-1053-1054-1055-1056-1057-1058-1059-1060-1061-1062-1063-1064-1065-1066-1067-1068-1069-1070-1

مستحبها للقبول ماسيين أو موافقها أثناء  
عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في  
ارتكاب شيء مما ذكر. وتكون العقوبة الاصنام  
لذا ولت الإهزيمة موضوع السعي أو التكفير  
أو شيء في ارتكابها .

● المادة ٨٩ مكرراً ط ٤ :

وما يليها بالاضطلاع بالشقة الواقعة على مصرى  
 دواوين و التحق بغير اذن او تصريح كذايتم  
 الجهة المذكورة المستفيدة - المستفادات  
 المستفيدة نؤلة اذينة اى بالى جميعها و حيلة  
 و منقلة و ارجاعه اى بالى كسيتها يكون  
 مفرها خارج الخراج اذينة و تقضى من الزبانب و  
 التكرير العسكري و مسائل لتخليق الخاضعا  
 مصرى و لو كانت اصحابها غير موجهه الى  
 مصرى و كانت الطغوية بالاضطلاع تشالقة  
 العارضة اذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية  
 فيها و اى شاركها فى صلواتها غير الموجهة الى

• **AA Etiler** ●

وعاقب بالاضلال الشاذة الموقوفة كل من اختلف وسيلة من وسائل النفاق الجوي أو البرية أو المائية مضررة سابعة من بها الخطر وتكون العقوبة الاضلال الشاذة للعقوبة اذا استخدم الجاني الارهاب أو قتلًا من القتل المتكبر جرح من المتخصصين عليها في المادتين ٢٠٠، ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قام الجاني بالقرعة أو العنف المسلطت العامة لثبات تسمية وفاتها في استعادة الوسيلة من سيطرة

وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن قتل  
موت الشخص داخل الوسيلة أو خارجها  
المادة ٨٨ مكرراً :

### معاقب بالانشغال بالشاقة

أبيض على أي شخص في شهر الاحوال  
المصرح بها في القوانين والقوانين أو احتجزه  
أو حبسه كرهية وذلك بغية التأثير على  
السلطات العامة في ائانها لاصالها أو  
الحصول منها على منفعة أو ميزة من أي  
نوع .

ويمتثل بذلك التطورية كل من مكن أو شرع  
في تكوين مفهوم عليه في الجرائد

و تكون الخطوة الأولى إشغال الشائكة المؤيدة لا  
استبعاد الجاني القوة أو الصنف أو التمييز  
الترتيب أو ترى بدون وجه حق يرى موقف  
الحكومة أو تصف بصفة كاذبة أو يرى  
مؤرا مدعى بدوره عنها، أو إذا نشأ  
القول بصفة شخص أو إذا قام للسلطة  
العامة إنشاء تسمية وتوظيفها في إخلاء  
الفرجة أو إعادة التوظيف عليه. ويكون  
الخطوة الأعمى لذا نجم عن الفعل من  
شخص.





## النشر والذخائر الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - يوليو ١٩٩٢

### الاجزاء الرئيسية للامثلة القانونية

اولاً : بالنسبة للبلديات ذات الصلاحيات

المصولة من المخطط

١ - الجسم المعنى

٢ - المأمورة

ثانياً : بالنسبة للبلديات المشغلة

والتصنيفات

١ - الجسم المعنى ( القلعة )

٢ - المأمورة

٣ - التوزيع ومجموعته

ثالثاً : بالنسبة للتصنيفات بمقتضى القوانين

١ - مضمون بمقتضى

٢ - الجسم المعنى

٣ - المأمورة

٤ - مضمون بمقتضى

٥ - الجسم المعنى

٦ - المأمورة

٧ - التوزيعات

٨ - المأمورة

٩ - الجسم المعنى

١٠ - المأمورة

١١ - التوزيعات ومجموعته

وبموجب القانون وبمقتضى القانون من

المصولة من المخطط

١ - الجسم المعنى

٢ - المأمورة

ثانياً : بالنسبة للبلديات المشغلة

والتصنيفات

١ - الجسم المعنى ( القلعة )

٢ - المأمورة

٣ - التوزيعات ومجموعته

ثالثاً : بالنسبة للتصنيفات بمقتضى القوانين

١ - مضمون بمقتضى

٢ - الجسم المعنى

٣ - المأمورة

٤ - مضمون بمقتضى

٥ - الجسم المعنى

٦ - المأمورة

٧ - التوزيعات

٨ - المأمورة

٩ - الجسم المعنى

١٠ - المأمورة

١١ - التوزيعات ومجموعته

١٢ - الجسم المعنى

١٣ - المأمورة

١٤ - التوزيعات ومجموعته

١٥ - الجسم المعنى

١٦ - المأمورة

١٧ - التوزيعات ومجموعته

١٨ - الجسم المعنى

١٩ - المأمورة

٢٠ - التوزيعات ومجموعته

٢١ - الجسم المعنى

٢٢ - المأمورة

٢٣ - التوزيعات ومجموعته

٢٤ - الجسم المعنى

٢٥ - المأمورة

٢٦ - التوزيعات ومجموعته

٢٧ - الجسم المعنى

٢٨ - المأمورة

٢٩ - التوزيعات ومجموعته

٣٠ - الجسم المعنى

٣١ - المأمورة

٣٢ - التوزيعات ومجموعته

٣٣ - الجسم المعنى

٣٤ - المأمورة

٣٥ - التوزيعات ومجموعته

٣٦ - الجسم المعنى

٣٧ - المأمورة

٣٨ - التوزيعات ومجموعته

ولا يتعدى القيدية الخاصة في مذكرتها

التحقيق ووفق الدعوى في الجرائم المشار

لها في الفقرة السابقة بقدرى طلب في الاثن

المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون

الاجراءات الجنائية ، والمادة ١٦ من القانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من

الغيب .

ويكون لمأمور الضبط القضائي اذا اذافرت

لديه دليل كافيه على التهام شخص بارتكاب

احدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل

الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من

قانون العقوبات ، ان يتخذ الاجراءات

التحقيقية المنصوص وان يثبت من قبله العامة

خلال التفتيش وبموجب سماعه على الاقل ان تأن

له بالتفتيش على المتهم ، والقيدية العامة في

هذه الحالة ولازم استكمال ضرورة التحقيق

وصيقله لمن لا يمتنع ان تأن بالتفتيش على

المتهم لمدة سبعة ايام يجوز مدتها لمدة واحدة

مستأنة

كما يجب على مأمور الضبط القضائي ان

يصحح اوراق المتهم المتضوطة ، ولانما يتأيد

بقرينة يسهل به انتهاء مدة الحبس فيها في

الفترة السابقة الى كتابة العامة المستأنة

ويجب على القيدية العامة ان تستجوب في

القرارين اثنين وبموجب سماعه من عرضه عليها

ثم تأمر بصحة احتياطها او اطلاق سراحه

المادة الخامسة

استثناء من أحكام المادة الثالثة من القانون

رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية

التصاريح بالبنوك ، يكون للشطب العام او لمن

يؤرخه من المحامين القانونيين على الاقل ان

يأمر مباشرة من تقاض نفسه او بناء على طلب

جهة رسمية بالاتلاع او الحصول على أية

بيانات او معلومات تتعلق بالصصيات او

الزكوى او الاملاك او الخواص المنصوص

عليها في المادتين الاولى والثانية من القانون

المعني ذلك كشف الخفية في جريمة من

الجرائم المنصوص عليها في الفصل الاول من

الكتاب الثاني من الكتاب الاول من قانون

العقوبات

المادة السادسة

يستثنى من أحكام المادة ٢٨ ، والفترة الأخيرة

من المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة

١٩٥٥ ، والبنود العاشر من الجدول رقم (١)

بموجب الامثلة البيضاء المرفقة بها ، كما يشاهد

جدول رابع الى الجدول المرفقة للقانون

نصها كالآتي :

مادة ٢٨ :

وبموجب المحسنة للاقول عن شهر وقرينة

لاجل عن مائة جنيه والاربع على خصصية

جنيه كل من تاجر او مسخرة او صلب بغير

كس من الامثلة البيضاء المرفقة بالجدول

رقم (١) :





المصدر : الجريدة (الألمانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

# مجلس الشعب المصري يناقش السبت تعديلات قانونية لمكافحة الارهاب





١- القاهرة - «الحياة»

■ تعرض أمام مجلس الشعب المصري غدا السبت تعديلات لإجراء مجلس الوزراء على قوانين الطوارئ والإجراءات الجنائية والحسابات المصرفية السرية والأسلحة والذخائر تركز على منح السلطات صلاحيات أوسع لمواجهة موجة العنف التي تشهدها البلاد. وأكد مصدر قضائي أن تخلي الحكومة عن تقديم قانون خاص بالإرهاب وجعلها في طرح هذه التعديلات هدف إلى «تقوية إصرار الطعن في دستورية القانون الجديد».

وقال رئيس البرلمان المصري الدكتور أحمد مكي في تصريحه لـ «الحياة» أن هذه التعديلات تستهدف بالدرجة الأولى مواجهة جرائم العنف والإرهاب وتأمين لوطن والمواطنين وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ما تشكّلت عنه أحداث العنف التي وقعت أخيراً.

ويبدأ مجلس الشعب والشورى غدا السبت مناقشة هذه التعديلات ولها ما يقضي به أحكام الدستور. ويأتي وزير الداخلية والعدل وميناء أمام لجان المجلس لتناول الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه التعديلات. ويصوت التعديلات على تجميع إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة إلى تعطيل لحكم الدستور أو القانون أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإضرار على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي تكفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي، باعتباره من مثل هذه التعديلات هي لوائح الأولى للعنف والإرهاب، كما تقتضي بمعالجة كل من انضم إلى هذه المنظمات أو شارك فيها بأي صورة، وكل من روج

للإرهاب والمبادئ التي تدعو إليها، وتتمديد العقوبة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ المراض هذه المنظمات.

ويقضي المشروع بمعالجة من يستخدم الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى هذه الجماعات أو منعه من الانفصال عنها، وعلى التعاون أو الانحياز بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالوات المسلحة لدولة أجنبية وبأي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها خارج مصر وتتخذ من الإرهاب وسائل لتحقيق أغراضها.

كذلك يدعو المشروع لمعالجة كل من اختلف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً سائماً من فيها للنظر ويشدد العقوبة إذا استخدم الجنائي الإرهاب أو إذا نشأت من فعله جروح لأي شخص كان دخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قاوم

الجنائي بالقوة أو العنف السلطات المختصة أثناء تلبية وفيلسها في استعادة الوسيلة من سيطرته. كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على أي شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة بغية التأثير في أداء السلطات العامة لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع، أو عكس أو شرع في تمكين مجهولين عليه من الهرب.

وعلمت «الحياة» أن السلطات المصرية المست بالراي الداعي إلى إجراء تعديلات بدلاً من إصدار قانون الإرهاب لإجبار عدة هي:

أولاً: استمرار قانون مكافحة الإرهاب كان سيفتح المجال أمام المعارضة الطعن بعدم دستوريته باعتباره قانوناً استثنائياً يدمر سلطات رجال الإن في الاعتقال والاستجواب الأمر الذي لرفضه كل فصلل المعارضة.

ثانياً: أن قانون الإرهاب كان سيفتح على قدم المساواة مع قوانين الطوارئ حيث طالب بعض القوى السياسية أن يرحل أحدهما بعد إلزام الثاني وأن بعض الأجهزة الأمنية طالبت بإبقاء قوانين الطوارئ التي تلبث فاعليتها خلال المرحلة الانتقالية ولذا اتجه إلى تخلي من مشروع قانون الإرهاب.

ثالثاً: أن القرار القانون الرابع يفتح مجالاً أمام المعارضة لتوسيع مجالات هجومها على النظام وينبع الفرص لجمعيات حقوق الإنسان في الداخل والخارج للمطالبة بإسقاطه.

رابعاً: أن قانون الإرهاب على رغم الخراج السياسي اللازم حالياً لإقراره لئلا يخافوا الإتهاميين ورجال الإصصال الذين أبدوا تحفظاً عن القانون خفيفة تصببه في هروب رؤس الأموال خاسراً، أن الظروف في الدول الديمقراطية التي لقت قوانين خاسرة لمكافحة التطرف والإرهاب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا تختلف تماماً عن ظروف مصر الداخلية وأن العمليات الأخيرة التي انضمت بانضم البلاد لم تعمل في حدتها وخطورتها في مستوى تلك التي حدثت في الدول التي لقت مثل هذه القوانين.

سادساً: أن التقارير الواردة من النيبولوماسيين المصريين في الخارج حثت قلق المصريين من استمرار الوضع ومطالبة المصريين من يمثل عقبة أمام تدفق تحويلات المصريين في الخارج التي تشكل مورداً مهماً في الموازنة وبلغت أخيراً ١٠١ بليون دولار.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن القرار مجلس الوزراء المصري بتعديل قانون العقوبات هي في نفسها مواد قانون الإرهاب للحد من قوة على المعارضة مخططاً كانت اعته بالتسويق بين مساهله لتشكل لجان فعال كل المعارضين لرفض قانون الجديد، وأن جماعة الإخوان المسلمين كانت ستقوم هذه المعارضة.







المصدر : **الجمهورية السورية**

التاريخ : **١٩٩٢/٧/١٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ارتياح الشارع السياسي

يبدأ مجلس الشعب والنشورى هذا الأحد مناقشتها حول تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب .. وهي تعديلات تشمل سبعة قوانين هي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأسلحة وقانون الحصانات السورية وقانون الأحداث وقانون محكم أمن الدولة العليا وقانون حماية القدم من العيب .. وقد تم تجميع هذه التعديلات كلها في مشروع قانون واحد معناه دعم فترة الدولة ولجهزة الأمن على مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال القانون العمدى ويون حلقة الى اصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب .

لقد كان البعض يتخوف من ان يكون اصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب افرصة لتشنيد قبضة أجهزة الأمن على الحياة السياسية وتقليص مساحة الديمقراطية الممنحة للجماعات والأحزاب والقيادات السياسية المختلفة .. ولم يكن هذا التخوف بغير مبرر في مهلة لأن الحكومة أعلنت منذ أول لحظة ان الهدف هو مكافحة الإرهاب وليس أى شيء آخر ولكن بعض المطابع التي جيلت على الشك والتشكيك ظلت تعلن تخوفاتها التي لا أساس لها .. ولذلك فإننا نتصور ان يؤدي هذا الحل الذى استبعد اصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب وغير الاعتمده على تصوص القوانين الحالية مع تشديدها واحكام قبضتها حول عتق الإرهاب والارهابيين - ان حدوث حالة ارتياح عام في الشارع السياسي

المصري وإلى هدوء الشك لدى جماعات التشكيك على نحو يمكنهم من المشاركة الإيجابية في مناقشة التعديلات المطروحة على مجلس الشعب والنشورى بطريقة موضوعية وخلاقة .

لقد أصبح واضحاً ان الإرهاب ظاهرة معزولة ومخجلة على الطبيعة المسئلة لوطننا وأبنائه شعبنا .. وقد عرّى الإرهاب نفسه بنفسه بقدر ما هزله جماعته شعبنا بانفصامها من حوله .

عرى الإرهاب نفسه حينما قرر ان يلجأ الى محاولة أحداث لفة ظالمة بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية متجاهلاً التاريخ الوطنى الطويل للتعايش والتمازج بين المسلمين والأقباط وانهما مما كانا ولا يزالان وسيبقىان ابد الدهر جزءاً من نسيج اجتماعى ووطنى واحد . وسواء كان هذا الإرهاب متسترًا بالاسلام أو متضحاً بالمسيحية فإنه فشل في ان يصنع لنفسه مركزات قوية وسط الجماعى المسلمة او جماعى الأقباط

عرى الإرهاب نفسه حينما لجأ الى الجريمة بكل أنواعها وخاصة جرائم السرقة والسلب المسلح لادانة قانوننا وأخلاقنا في ان واحد لقد كشف الامر عن مجرمين عديمين يريثون مسوح الدين ليسرخوا به اجرامهم . عرّى الإرهاب نفسه حينما لجأ الى التآمر والتخلف مع الجهات الأجنبية

لما كان اسمها أو وصلها ضد مصلحة الوطن وشهد الله وأمان ابنائه . عرّى الإرهاب نفسه حينما واجه الفترة بالرفض والتململة والخنجر وإسبال الدم بدلاً من لغة الحوار وبهذا استبعد الارهابيون انتمسهم من دائرة النقاش الديمقراطي الواسعة التي تعود مجتمعنا كله بأحزاب وجماعاته وثياراته السياسية المتعددة .

وبحينما عرّى الإرهاب نفسه وفهرت صورته القبيحة ووجهه الكليل لفلانة الجماعى وادانته وانتقدت من حوله واعتبرته مرضاً يستوجب العلاج او وباء تفرش للصحة العامة عرّى المسلمين عن الاصحاء . ان جوهر التعديلات الجديدة يكفى بتجريم التنظيمات الارهابية التي تدعو الى تعطيل احكام الدستور او القوانين او منع احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة اعمالها او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن او غيرها من الحريات والحقوق العامة التي

كفلها الدستور والقانون او الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعى .





المصدر : الاسلام المذاهب

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولمصلحة المجتمع والفرادى من هذا العنوان الإرهابي المحتمل لقرار تنفيذ بعض العقوبات وأحكام بعض الإجراءات وتمكين سلطات التحقيق من رؤية أوسع لظروف الإرهاب والارهابيين وما يملكونه من امكانيات . وسوف يتكلم الشعب المصري بكل الحرص والاعتناء ما يستحق من مناقشات حول هذا الملقنون الجديد سواء في مجلس الشورى أو في مجلس الشعب .. كما نرجو أن ينعكس الزئياح المتوابع لدى الشارع السياسى على ما ستقوله المعارضة بشأن هذه التعديلات فلعن رأيها بوضوح وعدوء وموضوعية ودون تشنجات حتى تستطيع ان نعلم ان وطننا المشترك .. وطن الديمقراطية والسلام والتنمية .

المحرر





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٤/ ٧/ ١٤

# هجوم عنيف من نواب الشورى على تعديلات القوانين لمكافحة الارهاب التعديلات الجديدة مخالفة للمادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور

العضو النيابي شهاب الدين، حتى سحب حرية التجمع ٧٢ ساعة . مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور . وكلف الدكتور نجيب حسني عن التناقض العنيف بين التعديلات والمادة ٩٨ من الدستور . وأشار إلى أن التعديلات تمنح شهاب الدين سلطة القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى دون استئذان ورفع الحصانة . وقد استقبلت هذه مرسى رئيس اللجنة ، في تجديد حبس للتجمع لمدة ٧ أيام ، وزيارته إلى بند أخرى تصل إلى ١١ يوما بعد قيود على الحريات العامة . وتلقى الاستئذان الفوري سيد النصر وزير العمل ، تشكيل محاكم خاصة للقضايا الإرهابية . وأشار إلى تخصيص دائرة محددة لهذه الجرائم .

أن أعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى ، هجوما عنيفا على تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب . أكد أعضاء اللجنة ، مخالفة التعديلات الجديدة لواء الدستور ، ووصفوها بأنها قيد على حرية المواطنين . كما طالب الأعضاء بضرورة استخدام المواجهة السياسية مع المواجهة الأمنية للمتطرفين . والبدء في حوار فكري معهم . أكد الدكتور نجيب حسني استنفا القانون الجنائي وعضو المجلس ، تعرض التعديلات مع المادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور . وأخرج عن نطاقه من تعرض التعديلات للظلم بعدم الدستورية . وأوضح أن التعديلات تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون والمواثيق . وأشار إلى أن هذه المبادئ تجسد السمات الكافية لصيغة الحريات . وأوضح أن التعديلات نكثت بامورى الشعب





المصدر : **الرفيع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٠ - ١٩٧١

# نواب الشورى يوجهون انتقادات جادة للحكومة التعديلات الجديدة لمكافحة الارهاب .. مخالفة للدستور

## أول مرة.. من حق ضباط المباحث القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى

الدكتور نجيب حسن استلا القانون الجنائي :  
التعديلات تخالف المادتين  
٤١ و ٨٩ من الدستور

كتب - جمال يونس وعلى خميس :  
نفي المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تشكيل محكمة  
خاصة لضحايا الارهاب ، وإقرار أن تخصيص دائرة محددة لمحاكمة  
الضحايا للمخلة بعملية الإرهابية . أكد وزير العدل أن مشروع  
التعديلات الخاصة بمكافحة الإرهاب يتعارض مع الدستور .  
وأن القبض والعيب المثار عليهما في التعديلات لا يتعارضان مع  
نص المادة ٤١ من الدستور . وتوقع أن زيادة مدة الاحتجاز على  
٧٢ ساعة بدلا من ٢٤ ساعة مدة إجرائية . فوضع وزير  
العدل في بيئته أسس أمام لجنة الشؤون الدستورية بمجلس  
الشورى ، أن التخطأ لا يعد قبضا على المشتبه ، وأن تعديلات  
مكافحة الإرهاب منتهية الضرورة الإجرائية . يرى وزير العدل  
زيادة مدة الاحتجاز والاحتجاز إلى ثلاثة أيام بأن التشريعات  
الأوروبية والأمريكية تزيد فترة الاحتجاز والتخطأ إلى أكثر من  
ذلك . وأن نصوص التشريعات الأجنبية توسع من سلطات  
الشرطة في تفتيش الأماكن ، بحثا عن مرتكبي جرائم الإرهاب ،  
فعلوا . ولكه الدكتور نجيب حسن أن

فعلوا عن أن بعض هذه التشريعات  
تسمح بتفتيش أماكن سكنية بشكلها .  
وجه أعضاء اللجنة انتقادات جديدة  
لشروع القانون . أكد المستشار لخصي  
ميريس رئيس اللجنة أن أمر القبض الذي  
تصعده النيابة بمدة سبعة أيام تعدد بعد  
الجرى معلقة ، تصل إلى ٢٤ يوما ، يمثل  
تقييدا على حريات المواطنين . وأشار  
المضمو مدحوق فتوى أن المواجهة  
اللغوية والإسنية ليست كافية . ولا بد  
من مواجهة سياسية شاملة . وقال : أن  
مصر عليها أن تضع هذا اجتماعيا جديدا  
من خلال الحوار الفكري مع المتطرفين  
حرصا على استقرار الأوضاع وبالعالم .  
وطالب بمرأحة وغلبة جرائم أمن  
المولة لإزالة الاضطرابات والتكرار بين  
القوانين . ولكه الدكتور نجيب حسن أن







ولا ينطبق على قضايا الإرهاب ، وإن المادة ٥٧ من الدستور والتي جاءت في اغلب النظم الشمولي وفي اغلب مصرية الحريات حددت للجرائم التي لا تتقدم بالحرائم والاعتداءات للبلدية على الحرية الشخصية . والإرهاب إذا كان به مسمى بالحريات . إلا أنها جرائم لم يمسس بالحريات . وأشرف أن مشروع القانون أدخل بمبدأ أسس وهو المادة ١ التي تنص على أنه لا يجوز أن تكون المادة ١ التي تمنح سلطات تسمية في هذا الشأن . وهو ما يحجب مشروع القانون على القضي في قضايا الإرهاب . أوضح المستشار الفوري سيف النصر وزير العدل أن الدستور لم يحدد فترة أو مدة مقبضية للقبض أو الحبس أو الاحتجاز . وإنما هي مسألة خاصة بقررها المشروع . وإذا كانت الضويرة الإجرائية سبق أن أقرت مدة المظنة والاحتجاز بـ ٢٤ ساعة . فلهذا لا حرج من زيادة مدة إلى ٧٢ ساعة لمواجهة الجرائم الخطيرة . وأشار أسس أعضاء اللجنة الجند أن أن القبض من ضبط الجناح دون استجواب أو تحقيق أو مصادرة الأوراق أنهم مسألة تتعارض مع الدستور . ورد عليه ثروت ليلحة وكيل المجلس بأن التشريع ليس بدمعة وهناك خطورة كبيرة على استقرار المجتمع . ويبدو أن فريق المصطفى لا يغير حجم هذه الخطورة . ومن المقرر أن ينتقل مجلس الشورى التعديلات في جلسة صباح اليوم . تمهيدا لإحالة المجلس الشعب مناقشته والقراره بمصادرة نهاية يوم الأربعاء المقبل .

نصوص القانون تتعارض مع الدستور . وإعرب عن ثقوفه من تعرض التعديلات للطنع بعدم الدستورية . وأشار إلى أن النصوص الواردة بالقانون لا تتفق مع المبادئ الأساسية التي استلزت في قانون العقوبات والتي صارت تجسيدا للضمانات والحريات . أوضح الدكتور نجيب حسن أن التعديلات أعطت مأمور الضبط القضائي الحق في ملب حرية المتهم ٧٢ ساعة . مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور خصوصا وأن مأمور الضبط ليس قاضيا . أو عضوا بالشعبة . وأشار إلى وجود مزج في مشروع القانون بين القبض والحبس بمنح النيابة العامة صلاحيات إصدار أمر بالقبض على المتهم ٧ أيام تجدد لمدة أخرى . وأوضح أن القبض قصير المدة لا يتجاوز بضعة ساعات . على خلاف الحبس الاحتياطي الذي يطول أكثر من ٢٤ ساعة . وكلفه ضمانات ويمرر حدها الدستور . ذكر الدكتور نجيب حسن أن أعطاه النيابة سلطة الحبس الاحتياطي باسم القبض مع تجديد ضمانات الحبس الاحتياطي . أمر فيه شبه مخالفة للدستور . وطلب بالآ تزيد مدة القبض والاحتجاز على ٢٤ ساعة يصل بعدها المتهم إلى النيابة لتبذل سلطاتها . وأضاف نجيب حسن أن أسبق القانون الجنائي من تصادم حليل بين تعدلات مخالفة للإرهاب . والمادة ١٨ من الدستور . وقال أن مشروع القانون يجهل للنيابة أن تبذل إجراءات التحقيق دون التقيد بالعقاب أو الإذن . وأوضح أن الإذن يقصد به رفع الحصانة ويمس من مبادئ الشعب والشورى . ولا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى على عضو بمجلس الشعب أو الشورى دون إذن من المجلس . ولنتفد ما ورد بمشروع القانون من أن الدعوى الجنائية الناشئة عن أعمال الإرهاب لا تتقدم . وأشار إلى أنه من الصعب على القاضي أن يصدر حكما سليما في هذه القضايا بعد مرور ١٠ سنوات أو أكثر .

وقال : أنه من الصعب أن يتذكر الشاهد الوقائع بعد مرور هذه الفترة . وإن هذا الأمر ينطبق على قضايا التحليل





## تشريعات مواجهة جرائم العنف والإرهاب أمام مجلس الشعب اللجان المختصة بدأت أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة

خلفت التشريعات الجديدة لمواجهة جرائم العنف والإرهاب إلى مجلس الشعب لإصدارها من أجل تلمين الوطن والمواطنين وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية ، في ضوء ما كشفت عنه أحداث العنف التي وقعت مؤخرا .



سعيد القبول الخارجي

وأوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع بالنسبة لشروطية الصياغات أنه أتاح الفرصة للناظر العام أو من يوضحه من المعادين العاملين سلطة الأمر بالتكليف عن مثل هذه الصناعات خاصة إذا تم الكشف عن أن هذه التكتليات الإرهابية تقصد في ممارستها العمل على تمويل قد يأتي من خارج البلاد

وحول قانون الأسلحة والمخاليق وأرباط النشاط الإرهابي بمحاذاة وأحوال التجنيد والإسالة التارية والبيضاء فقد أدخلت تعديلات على هذا القانون بهدف تشديد العقوبات المقررة على الإجبار أو المنع أو الاستيراد أو الإصلاص المنصبة بالإسالة التارية والإبلة والبيضاء والأبوات التي اشترى استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ أغراضها

تدعو لها ٠٠ كما تمتعت العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراضها

### عقوبات

وقد فرض مشروع القانون عقوبة الإعدام بالنسبة للأقطة على كل من عصى تعاون أو الضيق بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة إقليمية أو لأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد . وتقتل من الإرهاب أو التشريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها جسدي ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الإعدام للأقطة المؤدية إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

وبمقابل بالانضال الشاملة للأقطة كل من يقصر على أي شخص من غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه كرهينة بهدف التأثير على السلطات العامة على أن تكون العقوبة الإعدام الشاملة المؤدية إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو ارتكب مذبحة وجه زكى موثلي الحكومة وأن تكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص .

وقد بدأت لجان التشريع الدستورية والأمن القومي والشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة التي أحالتها الحكومة إلى المجلس في هذا الشأن ، والتي تتضمن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ومعامن أمن الدولة والانتشاء والصناعات السرية ، والأسلحة والمخاليق

وفي حالة انجاز اللجان مناقشة هذه التشريعات ، سيتم عرضها على المجلس يوم الأربعاء القادم

### الإرهاب وتنظيماته ..

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات تحديد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والكتابة التي يسمي لبقائها وجرمت أحواد إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة الرتعيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن باختيار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة الأولى للعنف والإرهاب .

كما عاقبت مواد قانون العقوبات كل من انضم إليها أو شارك فيها بأي صورة أو روج للأغراض التي





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٢ آذار ١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى :  
● **التدخل التبريري لواجبة الأرباب أصبح ضرورة لا فني منها**  
● **التعديلات روعي فيها احترام نصوص الدستور**  
**ببل الغاية لا يخنى عن شرعية الواسطة**





يبدأ مجلس الطوارئ في جلسته التي يعقدها صباح اليوم برئاسة الدكتور مصطفى كمال علي مناقشته حول المشروع المقدم من الحكومة عن تعديلات قانون الطوارئ وسريته الحساسة .

وكانت لجنة القانون الدستورية بالمجلس قد وافقت في اجتماعها أمس على المشروع . وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن للمشروع الذي تقدم به لوجب على نفسه احترام خصوص الدستور والمصلحة وإعداد هذه التعديلات كاملة على أن تهل الخلية لا يخفى عن شريعة الوسيلة ..

وقال الوزير : إن التدخل التشريعي بأروحية الإرهاب أصبح ضرورة لاخفي عنها وإلى نفس الوقت فإن قانون الطوارئ المصري فعال لا يقتضن في مواده فعلا مبالغا مع الجرائم الإرهابية بما لوجب بهذه التعديلات ويجعل قواعد إجرائية خاصة ..

### تابع الجلسة

#### شريف العبد

ويضيف أن لا يجب ألا نخطئ بين الميسر الاحتياطي وبين القبض ، فإما يوجد أداة كالمصير لمحتجز احتياطي أو أداة غير كالمصير لغيره ..

وكانت تعلم أن المجلس الاحتياطي له شريك وأولها وجود الأداة الكتابية وسلطة للقبض والا فكل من هناك شريك للمخالفة الدستورية .. إننا جميعا حريصون على تمسكنا للإرهاب ولكن شريعة الغالب لا تمنع من الالتزام بشريعة الوسيلة ، وهذا بدوره يتطلب أن تبنى مدة الـ ٢٤ ساعة كما هي ولا تعد ذلك جعل المقيم للقبض للمجلس سلطانها .. ويجب ألا يذهب من المعلن أن القبض مسك إرهابي فإذا استمر لمدة زمنية يتحول إلى فرع من الاستحسان بالقبض الإرهابي ..

#### لا مخالفة للدستور

ويضيف المستشار أحمد قاضي مرسى قائلا أن لتسعة مسلة موادة وفقا لفرع الجبرية ومدة الـ ٢٤ ساعة قد لا يتسع لها الرخصة في حال هذه الجرائم تكفي لتدوير مثلا لتطبيق إرهابيا ونفس ٥٠٠ فرد وهم متوكل من الفرع والسنة هذا بلا ٢٤ ساعة لابد من لحظة الفترة الزمنية حتى يقتضي أرجل القبض للقبض على ما يمنع الاستدالات ..

لخاصية هذا والرخصة وفقا لفرع الجبرية ..

ويؤيده وزير العدل قائلا لكي نكون هناك مخالفة دستورية لابد أن يكون هناك تعسف بين القبض للقبض ونفس الدستور . وهو عالم بحدوث ، وطبقا على أن تعلق بين مخالفة قانون القانون ومخالفة قانون الدستور . والدستور في المادة ٤١ لم يقتضن مدة معينة ، وأما حال أكثر من أن أي تلبية الحرية يجب أن يصد من القاضي المختص أو النيابة العامة وهذا الأمر بالطبع مشروط بضرورة التحقيق وصيانت أمان المجتمع ..

فالدستور لم يحدد مدة للقبض ليس الاحتياطي لساعة الداء هذه مسالة ملازمة أولا وأخيرا وأخيرا للأشخاص ، والحرية في النهاية بالقبض الإرهابي لفرع التحقيق في حال هذه الجرائم الخفيفة .. وأقول إن مدة ٢٤ ساعة في هذه الجرائم الخفيفة لا تخفي عنها وتخشى بالطبع في اعتبارها أنه إذا كانت الدابة بالقبض على الفرد فهذا يعني بداية التحقيق ..

وقال قاضي مرسى : أن بعض الدول اجتهدت أن وضع قوانين مستقلة لتسعة الإرهاب وقد اتجهت الحكومة إلى امتثال جرائم الإرهاب ضمن قانون الطوارئ حيث أنه يقتضي عدم الجبرية ويكفي فلا داعي لتدوير جديد .

والسؤال الذي يطرح هل التدوير يصوره إلى إمامة يتكفل الدستور باعتباره القانون الأمثل الذي تخضع له كل القوانين ؟. أن الدستور يقضي بعدم القبض على أي مواطن أو تقييد حريته إلا بناء على أمر من الدابة العامة قبل أن هذا للمشروع ما يمكن أن يخرج من هذا المسمى .. وأخيرا هل يختلف أحد على أن قانون الطوارئ أو الإجراءات الجنائية هو واجب إرهابية هذه الجرائم الخفيفة التي تميز أمن المجتمع . إن المشروع بدأ ويضع تعريف محدد للإرهاب ثم جرم كل التعديلات التي تنشأ على خلاف القانون وتعمل على قلب دستور الدولة والتعرض لنزاهتها . كما أنه قدوة القالب على من يقوم بعمل رئيسي وإحدى الجمعيات الإرهابية بعمل الجرائم وأما هذه الجرائم وفقا للتعديلات معها فلا طبعها أحد . لا تتقدم لا تسبق ويمكن محاكمة منكمبها ..

وأكد الوزير أن الحل التشريعي لا يعني القضاء بصورة كاملة على الإرهاب بحيث لا يبقى له أثر ولكنه يمثل نزعاً من الأسلم في تصميم وتقليد هذه الجرائم لكونه أخطر الإرهابي في حدوده الدنيا .

وقال الوزير أن التعديلات التي صدرت في الدول الديمقراطية لأروحية الإرهاب جعلت نجاحا مبررا ونحن على يقين بأن حركات الإرهاب في مصر ليست في شفاة ما يحدث في الخارج حيث لو كانت البروبة الإرهابية في إيطاليا الـ ٨٠٠٠ جرمية في بداية التسعينات ثم انخفضت في منتصفها إلى ٢٨٠٠ جرمية بعد الاستثناء والتدوير ..

وأضاف أن دولة المملكة المتحدة اجتهدت إلى التمسك بالإرهاب بأصداق تدوير خاص لإمساك جنبا إلى جنب مع القوانين الأخرى ولكنها رأيت أن لأروحية يمكن أن تتم من خلال التقدم والتدوير حول قانون الطوارئ والإجراءات الجنائية وهي تدريجات حديثة نسبيا ونحن نسلم أن هذه التعديلات لا تقتضي على العنف الذي يملحه المجتمع بين يوم وأيلة ..

وكانت المناقشات قد انتهت على لمدة ٧ من التدوير والخامسة حتى مأمور الضبط القضائي في القضاء على المتهمين في القضايا الإرهابية وعلى الاتفاق مع موار الدستور .

وأخرج الدكتور نجيب مصطفى شحاتة بشأن القبض وإشتر إلى أن التدوير يجب أن يكون متصفا مع الدستور وهو أمر لاخفي عنه ولا تعريض للمعن والبلدان وهو ما تنادي بهمجلس الشعب والشورى أن يوافق فيه ..

وقال إن المادة الخامسة بالتدوير في مسلة مأمور الضبط القضائي جعلته يحق له أن يسلب حرية المتهم ويخضع عليه ٧٢ ساعة وهو ما يتعارض مع الدستور ، فهذا التفسير ليس قاضيا وليس مقدر نهاية ، ويقال للمخالفة هنا واضحة للمادة ٤١ من الدستور .. وأخيرا أرى أن التدوير الإرهابية تقتضي السرعة في مساح الفراق المتهم فزاد أحواله للزيادة في الإخراج عنه .. أما الاستحسان بهذه الصورة لغير مطلق ..







المصدر: النصر

التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جاسوسية لكل مواطن في مصر حملة لأن المجتمع وللراية الفلسطينية والأندية ولم ضرورتها ليست كل شيء ولكن طاعة الشر يهدد المجتمع ككل فليكن قبل التشريع أن نتقن سياسيا ونحاكم كل من يستنوب دعاء هذا البلد .. واشيد بأن تأخذ هذه القصص مكانها الطبيعي في قلوب العلويات ولا من أن تشتم الأمور وتقرر لها تشريعا خلاصا وقد تشتمس أنجلترا قاتلتها خلاصا ولكن نحن لا نحتاج إلى هذا الاتياع في مصر ..

والتي أرى أن هناك تكرارا بين ما أعيد من نصري وما هو قائم ..

### التشخيص

وعلى جانب آخر كان مجلس الشورى قد بدأ مناقشته لاس حل تقرير لجنة الشؤون المالية عن التشخيص وكان أول المتحدثين الدكتور حامد السليح وقال أن كل الدول تعطي التشخيص لأول مرة في المعالجة لأن التشخيص لا يتم فلهذا فلتك المجتمع لقراء واعين ولكنه يؤثر على القرارات الاقتصادية المختلفة وكثيرا ما نجد أن البديل نجا إلى علاج التشخيص وأمر جاء ذلك على حساب البطلان لحياتنا ..

وتمن أن مصر تعتمد على أرقام القياسية من التشخيص دون مراعاة أنها أرقام أعدت أثناء التخطيط المركزي والأسعار الجبرية والخدمة وأن حدث تحول وأليات السوق سائدة وبالتالي فاللحظة بين أرقام الاسعار بين الشترين غير خيرة مطلانا ..

والتشخيص والبيع مبرحه المميز للوزارة وهناك تخفيض في الصور ولكنه ناتج عن طريق زيادة القيمة الضريبية بدلا من أن يبيع عن طريق خطة الائتمان ومازالت القبول أن هناك المزيد من الموديع التي يجب أن تبذل لتجديد هذا الائتمان الجبكي ..

واشيد أننا لا يجب أن نتمسك في تخفيض الزيادة المسكوبة لعمالية التشخيص ولكن لقد هذه الزيادة كآثر واقع وأتم أن أطلق عليها واشيرها شامة لكل نشر اقتصادي ..

والرئيس أن المشروع اعطى التهيئة سلطة الناس وسلطة غيرة الشريعة لها يتعلق بالمعنى وتجديده وايضا بالنسبة للثمن سرية الحسابات لدى البنوك سلطة الكشف عن السريرة فيما يشتمل بتحويل الحسابات الارهابية كالكاف الثامن الاسلحة والفتاير كان لابد من ادخال الجناير والبلد وغيرها ضمن الاسلحة للمعنى حيازتها .. وقال ثروت ابانقة : ان الجرائم الارهابية لها سوابق في مصر وذلك على خلاف ما يتصوره البعض فهي عام ٤٦ وضمت قاتيل في دور الميناء والمطار ولكن الظروف كانت تختلف حيث الاحتلال والاحتكام العربي ومع ذلك كانت المعركة ترسل لتسا إلى جبل الطور لمخبرتهم على الأمن .. والتي اعتقد ان الدستور والقانون و هما وسيلة للأمن والاستقرار .. والمعرض امامنا الآن هو مشروع محفل ودين وايس فيه تشيخ أو خروج من الكليات ويستند إلى إعطاء سلطة للقضاء بصفة خاصة في معالجة الأمور .. ولكن هل سيكون هناك دائرة خاصة لهذه التعديلات أم تترك هكذا مع بقية الاحكام لتتفق وقتا وجيلا وكذا الفسحة من الوقت للمصلحة للضرورة لأنها تعطي فرصة واسعة للتصني ومعرفة المعلق ..

ويجب وزير العدل ليست هناك محاكم خاصة ولكن هي دائرة من الدوائر وهذا الأمر يتلقى في توزيع العمل بحيث الدوائر التي تكون بها القضايا الثقيلة المشقة تنظر بها على الحال في قضية شيرة مصر فهي صالحة لتوزيع عمل ولكن ليست هناك محاكم خاصة .. وأريد أن أخصر بقضية للاحتجاز أن خضاعة الحسابات الارهابية توجب ذلك فكل التعديلات في كل الدول تريد ائدد فيما يتعلق بالاحتجاز والتعلق في هذا الموضوع فمثلا في إيطاليا واسبانيا توسع سلطات الشرطة .. في التشيخ أتمسك إلى بيانات كاملة بل أنها لحياتنا تسمح بالتشخيص حتى ياكمه .. وأذكر أن التعلق كإجراء احتياطي لا يبنى بالضرورة فوضا على التشخيص ..

وقال ممدوح فتاوي نحن لا نقول أن المشروع ياكمه مطلقا للدستور ولكن قد يكون هناك بعض الفقرات مثقاة .. والتي أرى أن هذا التشريع لازم بل أن هذا التدخل التشريعي أخشى مطلقا ..





المصدر: (الآن)

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

والثلاثاء من صباح يوم الاثنين للتشخيص بهجر من  
الغلاء ومن يكثر بصفة أساسية في ارتفاع  
السعر العالي الذي يصدر بالبيع في بلدنا  
بجانب التشخيص اليومي للزيت والحد  
الصناعات المحلية وتحت الانتاجية.

هناك تزايد لتدليل الال استهلاك مع زيادة  
السلع وزيادة عرض التوفر واعتقد ان راس  
الترميزات الرسمية لشركات تطلب  
الاموال التي يعطها معرض من التوفر لا  
يتطلب أية زيادة ملحقة او ضخمة مما يترتب  
عليه غلاء متناهي.

واعتقد ان موجات جديدة للتشخيص حدثت  
في مصر نظرا لعودة متزايدة للعمالة المصرية  
في دول الخليج وتحت بعض الاستثمارات التي  
ان التنازل المصري من الواقع انه يجتاز  
الآن هذه الطيفات بالسياسة الواقعية التي  
تتبع.

ومع ذلك لا ينبغي من انشائنا ان نلج  
لنفس الدائرة كان له اثره في جلب المخرجات  
ومن ما قلته تراجع في الانتاج --  
ويواصل المجلس جلسات صباح اليوم.





المصدر : الجريدة (اللدنية)

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشورى وافق على قوانين مواجهة الارهاب ويحيلها الى البرلمان اليوم

## القاهرة: التحقيقات مع امير الجهاد في ديروط تكشف خطة التنظيم لتصعيد العنف





□ أسبوط القاهرة - العجاية

شهدت مدينة القاهرة وأسبوط أمس إجراءات أمنية مشددة عقب الإعلان عن اعتقال جمال فرغلي هريدي أحد كبار قادة تنظيم «الجبهة الإسلامي» والمنظم الأول في أحداث ميروت الأخيرة خضية قيام العناصر الدينية المتطرفة بأعمال انتحائية أو محاولات لارتكاب سراسحه. ووفق مجلس الشورى المصري أمس على تعديلات على فواتير الخسوفات والإجراءات الجنائية لمواجهة التطرف وسط استفسارات حادة من زعيم المعارضة في المجلس السيد مصطفى كامل مراد.

وبشأن التعديلات أمس في مصر الجديدة في القاهرة مع هريدي وسط إجراءات أمن مشددة، وقعت «العجاية» أن هريدي أكثر أمام النيابة أية علاقة بتنظيم «الجبهة» واتهم المشيوية إليه، وأشار إلى أنه ينتمي إلى أحد التكتليات السلفية المسمدة جماعة التخليق التي لا تعتمد العنف وسيلة لتحقيق أفكارها.

كما استمعت النيابة إلى لوائح اثنين من أبرز عناصر تنظيم «الجبهة» المتطرف اعتقلا مع هريدي وهما عماد زكي علم الدين وهريدي مكرم محمد سرور ودين أنصا هاربان من تنفيذ

أحكام بالسجن في بعض القضايا المتطرف الدينية وأحداث عن شمس وإمبابا والعلوم وأثر المؤمنين قتهم التي وجهتها النيابة التسمية العامة أو مشاركتها في أي أحداث العنف الظاهري في أية محافظة مصرية.

وطالب المحموم الثلاثة بحضور ولد من نقابة المحامين التحقيقات معهم ووافقت النيابة على طلبهم وقررت حبسهم ١٥ يوما على لمة التحقيقات التي تستكمل اليوم وإضافة شريف مكرم إلى لطلب الشرعي لتسديد أعباءه أثناء الاعتقالات مع الشرطة.

ووجهت النيابة إلى المتهمين الثلاثة أنهم «القتل الممد مع سبق الإصرار والتورمذ والإشهاد إلى تنظيم بيتي محفلهم يدعو إلى مناهضة السلطات وقاب نظام الحكم ومعاومة السلطات والألاف للعد لممتلكات العامة والخاصة وحيازة أسلحة وإشغال من بون ترخيص والزور في أوراق رسمية».

وقال مصدر أممي لـ «العجاية» أن هريدي تراجع في تعقيقات النيابة عن اعترافاته أمام أجهزة الأمن بعد القبض عليه مباشرة وأن «هذا هو الأسلوب الذي يتبعه أعضاء التكتليات الدينية المتطرفة بعد القبض عليهم».

وأضاف أن عملية ضبط فرغلي هريدي للجمعة الماضية في ضاحية المطرية وكشفت عن مسقط التنظيم لثقل أحداث العنف والشغب من بعض محفلات المسجون وتضمينها وتركيزها في القاهرة خصوصا في المناطق التي يسيطر عليها بعض أعضاء الجماعات الإسلامية وفي مقعدها عن شمس ونشرا وسيرة السلام والتسليح.

وقال المصدر الأممي «أن قائد الجناح العسكري للجبهة» يعشير الرأس لدير لصات للفتنة الطائفية التي راح ضحيتها ١٣ مسيحيا في ميروت منذ نحو ثلاثة أشهر وأنه سبق اتهامه في قضايا عدة للقتل العمد والاشروع فيه وأنه سبق أيضا سفره إلى أفغانستان حيث تلقى تدريبات وسير ترسانة متفلة من الأسلحة والمتفجرات وأن مخطط نقل الاضطرابات إلى القاهرة يهدف إلى كسر الحاجز الإسني على مخالفة أسبوط وإجبار السلطات على إخلتها والوصول منها باستغلال عدة حوالت في القاهرة. وفي الوقت نفسه أصل مؤثر «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم لجماعته في أسبوط وأنه جميع النجان من وضع توصيلاتها لعرضها على لجنة الصبابة التي ستعدها لاعتقالها اليوم الاثنين.

تسببت الحجب، وبأونة

من جهة أخرى لوبت هيئة محكمة أمن الدولة العليا في قضية الخيال الدكتور المحجوب معالجة تصويرية كاملة للموقع ومكان التهمين وطريقة تنفيذ الجريمة. وأمرت المحكمة للمرة الأولى بالمحجوب على بعض شهود القسمة الذين تلجأوا عن حضور الجلسات أكثر من مرة. وشهدت قضية الخيال الدكتور فرج فوره نظرات جديدة حيث تم أسس التحليل مع ١ متهمين جده في القضية هم مصطفى علي سيد الخطيب وأحمد شامي زكي والشرف

محمد عبدالرحيم وحسين السيد اسماعيل ومحمد أحمد حسن ومحمد عبدالنعم محمود. ووجهت إلى هؤلاء تهم الانسداد على التهمين الهارين ومساعدتهم ومهم بالسلطة لتنفيذ الجريمة. وأقرت حبسهم على لمة التعقيقات.

مجلس الشورى إلى ذلك وافق مجلس الشورى المصري أمس بعد مناقشات سائلة على مشروع قانون يتضمن بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات وبعض القوانين الأخرى لمواجهة

الأرهاب والتطرف على أن رجال ولها أحكام المسجون إلى مجلس الشعب (البرلمان) لمناقشته والقراره في جلساته التي تبدأ غدا الثلاثاء.

واعتقد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الإحرار، للناظرين مضمون القانون ووصفه بأنه «دقة مفصلة عن حرية الفكر والرأي ووضع كمواد على هريات المواطنين» وحر من أن تعيد القانون الخاص بسيرة الحسابات الجنوة سوف يؤدي إلى إضعاف الجوانب في المتغيرات خلال فترة وجيزة وهرب أصحاب الحسابات إلى الخارج بسرعة أخرى مسا سيحتل خطبا جيدا على الاقتصاد المصري.

ورفض وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر ما يقدم مراد الذي أصبح من ثقافة للألا من وطنيتي مسجلة في تاريخ مصره مضيفا إلى أن الحكومة تدرس هذه التعديلات منذ أكثر من سنتين كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ إلى جانب فواتير أخرى طيس بدعة وإختلصا لديها قانون طوارئ إلى جانب قانون مكافحة الإرهاب وأن القضاء لا يفتشون من كشف الحسابات السرية وهم من توجب بهم إما الأخرين فلا حاجة لنا بهم أو بالموالهم.







## .. وحوار عاصف في اللجنة الدستورية يجلس الشعب الأغلبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب

### محمود معوض

يسعى للتغلب على هذا الأمرار ومشروع القانونين دليل على ذلك والجدت التجربة العملية أن تشديد العقوبات ليس حلاً كما حدث بالنسبة للقانونين المنقرضات ومن تطلب بمنزلة من الضمانات التقني بينما أشار المستشار أحمد الطحاني إلى أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية واقتصادية واجتماعية والمشروع انصب على الوجه الفضائي فقط دون معالجة باقي الجبهات الأخرى وشيخ مصر ضامن ومفكر جماعة التكفير والهجرة نعت داخل السجن وأيد من علاج جميع الإرهاب حتى لا يكون القانون مجرد سد خلد وأوافق عليه من حيث المبدأ .

وتساؤل الكبير المستقل توفيق زقفل من عدم عرض المشروع على مجلس الدولة وكل من شيخ الأئمة والمفتي لمعرفة مدى توافق المشروع مع الدستور والشريعة الإسلامية وأخترى على تجريم اللادع والراي إلى التعديلات الجديدة خاصة وأن التعديل جاء نتيجة انقلاب يحدث لاضطراب الفكر فرج غيرة وتقليداً لبرصه وأيد من الفرس. بيد من جديد على الإرهاب ولكن هذا القانون ليس حلاً لأنه سيقلب من مع ليسوا إرهابيين .

وأيد الدكتور إبراهيم شايخ تشهله من هذه التعديلات التي قد تمتد لطرق البرادة للمشروع إلى مجال الفكر منهم إمكانية ليهضمت ومن لا تميز إلى التوسع في منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة ومن احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة غائمة لذا تشكر الدكتور حاليًا من الاحتجاز لمدة ٢٤ ساعة فقط ولكن تلك السلطات التقنية الممتدة

وأيد سعد يونساري وكيل اللجنة أن التعديل جاء مثقرا لأننا طلبنا به منذ فترة طويلة ولكني اخترت على الضحايا المعايير التي وردت به بشأن منع إقامة المتهمين بعد قضاء فترة الطوارئ في مكان معين وتعديل المادة ١٠ فترة الطوارئ في مكان معين أي تشديد المادة في منطقة محد .

على مدى ٨ ساعات كاملة في اجتماعين ساهضين للجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تمت الموافقة على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي لاقت تأييدا من ثواب الحرب الوطني والائتاف المستقل أبو الفضل الجيزاوي الذي أعلن تأييده لكل كلمة وردت في هذه التعديلات .. لكن الثواب للشعبيين انفسيا الى مجموعة تعلق على القانون في مقدمتهم فكري الجوزار شيخ المستقلين ، محمد العباس ، ومجموعة رافعة تضم كمال خاد وتوفيق زقفل .. ويرد كمال الخادال زعيم الأغلبية موافقة على التعديلات انطلاقا من مبدأ محاربة الإرهاب بكل صوره ومحاربة كل من يهاول الأمرار بمصر وضحايا وليس المصكمة وحدها .

واستدبر قائلا أن الأريان كلها تحارب المثلث والارهاب والشرب .. وانتهى زعيم الأغلبية إلى أنه لا يوجد - الآن - خلاف على هدف التشريع .. من هنا قلنا أنه لا نطلب جميعا وبالرصد نظرية الإرهاب وأن يكاد الكثيرة لوزية عبد الستار رئيسة اللجنة على أنها كانت أول من رفض التقدم والقانون مستقل لكافة الإرهاب .. وأن مسئوليتنا هي أن توجد تصويص للديمقراطية . ويصط مدقة ثواب الأغلبية وزير العدل وتساؤل الثواب الرافضين أعادت الكثيرة لوزية عبد الستار تحفظها على أن مسؤولية السيد الضمان معلقة بأن تفي من انخراطات ثوابية

وأصبح أبرز أن التعديلات لا تنفي صلاص خاصة للإرهاب ، وإنما تؤكد الحريات على أساس أنها تجرم الصاعقات التي تتدلى على الحرية الشخصية .

وختم كلمته بقوله : أن نظامنا سيظل رافعا للشار وأيد الحق والفعل وحرية الرأي .

وبدا كمال خاد كفته ، بالأعلان عن ذلك المصكمة في عهولها من إصدار قانون مستقل للإرهاب حتى لا يصبح قانونا استثنائيا قد يأتي في يوم من الأيام لكه ختم كلمته برفس القانون لأن مواد تجرم الحمار وتدين المصممين الذين يتشبهون أو يتحدون مع الإرهابيين وإذا كان صوريًا من تجريم الإرهاب فإنه من اللازم تجريم الإرهاب السلة أيضا .

ول أنتمال حد انطلق شيخ المستقلين فكري الجوزار ليقول قلنا نظم مدى الأمرار الرئيس مبارك على الديمقراطية ولكن الجيش





المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يوافق بصفة نهائية على تعديلات قانون الإرهاب

**وزير العدل : الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه**

**جرائم الإرهاب فقط**

**أول لوم للحكومة يوجه من نائب معارض بمجلس الشورى**



أعضاء مجلس الشورى يناقشون تعديلات القوانين لمواجهة الإرهاب

وأما مجموعة "أرهابية" تقوم بعمليات تشريبية ، فالطرف في الدين قد يكون مبالاة أو تصدياً ولكن التطرف لا يمشي أبداً التمدد والقتل ..  
الامر يتعلق بمجموعة من الإرهابيين مستغلين سذاجة شبائنا وأيضا الماشاكلة الاقتصادية التي تعاني منها .. لا بد أن ننظر للطائفة في أنها اتجاه إجرامي غير حادى يفتين مواجهته بأسلوب غير حادى أيضا ..

وقال الدكتور تهيبي حسنى : ان المشروع اتجه لكافة الارهاب الذي يهدد وطننا في مؤسسته وأيمه ويعيق عمليات التنمية .

المشروع وضع احكاما موضوعية فاشنا جرائم لم تكن موجودة من قبل ويهدد عقوبات على جرائم لاثمة ..  
وانني لزيد المشروع من حيث المبدأ ولكنني اضيف ان الكافة المبالاة لا تجيء عن طريق التشريع فقط ، ولكن علينا ان ندرس اسباب هذه الظاهرة .

### تابع الجلسة شريف العبد

اكثر اسوة وبطبيعة الحال ليس مقفولا ان نواجه مواجهة حادة دون إعادة النظر في حيائة الاسلحة او سرية الحسابات .

### شرعية المواجهة

وقال الدكتور مفيد شهاب : هذه الظاهرة غريبة على شبائنا وهي في نفس الوقت تعيق التنمية والتقدم .. والمشروع لا يعيق علم وبخير ..  
لا يجب ان نلجئ عن الامان حلول بعيدة الاجل منها دور المدرسة والاعلام واثار الازمة الاقتصادية ..  
والمشكلة ترتبط بمستقبل ونحن كله مما يحتم علينا ان نناقش باى خلاف فكرى وان تكون نظرتنا "موضوعية" .  
الظاهرة ليست معزولة بين الارهابيين ورجال الامن لانهم في هذا ان ذاك فالامر لا يتعلق بجماعات اسلامية .

بدأ مجلس الشورى - في جلسته التي عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كامل علي - مناقشته حول تعديلات لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية .. اعان المحاضر فاروق سيف النصر وزير العدل ان لقانون العقوبات لم يلمس الجريمة الارهابية قواعد واحكام مميزة رغم خطورتها البالغة على امن المجتمع . وبقتال فاشل للتشريع وجردى مواجبه ويدع كل عمل ارهابي .  
وقال وزير العدل : ان التعديلات بين جرائم الارهاب والجرائم العادية اضمحلت ضرورة لا تفي عنها لان الارهاب والتطرف اس برهانه كل مواطن .. وبقتال كان لا بد من ايجاد القواعد الموضوعية الخاصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم .  
وقال للمحاضر احمد فاضى موسى - رئيس للجنة التشريعية - قد استمرس التشريع الخاص بتعديل نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى .

### شعور من ١٩

ثم بدأت المناقشة وكان اول المتحدثين شروت ابليقة الذي قال : ان وزير العدل تقدم بهذا القانون بغير علف ولا ضغط فجاء متوازنا .. والشعب المصري كله ينتظر هذا القانون ، واننى ارفض القول بان شعور هؤلاء ، شعور من ، اشباح يخشون وراء الدين .. لا بد من تهميم الفصل هؤلاء يمثل هذه القوانين الارادة ..

واننى لرجو ان تصالح بألواقعة على البلد .

وقال عبد المال الجارحي : قد تكون متحمسين لهذا القانون ، والاكثر حماسا الذي راى رأى العين تصرفات هؤلاء الارهابيين وقهر الذين يولت منهم في كل مكان : هؤلاء اللقطة يمارسون كل اوار الهمم ..

مدداه القوة والفتنة بين المراد المجتمع الزائد .. واننى من هنا لنشدد الدليل على تحولات الى مسكرات لتدريب هؤلاء ، اتهمهم ان منهم هذا سلاح يمدد ، فقد يمكن ان يعجزوا في بلادهم .

وشار رئيس الراى عطية ان له كان لا بد من التشديد للإرهاب في إطار الشرعية ، فجات هذه التعديلات بما يجعل العقوبات اكثر ردة ، والإجراءات





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ يوليو ١٩٦١

المصدر:

ومطلب الدكتور مصطفى كمال حلسي أن معالجة الإسراء كما قال القبطي - ليست بالتشريع وحده ، وليس أن فكرة وزير العمل تناولت هذا المعنى وهذا المجلس قد استثمر اسميه وخشوة هذه الظاهرة وقام بالفعل بدراسة موضوع السلام الاجتماعي والعناصر المؤثرة عليه ويمكن أن يشرع لحلها مشكلة المظلة والفرار السيس والديني والتربية الاجتماعية والثقافية للمجتمع كالمصري والبيوت والحرس والأحزاب وجموع الصلابة ..

والخير أيضا هنا ما الذي تم ؟ هل مجرد دراسات نظرية الخطة ؟ الشخصية الثانية ماذا حلت بالفعل مقارنة بما لحقته من أهداف ؟ وموازنة الدولة هل البعد الاجتماعي كذا كله وليس العمل التي فتحتها الخطة النفسية الثالثة وأيضا دور المصنف الاجتماعي كل هذه جوانب غروشي أن تلتزم طريقها للمحقق السلام الاجتماعي ..

ويقال صوت مصطفى مراد بطلب التكلفة ، ويحصل عليها ليعامل مع وجه المصلحة لإقرار التشريع على هذا النحو ؟ قبل أن تشروع مواجهة الإرهاب على أن تفي حالة للطارء فلا يهمل للطارء وأيضا كما هي ..

أي طوارئ ؟ ثم هذه القوانين عليها تضع نهجها على المواطنين والقوانين ليست معدة والتطبيق يمكن أن ينتج عنه التضييق على إرباء ..

ثم كيف تشروع بالقانون صورية حسابات ثم تهمه بالتفصيل وهل تشروع الحكومة أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تضع أموالها في بنوك .. أنني أظن أن هذا القانون أو صدر منسوب الأنواع مرة أخرى للخارج ، ثم القانون الاستمارة كل من

معها لغة حدة صغيرة يستخدمها لإفراش سلمية يوافق عليه مثل هذه القوانين المتعددة .. أن التشديد لن يؤدي إلى تراجع الجريمة الإرهابية أو أية جريمة ، فالتشديد لا يمنع الجريمة ، وإنما تشنها

بإتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية لتخفيف فقر هؤلاء الشباب .. أرى أن هذا القانون كان مبرورا أن يكون بديلا لحالة الطوارئ وإنما جاء إضافة لها ثم توسع بمحاولة في تشديد العقوبة بحيث يمكن أن يبيض على أي شخص دون مبرر .. التي أرفض القانون وأوجه اللوم للحكومة لهذا

والفت علمه ..

ويعلق ثروت أبلقة ليس عجيبا من الاستقلا مصطفى مراد أن يلف هذا الزوال . وليس أن يقول أن الطوارئ عطف .. هل كلمة على من انتهى على أرواح الناس وإسرها عنت التصور أن يكون له موافق ونفي في مثل هذه الظروف أن جملتهم الناس تراشوا بمواقفه الزميل وغيره مصطفى مراد تراش على نفس الزميل ونفي من أتت لتمرش لوميني ؟ ويريد ثروت بإفلاحة على البار تراش كما تريد

ويطلب وزير العدل القول المزميل مصطفى مراد صامته الله ليعود أن قضيتنا كل هذا الوقت وبذلك هذا الجهد يكون هذا هو رايه مع الأسف .. والقول أنه في إنجلترا حتى الآن القانون الطوارئ يصل وقانون معه للإرهاب يعمل كل يصل في موجه . وحسب صلاحك وليس هذا بدرجة ..

والقول له الشرفاء يسيدى لإيشيون هذا القانون ولكن من يشاء هم الذين يجب أن يكون لهم مكان في هذا البلد .. وقال الدكتور لساميل سلام الذي يتحدث باسم الأغلبية في الكورى قلنا

تتبدد الحرية ونحن جيل يفتي من عدم وجودها واليوم نحن نمرس الحرية ليس السياسية فقط ، ولكن الاجتماعية والاقتصادية أيضا والديمقراطية التي

نعيشها هي التي جعلت الزميل مصطفى مراد يتحدث بهذه الحرية ولكن الحرية لا تمنى للظلمة ولها أيضا قواعدها ..

المشروع أبيض أبيضاً على صورية المواطنين بل هو جاء من أجل حرية الحرية فالإرهاب صلب مستند على حرية الكلمة من يقول هذا ويقف مطرعا على

الحطات الحكومة حين تتكلم بتشريع لتحقق هذا التوبة قول أن يستشري ؟ جاء الله الديمقراطية وحيا لكه حصني إلهي الذي أتاح لنا هذا الفر من الديمقراطية وهي نعيم للشعوب ولكن الحكم ولكن

رأيتنا حرس على نهجها وإنما يمكن أن هذه الديمقراطية أصبحت مستهدفة بالذات . ليس من جماعات فقط ولكن قول أيضا





المصدر : **الأخبار**

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

وزير العدل :

## قانون الطوارئ مؤقت .. والتشريع الجديد دائم

كتب زايد علي سعد :

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة الدكتور مصطفى كامل مجلس رئيس المجلس على التعديلات الجديدة في قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة بين الأعضاء حول هذه التعديلات ..

وأعلن د. مصطفى كامل رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا التعقيد وحده ولكن المعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد هذه الطرق وأن هذا المجلس استثمر خطورة هذه الظاهرة لذلك تقرر أعداد دراسة علمية لمواجهة الإرهاب تتضمن الضوابط والمراعى السياسى والدينى وبشكل البطالة والتكثيف الثقافية والأعلام ..

وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن قانون الطوارئ قانون مؤقت بينما التشريع الجديد دائم وهو سائلخذ به إنجترا حاليا حيث أن قانون الطوارئ يعمل جنبا الى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..

وعما أثاره مصطفى كامل مراد حول مجاهء بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية المخابرات في البتراء قال وزير العدل :

أن فلسفة هذه التعديلات يبنى أن يوكيها المزيد من الجهود الأخرى في مختلف المجالات وأن تتكاتف القوى السياسية الديمقراطية ووسائل الإعلام والتقنيات ورجال الدين والدعوة والجمعيات والدراس وكل المؤسسات العلمية ..

### الإرهاب يعوق التنمية

أكد الأعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب يتسبب ويقتصر بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة حاسمة وقاسية .. ويقتلد الأعضاء الدول التي تقوم بشريه وتمويل هؤلاء الإرهابيين وتصديروهم بالكف عن هذه الأعمال لانهم سوف يقومون بمثل هذه الأعمال داخل هذه البلاد ..

وقالوا ان هذه التعديلات جاءت استجابة للشاعر ابناء هذا الوطن كما ان الإرهاب نوع من التعويل لشطط التنمية وهذه التعديلات لا تمشو للتأجيل وإن الإرهاب ظاهرة عالمية ..

ويبدأت مسجلة الجلسة تزداد عندما قال مصطفى مراد ان الحكومة تعجلت في إصدار هذه التعديلات وأكد على ضرورة لقاء قانون الطوارئ في حالة اقرار هذه التعديلات وقال ان الحكومة تشددت في هذه التعديلات كما أنها صدمت قانون سرية المخابرات ..

وتسائل قائلا ماذا حدث بعد تشديد حقبة جلب المخابرات ..

ورفض مصطفى مراد القانون وقال متوكها ان هذا القانون صعب وإن في مواهب ذهب ليسن سكبنة يمسكوه .. طيب أنا معاً مطوعة في سلسلة ملتزمي !!

### إياطة مراد

وقال لثروت إياطة مهاجما مصطفى مراد قائلا لرجو أن يكون مصطفى

مراد أكثر وطنية وهل قانون الطوارئ كان كافيا لمواجهة الاعتداء على ابرواح الابرياء أما حكاية المطرقة التي في جيبه فهذه فكاهة غير مقبولة منه !! وأن جماهير الناس ترفض مايقوله .. ورد مصطفى مراد بصوت عال قائلا لاتمس وطنيتى .. أطبق حذف هذه الجملة من المشرطة .. وقال موجها كلامه لثروت إياطة أنت من أنت .. ان وطنيتى مسجلة في تاريخ مصر !!

وتصديق د. اسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الرد على مطالب مصطفى مراد بقوله نحن نلخر بالديمقراطية التي تحببها مصر حاليا ..

وقال د. مفيد شهاب لنا يجب الانقاضي الإرهاب على أنه يتعامل بجمعية افراد ولكن بالجمعية كله .. وهذه التعديلات ليست مواجهة أو مبارزة بين رجال الأمن والتطرفيين ولكنها معركة لكل الشراء الحرصين على الديمقراطية وبين جمعية من الإرهابيين ولا يمكن أن نناقش عليهم جماعات اسلامية ..

ان الامر يتعلق بجمعية من الارهابيين الذين يستغلون بعض الشباب الخبيث والفساقة الاقتصادية وظاهرة الارهاب ليست مقصورة على مصر وحدها بل أصبحت تسمع عن الارهاب الدولي وليس عينا ان يوجد ارباب وفي ظاهرة شأن الجرائم من طبيعة البشر ويستمر ولكن العيب هو الا نواجهه ..







المصدر : الأخصيار

١٢ محرم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مجلس الشورى يوافق في جلسة استاخذنة على التمديدات الجديدة لكافة الإهاب فى قانون العقوبات

## نور رسالة مجلس الشورى للبرانيين

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية يتقدم اليكم مجلس الشورى بوجهه معبرا عن شكرها راجيا من سيادتك ان تقررا تجديد رئاستكم لفترة ثالثة . وانتم بقرار اكم لاترون لمرور بقاء عنكم . مصر التي وهبها لى نكسكم وحيالكم . لم تدركوا وسما لى سبيل جديد وسلامها وانتم . الانبات الطائفة التي وانتم .

وتفضل هذا الجهاد منكم . ولانتم الجهاد . فكمكم من السج . بالعداء في ارجع حريق . بالبحر .

تفضل بقرارها وقرارها بقرارها . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

حزبها وانما الدم البشري لى حكمة . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر . بالبحر .

رئيس مجلس الشورى  
مكرم مصطفى كمال حلى





المصدر: الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٩٢

تعديلات مواجهة الارهاب

امام مجلس الشعب غدا

**الجنة التشريعية بمجلس**

**الشعب توافق على المشروع**

**د. فوزية: ننتظر من الحكومة**

**برنامجاً سريعاً لحل المشكلة**

**المعارضة تحذر من اسناد سلطات**

**استثنائية لرجال الشرطة**

**وزير العدل التعديلات تؤكد الحرية**

**وتقوى الحياض البناء**





### كتب - حصوة نقادى :

وأقلت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في اجتماعها لمس برلسة الدكتوراة أوزية عبد الستار على مشروع قانون تعديل بعض نصوص قانون العقوبات والأجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة جرائم الإرهاب والعنف .

شهد الإيجاع حورا أيمبراطيا وقانونيا على مدار ٤ ساعات شارك فيه المستشار فاروق موبل القصر وزير العدل والمستشار أحمد رضوان وزير الدولة للمئون مجلس الوزراء واعتبر اللواء محمد عبد العظيم موسى وزير الداخلية من الحضور .. قد كمال الشاكراني رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني فريق الموقنين للمشروع من نواب الحزب ونقيب نواب حزب التجمع المعارض من الحضور والقسم النواب المستقلين إلى فريق معطيل على المشروع ضم فريق الوزراء ومحمد التماسي وفريق راضى ضم كمال خالد وتوفيق زغلول .

في بداية الاجتماع اجلنت د - فوزية أنما لزيد اتجاه الحكومة لإصلاح تعديلات على قانون العقوبات حيث لقيت أول من يرفض التكمم بلاقون مستغل لمعالجة الإرهاب ، وأن اللجنة بينهما والدرجة الأولى عدم وجود نصوص تفسر الديمقراطية التي لدم بها حاليا وضرورة حماية حقوق والحريات القومية ..

وأكدت : أن التشكيل التشريعي لمواجهة الإرهاب ليس نهاية المطاف ونحن ننتظر من الحكومة حولا أخرى ووضع برنامج سريع لعلاج المشكلة من جوارها بدلا من علاج آثارها فقط ، وتشكيل لجان من جميع الخبراء المتخصصين في كافة المجالات لدراسة تلك المشكلة .

وقال المستشار فاروق موبل القصر وزير العدل أن المواجهة التشريعية للإرهاب حققت أهدافها في أغلب الدول التي لجأت لذلك ، كما حدث في إيطاليا حيث ساهم قانون الإرهاب في تعذيب عدد الجرائم .

وأضاف : أننا نعلم تماما أن هذه وسائل أخرى لابد أن تسهم مع التشريع في مواجهة الإرهاب وفي وسائل مبنية ولوجتماعية والاقتصادية واعلامية وأزويية .. وقد كتما ملك الإرهاب المصري أول إحداد تلك التعديلات لدراسته ومعرفة أبعاد وحدوده حتى يأتي التشريع ملأيا لاحتياجات المجتمع ومشهقته مصر من جرائم إرهاب في الصلوات الأخيرة يفرش وجود هذه التعديلات التي راعينا فيها أحكام الدستور وسلامة القانون .

وأشار إلى أن التعديلات لا تشهد معكم خاصة لجرائم الإرهاب ولما تم النص على تخصيص إحدى فواتر

محكمة أمن الدولة العليا بقراره استئناف التاامرة نظري تلك الجرائم واستثناء الاختصاص المحلي لوقوع جرائم الإرهاب نظرا لأنها تروغ المجتمع بأكمله وأيس مظلة بعينها ، وستكون تلك المحكمة بلاك التشكيل الوراء وبقرار الجمعية القومية للقضاء .

وأضاف وزير العدل في رده على تسايلات الأعضاء أن القانون جاء لتأكيد الحريات وتكوية الحوار البناء وتزويد الجماعات التي تعادى على الحريات للشخصية ومنها حرية الفكر والرأى .

وأعلن كمال الشاكراني رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي

### قوزية عبد الستار

أن التشريع لابد أن يواكب لاحتياجات المجتمع والقانون الطويات الحالي صدر منذ عام ١٩٣٧ وذلك مغايرت طويرت على لسانحة والتعديلات المقترحة تهدف إلى سرعة إجراءات التقاضي في جرائم الإرهاب وردعها ولابد أن نأظر إليها نظرة قومية وأيس نظرة حزبية . وأضاف : لابد أن نحارب الإرهاب بكل صورة وكل من يحاول الإضرار بمصر والتشريع وحده ليس كافيا والمسؤولية تقع على شعب مصر كله وأيس الحكومة وحدها .

### أرهاب السلطة :

وقال عضو كمال خالد (مستقل) أن فكرة أحمد هذا المشروع بلاقون وذلك التعديلات تد بأكلة لقتام باعتباره قانونا جنائيا وأيس استثنائيا ولكن الملاحظ أن المادة الأولى الخاصة بتعريف الإرهاب تد في راد وجميع المواد الأخرى في راد آخر .. ولكنه اعترض على مشروع القانون لأن مواده تعبر الحوار وتعين كل مستوى يجري حوارا أو حوبا مع أي شخص رعايا ولابد من تهريم إرهاب السلطة أيضا .

وقال عضو المستقل فكري العزرا : أنما تعلم مدى إصرار الرئيس مبارك على الديمقراطية وكان لبعض يسمى لتقليل هذا الإصرار ، ومشروع القانون دليل على تلك وثائق لتجربة العملية بالنسبة للقانون المسامحت .. ونحن نطلب بمزيد من الضمانات للتقاضي وقا شخصيا لخصي على نفسي من هذا القانون .

وقال عضو لمد الطن أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية والاقتصادية واجتماعية والمشروع نصب على الوجه القضي فقط دون معالجة باقي الوجوه الأخرى وشباب مصر ضائع وفكرة جماعة التكفير والهجرة ليست داخل المسون ولابد من علاج جميع الأوجه حتى لا يكون القانون مجرد سد شاة وإلغى عليه من حيث المبدأ .

وبعيد التفكير إبراهيم شابي تحوفه من هذه التعديلات التي قد تصد بالعقوبات الواردة بالمشروع إلى رجال الفكر ومنهم أساتذة الجامعات .

والضم إليه في نفس الرأي عضو إبراهيم التكني حيث قال أن طيرة التعديلات هي التوسع في سلطات رجال الشرطة .





المصدر : **الجريدة الرسمية**

التاريخ : ١٢ ربيع الأول ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الشورى وافق على تعديلات مواجهة الارهاب كمال حلمي: اعداد دراسة علمية كاملة لمواجهة الارهاب

كتاب - عبدالوهاب عيسى :

وافق مجلس الشورى أمس على التعديلات الجديدة في قانون العقوبات والأجرامات الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب .. وكانت جلسة الأسس مطولة ومشيرة حيث أيدت للكتاب بين الإعضاء حول هذه التعديلات ..

أكد الإعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب ينتشر بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة كاسية بهذه التشريعات .. وإشاد الإعضاء بالدور الذى تقوم به أجهزة الأمن والأمنيين وأصدرهم لمختلف الدول وأكف من هذه الأصناف .. ولقد ان هذه التعديلات جاءت استجابة لمشاعر أبناء الوطن .. وأن الإرهاب نوع من التعصيق للتمتع وهذه التعديلات الجديدة لا تتدخل لتأجيل وإن الإرهاب ظاهرة عالمية يجرى نموه من الخارج ..

بدأت سفيرة الجساسة عندما قال مصطفى كامل مراد أن الحكومة تصوت فى إصدار هذه التعديلات مطالبة بضرورة إلغاء قانون الطوارئ فى حالة إقرار هذه التعديلات .. وأضاف أن الحكومة تشدد ويقتل كما لها خدم قانون سرية المخابرات ..

وقال أن هذه التعديلات أن تمنح الإرهاب لماذا حدث بعد تشديد عقوبة جنح المخابرات ١١ إلى إرضاء هذا

وصاح قارم مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار حول ما جاء بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية المخابرات بالبنوك كال وزير العدل أن هذه التعديلات أعطت الكتاب تمام الحق فى التكليف من المخابرات والبنوك مباشرة وهى مسكلة بسرعة والشرقاء لا يفتنون من يجب للفتون ولا من يجب القضاء ولا ليه أن يكون

من يعفون من الفتون أن يكون لهم مطلقاً أو مطلقاً فى هذا البلد ..

وكان مصطفى كامل مراد هو العضو الوحيد الذى أعلن رفضه لهذه التعديلات ..

وأعلن د. مصطفى كامل حلمي رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا للتشريع وحده ولكن المعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد الفروع هذه للمعالمات وأن هذا المجلس استمر خطورة هذه الظاهرة لذلك قررنا اعداد دراسة علمية لمواجهة الإرهاب تتضمن الشباب والفراخ السياسي والديني ومشكلة البطالة والفرجة التفككية ومستقل الإعدام ..

وأعلن المستشار الرئوي سوف للنصر وزير العدل تمهيداً على مناقشات الإعضاء أن قانون الطوارئ قانوناً مؤقتاً بينما لتشريع الجديد لمواجهة الإرهاب هو تشريعاً دائماً والد لخصت لاجلنا بهذا المفهوم حيث يطبق حالياً بها قانون الطوارئ جنباً إلى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..







ويجب ألا تواجه الإرهاب بنفسه معاق  
أو بإجراءات حذرة لا تتواءم بالضرورة  
حتى لتصبح فوضى ..

وأضاف د. سعيد بأنه يجب مواجهة  
الإرهاب من خلال للضرورة تطبيق  
الاستقرار أن مصر تكسب سمعة  
كبيرة في الخارج لأنها تتلزم بالضرورة  
وسيدة القانون وتلتزم بالعدالة  
القضاء ..

وتساءل سعيد شهاب من أين يأتي  
هذا السلاح لتهللاهم وأما هو الذي  
الغسل سره ومن الذي يمول ويغيب  
من داخل وخارج مصر ..

● وقال د. محمود نجيب حسني أن  
هذه التبعات ماثمة لخطورة هذه  
كوارثهم .. وأن هذه التبعات التي  
تقوم بمراسم منظمة لها صلات  
بمؤسسات خارج الوطن وما ارتكبه  
يهدد أمن المواطن ويهدد إلى المجتمع  
بأسره .. لذا يهدد خطط التنمية ..

وأضاف أن المكافأة للقضاء  
للإرهاب ليست من طريق التشريع فقط  
لما يجب أن تلتزم أسباب الإرهاب  
وتتحرى وتكثف معالجة الإرهاب من  
طريق الاهتمام بالتربية الدينية في  
المدارس والجامعات والعرض على  
التربية لتأمين المسؤولية وإزالة  
الفراغ لدى الشباب ..

● وقالت د. سميرة القايوم أن هذه  
الجمعية الأهلية متباعدة من  
المجتمع ..

ورأيت الجلسة .. ويعود المجلس  
للانتقاء اليوم ..



د. اسماعيل سلام

● وقال د. سعيد شهاب أننا يجب أن  
ننظر إلى هذه التبعات على أنها  
تتعلق بمجموعة نفراد ولكن بالمجتمع  
كله ، وهذه التبعات ليست مباشرة أو  
مواجهة بين رجال الأمن والمعتقلين  
وتلحق معركة لفرقاء المبرزين على  
الديمقراطية وبين مجموعة من  
الأحرار الذين لا يمكن أن نطلق عليهم  
الجماعات الإسلامية .. أن الأمر يتعلق  
بمجموعة أحرارهم يستقلون بعض  
الدياب والضلعة الاقتصادية وقاهرة  
الإرهاب ليست لضرورة على مصر  
وهذا بل أصبحت نسجم عن الإرهاب  
الدولي حيث تغلب المجتمع الدولي  
بأنه لن يجدد لمكافأة الإرهاب ..

القانون ..  
قصدي د. اسماعيل سلام مسائل  
الحزب الوطني لفره على مصطفى كامل  
مراد بالقول نحن نلهم بالديمقراطية  
التي جعلت (مصر) مصطفى مراد  
متحدث بمدة قصير .. أن القانون  
كأنه امتحان الحرية ولكن تتنص جانب  
واحد فقط هو التشريع .. ونحن  
لندين حائلا في الحزب الوطني لقانون  
الرعاية الاجتماعية الشاملة ونحن  
لما أول دولة تنصق هذا القانون فقد  
وضعت سويرة منذ ٣ سنوات حيث  
سمحت بالإطلاع على الحسابات في  
البلوك في حالة وجود عمل إداري ..









سيف النصر وزير العدل لدى عقب القتل. إن لقول الطوارىء لقول مؤلف . والقتل الجاني لثلاثين قتلون ماثم . وكثر عيلته الشهيرة بأن القول الأروبي . فيها أكثر من لقول منظمة الأرفب . ومصر لم تات بعدة

وعن لقول سيرة المصليات والإساحة والتدابير الاحترازية . أوضح وزير العدل أن التدبير الاحترازي أمر معروف لقولنا والمشروع يستعمل مصطلحات متضاربة ولا خوف من استغلال هذه التقدير بصورة سيئة إما الإساحة البيضاء التي تضمنها مشروع القانون لغير الجنائز والصنيع التي تستحدث في أرفب لمواطني . وأيضاً بأن الإجراء في جرائم الأرفب يقتضي السرعة إلا أن الذي يدعو منع تنفيذ السرعة لسيرة المصليات . ومن ثم كان لابد من تعديل لقول سيرة المصليات . وقصة بوجه القدر التي عمت القاعة للفترة من الوقت

وجه القدر استعملت سلام . بسؤال في مصطلحي كمال مراد رئيس حزب الأرفب . لقلا ملحق القيد التي يشهد لقول منظمة الأرفب على حرية المواطن . وأعتقد أن الحكومة وقت ضما لقول في حماية الديمقراطية . وأشار إلى أن الحرية في مصر أصبحت مستوطنة . وقال : نحن ندرس في الحزب الوطني وهو ما جديدا من الرعاية الاجتماعية وفق العمل .

ورد بأن تشديد العقوبة عبرة لردع المخطئين . وأن مصر ليست أول دولة تنتهج نهج الإطعام على حرية المصليات . إذا كان هناك عمل إجرامي . وتحدث صلاح منشر قلا : أن القتلون ليس لقول منظمة الأرفب . وإنما هو لقول حماية الحريات . وأن القتلون يربطه الانتشار للجريمة

## اتهم «حركة يوليو» بزرع العنف في المجتمع .. وتغريخ المتطرفين

والخبراني . وأنه يشجع على الانتماء للقوات الأرفبية . وطالب الحكومة باعتناء مهلة زمنية للتشبيك لثورة في مصليات أرفبية . للارتداد عن هذه المصليات . وأن يتسلخوا عن هذه الجماعات .

أوضح الدكتور جيب حسني . أن جرائم الأرفب نوع حديث من الأجرام يسمى الجريمة المنظمة . وتقوم عليها عصابات لها تنظيمها الداخلي ولها صلات بعصابات خارج الوطن . وولاءها للوطن مشوب . وابن مشروع القانون من حيث المبدأ . غير أنه أكد في الوقت نفسه على ضرورة تحري أسباب الأرفب . والفرح على مجلس الشورى بعد أن يقر القانون أن يعد دراسة عن أسباب انتشار ظاهرة الأرفب على المستويين الداخلي والخارجي . وطالب بالتعزيز على النواحي الاقتصادية والمالية للظاهرة مشيراً إلى أن الأرفب يرتبط إلى حد ما بانتشار ظاهرة البطالة وضعف المستوى الاقتصادي لتوعية الدولة . فضلاً عن ضعف التوعية الدينية .

ولقد رئيس المجلس إلى أن المجلس قد

استلمر أهمية وشظورة قضية الأرفب . وأنه بدأ منذ العام الماضي في دراسة القضية من خلال لجنتي الخدمات والشؤون الغربية تحت عنوان «السلام الاجتماعي» . طرح فيها عدة أبعاد الظاهرة .

ولل مصطلحي كمال مراد رئيس حزب الأحرار أن الحكومة جاءت بمشروع لقول في عبلة غربية . وأكد أن القانون في حاجة إلى دراسة متأنية . وانتقد استمرار حالة الطوارئ والعمل بقول الأرفب في ذات الوقت . وقال : هذا الوضع يمثل لبدا حاداً على حرية المواطن . والتطبيق سوف يكون سيئاً للغاية .

وأشار إلى تخفيف سياسات الحكومة . بإبدل عدوها عن لقول حماية سيرة المصليات بالبنود تحت دعوى العنف من أصول المخطئين . وهو ادعاء مبرود عليه بأن المخطئين لا يشعرون أموالهم بالبنود . فضلاً عن أن هذا الإجراء سيتركب عليه غروب الأموال إلى خارج البلاد .

وأوضح أن تشديد الجريمة قد يعد منها . وإنما لا يمنعها . وأن القانون لا يمكن الموافقة عليه . ووجه هو لما للحكومة لتدعيمها مع هذا القانون .

وقال ثروت أبلقة وكيل المجلس . ليس جميعاً أن يكف مصطلحي كمال مراد مثل هذا القول . وكنت أرجو أن يكون أكثر واقعية من ذلك . وأضاف بأن الجماعات ترفض ما يقوله وانتقل مصطلحي كمال مراد قلا أن وطنيتي فوق كل شيء وأرفض أن يسما أحد . ووجه كلامه لثلاث . إلى وكيل المجلس . أنت . مين . أنت . وكيف تجرئ على الحديث بهذا الأسلوب . ولقد ثروت أبلقة بدوره وانتقل الأعضاء المحييون به لتكثيفه وانتواء القول . وحاول رئيس المجلس فض الإشكاليات بين الطرفين فأعلن القاعة إلى لاستقبال لثلاث

ومع من متحاور ؟ هل تتحاور مع انتحاب وتقليد وراء الدين . وانتقار أخذ الموافقة على القانون مبنيًا نظراً لحسين الوقت مشيراً إلى أن المجلس سوف يلا اجتماع الجارحي وكيل المجلس أيضاً . أن رفعة على مشروع القانون وإضاف عبد العمل الجارحي وكيل المجلس أيضاً . أن رفعة وصف القانون بأنهم يمسسون بحرية غير مشروع !! ويبيّنون العرق والفتنة بين طوائف المجتمع . ولقد القول الذي أصبحت مصطلحات الترهيب وتضليل المخطئين وتضمرهم من تلقائهم بالعقول عن هذه المسيلة التي قد تصبح سلاحاً ذا حدين يضر بسلامتها أيضاً . كما أعلن المستشار عبد الرحمن فرج محسن منسق في مشروع القانون وطالب المجلس بالموافقة الفورية عليه حفاظاً على استقرار الأوضاع ببلادنا .

وصف . محمد زكي أبو عامر الأرفب بأنه التكتلة الكبرى للامة . وأشار إلى أن القانون ضرورة أن تعد تحتل إرهاب . خصوصاً في ظل الأرفب الذي تحول إلى ظاهرة عالمية . ولأن معظم الناس من مصطلحي القدر . مشيراً إلى استعمال لقول الأرفب في القول الحديث بمصر بسبب جملته وعدم التصديق على منذ بدايته الأولى . والتي هي مشروع القانون مؤكداً أنه جاء ليحمي الحريات الشخصية وأنه لقول وضع للاضرار وتقليل عن المصلي ولا يتناقض مع

لك الدكتور طاهر شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي أن هناك ظاهرة غربية على المجتمع المصري . يمكن أن تكون سيرة الترهيب والتنمية . وأن مصطلحات ظاهرة الأرفب لابد أن تتناول من مفهوم الإحساس الفلسفة وسياسات حتمية . بعضها يحتاج إلى حلول عملية أهمها التواجهي التشريعية . وبعضها طويل الأجل يعالج القضية من منظور واقعي . مشيراً إلى أن الظاهرة ليست مبراة بين

الأرجبيين ورجال الأمن . وإنما هي خطر من كل ذلك . ومن ثم لا بد من إطلاق مجموعة إرهابية . وإنما مجموعة إرهابية . وهذه المجموعة تستغل الضلقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد . وقال : ليس عيباً أن يوجد أرفب . وإنما هي ظاهرة من طبيعة البشر كأي جريمة . ولكن العيب هو ألا تواجه الجريمة وتعامل : كأي جريمة . وأجب بأنه يمكن أن تواجه بعقل مثالي من جماعات أخرى في المجتمع . وهذا سؤال في القضية السلطة . أبله . ويمكن أن تواجه من خلال إجراءات تشدداً وهذا أيضاً تدخل في دوائمة الخروج عن الشرعية . ولذلك للغة لثلاث في مواجهة الأرفب لا تنأى إلا عن خلال التشريع والقانون . وسأعلن : من أين يأتي كل هذا السلاح ؟ ومن الذي يعول المخطئين ؟





المصدر : **الوفد**

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد مراد الميمني ان مصر قبل الثورة كان شعبها الشاغل هو التخلص من المستعمرين . وما ان جاءت الثورة حتى ظهر الصنف بالبلاد . ومن شيب تريس في اخصان الثورة والحرب من انبها . وطالب بدراسة هذه الجزئية بالتحديد وبصورة في انتشار الازمة . واسأل قللا اين كانت الحكومة منذ ١٩٦١ حينما ظهر اشتغالات بالجمع ؟ وما هو

المدعاة في عقد الثقة بين وزارة العمل والمطربين ؟ وماهي سميات الاجرة القسطنطين التي تمتد ؟ امير ؟ هل تتوقف الجريمة في اثرات الاجرة ؟ قال : ليست الحكمة في اصدار القوانين وانما الحكمة في تطبيق القوانين وسرعة الاجراءات .

واضاف قللا : لست في عهد الظاهرة ارمي ولكن ما حدث من أحداث توالى ولم يسعف الوقت المسئولين بالجهة الا ان هو الذي اثر في تلوسا كلها ظاهرة

وارجع تنامي الظاهرة الى تجاهل الدولة لاسباب الظاهرة الحقيقية . مضيا الى ان الارهابيين ينتمون الى ٤٨ جمعية ولا تربطهم صلات . وانما تربطهم اسباب وظروف اجتماعية قائمة . وطالب بتدخل بعض المنظمات لخاصة الاسلحة البهيماء والبنفاق الآلية .

اوضح وزير العدل ان قضية مصر بيدلون جيدا كثيرا في صلبهم . وانهم قرروا على انفسهم اختيار العمل في الصنف في الحكم اذ شبرين من قيد عليهم . تقديرا منهم للمسؤولية .

وعقب ثروت ابيك قللا : لنا لم نهم حديث مراد الميمني جيدا . واعرب عن دهشة من وجود ٤٨ جمعية ارهابية ولا يعرف اعضاء هذه الجمعيات بعضهم البعض .

واعلن فهمي قائد موالفته على مشروع القانون . وطالب باعطاء الارشاد والخلق من الجمعيات الارهابية من العنوية اذا كان عضوا بهذه الجمعيات . ودعا للجلوس الى تخصيص مكاتب الاعضاء من الشبر الجاري الى مساعدة مسلمي البوسنة والهرسك . والترح مد فترة خدمة القضية الى سن ٦٥ للاستفادة بخبرة القضاء واسد النقص في القضاء .







# فتح باب التوبة أمام المتهربين إلى الجماعات الارهابية

## الحكومة توافق على تعديلات اللجنة الدستورية لمجلس الشعب على قانون مكافحة الارهاب

في الوقت الذي انتهت فيه مجلس الشورى من التوقيع على التعديلات القانونية الخاصة بقانون مكافحة الارهاب في جلسة سابقة، دون استئذان من اللجنة الدستورية، وافقت اللجنة الدستورية على التعديلات التي اقترحها المجلس الشورى، والتي تسمح للمتهمين بالاعتراف بارتكابهم لجرائم الارهابية مقابل تخفيف العقوبة.

وقد وافقت اللجنة الدستورية على التعديلات التي اقترحها المجلس الشورى، والتي تسمح للمتهمين بالاعتراف بارتكابهم لجرائم الارهابية مقابل تخفيف العقوبة. وقد وافقت اللجنة الدستورية على التعديلات التي اقترحها المجلس الشورى، والتي تسمح للمتهمين بالاعتراف بارتكابهم لجرائم الارهابية مقابل تخفيف العقوبة.

وقد وافقت اللجنة الدستورية على التعديلات التي اقترحها المجلس الشورى، والتي تسمح للمتهمين بالاعتراف بارتكابهم لجرائم الارهابية مقابل تخفيف العقوبة. وقد وافقت اللجنة الدستورية على التعديلات التي اقترحها المجلس الشورى، والتي تسمح للمتهمين بالاعتراف بارتكابهم لجرائم الارهابية مقابل تخفيف العقوبة.



عبد الحفيظ

عبد الحفيظ

عبد الحفيظ

## وزير الداخلية: الارهابيون كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية

من دوح وقابل في مكتبه في وزارة الداخلية وزير الداخلية، الذي تحدث في الاجتماعات التي أجراها مع المسؤولين في الأجهزة الأمنية، مؤكداً أن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.

### محمود معوض

وقال محمود معوض، وزير الداخلية، في تصريح صحفي، إن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.

وقال محمود معوض، وزير الداخلية، في تصريح صحفي، إن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.

وقال محمود معوض، وزير الداخلية، في تصريح صحفي، إن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.

وقال محمود معوض، وزير الداخلية، في تصريح صحفي، إن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.

وقال محمود معوض، وزير الداخلية، في تصريح صحفي، إن الارهابيين كانوا يفكرون في عمليات إبادة جماعية.





## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٤٠٨ هـ / ١٩٩٧ م

التجريم المستمدة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذا للأوامر الإرهابية من نطاق نظام الدعاية بحسبها جرائم تقع على العرصات أصلا لمدة ٥٧ من الدستور .

ووافقت اللجنة على أن تقتضى إحدى محاكم أمن الدولة العليا ، المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة ، بنظر هذه الجرائم دون التقيد بقواعد الاختصاص المكاني المخصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن التوزيع فيها لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يعم عليها بأكملها .

ووافقت على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضا فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .

ووافقت اللجنة على تحويل للنائب العام أو من يفوضه سلطة الأمر بالتكليف عن العمليات السرية المتهمين في مثل هذه الجرائم .

ووافقت اللجنة على تشديد العقوبات المقررة على الاتجار في صنع أو الاستيراد أو الإصلاح للتسلح بالأسلحة النارية والآلية والبنادق ، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي اختير استغلال هذه التجهيزات لها في تنفيذ المخالفات .

كما وافقت على النص على عدم الأخذ بأسكام قرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ في باب عقوبة لحد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، وإلى التشريع كل حكم يتعارض مع أحكامه ..

أو منه من الاتصال منها ، وعلى القتل أو الاتحاق - بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لمؤلة اجنبية أو بأي جمعية أو منظمة أو جماعة تكون مفرقا وبالشراخ والتكاذب من الارهاب أو القتل أو التسبب في الهلاك وسائر لتعطيل المرافقها .

وكل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية ، معرضا سلامة من بها للنقل يهدد بالطيرة إذا استخدم الجاني الارهاب أو نشأ عن النقل المذكور جرح أو هتك أو كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالظفر أو العنف السلطات العامة أثناء تواجدها وإجرائها في استعادة الوسيلة من سيطرته .

كما وافقت اللجنة على صدور التجريم المستمدة من الأحكام المستقر تشديدا في قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم ، وهي الأحكام المتعلقة بالتعريض والاتفاق والمساعدة وتخليط الطيرة على من يؤدي دورا فعالا في هذه التجهيزات الارهابية وقواعد الاعطاء من العقاب بتخليط الطيرة في حالات ابلاغ الجاني واعترافه بعد نطق التجريم والعقاب الى الاعمال التي تقع في الخارج استنادا لتكليف المرافق هذه التجهيزات داخل البلاد .

كما وافقت اللجنة على اخراج صدر





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٤... يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مجلس نقابة المهندسين

#### يدين العنف بكل أشكاله

أعرب المجلس الأعلى للمهنة للمهندسين مجدداً عن رفضه الشديد لكل أشكال العنف وأشكاله أي كانت مصفوفة .

وطالب المجلس في بيان أصدره أمس بشيوعية طرح التعديلات المقترحة على قوانين المهن والاعتمادات المهنية بهدف مقارعة الإرهاب والتخلف على مستوى الأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات الاجتماعية والقانونية أسوة بما حدث في قوانين الإسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر حتى يتمكن الوصول لقرار السليم .





# الإرهاب والمواجهة التشريعية

يعرف الإرهاب بأنه ممارسات خارجة عن القانون  
بوسائل الإكراه بغرض إخضاع أو إهيار طرف آخر -  
سواء كان فرداً أو مؤسسة أو جماعة أو دولة - أسراً

الارهابية ولائف عدد حدود مواجهتها وتدمير الانتماء القبطي للجماعات الارهابية مع توفير الضمانات القانونية لتحويله دون الاخذ بشخص بريء ، وأن تتلصبب العنصرية مع سلسلة القتل ، ويراعى سرعة اجراءات الاستدلال والخبرة والتطبيق الانسي والمصلحة بحيث يمكن ضبط الجريمة والفصل في القضايا في أسرع وقت لتطبيق اروع حكم . والالتزام بمصلحة قبطية خاصة للزعماء ومن مؤسسات عقابية متفصلة لتضمن برنامج متفصلة لمانعته قاطبها . ان ارادة الشعب ضد الارهاب وند التحف وند التحرف وند تخريب أمن المجتمع وأن اليك النظر الآن فقد ان الأول لتطبيق الصيغة ضد الارهاب ممايكل مواجهتها تشريعية مناسبة ومالية على أسس صلبة وصحية من منطق الحرص على الترميم القبطية والعرايت الشخصية إذ أنه من يهود ملحق التحف وتراجيع لفسة الحصور لتكتسب الديمقراطية وبذلك الانسان مصنه الوحيد واذ ثلث تطبيق التشريعي القوانين مكافحة الارهاب جدوى وإذانية في القضاء على هذه الظواهر الارهابية في البلاد التي أخلت بهذا الانسب ، وهي المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمانيا . من هنا كان مطلب القبط كل الشعب سرعة إصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب يحقق الأمن والأمان ويحمي الإنسان على أرض مصر من التحف والارهاب .

## يقلم : الدكتور شات نجيب نوري

فون أن لتطبيق استعمال شدة التحف وتحليل روافد التحرف والقضاء على جوار الارهاب حيث لا يرق القانون الحالي بين جريمة الارهاب والجريمة العادية ، سواء من الناحية الاجرامية أو العقابية ، كذلك فإن لقانون الطوارئ رغم ضرورته هو في النهاية قانون مؤقت لابد أن يبرم قوت الانتهاء العمل به ليتمشك المجتمع المصري وضمانات الديمقراطية بعيداً عن التشريعات الاستثنائية . وقد ثلث الواقع قصور لقون الطوارئ في التصدي لظواهر التحف والارهاب كما أن لقوانين التقليدية لا تصح لمحصنة التحف أو حزنه حيث لم تكن مكافحة جرائم الارهاب محل اعتبار عند صياغتها سواء بالنسبة لقوانين المدنية أو لقون الطوارئ الصادر عام ١٩٨٨ . تتكلم مواجهة الارهاب لتشكل التشريعي ويصدر لقون جديد متكامل يضع تروكاً موضوعياً واضحاً للارهاب ويحدد الأفعال الارهابية (الركن المادي للجريمة) ويحدد صور السلوك الارهابي ويضبط أجهزة الأمن حرية أكبر ومروية أكثر لتطبيق لظواهر التحف والارهاب ويصاحب أوسع للبحث عن التحف وملاحقته . واجراءات وقائية تساعد على منع الجرائم

تكتسب الجماعات الارهابية بأنها فرق لثأل الكار كاسرة وسلوكيات متطرفة ولا تكيل التعاضل السلس مع المجتمعات الانسانية القائمة وتراشك لساليب الحوار عبر القنوات الرسمية المتفق عليها مجتمعيًا ، وتعمل على تقويض النظام وعزب الاستقرار وإزعجة الأمن وإشاعة الفوضى وند الديمقراطية وإكفاء القاتن ، ولتقف إلى الاستيلاء على السلطة ، وتقوم استراتيجيتها الارهاب على إقناع اساليب الاغتيالات والتصفيات الجسدية ضد خصوم قرآن والمصالح مع التركيز على توجيه ضربات مباشرة ضد رموز وأهداف معينة والعمل على إقامة سلطات عرقية مؤلوية سلطات الدولة المركزية وملاوة لها وند لغشاء صراع الانبجيات من المسرح السياسي على المستوى العالمي والاقليمي أصبحت ساحة الارهاب خالية تماماً إلا من الجماعات العرقية والقبطية والدينية بالرغم من أن المجتمع الدولي يوجه إلى نظم «التفريعية» واحترام حقوق الانسان دون النظر إلى جنس أو لون أو دين ، كما ان الذين يند الارهاب والتحف ويدعو إلى الحب والخير والتعارف والتآلف . يمد لسلوب المواجهة التشريعية أحد المحاور الثلاثة في مواجهة ظواهر الارهاب ويلاحظ أن القوانين المعمول بها حالياً عاجزة عن مواجهة ظواهر التحرف والتصف والارهاب مما أدى إلى تزدد حجم هذه الجرائم وتكند صيرها إلى انتشارها كاسرطان في كل تداوم بما يهدد حياة الدولة ويثقل من سلطاتها







المصدر: **الرفد**

١٤ محرم ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لا.. لأرهاب القانون !!

الر مجلس الوزراء بعد اجتماع طويل . مشروع قانون الإرهاب والذي جاء في صورة تعديلات لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية . ولقانون محكمة أمن الدولة ولقانون الأسلحة والذخائر . ولقانون سرية الحسابات في البنوك !! ولقانون إلى رئيس الجمهورية كاتجنل كبير للمعونة الذي أنقله إلى مجلس الشعب والشورى . حتى يكون مشروعاً وطنياً . فلا يجرى على حد الإقرار منه أو مناقشة اسمه وتفاصيله أو تعديل بعض أحكام هذا المشروع !! ولقد طالت الصحف الحكومية وعمل كبار كتابها لهذا المشروع . كعادتهم تماماً . بل فتح البعض مزاداً . لشرع إلى بعضه في مطلقا السابق يوم الخميس . وجاء آخر ليطالب بأن نحمل قضايها هذا القانون إلى المحاكم العسكرية !!

وعندما [ إلى مايعارض يقول كعد ] . ونشرت الأرقام في يوم الجمعة تنصوص هذا المشروع . ولقشرت معه مذكره وزير العدل . التي جاءت قطعة من القوانين الصريح والرابع . من مخسوس لقانوني . يبين فيه مفهوم هذا القانون . . . حتى مفهوم بعض الإلفاظ والإصطلاحات المستخدمة في هذا المشروع . ولذا عا قد أشرنا من قبل أن في القانون العقوبات لديها يمثل ترسلة ضمنية من تنصوص للتجريم التي تنصب بكل شدة ووزارة . ولا يارها فعلا أو ثمة . إلا جعل لها عقابا غليظا . حتى أنه يأتي نموذجا للقوانين العصرية . لعد جاء المشروع الأخير ليؤكد ذلك . لعد أهد تكرار كل الأحكام الواردة في القتب الثاني من قانون العقوبات . وجاء هذا التكرار معيبا من كل جانب . بخلاف فيه صاحب كل ليدريه العمة لقانون جنائي راسخ . حتى الصياغة ذاتها جاءت ركيكة وكثير من البلبلة التكرار !!

وكم كان غريبا . أن تكون التكتلية للمشروع . ما أورده صلبه في المادة ٨٦ للشبهة إلى قانون العقوبات . من تعريض للأرهاب . حاول به أن يحمي بالمعارة الإرهابي الواقع في الخطب لغوى قليل . واجتهد بذلك من الدقة والضبط الواجب والطوبى في مثل هذه الأمور . وبدادة فإن منصب إيراد التعريفات للأعمال الخاصة هو مذهب شاذ في الشؤون . إذ يقال التعريف في كل الأمور نصرا واجتهادا لصاحبها وحده . والأصل في مثل هذه القوانين أن للشروع بمقابل على العمل محددة . ولا يعالج على تصورات . أو لاجتهادات . هي يطبقونها بعد عليها الخلاف . وفي ذات الوقت فإن إيراد التعريف على هذا النحو يعد غريب وباطل ويجعل الاجتهاد أمام القضاة والمفسرين والشراح على يرمى للشبهة ذاته عند التحقيق . ولقد وقع صاحب هذا التعريف في لشبهة بالغة . خالف فيها المسكون من جانب . وغالف اليدوية العمة في التجريم من ناحية أخرى . وحسبي أن أشر إلى بعضها الآن . لعد ذهب صاحب المشروع إلى أن المقصود بالأرهاب . هو كل وسيلة يلجأ إليها الجنائي إلى آخر ملجأ في هذه الطريقة . ونسي أن ينص على أن يكون . كل وسيلة غير مشروعة . مثلا !! عذبه طعه يحدث عن . للمشروع الإجرائي القاري أو الجماعي . . ونسي أن للمشروع الإجرائي . هو عدة العمل الإجرائية متنوعة لكل منها ذاتيتها ويربطها فرض إجرائي واحد . طيل يقتر . يذهب صاحب للمشروع إلى أن العمل الإرهابي لا يقع إلا بعدة العمل الإجرائية متنوعة . ولنه لا يقع بالعمل الواحد !! ولا يقبل قول بأنه قد نشر إلى للمشروع فريبا كان لم جماعيا . فإن ذلك الوصف إنما يريد على الإطلاق أو القاطنين . ولا يريد على العمل ذاته . عذبه فإن صاحب للمشروع وقد أعجبه بقاءه وصاحبه . لعد وقع في الخطب يجب أن ننظره عنه تعريفات القطب !! لعد الشر إلى تعبيرات مثل [ الحقن الحشري وكيبيته أو بالاصطلاح أو المواصلات ] فعلا تحمي هذه الإلفاظ والمراكبات . لصلوات ومواصلات !! ولقد جاء كل هذا الإفراد من جانب والتعريف من جانب آخر . أن صاحب للمشروع عذم على مشروعه وتعمد وضع تعريف . هو تصور واجتهاد غير محمود بأي حال . حتى أن لقهاء القانون الجنائي في الخارج . بل وفي الداخل . يأتي كل واحد منهم بتعريف وتصور . بل أن مؤتمرات القانون يجلس فيها الجميع . وكل له تعريفه وتصوره الخاص به !! ومن هذا تأتي عدة المادة نموذجا لسوء الصياغة التشريعية . ونموذجا لسوء الصياغة أيضا . ولصحب أن حذلها كلمة بغير كثيرا ولا يشر أبدا !! ومن بعد يأتي المشروع . بعد جرائم خطيرة . لكنها كلمة مكررة . وكلها منصوص عليها في القتب الثاني من قانون العقوبات !! والتدنى إلى يشير صاحب للمشروع إلى جريمة لم يرد بشأنها نص من قبل أن لقانون العقوبات . وكل الخلاف بين المشروع وذلك المنصوص . هو الاضطراب والربطلة والتزلس في التعميرات . والتخلل في استعمال مصطلحات القانون المستقرة . وبداهة الجريمة بداهة كلمة تتوار لها لركتها الخفية والمنوية على ماعو معروف ومستل . وكل الطرق في هو تخليقة العقوبات وتضيقها . وكل يمكن أن يتم ذلك . ببعض التعديلات البسيطة والنسبجة دون دوشة أو لاجهات !! لكن الأمر فيما يبدو أن صاحب المشروع أراد التحويل على من طلب إليه أن يقوم بتعديل . فجاء ليحلها لعماما تماما !! ويجب هذا الأسلوب ليس في مجرد التكرار . إنما يجب أن تكرر المنصوص على هذا النحو لصاحب . يوقع الجميع في بلبلة شديدة . بل أن المنصوص السابقة





المصدر : الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ - يونيو ١٩٨٢

والتي جاء صاحب المشروع لوميعها من جديد . فقلت انظر احكاما في الفهم الصحيح لبرارى القانون الجنائي . وانظر احكاما في صياغتها . وولما التطبيق القضائي ملك واحكاما وانصاحا !!

وتنتي بمعنى النصوص في هذا المشروع افرسية في بلها . فلم يلق صاحبها بين مراحل الجريمة . فبين الاعمال التمهيدية والتحضيرية . ومرحلة الشروع ومرحلة الجريمة الكاملة . سوى الشروع في العقوبة المعلقة بل وذات الحد الواحد . مع ان السببية الجنائية الرشيدة هي التي تقضي بين مختلف هذه المراحل وتنتج في العقاب . حتى لا يند البلب امام الماهم للتراجع عن انعام فعله . بل تكون تشجيعا للمتهم على التخلي في افضل حتى يضمنه . ويكون الاسر في هذه الحالة ( مائة .. ) واني عليها كلمة واحدة ( ) . بل انه حتى في جريمة الانضمام الى تنظيم ( لابر ) للمشروع بين من يضم وهو علم ومشور باغراض التنظيم . وبين العضو الذي يظم ولا يعلم او يدع ويرفضه التشريع الحديث كله . بل ويستعمرها ولديها الجماعي الذي لا يعرفه بل ويرفضه التشريع الحديث كله . بل ويستعمرها ولديها كل الشرائع والمواثيق الدولية ( ) على ان الاسر القريب والتجبر بالقول . هو الارادة والتجهيل في استحصل الفقه هي الرب الى السببية السببية والاعلامية والكتابات الصحفية .. ياتي هذا في الشفرة صاحب المشروع الى ( الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي ) !!

على مرحلة . كان لقانون الاصلاح الزراني والملاية بين الملك والمستشار . حسبما وصفت في عام ١٩٥٢ . مثال سلانا اجنابيا . وفي عام ١٩٩٢ جهيه نضرب هذه للحالة ليمثل ايضا سلانا اجنابيا !! ان استعمل مثل هذه الافعال في التشريع يحتاج الى محددات وضوابط صارمة . ولا تترك هكذا ترسلا في اسرسل . ويشير معتقدا مع كل حكم وتحت مظلة الظروف ( ) فهي يعطيها على نحو ما جاء به صاحب المشروع لتسع لظلال على اصحاب الاراء الذين يجهرون بأرائهم بطريقة سلمية ومشروعة . فعلا اذا دعا أحد المواطنين الى القضاء التخصيص في المجلس التشريعية . وشطب بقضاء ضحية القسسين في القالة للعمل والفلاحين ( ) على بعد ارضيا ويص من السلام الاجتماعي !!

كذلك فان صاحب المشروع قد اتي بمراتب وطوائف . فقد جعل جرائم هذا للمشروع لاتباع بالتقدم . مع ان التقدم في مواد الجنائيات بطبيعتها طويل . ومن الممكن ان يقع المتهم عن العقاب ويخرج مثلا من التنظيم او الجمعية التي انضم او انضم اليها ( ) هذا يذهب صاحب المشروع الى ملاحظته رغم مرور السنوات الطويل . ان التشريع الجنائي الحديث والمقارن . ياتي للتحليل للعقاب في بعض الاحيان . فانه ايضا ياتي ليشجع على التوبة . حرصا على فتح الباب امام المتهم للرجوع الى الجادة السوية والعودة الى المجتمع . ولم يعرف صاحب المشروع من صور تقوية بمشاكل التشريع والقضائي . الا صورة الارشاد عن باقي المتهمين . مع ان هذه الصورة في مثل هذه التنظيمات تترك اسمها طبقات اخلاقية معروفة ( ) كذلك فان من اراد هذا المشروع وصاحبه انه حفر على القضاء وان يدع عن اللامعة القضائية في توقيع العقاب . وارش السواة امام ظروف كل منهم والظروف وكل واقعة تعرض عليهم . فقد حفر صاحب المشروع هكذا وتكمنا . على القضاء استعمل لمدة السبعين عشرة من لقانون المطويات . ولله اية من ايات التطبيق على مشكل القضاة في العمل . حيث لا يكون امامهم الا الحكم بالمعوية القسوى او الحكم بالبراءة حتى لا يتأذى ضميره من تلك اللسوة التشريعية .

ولذا كانت هذه القالة . في اشارة صريحة . وتختلف عن سوء فهم وسوء صياغة باللغة وتختلف عن تضييق وخروج عن المبادئ العامة المحلفة لكل تشريع قضائي تزيه . فلما عن الصورة للبلغة التي ليست هي السبيل الوحيد للتصديق للعمل لاثراها ! والحق ان السرعة والسرعة والرياسة في اظهار المارة والفترة على التفتيش . هي التي تبت الى هذه المصوب للبلغة الضخ . وهي عيوب سبق لنا ان تحدثنا منها في اكثر من مقال وحديث ( ) ولشئنا ان ان لقانون المطويات عندما هو لقانون من جديد . وهو قانون يحمي بال الجرائم والاعمال المصنوعة وغير المصنوعة . وان تترك النصوص خطأ لا يفتقر . وان تلك الادعاء الى وضع تشريع جديد . هي موقولة تضرب الميز والضمير والتزهد في أداء الواجب في كل الحالات .

عبد العزيز محمد المحامي





العربية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - ١٤ - ١٠

## بَيِّنَات

## مقدمت

## قانون الإرهاب

الإرهاب يعني لفظ تلك الدائرة التي يخصص فيها التطرف الديني ومقتلته من حالات اغتيالات فردية فالإرهاب أيضا موجود ومنتشر في السريف بقذات حيث يتم السطو على أسلاك الغير بالقوة والإرهاب كل يوم نسلم عن حالات سرقة واعتداء على حقوق الأراضي وتجريف الأرض الزراعية كل ذلك يتم اعتمادا على العهد الجفراي عن مراكز الشرطة والقدره على الهروب من الاستدعاء لها داخل الكتائب السكنية الكبير وتشكيل العلاقات الاجتماعية التي تعطي الفرصة للتسلسل على المجرم الهارب الذي سرعان ما يعود لإجرامه بعد اختلاف رجال الشرطة يجب ان يمنع القانون أجهزة الشرطة حق اعتقال كل من يثبت أنه تسبب في أي نوع من أنواع الإرهاب أو استخدام القوة كاعتداء على حقوق الغير .. ولاعتقلى بمجرد استدعائه لأخذ أوامره وأعطاه فرصة العودة مرة أخرى لإجرامه . الشرطة في حكمة للتعامل مع المجرم أكثر قوة بأسلوب أكثر قوة لأن المجرم خرج بإجرامه على الإنسان السوي الذي يجب أن ندافع جميعا عن كرامته

يجب أن يشعر كل مواطن بمهية الدولة متمثلة في جهاز الأمن الذي يجب أن يكون حصن كل مواطن والأخطر كل إنسان ليدافع عن حقه أو يستعمل السوان القسوة المشروعة وغير المشروعة ويترتب على ذلك ان يتحول الجميع لحرب أهلية اليها للأقوى وليس لصاحب الحق

وعلم يجد من يوقفه ويرهبه وطعما جيء وراء كل حقوق الغير لمن أذن يصير بقانون

## الصوبة





المصدر : الحوية

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# إعدادات برلمانية النص الكامل لتعديل قوانين مكافحة الارهاب الاشغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنضمين اليها

حصلت العربية على  
نص تقرير لجنة الشؤون  
الدستورية والتشريعية  
بمجلس الشورى بشأن  
مشروع القانون الخاص  
بتعديل بعض نصوص  
قانون العقوبات  
والاجراءات الجنائية  
وبعض القوانين الاخرى  
لمكافحة الارهاب والتي  
ناقشها مجلس الشورى  
والشعب .. وتضمنت  
التعديلات عدة نصوص  
هامة ادخلت على قوانين  
العقوبات الحالية لتتواءم  
مع ظاهرة الارهاب التي  
تفشيت في الآونة الاخيرة !

الأضرار بالبيئة  
والروايات والمباني  
الطامة على ارباب







العربية

المصدر :

١٤ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبدأت هذه العمليات بتفويض مفهوم الإرهاب بحيث يقصد به في تطبيق لحكم هذا القانون كل وسيلة يلجأ إليها الجاني لتفليد مشروع إجرامي فردى أو جماعى بهدف إل الإخلال بالنظام العام ، أو تعريض حريةهم للخطر والحاق الضرر بسميته أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأحوال أو المبنى أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة .  
وفي المادة ٨٦ مقرر يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو لدار عمل خلاف أحكام الدستور أو القوانين أو منح إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من مؤسسة أعمالها أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ويعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة كل من تولى قيادة أو زعامة ما فيها أو أمدعا بمعلومات مفيدة أو مفيدة مع علمه بالغرض الذى يدعو اليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى للجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالمعاقبة المنصوص عليها بالفترة السابقة كل من دعى بالقتل أو التكاثر أو بأية طريقة أخرى للأغراض أو المبادئ التي يدعو إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المذكورة في الفقرة الأولى أو أحسن أمر من أمورها . وكذلك كل من حاز بقرارات أو بالواسطة أو أحرز مجهودات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن شروجا أو تحييد الشيء مما تقدم إذا كتبت ممددة للترويج أو لإطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو أذاعة شيء يذكر .

والفظة ٨٦ مكرر ١ - تنص على أن تكون العقوبة الإعدام أو الإشتغال الشاقة المؤبدة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق أو تنفيذ الأغراض التي يدعو إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدعا بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أدوات





المصدر : ..... العربيه

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٩٩٢

أو معلومات أو أي شيء آخر مع علمه بما يدعو إليه ويومئ إليها في تحقيق وتنفيذ ذلك .

وتكون العقوبة الإعدام للشقة المؤقتة بقسمة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابعة إذا كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنكورة في هذه الفقرة تستخدم لأهداف الإرهابي التي يدعو إليها أو كمن الترويج داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقرآن المسجلة أو الشرطة أو بين أفرادها .

### الانضمام للجماعات

وفي المادة ٨٦ مكرر ب - يعاقب بالانعدام المؤبد كل عضو واحد من الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنكورة في المادة ٦ مكرر أو تستعمل الإرهاب لأجبار شخص على الانضمام إلى أي منهما أو منعه من الانضمام منها . وتكون العقوب من الأعدام إذا ترتب على فعل المجني موت المجني عليه .

وفي المادة ٨٦ مكرر ج - يعاقب بالانعدام المؤبد كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو واحد من يعملون لصالح أي منها . وكذلك كل من تخفي معها أو معه لتقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممتلكاتها الدبلوماسية أو مواطنيها أثناء سفرهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضع السعي أو التخبر أو طرح في ارتكابها .

والمادة ٨٦ مكرر د - يعاقب بالانعدام المؤبد كل مصري تعاون أو التحق بغير إذن أو تصريح كتابي من الهيئة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تعيينها يكون مقرها خارج البلاد ويصنع الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أصلاً غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الإعدام للشقة المؤبد إذا تلقى الجاني تهديدات





العربية

المصدر :

١٤ شعبان ١٩٩٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الوجه إلى مصر .  
والقادة ٨٨ مكر بمعاقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف  
وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معمرها السلامة  
للخضر . وتكون العقوبة الإنشغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجاني  
الارهاب أو نشأ عن العمل المذكور جرح من المخصوص عليها في المقتدى  
٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو  
خارجها . أو إذا قام الجنائي بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء  
تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته  
وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل  
الوسيلة أو خارجها .

وفي المادة ٨٨ مكر بمعاقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على  
أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو لمعتجرة  
أو جسسه كرهية وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها  
لاعمالها أو الحصول منها على منفعة أو فدية من أي نوع .

وبمعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو الرع في تحكيم مقبوض عليه في  
الجرائم المخصوص عليها في هذا الفصل من الحرب . وتكون العقوبة  
الإنشغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد  
أو الارهاب أو انتصف بصف كاذبة أو أبرز أمراً موقراً قديماً ممنوعه  
عنها . أو إذا نشأ عن الفعل أصفة شخص أو إذا قام السلطات العامة  
أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو إعادة المقبوض عليه  
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص والمادة ٨٨ مكر  
(١) مع عدم الإحتكال بأي عقوبة لشد بمعاقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة  
كل من تعدى على أحد المقتدى على تنفيذ أحكام هذا الفصل . وكان ذلك  
بسبب هذا التخطي أو قام بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه  
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الإنشغال الشاقة المؤبد إذا نشأ من التعدي أو  
المقبومة عليه مستتمة يستعمل بمؤامرا . أو كان الجنائي يحمل سلاحاً أو  
قام بخطط أو احتجاز أي من المقتدى على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو  
أو زوجة أو أحد من أصوله أو فروعه .  
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المقبومة موت للجاني  
عليه .





المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعا



بقلم :

د. محمد حلمي مراد

من الممتع تجريب على  
المواطن مالم يكن لأغراض الراح  
والفرشة وممارسة ألعاب المأولة  
والكر تشبة!!

وقد استقشر واضعو هذا  
الشروع الحر من النص على العقاب  
في هذه الحالة التي لم تتجاوز مرحلة  
التفكير وتبادل الرأي حول ما يجب  
أن يكون في شأن الإضراب أو  
الغلاطات القاسية، دون استخدام أي  
أسلوب إرهابي مما نصت عليه المادة  
الأولى من المشروع، مما يقضي على  
الانتقام للوطن والاعتداء بالأمور  
العامة، فعلاوات الذكره للتعبية  
لشروع القانون للوقعة من وزير  
الحمل أن تفل ذلك بقولها إنه تم  
تجريم ذلك «باعتبار أن مثل هذه  
التفطيمات هي القوة الأولى للعنف  
والإرهاب»، في حين أنه إرهاب قصد  
منه منع جلوس المواطنين معا للتباحث  
في شؤون بلادهم خشية اتهامهم  
بتكوين مثل هذا التنظيم الفكري

وأخيرا أقتنع أهل الحكم بأن نقل قوانين مكافحة الإرهاب عن  
الدول الأوروبية لن يحقق لها ما تنبغيه من بطش وترويع  
للمواطنين لإسكات كل صوت يعلو يائتقده أو الاعتراض على  
تصرفاتها، أو بالسطح والشكوى من سياساتها الفاشلة، بعد أن  
تبين لها ما سبق أن ذكرناه من أن القوانين القائمة في مصر أشد  
والقسى. كما أدركوا أن إصدار قانون جديد يحقق لهم المطلوب  
من توسيع دائرة التجريم وتقليظ العقوبات تحت اسم  
«مكافحة الإرهاب» من شأنه أن يلقي السبب لزعموم لاستقرار  
حالة الطوارئ، وهو مواجهة الإرهاب للسلاح، في حين أن النظام  
الحاكم لا يتصور أن يتمكن من الاستمرار في الحكم إلا في ظل  
قانون حالة الطوارئ للفترة منذ عام ١٩٨١.

جلس الدولة، أم خشية امتارنه على  
بعض ما ورد به، أم استنارها بسيادة  
القانون، أم لكل هذه الأسباب جميعا!!

تجريم التجمعات الفكرية  
والتمهير عن الرأي:

وإذا كان لا اعتراض على تجريم  
اقتطاف وسائل النقل الجوية والبحرية  
والمائية، مما يعرض سلامة من بها  
للخطر، أو احتجاز الرهائن على خلاف  
القانون للضغط على السلطات العامة،  
فإن النص على عسوبة السجن  
والأشغال الشاقة لن يشعرون - على  
خلاف القانون - جمعية في منظمة أو  
جماعة بفرض الدعوة بآية وسيلة  
دأى وأو لم تستخدم القوة أو العنف  
لتعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو  
منع إحدى السلطات من ممارسة  
أعمالها أو الاعتداء على الحريات  
الشخصية والعامة في الأضرار  
بالوحدة الوطنية، لا يعتبر إرهابا  
حسب التعريف الوارد بأول مادة من  
مواد مشروع القانون الجديد، إذ أنه  
يمكن الاستناد إلى هذا النص أساسا  
على عدد يتجمع من المواطنين للتكثير في  
المطالبة بتعديل بعض أحكام الدستور  
أو تغيير ما تنص على بعض القوانين  
أو بالبحث فيما يقع من خلافات بين  
طوائف الأمة. وهو أمر خطير ويحمل

ومن هنا فقد تلقى ذهن تربية  
الشوطين من وضع مشروع قانون  
يدخل إصلاحات وتعدلات على قانوني  
العقوبات والإجراءات الجنائية،  
ومجموعة أخرى من القوانين تشمل  
قانون الأسلحة والخفاش، وقانون  
الأحداث!! وقانون محاكم أمن الدولة،  
وقانون سرية حسابات البنوك فون  
أن يضعوا لهذه التشكيلة من  
التدبيرات التشريعية عنوانا واحدا  
يجمع بينها، حتى لا يقعوا في الخطر  
بالمقارنة مع القوانين السماء قوانين  
مكافحة الإرهاب في الخارج، أو  
بالمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ لفرار  
ذريعة إعلانها، بل حرص مشروع  
قانون هذه التشكيلة التشريعية في  
مادة قبل الأخيرة منه على تأكيد عدم  
اختلاله بقانون حالة الطوارئ، خشية  
السهر أو التيسان!!

وقد اقتضت الحكومة بعرض  
مشروع القساينون على مجلس  
الوزراء لإحالة إلى مجلسي الشعب  
والشورى لمناقشته وإقراره، دون  
عرضه على قسم التشريع بمجلس  
الدولة كما يقضي بذلك قانون  
مجلس الدولة، وهو ما ينتج باب  
النسب في إجراءات إصداره، ولا  
ندري إن كان ذلك نتيجة الحالة  
للرطة لإقراره، ثم عدم إعمال شأن







المصدر :

## النشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٤ ربيع ١٩٩٢

المعاقب عليه، ولو لم يستعن بوسائل إرهابية أو يقصوم بأي أعمال تنقيذية...!! وكان لسان حال وأضمر القانون، يقول إن أي تفكير يجري بين عدد من المواطنين في شئون البلاد، من شأنه أن يؤدي بهم إلى الإرهاب!!

وتماهى مشروع القانون في شأن هذه التجهيزات الفكرية التي لا تستخدم أي وسائل إرهابية، ففص على المعاقبة بقوية الأشغال الشاقة والسجون على كل من روج «بالقول أو الكتابة» أو «بالفعل» أخرى لأغراض هذه التجهيزات، أو حسن أمرا من أمورها، دون وصف هذا الأمر بالمقصود على أي وجه من الوجوه، وهو ما يؤدي إلى العقاب على تصنيف أي أمر من أمورها، ولو كان حسنا في حد ذاته. الأمر الذي يدل على التعسف الشديد والرغبة في انخراط الرب لدى كل من يتناول هذه الأمور... مما يتشأن من الحرية والديمقراطية، ويتصادم مع حرية التعبير عن السرائر التي كفلها الدستور للمادة ٤٧ منه، ويتعارض مع رسالة الصحافة التي أتت لها الدستور فملا قائما بذاته باعتبارها سلطة شعبية مستقلة

ولفظ مشروع القانون عقوبة الجنابة المقررة في تلك الحالة إذا كان الترويج أو التجنيد داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة ولو لم يكن الإرهاب ملحوظا لتحقيق الأغراض المدعى لها. وهو ما لا يعتبر مكانة للإرهاب، لأن العقاب يوقع حسب نص المادة، ولو لم يكن الإرهاب ملحوظا لتحقيق تلك الأغراض...!! واعتبرت دور العبادة

والجيش والشرطة طرفا مشددا. إن الظاهر هو تكميم الأفواه، وعدم التفتت بأي نقد أو اعتراض للنظام الحاكم، والامتناع عن المطالبة بأي تعديل للدستور أو القوانين أو الأوضاع القائمة... فهل يتفق ذلك مع حرية السرائر، ومع الشورى والديمقراطية، ومع الجوار المزمع الذي يدعون إليه طاعربا ويرفضونه موضوعا؟!!!

**الأنتماء بعدم مقاومة رجال السلطة يجب أن يقابله التزامهم باحترام القانون:**

وإذا كان مشروع القانون قد اشدد إلى درجة النص على عقوبة الأشغال الشاقة، لن يهدد أحد للقانون بتفكيك الحكام باستعمال القوة أو العنف أثناء تاجية وظيفته أو سبيلها، فإنه كان يجب أن يقابله التشديد على وجوب مراعاة رجال السلطة العامة حكم القانون في تنفيذ واجباتهم، بحيث يشتكون إن يتصدون لهم صفاتهم ووظائفهم، ويحسنون معاملته المملوطين، ولا يتصدون على اتقارهم أو يظفون الأثام منازلهم، أو يتصدون على حرمان عائلاتهم، ولا يقبضون على رهاثن من أفرادها هنا إن قانون العقوبات يتضمن النصوص الكافية بمعالجة من يخرجون من رجال السلطة العامة على أصول واجباتهم، مما يعتبر استعمالا للقوة وتجاوزا لحسن وظاههم، ولكن ما يقع من موهضه رجال السلطة العامة يخلق جوا غير طبيعي ويراد الشعور بالتأجيل إلى العنف. ومن الواجب على الشرع، كما يشهد مع من يخرج من الحكوم على ما يقضى به القانون، أن يقيه ويظلم العقاب على رجال السلطة العامة الذين يخرجون على مقتضيات وظاههم، مما يخلق الشعور بالعداء نحوهم، ويؤدي إلى العنف المضاد، حتى تنعم النور الحيادي والشرعي لرجال الأمن في نفوس المواطنين كافة، ولا يتصور أحد أن الشرع متحيز لعمال السلطة الصامة على حساب كرامة المواطن العادي وحقوقه، وهو برىء حتى تثبت إرثته، ولا يجوز تمليطه أو الاعتداء عليه ولو كان ميانا، وإن أية عقوبة تواقع عليه يجب أن تكون صادرة من محكمة قضائية بعد الاستماع إلى دفاعه.

يشتد تكميم الجوار الطبيعي بين رجال الأمن العام -الذين يجب أن يكونوا محل التقدير العام باعتبارهم محايدين وملتزمين بالقانون ويؤدون واجبهام لصلحة للبلاد- وبين المواطنين من أبناء هذا الشعب مصدر السلطات جميعا بنص الدستور.

### لماذا تخصيص دائرة قضائية

### للجهات التحكم في القضايا المتعلقة بالإرهاب؟

وقد جاء في التعديل الذي رؤى انخاله على قانون محاكم أمن الدولة،

النص على تخصيص دائرة معينة-يلجى محاكم أمن الدولة في القاهرة- بنظر الجرائم الواردة بالفضل المضاف إلى قانون العقوبات الخاصة بالإرهاب، دون التقيد بالاختصاص المكاني للنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢١٧. وهذا النص لا مبرر له، إذ يجعل المتهم إن يحاكمون أمام قاضيهم الطبيعي، وفق ما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور... مما يؤدي إلى إمكانية الطعن بعدم دستورية هذا النص... فضلا عن أنه يتسبب في استقلال القضاء وحيداه، بتخصيص دائرة معينة للنظر في قضايا الإرهاب.

### إعطاء الشرطة سلطة الحجز ١٧ يوما بدلا من ٢٤ ساعة:

وخلالها لا يقضى به قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢٣٦ من العهد قوام الشرطة بتسويق الجاه الضبوط خلال ٢٤ ساعة إلى النيابة العامة إذا لم يأت بها بيرة، لتصرف في شأنه بالقبض عليه أو إطلاق سراحه، نص مشروع القانون الجديد في تعديل القانون محاكم أمن الدولة على إعطاء الشرطة سلطة التفتت على المتهم في قضايا الإرهاب مدة ثلاثة أيام كإجراء تفتطي، ثم لها أن تطلب من النيابة العامة بعد ذلك الإذن بالقبض عليه مدع أنه مجبور عليه فعلا، مدة سبعة أيام، ويجوز مدعا لسبعة أيام أخرى لضرورات التحقيق، وبذلك تمتد سلطة الشرطة في احتجاز المشتبه فيه إلى تعديهم للشرطة ثلاثة، مدة ١٧ يوما بدلا من المدة العادية المقررة لقانون-سعي ٢٤ ساعة- دون دليل.

وهي سلطة خطيرة تهدد حياة المواطن العادي لجرد الأفضاء، وقد تستخدم من باب التأديب والإذلال لسبب أو لآخر لا علاقة له بالإرهاب... ولا بد أن يوضع لها من الضمانات، بحيث لا يكون للتفتت منها فخر شعبه، أو تزدحم عليها إلى هذه النتيجة، مما يفتح دائرة المواطن إذا تم التوسع في استخدامها في غير ما يبدو من غرض ظاهر موضوع لها. فضلا عن تمازج هذا النص مع ما تقضى





المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غيره لاتخاذ إجراءات التحقيق، وهو  
لا يمتد إلى إلغاء النيابة من الحصول  
على إذن من مجلسي الشعب  
والشورى للقبض على أعضاءها  
والتحقيق معهم دون حاجة إلى رفع  
المصانة البرلمانية عنهم، فيما يتعلق  
بالاتهام بجرائم الإرهاب، وهو أمر  
خطر يهدد الأعضاء المعارضين أو  
الخارجين على الخط للرسميين،  
ويتمارض مع الملتحقين؟ أم لا؟  
المستور، مما يجعل القانون الجديد  
محلا للظن بعدم الدستورية.

وأعطى النائب العام وأن يفرضه  
من الصالحين الصالحين الحق في أن يأمر  
ومن تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة  
رسمية أخرى، بالإخلاء أو الحصول  
على بيانات تتعلق بالمعاملات  
والقوائم والخزائن في البنوك، استثناء  
من قانون سرية المعاملات بالبنوك،  
ولذلك يقصد كشف المعلقين في جرائم  
الإرهاب.

وهذه السلطات الاستثنائية  
الواسعة التي يمنحها القانون الصادر  
بقصد مكافحة الإرهاب، كان يجب أن  
يأخذها مع استقلال منصب النائب  
العام حتى يكون في هذا الاستقلال من  
السلطة المحكمة ما يطمئن للوطنين  
ويوضحهم عن القضاة القضائية  
التي ألقاها القانون للقرعة.. ذلك أن  
النائب العام - رغم خطورة منصبه  
باعتباره المهتمين على سلطة التحقيق  
والانتهاء، وأن جميع رجال النيابة  
العامه وكلاء عنه يأتون بأمره  
ويخضعون لرقابته - يتم تعيينه  
بقرار من مجلس الجمهورية دون  
عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى  
الحصول على موافقة - أو حتى أخذ  
رأيه - على خلاف الوضع السابق  
لجميع رجال القضاء والنيابة العامة  
١١٩ من قانون القضاء القضائية.  
والى أن يتم هذا التصديق  
الأساسي، لا يجوز التوسع في  
اختصاصات وسلطات النيابة العامة  
على حساب الضمانات القضائية  
القرعة، حتى لا يفشل ميزان العدل في  
البلاد.

وما أسهل أن تنس قطعة من هذه  
القطع الصغيرة الحجم في منزل من  
للنازل لكي ينتقل صاحبه من النار إلى  
النار بالرغم من أن هذه القطعة  
مقردها لا تضر منها ولا خطر..  
وبهذا المنطق القريب يمكن أن تتحول  
أشياء أخرى كثيرة، مما توجد في كل  
بيت إلى مصدر للفقر كالقفاص  
والكبريت والبنزين وغيره.. فهل  
نجرم كل من يوزع مثل هذه الأشياء  
لكافة الإرهاب؟ وهل وصل الهلع  
ومما وقع من بعض الأحداث إلى هذا  
المد الذي لا يصدق عقل أو يقوله  
منطق؟

## توسيع سلطات النيابة العامة دون استكمال ضمانات استقلالها

وقد توسع القانون الجديد في  
السلطات الممنوحة للنيابة العامة.  
فأجاز لها كما ذكرنا أن تعطي  
للشرطة الحق في احتجاز المواطنين  
المشتبه في اتهمهم بالإرهاب أسبوعاً  
بعد أسبوع.. كما منح النيابة مئة ٧٢  
ساعة أو ثلاثة أيام، قبل قيامها  
باعتقالهم للتحاليل، وهو  
أمر لا محل له وغير معمول به، إلا إذا  
كان للقبض به دمرطة عباد الله  
من يوجه إليهم الاشتباه في جرائم  
الإرهاب، وقد يكونون منه براء!!  
وأعطيت النيابة العامة -  
بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة -  
السلطات الممنوحة لقاضي التحقيق  
ولمحكمة الجنت المختلفة مفعلة في

شرفة المضرورة في مذمعة الحبس  
الاحتياطي لتتهم أسبوعاً أشهر، دون  
إحاطة إلى المحكمة المختصة المحكمة..  
وهو ما يعتبر حراماً للمتهمين  
المحبوسين احتياطياً من عرض أمرهم  
على القضاء لئلا ينسب بعد حبسهم  
لعتباطية على فترات متتالية بعد  
الاستماع إلى أقوال النيابة عن سر  
التحقق.. فهل المقصود حرمات  
المواطنين من الضمانات القضائية  
المقررة بحيث يفرجون إلى الحياة بعد  
فترة الحبس الاحتياطي ثاقمين على  
الجنين، سالكين على الأوصاف  
القائمة في أيدهم؟

كما لغيت النيابة العامة من القيد  
للوارد في المادة ٩ من قانون الإجراءات  
الجنائية بوجوب تقديم طلب أو  
الحصول على إذن من اللجنة عليه أو

به المادة ٤١ من الدستور من عدم  
جواز حبس المواطن أو تقييد حريته  
بإذن قاضي أو قاضي من القاضي  
للحصول على النيابة العامة، مما يجعل  
هذا النص موضعاً للظن فيه بعدم  
الدستورية.

## المعالجة بعقوبة إحرار صلاح دون ترخيص على من يجوز سكيناً أو جنزيراً أو جزءاً من سلاح

وقد شهد القانون الجديد  
العقوبات المقررة بقانون الأسلحة  
والذخائر بالنسبة للاحتجاز في الأسلحة  
النارية والبيضه واستيرادها  
وتصنيعها وإصلاحها دون ترخيص،  
غير أنه تجاوز للعقول إذ اعتبر من  
الأسلحة التي يعاقب على حيازتها  
والبلط والسكاكين والجنائز، وهي  
وإن كانت ذكرت بعقوبة بالجميع إلا  
أن الطريقة لتنظيم أولوم يوجد منها  
سوى قطعة واحدة..  
وأضاف إليها دواي إمالة أخرى  
تستخدم في الاعتداء على الأشخاص  
دون أن يوجد لإحرازها أو حملها  
مسورع من الضرورة الشخصية أو  
الحرفية.

وهو توسع غير منضبط لا  
يتصور أن يتضمنه قانون جنائي  
شديد العقاب، إذ أنه يعرض من  
يحتفظ لديه في منزله بمصا أو قالب  
طوب أو سكينه مطبخ للمساءلة  
والجوز الشرطة بل ويمكن أن يعال  
للمحكمة.. وهكذا يرى الويل ويتحمل  
المتابع ويمتد على حريته ويضطر  
لإفراق المال لثروة نفسه من هذه  
التهمة التكرار التي تعتبر في الواقع  
بمائية نكتة.. تفرعية ينفذ عدم  
إحاطتها في مجال الجدم من الأمور..

ومن هذا القبيل أيضاً توقيع  
العقوبات المقررة على إحراز الأسلحة  
دون ترخيص على من يجوز ما سمي  
بالأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية  
التي ودرت في جداول مراقبة القانون  
واشتكت على المضرورة والطرفه  
وترياس البندينية، وساقية المسنن،  
وما شاكل ذلك..!! بالإضافة إلى  
كلمات أو مخفضات الصوت،  
والسكوكيات التي تسرب على  
الأسلحة.





المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه هي أهم النقاط التي توجه  
إلى القانون الجديد للوضوح  
لمكافحة الإرهاب، تضعها إبراه  
للجنة تحت الانتظار، وإن كنا لا  
نتوقع أن يوصي مجلس الشورى  
أو يقرر مجلس الشعب بإخلاء أي  
تحميلات جرمية عليه.. مؤكداً  
أن هذه التقارير ذات الحساسية ليست  
هي السبيل لوقف التفجيرات  
الشعبية، كما أوضحنا ذلك في  
مقالاتنا سابقاً، وإنما يتم ذلك  
بمعالجة الأسباب الاقتصادية  
والسياسية والاجتماعية الكامنة  
ورافعا.. والله الهادي إلى سواء  
السبيل.





# قانون الارهاب .. ماذا وراءه؟

بقلم: عبد المنعم سليم جبارة

والحكومة - كما يبدو ومن خلال منطلق التردد - لا تريد أن تكون هناك لفحة من الوقت أو مجال أو شغل أمام أي جهة لتتولى هذه التعديلات ومن ثم كانت إحالتها للبرلمان لمجلس القضاء - سيد الخراف - لضمان مودعه وفي المجلة المطلوبة، رغم خطورتها وجسامتها ما في تقاضيه، ومن أجله ذلك:

١- تجريد فيلم أي مواطن مصري بدوره الاسلامي ازاء قضاياء المسلمين ومطعم وإزائته من شتى الديار وذلك تحت نص الانضمام للجماعات في الخارج، وأولم تكن تمثل ضد مصر أو ضد مسلمتها... يعني هذا أن دعم الشعب الفلسطيني ومنازرة في محنته من خلال مساعدة منظمات ومؤسسات وتمويلها لتفصيلات في الخارج تصل عيوبها إلى الاشغال الشاقة... ومثل في ذلك مثل مساعدة المسلمين في البوسنة والهرسك ضد حركة جاراته وتجهيزاته لجانب السوفيات ومنابع النيل والتي تمثل خربانة من فرائض الحياة بالنسبة لهم.

٢- ما جاء في هذه التعديلات خاصة بتجريم الاستعصان بالنفس لجماعات الارهاب وهو تجريم يتسع مداه ليشمل كل تشاؤم في ذكر القضية هذه لجماعات الأمم إلا إذا كان في إطار الرؤية الحكومية وقهرها وهي حسب الحق والولاء للتفصيل التي تبحث وراء جذور التفصيل وتسمى اصعب السلاج والوداد.

٣- ما جاء في نصير هذه التعديلات خاصة باعتهاءه على ضباط الشرطة - ورغم أنه ليس هناك منصف يقر اعتهاءه على ضباط الشرطة أي أن فرد من أبناء هذا الشعب إلا أن النص هـ صريح كما يفهم منه ليشمل تجريم كل فرد يطلب بحق له أو يفتن من خلال القانون على ظم أو اقتتال وقع عليه من قبل الشرطة.

٤- ما جاء في هذه التعديلات من تجريم يتسع مداه ليشمل الفكر والتفكير وتنتع عيوبها لتصل إلى الاشغال الشاقة. إنها أصلة من كثير تضمنتها التعديلات التي تضمنتها بدوره مشروع القانون الجديد. تجريد من تطبيق الاقتتال حول رقاب وغول الحياة.

٥- إن الحكومة تلتزم إلى النفس في أسلوب - السلق - الحق القرائن رغم خطورة هذه القوانين وخطورة التفصيلات والاشغال التي تعرض لها دون اعتبار سابق لتجاوز التي ما زالت مرادها في

في الوقت الذي تطن فيه الحكومة، وخاصة من خلال مصطلحها الضريبية أن هناك بعض جهات أو جماعات تسمى للفرض وصايتها على الشعب وتوجيه البرهنة التي تتلق وأرامها والكفارة وماكميها. لا تتورع الحكومة نفسها من لفرش وصايتها بشتى السبل، ول شتى الاشكال على الشعب وتمهيش دوره والفاء وجسوده. ومع إصرار عجيب على رفع الاقتتال الديمقراطية والشريعة والالتزام بالقانون والنسب.

ويبدو أن الحكومة وهي تختص في فرض هذه الوصاية على الشعب والفاء كل دور له وفيه معتقه بوجود أي قوى شعبية ذات نتائج وإغائية، وانتشار يتوارى بصوره وجوده ضمن الحزب الوطني - إلا كان له شة وجود - تعتقد في مخالطة مع نفسها أو مع الناس أن العزف من خلال الإعلام الحكومي وكافة أجهزته على أوتار الديمقراطية والشريعة والقانون والنسب والأغلبية المزعومة للحزب الحاكم - كلية بمؤامرة الحقائق وتمثيل السمار وتعمان الحياة السرمية.

ومن منطلق الوصاية الحكومية والفاء أي وجود للآخرين خرجت الصلص الحكومية وبلا مقدمات تقول - صباح الخميس الثامن من الحرم - انتصت من يوازي المال إن مجلس الوزراء وافق أمس الأربعاء بعد سبع ساعات من المناقشات على مشروع قانون يقضي تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والإجراءات والسياسات السرية وقانون الأسلحة والذخائر وهي تعديلات تستهدف مواجهة الارهاب والعنف وأن هذه الموافقة جاءت بعد مناقشة مستفيضة لبرامج الارهاب وتطورها في مصر. وأن - صايف مدينى - حل حد قول السيد صفوت الشريف وزير الإعلام - قال إن المسؤولية الوطنية التي تتحملها الحكومة أمام المجتمع تفرض ضرورة مواجهة أعمال العنف والارهاب التي تهدد لترويج المجتمع وارهباب وفرض الوصاية واستخدم العنف. وأن ما تركته الفتنة الخارجة عن القانون من أعمال العنف والتي تمثل تمارضا مع الديمقراطية وتناقضا مع الحرية التي تقدم على احترام الآخرين وحرية الرأي والمعتقد والمفاد على الوحدة الوطنية وأمن المجتمع واستقراره يستوجب التشريع لحماية الصالح.

## ملاحظات هامة

أن شمة ملاحظات هامة تستحق التسجيل - خاصة وأنها تصب في مصلحة واحدة وتتلقى عند نتيجة واحدة وهي أن الحكومة حاضية في سياسة الانفراد والتفرد وحدها بتفصيلها هذا البلد وأبنت لفيها. وتقرير أمر صاغه واستقبله دون شركه أو مشاركة من أهله وأصحابه. من هذه الملاحظات:

١- إن الحكومة خرجت على الناس بمشروع قانون يدخل تعديلات على مجموعة من القوانين لها أهميتها وخطورتها فحادة وبلا مقدمات، وبدون أن تطرح القضية على بساط البحث والرأي أمام أهل الرأي والفكر، ولدى مختلف القوى الشعبية والأحزاب وعند الجهات العلمية المتخصصة في القانون وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع ليلورة رأي وموقف ازاء قضية من أخطر القضايا يكون بدوره أساسا لبلورة سياسة وأصمة الامتثال وأصمة السبل، كان أن الحكومة تجاهلت نقابة لأحاديث بفكر وعلم رجالها وخبراتهم وتجاربهم وموردهم الهام والشخص.







المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

على الآلاف من أبناء هذا البلد، ومازالت بصمتها والارزاقها وتناجسها كثية على مسلسل حياتهم اليومي ومن ذلك قانون ترغيف الأموال وقانون الطوارئ.

### الواقع والمخاضات

إن النهج الديمقراطي الصحيح في معالجة الأزمات والمشاكل والقضايا الثورية يعني فتح الأبواب والنوافذ أمام كل الآراء الحرة التشريعية، بما يؤكد الأخذ بنهج الحوار الصحيح بين كل الشركاء والأطراف أصحاب القضية والمصلحة والترتيب معهم بما يمل بالبلاد من أسباب ومظاهر الفقر أو أسباب ومظاهر الشر.

ولفتح النوافذ والأبواب يعني فتح كل قنوات ومسايل أمام أصنام الجميع ولي مسامحة واحترام وتقدير لحدود حق وواجب الآخرين ومدى أن تتفرد بها الحكومة لتكون وفاءً على كتابها ولجناتها.

لقد صنعت الحكومة العديد من القوانين الشاذة ومنها قانون الطوارئ، ولم تلم أمام الأمن فيود أو عطيات في مجال الاعتقال والحبس بل وممارسة الضغوط والتعذيب، ووصل الأمر إلى حد لطمعة الرصاص في عطف ممارسته فريق من الناس وحلف ممارسه الأمن. فما استقام أمر ولا استقام أمن ولا استقرت الأوضاع ولا حال الرصاص بين الأفكار والآراء، وأحداث التفويض بل صارت هناك محاولة مضبوطة تقول: إن للفقر والكتب يولد العنف والإرهاب، والعنف والإرهاب أن تلك الفقر والكتب يولد مزيداً من العنف والإرهاب. بمعنى أن هناك شبه حلقة مفرغة تكاد تدور بكل البلاد والجماد مما يستدعي وقفاً موضوعية متجردة لتقوم الواقع وتقوم للحال ورسم سياسة متجردة لاصلاح وعلاج المعاش وتمتد الأجواء والسبل لمستقبل آمن كله الاستقرار والأمان والعطاء.

إن إصدار قانون خاص بالإرهاب أو تحت مسمى إضلال تصبيلات على قوانين العقوبات والأجراءات والمصالحات والسلاح. فحسب أنه إن يقع من الواقع شيئاً، أن لم يطمع إلى مزيد من التفجير بل والانتفاخ والانفجار، وعلى حد قول واحد من القانونيين المعروفين وهو فليب الحاميين بالقاهرة في صحيفة السوف - الثامن من يوليو - بأن ترسانة قانون العقوبات والأجراءات وتدابيرها ومخلفاتها من تفريمات على قانون الطوارئ وقانون العيب وقانون ممالك أمن الدولة والأسلحة والتفجير والتفجير والاجتماعات والأحزاب وغيرها. هي صورة مجمعة للتصنيف التشريعي الذي ألغى السوء تطول كل فعل بل تطول حتى مجرد التفكير وتناقب على التجديد والتجديد كما تناقب على تدبير الأمن العام، وبت الضامات، وكذلك على مجرد الشرع. بل في بعض الحالات الأمثال التصنيصية وتماثل على الأشرار بكل صورة وعلى الاتفاقات الجنائية العامة والخاصة. كما أنها تصالب على استعمال القوة بالفضل، بل حتى استعمال القوة لمعولاً فحسب، وتماثل على التفجير والتفجير والاجتماع العام إلا بتريخيس وقرب، وعلى إسماء السلاح وأن كان تعمل سكون، وقانون الإجراءات الذي هو قانون الضمانات

للمتهم تشكلت فيه الضمانات حتى أصبح خيالاً، بل إن بقايا الضمانات يجري انتهاكها بلا رقيب. ولقانون الطوارئ الذي يطر لسلطات والصلاحيات ويمنح للسلطة الثانية على بإصدار أوامر كتابية أو شفوية يجري تنفيذها والطاب على مخالفتها، بدءاً من وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والحرور في أماكن معينة وأوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطينين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات. «إن القام يتسبب عن تعمد صدور هذه السلطات للفرقة التي تمثل مغالب وإتلاف حادة وقاطعة الدولة ليهل هناك حالية المزيد». للحق والصبر تؤكد أن لينا هو قائم الفكر والشاذ والفريد. وإن الدعوة إلى المزيد لها خير ليس ينفي. إن فسلطات بالأحد، ولا فيود يؤكد ذلك واقع الحال ومليارد على الحينة مستلوي في الأمن. وأهل الهدف من إصدار قانون جديد هو إلغاء ما بقي من قدر شغل من الضمانات للأفراد، التحول لأجراءات كافة الأفراد، وإيفاض على ما يجري ومما يجري شكله القانوني وحتى يكون كل شيء في إطار القانون والحدود حسب الآلة التي ترافها الحكومة. إن كل الغراء العبوديين على صالِح ومصلِح هذا البلد يستنكرون أي نمط من أنماط العنف والإرهاب إما كان مصدره ويكون على أسلوب الحوار لاجوء تتوالى فيها حرية القول والتعبير أمام الجميع ليسهم كل برأيه وينضج كل بأوجه في ممارسة كاملة لعقود، فذلك هو السبيل الصحيح لمواجهة الحال والواقع بأمرائهم، وإثبات، وتطوره الفعالة، وعكس الفعالية، فتتمش كل القوة القاطعة وثبات الأثر والفكر وتكسيق الأفراد حتى لاتندل برأيه ولولها أزاء مشرّع قانون على هذا المستوى في الخطوة والجماعة، يعني مزيداً من التفرق والخلل في وقت البلاد لعوج ماكنون فيه إل تجريد الجود في درجها الصحيح لإلغز الفليات الصميمة: ليتم الجميع بالأمن والاستقرار.

فعل العمل المكممة من نهجها. وتصبح من مستلزمة ربما المخاطر وجهاً للمصالح. وحتى لايقع الانفجار والانفجار.. فيصبح الجميع ويضعف إن ضلابة الجميع!





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٠١ هـ - ١٩٩٢

## اهدار الحريات وانتهاال للحقوق التي اترها ديننا

د. عبد الرشيد صقر: دكتور  
بجامعة الأزهر والناشطة  
الإسلامية المعروفة

إن هذا التعتيل إهدار للحريات وانتهاال للحقوق والمقتضد به الإسلام وحده أو لا وأخيراً. ونظام الحكم بهذا التعتيل سكب البازين على نار ويلها خراباً. والدولة أشتات خطاً فادماً في وسيلة العنف التي تستعملها مع الشبيبا للسام في غياهب المعتقالات وسلك دماهم في عرض الطريق تمت أشمة الشمس في وقت الظهيرة.

وأو أن الدولة أفتت وأرادت تثبيت أركانها للجات إلى لفة المعار بين الجماعات الإسلامية ووقفت على البواعث والاسباب وشخصت العلة ثم قدمت بعد ذلك بالسم الناتج، إما أن تعمل القوانين زاعمة أنها تكاليف الأرباب فهذا جرم ارتكبه الدولة في حق الإسلام وإهاله ولا تخفان له، إن التراجيح التي تفتت من تعميل القوانين ستكون سبباً في حر أبار سيموت فيها العبد والآلهة التي تعبد من دون الله.

إن الحكم يتخذ بالديمقراطية ويقول نحن لم نقصف قلماً ولم نصاغر رأياً، وتعديل قانون العقوبات بهذا الوضع القمري هو دفن للحريات في مقبرة أن تفتن، وسنن الديمقراطية التي يزعمون الآن أنها في أرض مصرها. وهل كل حال فالإسلام قائم رغم تلف هذا النظام الحاكم وغيره في البلاد العربية وفي العالم الإسلامي قاطبة.

الشيخ المصلاوي -  
الناشطة الإسلامية:

هذه التعتيلات ليست محاربة للتطرف بل إن التطرف في جزء كبير منه رد فعل لا

تقله الحكومة، فلابد من الحوار الحقيقي الذي يكرم به علماء موافق بهم من جانب الشعب. وعندما توضع القوانين لمحاربة الأرباب يجب أن يكون هناك في الجانب الآخر قوانين لمحاربة الفساد والاتصال وأرباب هؤلاء الذين جملت وتقسلا وأرباب الحكم العرب للطريق القريصة الإسلامية. في عدم الهجوم عليها على الأمل.

د. عبد الصبور مرزوقي -  
أمين عام المجلس الأعلى  
للشئون الإسلامية:

دعونا من الكلام عن ظامرة الأرباب وقانون الأرباب. هناك دراسة شخنة من القوانين فيها من الأحكام ما يعالج أي ظامرة مهما كانت خفوتها. فهل تمت دراسة هذه التعديلات وإزالة التناقض بينها واختصارها. بدلاً من التصرع في إصدار إجراءات جديدة.

إنني أسمع للمحكويين لمراسة أسباب الظامرة ومعالجتها بعيداً عن القوانين -  
للقانون المطاوعة وهو من القوانين سيئة السمعة لم يعالج للظامرة رغم تطبيقه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات.

د. عبد الجليل شلي -  
من علماء الأزهر:

ظامرة الأرباب أصبحت تهدد حياة الكثرين وأيس كل متطرف متصفاً إلى جماعة إسلامية. فالإسلام لا يترقتل ولا يبيع الأرباب. وإعداد هذه الظامرة لا تمتدح إلى قوانين للأرباب في تعديلات القوانين ولكن نحن في حاجة إلى تطبيق الفريعة الإسلامية والقوانين الإسلامية.. لأننا نلقتنا لهذه التشريعات محرونا همة الإسلام من قلوب الناس العرجة أنهم يغلظون الكتف ولا يوافقون الله.





ردا على أخطر تعديلات قانونية  
مخالفة للدستور:

**مصر بكل قياداتها**

**وفئاتها ترفض**

**الإرهاب الحكومي**

**وتحويلها إلى**

**دولة بوليسية**





المصدر : **الموقف**

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**هيئات التدريس والنقابات المهنية واللجان العمالية:**

# الهدف كبت الحريات وضرب

## التيار الإسلامى

ماذا باقى لهذا النظام أن يفعله بشعب مصر.. وماذا يريد بالضبط؟.. كراييج الأسعار تواصل جانبا لظهور الناس بلا رحمة.. القبور وعشش الصليح ضالقت على الشرمين.. لمة العيش وزجاجة الدواء صارت من للمستحيلات.. ومع ذلك النظام لا يرحم ويواصل لفاعيله للباغثة للناس وكانهم جزء من أملاك أجداده التى ورثها عنهم..

لقد فاجأونا منذ أيام بما هو اقرب من الخيال.. تسميلات هو جاء وهستيرية ومفاجأة.. لقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية تكاد تحرم الناس من تنسم الهواء ومن السلام على بعضهم البعض إلا بإذن كتابى من الحكومة.. وإى حكومة؟ فاجأونا بقوانين جديدة لم نسمع عن يشاعتها منذ نصف قرن من الزمان.. تحرم الكلام فى كل شيء إلا مدح السلطات والتسبيح بحمدها.. وتحرم على أى شخص أن

يستحسن أى فعل إلا الأعمال هذه الحكومة العاجزة الفاشلة.. الاتصال بأى شخص أو هيئة ممنوع.. والخروج للدفاع عن فلسطين وأفغانستان واليوسنة والهرسة، أو تقديم المساعدات الإنسانية لشعوبها للطخونة جريمة.. نعم جريمة طالما أنه ضد مصالح اليهود والأمريكان؟

هكذا تستخدم الحكومة نكادها ومهارتها الفريدة على مستوى العالم فتفاجئنا من خلال كوابرها وجيشها الجاهز دائما من ترزية القوانين، وخلال أيام معدودات بكل هذه الترسانة من القوانين الارهابية، وكأنه لا يوجد فى مصر قضية ولقها قانون ونقابة محامين وحزب سياسية وقوى نقابية تمثل كل قطاعات الشعب.. فقط لم تر الحكومة إلا نفسها ورجالها الجاهزين دائما لخدمتها، وهذه هى خصلتها السيئة التى لا تنوب عنها وإن تنوب إلا بعد فوات الأوان وخراب مالملة.. ولكن هل تهربنا

هذه القوانين الظالمة.. أو تهن من إيماننا شعرة بقضايا الحق والعمل.. والعمل للإسلام والسعى لى يسود مشروعه الحضارى ربوع البلاد.. لا والله.. لن نتقهز بعيد شع.. فقد علمنا أن للكر السيء لا يحيق إلا بأهله، وأن مكرهم زائل أمام تدبير الله وأن كان مكرهم لنزول منه الجبال.. ويحكمون ويمكر الله والله خير للأكبرين والعجيب أن هذه القوانين الإرهابية الخطيرة لم تحظ حتى الآن من الصحافة الحكومية بشيء من الاهتمام اللهم إلا نشر نصوبها مشاركة منها فى ممارسة التتويم الشعبى واستغلال الناس.. وإن كنا لم تر أيضا المناقشة المنتظرة لهذه القوانين على صفحات الرزمية «الوقد» فإن ظهور أراء قيادات الوفد على صفحات «الشعب» اليوم يجعلنا لا نشك فى ظهور نفس هذه الأراء وغيرها على صفحات الوفد وهى لها.. وإلى ما قاله قادة الفكر والرأى فى مصر.







**د. ضافي بشر أستاذ القانون الدولي**

**بمواجهة التمييز العنصري:**  
التدخلات الجديدة ليست إلا ترفيقاً جديداً لإرهاب السلطة. ومع أننا لا نوافق إطلاقاً على تعطيل أحكام الدستور أو الفرار من منع أحد مؤسسات الدولة، أو السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات العامة، فالواقع يقول إن الحكومة تعطل الدستور والقرارات وتعتدي على الحريات كل يوم. أضف إلى ذلك أن معالجة كل من روج بالفكر في الكتابة لإحدى الجهات أو حسن أمرها، بالأشغال الشاقة بعد اعتداء صهيوماً على حرية الصحافة والفكر وتكسبون الضمير لولي المصالح مصادراً. وهذا الكلام سيكون من السهل الطعن بدستوريته لضعف حريات أساسية كلها الدستورية. إن حكومتنا لا تستطيع أن تعيث بدمور إرهاب أو طوارئ، لأنها تدرك تماماً أن الرأي العام في مصر متضام في وجهها، لا تستطيع أن تعطل حياة ديمقراطية تعاقب.

**د. بدر الدين غازي**

**وليس نادي تدریس جامعة القاهرة:**  
لنظر ما في هذه التدخلات أنها كانت بصيحات سلطة، تؤدي إلى ترويع التفكير والتعبير، وتترك لتقدير ذلك أو الشرط أساساً ثم إلى التولية والتي أعطتها صلاحيات فاضلة التحقيق وهذا يعد مخالفة صريحة للنصوص الدستورية. كيف يجوز باي دستور ولاي شيء أن تتعد إقامة الموائم لمدة ٥ سنوات أو أن يمنع من الإقامة في دولة مائة في حين أن ذلك يتناقض مع جميع الاعراف والقرارات والشرائع ولا يوثق ذلك إلا السلطات التعسفية. إن الروح السلبية وروح التشكيك في الدوايب والمفاسد والتي تكون من تلك التدخلات تعد من أسوأ صور التكرار، والاستبداد، كما أن هذه التدخلات الإمبريالية التي تستهدف في مصر إضعافاً هائلاً يستحيل التنبؤ ببعدها. ولكننا نأسف لسرور تمكن على التسرع في إغراق المصريين واستقرار المجلسي وإن تمساح العنق بل ستتحل في الأرواح على مصرها.

**د. محمد حبيب**

**رئيس نادي تدریس جامعة أسوان:**  
الإرهاب والتفكك مرتبط بإرهاب ومؤسسات الدولة وخاصة أجهزةها الأمنية تجاه الفكرين والمواطنين بدءاً من المثالات والتضييق ومروراً بالاعتقال الجبري وهتك الأعراس والتهدئة والتعذيب السببية. إن التآمر الحال به غشياً لولا العنف والإرهاب خاصة بعد أن أغفلت مناداة الإصلاح والتغيير واستبعدت الشريعة الإسلامية واعتلت أجهزة الإعلام بكل ما يخالف مبادئنا ولبنان وتمكنت فيها سلطة غاشمة مستبدة.

إن مزيداً من التضييق والتعذيب على الحريات والاستبداد والديكتاتورية سيؤدي إلى عصف وإرهاب جديد وإن تحل التشريعات مشكلة الإرهاب. إن العلاج الوحيد هو إلغاء كافة القوانين سيئة السمعة واحترام أحكام القضاء وإقامة حوزة حقيقية بين الحكم والشرع، أما ما حدا ذلك فالتفكير والإرهاب والتخريب:

**د. أحمد البان - ممثل نادي تدریس**

**جامعة قناة السويس:**  
غالبية التدخلات لها دوافع خطيرة وسوف تستغل لأغراض سياسية وإرهابية بجميع فصائله المعتدل منها والتشدد وسوف تكون صيغة مسلطاً على وقاب الإسلاميين. إننا نختار من حالة عدم استقرار وعلاجهما الوحيد هو مزيد من الديمقراطية، ونفتح أبواب الحرية واتاحة الفرصة للتعبير الإسلامي المعتدل، لما ساق القوانين والتدخلات الإرهابية سيئة السمعة وكبت الحريات والفتنة بالإسلاميين لأن يدع بشع إلا الخلفاء كما حدث في الجزائر.

**د. أحمد حامس - ممثل نادي تدریس**

**جامعة أقالق:**  
إننا جميعاً ضد الإرهاب بكل صورة وأشكاله. ما يحدث عندنا حوادث فريدة بسيطة تلعب فيها أجهزة الأمن والمكرمة دوراً كبيراً. إننا بحاجة لدراسة عميقة لطائفة العنصر والنظم في مكاننا لن نحل بصيحات في تدخلات قانونية إرهابية مثلها الأول تكبير الفكر وتكبير التبريرات. إننا نؤكد أن التدخلات القانونية في مثل هذه القضايا يجب أن تكون مبنية على أساس من العدالة والديمقراطية.

فيما نرى أن التدخلات القانونية في مثل هذه القضايا يجب أن تكون مبنية على أساس من العدالة والديمقراطية. إننا نؤكد أن التدخلات القانونية في مثل هذه القضايا يجب أن تكون مبنية على أساس من العدالة والديمقراطية. إننا نؤكد أن التدخلات القانونية في مثل هذه القضايا يجب أن تكون مبنية على أساس من العدالة والديمقراطية.

**د. رفیق حبيب**

**مفكر قبطي**

إن التدخلات القانونية الجديدة تستخدم أدوات فضفاضة تسمح بأن تهرس الكثيرين أو كادها خاصة أنه في السبل تخريب أي كاتب أو حزب أو جهة بالمطبوعات الشيوعية والصلاحيات الفضفاضة للمكرمة. إن تلك التدخلات التي تحمل مشكلة الإرهاب وإنها لاجت الحولة للتعطيل الشامل لآلية الإرهاب لهذا ضرب لإنهاء المجتمع والأدب من معالجة أساليب وظروف مشكلة الإرهاب حللاً صحيحاً.

ويبدو من الوهلة الأولى أن التدخلات الجديدة تقن القواعد البراسية للدولة في عهدة الحكم القسري وولاءه للغايات، خاصة أن كل كاتب صيحات إلى رفيع حتى لا يقع في بنسود تلك التدخلات.

**د. صلاح عبد الكريم**

**وكيل نقابة المحامين:**  
أرفض هذا القانون وندخله، القانون أن يحل مشكلة الإرهاب ولا يترك الناس تخامس حرياتهم الشخصية. والإرهابي القبطي لا يقرأ قرآن ولا مسجعاً. وهو رجل غير نفع لقتل الناس فلا يخشى الإعدام أو السجن المؤبد. لأنه عندما فكر في القتل كان يعلم تماماً أن ما مصره. واللادة الأولى من القانون لفصاحة وتعطي فرصة أكبر لمراسلة إرهابي الأجهزة الحكومية. ولأنني لم تقصر يوماً في البؤس والتضييق وقتل من تروى قتل استناداً إلى قانون الطوارئ. ولم تكن أبداً في حاجة إلى إضافة قانون جديد. وأرى أن هذا القانون يوجه المعتدين. ولم يركز على الإرهاب وإنما ركز على ماكتوت للتصوير والخطابة والتدخلات وكذا أهدافاً لا تساعد الإرهاب وليست منه. ونعم الله أن حرب افغانستان انتهت ولا كان عندنا شباب كثير سول يفتخون السجن لأنهم تطهروا بجوار إخوانهم للمجاهدين. إلا أن كان للقانون به حالها الطوع وبهاش للسجين في الجسرة والهرسة.

**عضمت الهوارى**

**وكيل نقابة المحامين**

الإرهاب مرفوض من كافة الشرائع السماوية والقوانين العرفية، ويجب أن يعالج بمنزلة نظر لا أنه من أكثر مدحمة وخبرة على المجتمع. ولكن إذا كانت الحكومة تتصدى للإرهاب بالتشدد في العقوبة فإنها يجب ذلك أن تتركه ولكل من القوانين التي قررها الدستور وقضتها لجان من الإجراءات الجنائية للتعهد، بالالامام يجب أن يقدم على أسس موضوعية في محاكمة حادثة يتورع فيها القاضي من لاتذنت. ولا يلقى إلا شعيرة ومصلحة الوطن ويقع ترويع هذه القضايا تجميع هذه التدخلات بتدلية لتتقدم وليست جزالت.

والنسبة للامة الخاصة بعقوبة من يرغم ضحايا من الانضمام إلى جماعة والتي يقرر أن تكون للأشغال الشاقة، أنما أنها جاءت لاتوام بعد من شخص يكون موضع الإرغام ما يخشى منه أن يجبره فرد ويخضعه بغير علم فتوقع العقوبة على أنهم لجره هذه الشهادة.

**حسب بى العسل حصر**

مختار نوح - المحامي ومقرر لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين:





**Figure 1**





المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤٤٢ هـ

## علماء الاجتماع:

## جاءت هلامية وستؤدي

## لإرباك حياة الناس

تتضمن التعديلات قد أحاط بكل أشكال السلوك المضاد لأمن الدولة في الداخل والخارج، وهي تؤكد أن ترويض القوانين ما زالوا أصحاب تلكه العليا في عالم التدريع، وأن السجون وضعت هذه التعديلات ضمانات الضائقة، لأن الأنظمة التي تهازلت من قبل لم تحمي القوانين وهذه التعديلات تكفل ضعف النظام وتحميه، لأنه ليس بالقوانين تعال الأمم.

د. سيد عبد المولى - الأستاذ

بكلية الحقوق ومدير مركز الدراسات والبحوث القانونية بجامعة القاهرة:

لها تعديلات في القوانين يتم طرحها لابد أن يراعى فيها التوازن بين السلطة العامة والحريات الشخصية، وبالنسبة للتعديلات الخاصة بقوانين العقوبات، يجب أن تحقق أسيرين، الأول هو تحقيق الاستقرار والأمن لعملية اللقطة وحماية النشاط الاقتصادي، لأنه إذا كانت أهداف حريات العنف، لأن تأثيرها يكون مدمرا على هذا النشاط.

والأمر الثاني، أنه يجب أن تتلاءم هذه التعديلات مع حقوق الإنسان، لأن تلبية الصلحة الخاصة بمسورة مطلة على الصلحة الفردية ليس مرفوقا فيه، وأنه يجب على الملتصقين في الحالات المعينة بهذه التعديلات أن يققوا قسما من الخاصة بالتمتع سواء في اللقطة أو في الدفاع عن نفسه ويحق لهم عنه.

د. أحمد المحبوب - المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:

هذه التعديلات تعبر عن تصرف متحول يلتزم الدولة وبعد التنظير وإن تؤدي إلى نتيجة لأنها لم تدروس الدراسة الفورية، ولم تصرخ على القضاة ولم يستطع بشأنها رأي الخبراء، ولذا جاءت ملاية في مقدمة الملحة، ومن شأنها أن تؤدي إلى إرباك الحياة العادية للناس، لأنه لا يتصور ألا يهتز مواطن بلطة أو سكن للاستعمال الشخصي أو أن يضطر إلى الحصول على ترخيص للاستلحة البيضاء التي توجد في كل بيت.

وإن الحكومات القوية التي تستند إلى تأييد شعبي حقيقي لا تخفيها أية توترات أو أحداث عنف، لأنها تشعر بلقاء بأنها من الشعب والشعب ولا يهزها وجود أفراد أو مجموعات تركب أعمال عنف لأصابع اقتصادية واجتماعية وسياسية ترجع في وجودها إلى طبيعة نظام الحكم وليس لأحد آخر.

أن هذه التعديلات للشرطة موزلة ووحدة عام في جيب القانون المصري لأن

## عنف السلطة

## أدى إلى تفاسك المشككة



أحمد رشدي

أرى بأن الإرهاب لا يعالج بالقانون فقط، فهو علاج ناقص، فالقروض على كل الجهات للتحقق، أن تقوم بدورها في التمييز والقومية بحيث تتلاقى مسيات الأرمباب.

ويجب أن يكون هناك إطار محدد للتعديلات، أقرى مثلا لا يدخل في إطار الإرهاب - التعديلات القانونية تتضمن تجريم الرأى - كما يجب أن تكون للظواهرات الطلابة بعيدة تماما عن مفهوم الإرهاب، وعلى كل فالأرهاب لم يصبح ظاهرة في المجتمع المصري لتعطله إحصائيا فوالذين أو تعديل القوانين؟

## أحمد جلال عز الدين - مساعد وزير الداخلية السابق وخبير الإرهاب:

إن عنف السلطة في تاريخ مصر هو الذي أدى إلى تقدم المشكلة، فالمشكلات المتفرقة في مصر تفككت كلها - بلا استثناء - داخل المقتلات واتحدت في مقتل غير ذلك.

إن الاعتقالات والاجرامات العنيفة تحل المشكلة وتدخلها فقط لتصبح بعد مرحلة معينة مستحيلة العلاج.

الدراسات الأمنية تصور من رد الفعل الزائد عن الحد، ويضرب مثلا بالقانون الحالي، حيث أن تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة والإعدام ستؤدي لتفكيك القانون لأن القاضي لن يتحمل في ضمه أن تكون هناك ذرة شك واحدة، ويحكم بهذه العقوبات للخطأ.

فالمشكلة ليست في القانون بل في القضاة على تنفيذ، فقانون العقوبات كاف جدا فهو يصل لدرجة تجريم المباح في الشوارع.

بسم الله الرحمن الرحيم  
ولا تحسبن الله عاقلاً عما يعمل الظالمون، إنما يؤخرهم ليوم تلخص فيه الإصرار، مهطعين مقنعين وقومهم لا ينفذون، لهم مكرهم ولهم عداوتهم هواناً، ولئن أنشئ يوم يأتيهم للعذاب فيقول الذين كفروا لو كنا لنأخذنا إلى أجل قريب.





المصدر : **القدس**

14 تموز 1997

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قادة القوى السياسية والفكرية:

# إرهاب لا مثيل له ووصمة عار..

## ودليل على إفلاس النظام

### المستشار مأمون الهضيبي - المتحدث

#### الرسمي بلسان الإخوان المسلمين:

التدخلات الجديدة في أسوأ وأخطر ما يمكن أن يصيبنا كمشعب فهي تعزيب الفكر وأول لم يتأخر إلى عمل أو كلام، وهناك عبارات تدعو للسرورية مثل معاقبة من يستحسن شيئاً من أعمال الجماعات التي يسمونها إرهابية، يعني لو قلت أن هذه الجماعات منظمة تنظيمياً علمياً دقيقاً ومتسكة بمبادئها الدينية ولديها حماس وحماسة إلى تصحيح وتصويب تكون قد أسستهمتها وتعاليت بالأشغال الشاقة المزدبدة! وإذا انضمت أسلمة البوصلة في جهادهم ضد العرب أو قدمت معونة لا يطاق الانكشاف الفلسطينية أو تعرضت للنفخاء من الشعب الليبي في حالة اعتداء أمريكا عليه فالت مقتضى التدخلات مجرم يعاقب أمام محكمة الجنائيات. وإذا فاجأه أي ضابط بكسر باب بيتك فبدرت منك ملامة لنفسك فالت مقتضى التدخلات أصعبت عليه وتعاقب بالأشغال الشاقة!!

أن هناك فئة ذات مقعدة خاصة تتعصب بمقعدة الفتن على المعركات الإسلامية والوطنية، تتحكم فيها وتهاجمها بدون أنتم على حقوقاً وتتدخل بل تتعصب نقابة للمسلمين وعلماء القادون والشرعية ورجال الأحزاب السياسية وجوهر المفكرين بل وجميع أفراد الشعب.

أن الدولة في حالة الإفلاس كامل بعد أن فشلت في إقناع الشعب بمبدأ أو برنامج يخلق أهدافاً وطموحات وشعرت بالهزيمة السميكة بينها وبين الشعب فلم تجد إلا الإرهاب لتخفيف به الشعب، ولكن هيهات هيهات لأي كانت الحكومات تعيق بهذه الأساليب الليبرالية لما زالت الشيوعية والنازية والفاشية ومازال نظام منجس!!

### ياسين سراج الدين - القيادة الوطنية البازرة

نحن ضد الإرهاب والتطرف بكل أشكاله والوعاء، ولكننا نرفض الإضافات القانونية الأخيرة لأنها استهدفت كبت الحريات وخالفت الدستور.

وأدعو أعضاء مجلسي الشورى والشعب لشاركتنا في رفض هذه التدخلات التي تتخالف للدستور والتي ستكون موضع طعن في المحكمة الدستورية العليا إذا تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى أنها ستؤثر تأثيراً بالغاً على حرية الرأي والتعبير وخاصة في مادة 88 مكرّر من القانون.

وهناك تساؤل جديد بالذكر وهو لماذا لم تتخذ المحكمة رأي الأحزاب في تعديل قانون العقوبات كما فعلت في القوانين الأخرى!!

ويجوب على الأحزاب والهيئات والمؤسسات والمصنفين والمفكرين وعلماء الاجتماع دراسة أصول هذه المشاكل ومعرفة الأسباب ومحاولة علاجها عن طريق الحوار.

### د. محمد عصفور - عضو اللجنة العليا لحزب الوفد:

التدخلات الجديدة إرهابي مخيف وخضر مغرور لا مثيل له بالمرء في تاريخنا، وهي صورية مكررة من قرارات سبتمبر ١٩٨١ السوفيتية غير أنها تمتاز بالشدّة والقسوة وأخطر ما فيها أنها تفرض أحكاماً عربية غريبة وحالة طوارئ دائمة. إن تلك التدخلات هدفها إثارة الفتنة واستمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار القائمة حالياً، وليس لها أي نوع منجتها ودفعها للتكهن بقوة انتقام حكومتنا الليبرالية بالقرعة والأرهاب.

إن نظامنا وليس يبتدئ يومياً الدستور ويعمل أحكام القضاء ويعمل مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي وهو إرهابي لا مثيل له.

### علي الدين صالح - رئيس حزب مصر الفتاة:

أرفض هذا القانون لأنه أسباب لمن الناحية السياسية هذا للتضييق بغال في المعقوبات ومعنى هذا أنه يوجه الإرهاب للادى بالإرهاب التشريعي، وأعتقد أن هذا الاتجاه







المصدر :

التاريخ : ١٤ ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد  
هانى عمارة  
علاء البحار  
عادل اليهنساوى  
أحمد عبد المنعم  
خالد يونس  
ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن

سيضايف الموجة الارهابية.

وكل ما في الأمر أن هذا للتفريع ثانوية سياسية للإبقاء على قانون الطوارئ بصفة دائمة.

### ضياء الدين داوود - رئيس الحزب الناصري:

في اعتقادي أن هذه التعديلات سوف تزيد المسألة اشتعالا وقد يسكن العنف قليلا لكن سوف تبرز أساليب جديدة، ففي ظل قانون الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة وقعت أكثر من حادثة للإرهاب، وحتى البلاد التي نقل عنها لقانون الطوارئ لم تسلم من العنف، ففي إنجلترا رغم العنف الذي نقل إلى لندن والمدن الإنجليزية إلا أن قانون الإرهاب أوقف العمل به وكان يتجدد كل ٦ شهور.. وفي إيطاليا التي يقال إن القانون نقل عنها لم يستطع هذا القانون أن يقضى على الإرهاب، طالما أن المشكلة قائمة.

### مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار:

تقيد القيادات ليس هو العلاج السليم ولكن العلاج هو محاربة الفقر وإيجاد حلول لمشاكل الشباب، ومصحح بعض المفاهيم الإسلامية لدى الشباب عن طريق الحوار الفكري بين الأحزاب السياسية والتيارات الإسلامية واليسارية.

### جمال ربيع - رئيس الحزب المصري العربي الاشتراكي:

والطوبى بالاعدام والقتل والقبض وإصدار حضانة للرأى تنحطه يهضم بالخوف إذا

اختلف حتى مع أحد رجال الأمن، ويقتال سجين نفسيا للمحاكمة وإن تقوم في هذا الوقت المواطن الذي سرجه على من يهاجمه بالذعان عن نفسه.

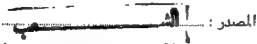
وإن لاحظنا الخلفية التشريعية والديمقراطية في المادة ٨٦ التي منحت بركات الحريات والتهديد بالاشغال الشاقة المؤبدية للمعتقلين والكتاب.

ولا أعتقد أن هذه الحكومة ستعيش في ظل هذه القوانين الظالمة.

أحمد الضاحي - رئيس حزب الأمة:

نحن نرفض هذه التشريعات الوحشية، فمن أسوأ في غاية، قانون الديمقراطية، وانحطط على هذه التعديلات غير العادلة، وخامسة الجزء المنطق بركات حريات الرأى والتمتع.





التاريخ : ١٤ شعبان ١٤٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَلَا تَكُونُوا مِثْلَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّوَلُّوهِ مِنْهُ  
الْجِبَالُ، فَلَا تَحْسِنَ إِلَيْهِمْ وَعِدَهُمْ رُسُلُهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ مُنْتَقِمٌ.

## هدم لقانون سرية الحسابات

الدكتور محمد سليم العوا - الفقيه القانوني:

اعتقد أن هذه التعديلات تضيق قيوداً على حرية اللواتين، وتزيد من ثغرات السلطة في مواجهة المعارضين.

وأخطر ما في هذه التعديلات ليس تشديد العقوبات، وإنما المسائل المتعلقة بالإجراءات الجنائية، التي تشكل في الأصل ضمانات حقوق المتهمين، فيؤدي إصدار هذه التعديلات إلى فقدان السليم على هذه الضمانات.

يضاف إل هذا التحصيل المتعلق بعمية حسابات البنوك والذي يميز للناثب العام أو أي ممام عام الاطلاع عل الحسابات السرية لأى شخص ن أى بنك بدعوى استخدام هذه الحسابات ل تمويل الإرهاب، وهو ما يهدم للنبا الذى قام عليه قانون سرية الحسابات من الأصل، وهو ألا يكشف الحساب إلا بأمر قضائى.. وقد استهدف هذا النبا

طمانته رجال الأعمال والمستثمرين، فتعويض المخاطر الحرة الاقتصادية الذي تلجه الدولة لتوسيع نطاقه، وبأن هذا التعديل المقترح ليهجم تماماً هذا النظام الاقتصادي كله بإباحة إطلاق الأنبياء - وهي ليست القضاء - على حسابات الناس بمجرد ادعاء استغلالها في تمويل الأرباب.

ولذلك فإننا أعارض بشدة مفروض التعميمات المقدم وأكرر ما سبق لي قلته في مناسبات عديدة من كفاية القانون القائم حالياً لمراجعة كل حالات الإرهاب.

د. محمد عمارة - المفكر الإسلامي المعروف:

فهره خطیر لاحظه له التعديلات المتلاحقة وهو تحريم الاتحاق بمجاعات خارج مصر  
والتصامير اسر تحتدوب على اناس المسلم من ان من الحكومة. فهدا الفنى لا يحد من  
الاتحاق بمجاعات ارمينية خارج مصر. وحركات اتحاد عمارس تحدى القيم العربى  
الاسلامى. ان هناك اعتبارات بله اساسية كثيرة. قد تحول بين الحكومة وبين  
القبض على الاتحاق بالمجاعات باليهود الاقناتى او الفلسطينى او اليهودى  
والعربى. وان هذا الفنى قائم على قانون الاتحاق لمحك اعداها لاختلاف الفنى لونه على  
الحدود حرب باسنى واعدار من حرمه عداها وبكل المجاهدين للمصرى الذين اختلوا  
بالمجاعات خارج اوطانهم.

لأن معالجة ظاهرة العنف بواسطة تشديد العقوبات وتقييد الحريات هو لوزن من صلب الزيت على النار، فالمعنف كظاهرة قد يتطور لدى تيار الفللو الإسلامي في ظل القهر والحصنة التي عاشها التيار الإسلامي، والعلاج الحقيقي هو اقتلاع أسباب العنف الحقيقية، ولي قمعتهما إزالة الحجر المفروض على حركات الإصلاح الإسلامي ذات المنهج الوسطي المعتدل.

الدكتور سعد الدين إبراهيم - استاذ على الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية:  
القوانين المدنية والاستثنائية للطبقة حاليا فيها ما يكفي لمساواة وملاحقة أممي  
المجرمين، ولكن لا أعارض من حيث المبدأ صمود هذه التعديلات لمكافحة الإرهاب، على  
شريطة أن تظل محل الشك والظن، وبأن تكون بحق للمواطنين وليس لغيرهم.

● قلت له: وهل القانون هو الحل؟

- قال: لا بد من التعامل مع الظاهرة من الجذور.. فهذه أبعاد أخرى مهمة يجب  
معالجتها بشدة كالتمييز على الحريات والأزمات السياسية والثقافية والاجتماعية التي  
تعيش فيها.

● قلت له: إن ما هو الإرهابي في نظرك الذي تؤيد عبور القانون ضده؟!

قال: الذي يرتكب أعمال العنف ضد الوطن الأبرياء لأغراض أو أهداف سياسية!!

● قلت له: وماذا تسمى الذين يفتشون القليات؟ والذين يروجون المخدرات لقتل الشباب؟ والعصابات المسلحة التي تسطو على أموال المؤسسات والأفراد؟ والذين يفتشون أموال وأماكن الدولة؟ ليس كل هؤلاء إرهابيين، يخربون أمن المجتمع!!

قال: لقد سألني عن رأيي في القانون وقد قلت:..!!  
الحلاج ليس أمنياً





المصدر : **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٠ - ١٤٠١

### محمد فايق - رئيس منظمة حقوق الإنسان المصرية:

مشاركة العنف لا تحتاج إلى المزيد من الإجراءات لتلك التعديلات التي اختلقتها الحكومة.  
فالإرهاب ناتج عن مشكلة اجتماعية وسياسية. ويجب أن تتصالح الجهود لعلاجها. فبالأشياء العنف يولد عنقا، ونحن ضد العنف من أي جهة يصدر عنها.  
وأرى أننا سواجدهم بعصليات عنف لا مبرر لها سواء من طرف الدولة أو الأفراد أو الهيئات، ولكن العنف والعصليات لا يمكن مقاومتها بإجراءات بوليسية بل لابد من علاج أسباب العنف والتي تبدأ من الجذور حيث نبدأ بمراجعة برامج التعليم والإعلام والتربية، أما إن ننظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة بوليسية، فهذا غير صحيح، كما لابد أن تدفع الدولة كافة إمكاناتها لهذه حوار واسع للوصول إلى المشاكل والأسباب التي تود العنف.

### بهي الدين حسن - الأمين العام

#### للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

ليست هناك أية ضمانات في إن تطبيق هذه التعديلات ضد قوى المعارضة السياسية، التي لا تؤمن بالعدالة فقد سبق أن كانت هناك وجود بأن قانون الطوارئ هو موجه فقط ضد الإرهاب، ولكن حقيقة الأمر أن طال هذا القانون كثيرا من الأبرياء، وتناقص حركة المعارضة السياسية السليمة.  
وواقع الأمر أن قضية الإرهاب تحتاج تصورا سياسيا استراتيجيا مختلفا، خاصة إن القضية متعددة الأوجه، منها ما هو أممي، وإعلامي واقتصادي واجتماعي.  
والذي أتوقع أخيرا هو حيز فاضح لأجهزة الأمن، تجعل هذه التعديلات ما هي إلا عملية صورية لعدم التوصل لفرتكبي إصالح العنف.

### د. يحيى الجمل - الفقيه الدستوري

إننا نعود للتدخل في كل ما يتهدد حرية الإنسان ومع ذلك فالعنف الذي ساد مؤخرا في المجتمع المصري لا يمكن أن يحل من طريق التشريع فقط، بل إننا هو أحد أمور الحل وقد يكون آخرها وألها تأثيرا لأن الذي يدمر على مثل هذه التصرفات يكون في ذهنه أنه شهيد والذي يتصور أنه شهيد بالوهم لا يهنيه أنه سيحكم عليه بثلاث أو عشر سنوات.  
وهو لابد لنا أن نشعر بما احساس القاضي لأنه كلما ضعفتا للعقوبة كلما أفسد القاضي يثقل الضمير واتجاهه إلى التردد في تنفيذ العقوبة. وقد يكون التعديل أسرا وأرضا وقد يكون ضروريا لكن ليس هو الحل الذي نتوجه به للتعطيل في الشارع المصري، لأنه في قصور أن العنف يرجع إلى أسباب نفسية عند البعض وأسباب عقلية، بما يعني أن التعصب ضيق في العقل سواء أكان متخفيا أو تعصب دينيا، وهؤلاء لن تجدى معهم التشريعات وأرى أن خير الحلول هو أن نتركهم يطاولن للناس ما يريدونه، وأشأب: «ورأي أيضا أنه لابد من تعديل الكثير من الأوضاع الاقتصادية والثقافية والإعلامية والتعليمية وهذه هي الأمور الحقيقية التي يجب أن نلتمس إليها». والواقع أن الإرهاب هو أمر خطير وتجرمه جائز، أما الإعدام عن مجموعة من أشخاص فتتفق لكرا وتكافح عنه فهذا أمر لا يمكن تجريمه وإذا جرم فهو في نظري متفق عليه.











المصدر: **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

# كبار المستشارين: نطالب أولى الأمر بالالتزام بالدستور

**المستشار شريف كامل  
بمحاكمة أسيوط:**

التعديلات التي تم وضعها من قبلها في  
إلى مزيد من حالات الاضطرابات  
الاجتماعية والفكرية على الساحة في مصر.  
والتي اختلف كثيرا مع نسبة هذه  
التعديلات بأنها لم تكن الا ارباب لأن ما  
هو مطرح - بتشخيصه الدقيق سواء من  
الناحية الفكرية أو السياسية - لا يعبر  
الاجتماعية أو الاقتصادية - لا يعبر  
إرهاها وإنما لابد أن يكون التشخيص  
موضوعيا للحالة التي تمر بها مصر في  
هذه السنوات.

والتي أدركت أن الحالة الطارئة هي في  
الأساس أزمة بحث عن الهوية الحضارية  
أو إعادة صياغتها من شكل إلى آخر وأن  
التي كانت هذه الحالة ببعض مظاهر العنف  
والاضطراب لأن من المؤكد أنها لا تدخل  
ضمن حالات الاضطراب الاجتماعي التي  
تشخصها التعديل التي تسمى السياسية  
الوطنية، وإنما كان الأمر كذلك لأن علاج  
هذه الأزمة لا يكون أصعب وأخطر كثيرا من  
تعديل أي قانون لأنه لا يمس أن تعالج  
مسائل فكرية بحثه بقوانين عقابية وهو  
ما يعبر منتهى فجأة مع صلاحيات  
ومستقل مصر.

ومع اختلاف مع بعض توجهات بعض  
الجماعات الإسلامية ذات اللون السياسي  
الفاشي، فإنني أؤكد أنهم ليسوا مهتمين  
بالمعنى الإنساني للكلمة، ومن ثم فإن  
مواجهتهم بتدبير عقابي هو جعل  
والفصل في تشخيص حقيقة الأزمة  
وطبقها فمسائل الفكر لا تواجه  
بخصوص القانون وإنما ترجمه بغير أكثر  
مصادقية وأكثر التزاما.

**المستشار محمد عزت الدمنهوري  
بمحاكمة استئناف طنطا:**

تشديد العقوبة في تعديل التصور الخاصة بمكافحة  
الارهاب ليس هو السبيل الوحيد لمواجهة الظاهرة ولكن  
يجب النظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية  
والظروف العامة في المجتمع والبحث عن جذور المشكلة  
ومحاولة حلها بالعلاج ومواجهة الحوار بالحوار.  
كما أن كثيرا من العبارات الواردة في التعديلات المقترحة  
تحتاج إلى تحديد وتوضيح أكثر.

**المستشار رفعت السيد  
رئيس محكمة استئناف القاهرة:**

النص المقترح لتعديل المادة ٨٦ من قانون العقوبات جاء  
غير محدد لمفهوم الارهاب كما هو في لغة القانون الجنائي  
وإنما جاء في صورة عبارات عامة تحتاج إلى تفسير وشرح  
لتفصيلها ومعانيها وحذا لو كان التعديل بصيغة  
واحدة جلية.

أي تعديل أو قانون جديد يجب أن يهدف إلى تحقيق  
الأمان والاستقرار في المجتمع وأن يهدف ترحيبا من جميع  
الوطنين لأنه لا يوجد من يساند أو يدعم أي عمل من  
شأنه الإخلال بالأمن والأمن في المجتمع لذلك في ترويق  
واحد يهدف الوصول إلى بر الأمان، ولا يقل أي خلل،  
والعبرة دائما ليست بالتصديق وإنما في صحة وسلامة  
التطبيق وأن يكون منصفيا على من يستحقه دون سواه.

**المستشار عبد المجيد الشاذلي**

**نائب رئيس مجلس الدولة سابقا:**

كثرة التعديلات القانونية لا تملأ أية  
مشكلة ويجب على أول الأمر أن يلتزموا  
بالمستود الذي ينص على أن الشريعة  
الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع،  
وإذا كانوا يصعد مواجهة ظاهرة العنف  
في الارهاب فليبحثوا أحد العارضة، على  
الذين يستحقونه ومسئولا لقوله تعالى:  
وإنما جزاء الذين يغادرون الله ورسوله  
ويؤمنون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو  
يصلبوا أو تعذب أيديهم وأرجلهم من  
خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزئ  
في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم.





المصدر :

١٤ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز في مواجهة المشكلات

المستشار  
يحيى  
الرفاعي  
شيخ  
القضاة

أما الذي يحدث الآن فهو عكس ما كان ينادي به الدكتور محمود مصطفى.

إن هذه النصوص للقرعة تتناول إلى جوارها نصوص قانون العيب الذي رفضه جميع الهيئات القانونية والإنسانية في مصر، وليس العيب في النصوص الثلاثة حالياً وإنما العيب في التنصير في دراسة الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه وعلاجها. وإن تتحقق لمراسلة الاستقرار والمساواة إلا بالديمقراطية الحقيقية التي تبنيها بإصلاح نظام الانتخابات وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإطلاق جميع الحريات وليس كبثها. اللهم إلا إذا كان الهدف من هذه التنصيرات إكفاء الهدف وإعطاء المصالح كإكفاء أخرى. وإنتي تتساءل مرة أخرى هل كنا ولم نصير من الشرطة يكون رد الفعل هو سن قانون جديد أو تعديل في التشريعات؟

إنتي تخشى أن تصل إلى اليوم الذي نلتصق الكتمة بالجماعات المتطرفة في أجهزة ومراكز الدولة، فالتصق الكتمة بالجماعات المتطرفة وتصيح في أسنونة عن عدم وصول اللواء إلى الأذوار العليا وهي السكرة عن نظام اختيار القضاة؟

إن التعلق بالسلطة التشريعية هو تعبير عن أسلوب العجز في مواجهة المشكلات والبحث عن أسبابها ووضع الحلول لها فمخاضنا من القوانين ما هو كقول بتكثير الحريات وتكثير الأفراد والتي إن أخذت بها أسرياً فسوف تحول حقوق الإنسان والحريات بها إلى غرباء وبها وهم فيسلك في مصر مسائل من التفتيش التشريعي والقائم عليه.

القصود من وراء هذه التنصيرات ليس مقاومة الإرهاب ولكن دعم أرباب الدولة للناس رغم أن أجهزة الشرطة لم تعد تعترف بأية قوانين أو أفعال وأصبحت هي التي تحكم وتنفذ حكم الأعداء في أي إنسان نرى أنه يلحق.

وإن الهدف هو للتوسع في السلطات الاستثنائية للدولة والتي ترفضها كل المجتمعات المتحضرة وهذه التنصيرات هي تقنين للقهر وفتح أبواب لمزيد من القسوة والفكر الذي يولد الانتفاخ وهو ليس في مصلحة مصر أبداً.

وإن التوسع في سلطات الأمن هو حسب شمسكات العمل

وخمسكات الحرية هو تخير بانتقال مصر إلى مرحلة جديدة السمة الأساسية فيها هي تضليل الرأي العام وإعفاء وجود ظاهرة ما من أجل سن قانون لها أو إجراء تعديل تشريعي.

وإنتي تتساءل لماذا هذه التنصيرات أهي من أجل فرج لوجهه ولماذا لم تصير مثل هذه التنصيرات عقب قتل السادات؟

وإنتي أنتكر هنا ما كان يطالب به الدكتور محمود مصطفى - عبد كلية المظوق الأسبق وأستاذ مساندة القانون الجنائي الحاليين - من إلغاء لكل التنصيرات التي انضلت على قانون الإجراءات الجنائية في مصر منذ سنة ١٩٥٠ لأنها تصارح حقوق الإنسان وتكبل الحريات وهذا حق







المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ - ١٩٩٢

## شكري: التعديلات الجديدة تعصف

## بالديمقراطية وتزيد العنف

أكد الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل أن التعديلات الجديدة في قانون العقوبات تعصف بالديمقراطية وتجسد حكم الفرد وتنتهي كل انحاء للنظام الحاكم باحترام حقوق الإنسان، كما أن هذه التعديلات - والتي تزعم الحكومة أنها لمحاربة الإرهاب - ستكون نتيجتها مزيداً من الأرواح لأن من لا يجد وسيلة سلمية للتعبير عن رأيه سيضطر إلى طرق الأجراس.

وقال شكري إن هذه التعديلات قصد منها ممارسة الاتهامات الإسلامية التي مازالت محرومة من حقها في التعبير عن رأيها بطرق سلمية كما أن هذه التعديلات تخالف الدستور وتتعدى حقوق الإنسان فهي تجعل الحدث يحاكم أمام محاكم أمن الدولة وتحرمة من لسانه الطبيعي.. كما أنها تجرد القاضي من سلطته في تفسير العقوبة المناسبة، وهي تكيل حرية الصحافة في نقل وتجميع الأخبار من مصاهيرها.. كما أن تغليب العقوبة على حمل كافة أنواع الأسلحة (حتى البيضاء منها) لا معنى له لأن الذي اختار الخروج على القانون لن يولفه تغليب العقوبة.

وأوضح شكري أن الحل سيظل في إجراء انتخابات حرة بها كل الضمانات حتى تفرض حكومة يقبلها الشعب، وعندئذ يمكن الاعتماد على هذا الشعب في مقاومة أي شذوذ أو خروج عن القانون، أما غير ذلك فهو اغتصاب للسلطة وشكل زائف للديمقراطية لن يقبله الشعب، لأن امتناع تعرف طريق الديمقراطية قبل غيرها من الأمم، وبالتالي فإن سكوتها على الظلم والظفر لن يستمر طويلاً وعلى حكامنا أن يلتفتوا لقنواظ حتى لا يحدث الانتفاخ، وأن يعطوا الحرية للشعب حتى يقدم الأفضل ما عنده بعيداً عن الظفر والتمسك.





المصدر :

١٤ محرم ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الفنانون:



### الفنانة محسنة توفيق:

أرى أن تعديلات قانون الإرهاب سوف تزيد أمتك ولن تقله.. لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وفق التعبير مكلول في المستور.

وإذا اعتبرنا أن الاتصال بخولة أو مؤسسة أجنبية يعد من الإرهاب الذي يهدد أمن المجتمع.. فهل الاتصال بالأمم المتحدة.. مثلا.. ومنظمات حقوق الإنسان مما يدعو للإرهاب؟ ونحن نعيش في عالم يشهق الحرية الصغرى.. نظرا لسهولة الاتصال.

وإذا اعتبرنا أيضا أن الاتصال بأي دولة أخرى يعد خيانة.. فمعنى هذا الانزلاق في العالم الخارجي.. وتضييق.. الألفاظ فتح باب المصارحة وأن يبدى كل واحد رأيه دون خوف أو إلتواء يترتب عليه التلجأ.. وتكتمل.. هل من يوجه شكوى أو تنظم إلى منطقة عالية كالأمم المتحدة يد إرهابا أو تشجيها على الإرهاب؟

### تعديلات سينة السمحة

#### الفنان حمدي أحمد

الإرهاب يشي الاستيلاء على البشرك وقطع الحرق والعنف.. وقد مرت مصر بتجربة اغتيال ٤ شخصيات سياسية



محمد فاضل محسنة توفيق

القانون الطبيعي دون اللجوء إلى تعديلات سينة السمحة.

### القانون مصلحة السلطة

#### محمد السلاموني - ناقد مسرحي

للقانون أدلة من أدوات السلطة قد تكون خيرا أو شرا تبعا لإرادة السلطة.. وقد بسطت استعمال القانون.. فأمريكا تستخدم قانون الإرهاب وفق مصالحها.. فإذا أرادت ضرب قوة معينة تظهر للقانون.. في الوقت الذي تقض فيه الطرف من إسرائيل.

ولنأخذون الإرهاب - إن تخفيها كما يفرعون التعديلات الجديدة - إن يستند إلا مع السياسيين والمعارضين.. والنتيجة غياب الفكر الحر والحرية الوطنية.. ولا يوجد ضمان لذلك إلا بالديمقراطية وهي غير متوفرة.. وأرى بدلا من الانجذاب إلى إصدار تعديلات تقيد حريات الناس ضرورة البحث عن أسباب العنف وإزدياد البطالة وفتح أبواب الأمل لدى الشباب.

#### محمد فاضل - مسرحي

إن القوانين موجودة في بلدنا وبشكلنا إن كل واحد يطبق على غير ما يطبق.. وأرى أن تشديد العقوبات ليس هو الحل الوحيد لمواجهة العنف.. وإنما هو عنصر من العناصر الموجودة

كبرى منذ عام ١٩٤٥.. وحتى عام ١٩٤٩.. ولم يصدر وقتها قانون مكافحة الإرهاب.. ولم يأت في حالة اغتيال أريج فودة لا تحتاج لإدخال منه التعديلات.. هل القانون.. وإنما يكفي قانون العقوبات لمواجهة.. لأن لدينا مجموعة قوانين استثنائية تقيد الشعب.. وقد كان عندي أمل كبير في إلغاء قانون الطوارئ وليس في إصدار تعديلات أكثر تشددا.

والحقيقة هي أن المجتمع المصري لا يعاني من الإرهاب.. فلا عشتا جماعة الألوية الحمراء.. ولا ليد السوفا.. ولكنها حركات فردية يمكن تشديد عقوبتها في







المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : ١٤ محرم ١٣٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

## في مجلس الشعب : اللجنة التشريعية وافقت على القانون في جلسة واحدة!



عاهل صدقي



كمال خالاف



فكرى الجزائر

### موقف تاريخى لبعض

### النواب فى مواجهة

### القوانين الاجرامية

من داخل المجلس : عبد الفتاح فايد

ومن حقى أن يسجل فى القبطية سواء تلتقت أنت معى أو لم تتلق. وكرت شجة كبيرة فى القاعة زبد توفيق زغلول. ما جعل القاضى يتراجع ويقول إنه لا يملك حلف رأى توفيق زغلول من القبطية وإنما يملك حلف مايتعلق به فقط.

#### التعريف الضفاض

وأطن توفيق زغلول أن تعريف الإرهاب - كما جاء بشروع القانون - تعريف فضفاض جداً ويمكن أن يعتبر محاكمة لكل صاحب رأى. وبهذا الشكل لا يمكن أن تكون كتابة فى جريدة. واعترض على أن يعزل للمشروع إلى قانون الطوارئ. وكانت أصبح قانوناً دائماً وليس قانوناً استثنائياً. كما اعترض على أن تقدم الحكومة بشروع يتضمن تعديلات فى سبعة قوانين موة ولعدة ملى. القبطيات. والإجراءات الجنائية. والأسلحة والذخائر. والأحداث. والمعي. ومحاكم أمن الدولة. وسرية الصلاحيات فى البنوك. وقال إن هذا يجعل مشروها سمسك. لين. ثم عدوى. مشروها غير متجانس.

فى ختام اجتماع مرقع لستمر أكثر من أربع ساعات متواصلة وبمضبور أقل من نصف أعضاء لجنة القانون الدستورية والتشريعية تمت الموافقة فى سابعة متأخرة من مساء أمس الأول الأحد على مشروع القانون الخاص بمواجهة مائيسى بالإرهاب. وفى حين نصبت التعديلات الجديدة - لقتى من المقرر تمريرها بصيغة نهائية هذا الأسبوع - لضافت لكل صاحب رأى طلب نواب اللجنة التشريعية بالمجلس بأكثر من التعديلات. ويرغم أن القانون المقترح يمنح سلطات واسعة لجبال الأمن - أو من أسماهم رجال الضبطية القضائية - وقضى كل الضمانات الواردة بقانون الإجراءات الجنائية لحماية المتهمين. وأعلن عن ممككة خاصة لهم. برغم كل ذلك خالبت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بعدم الطمن فى أحكام هذه المادة الخاصة أى تفهيس دائرة بممككة النقض لتظهر طعون هذه القضائية فى ساعات قليلة!!

من ناحية أخرى. انتقد الثان من أعضاء اللجنة موقفاً تاريخياً يرفض القانون من حيث المبدأ وهما توفيق زغلول نائب الغربية. وكمال خالد نائب دمياط.

كما أعلن المستشار عاهل صدقي - وكيل اللجنة التشريعية وشقيق الدكتور محافظ صدقي رئيس الوزراء - أن مشروع القانون كما قدمته الحكومة يدخل مصر إلى عصر الدولة الليبرالية. بما يمنحه من سلطات واسعة ومطلقة لرجال البرابيس.

#### «الشعب» إرهابية

الناشط توفيق زغلول أعلن رفضه لقطاع لمشروع القانون رغم علمه أنه سيصدر سادات الحكومة تريد ذلك. لأنه لا تريد شيئاً ويستطيع أحد أن يرفعه:

قال النائب: إن هذا القانون الخطير جاء نتيجة لضعف. خطاب به فرج سودة قبل اغتاله. الحكومة بمصرحة شديدة تنفذ وصية الرجل. ولا يمكن أن ندخل أمر خطير بهذا الانفعال وهذه المعللة.

وأضاف قائلا: إن جريدة الشعب تقول: أن هناك أرباباً ولكن هناك أرباباً حكومياً أيضاً. ولابد من وقف الإرهاب الحكومي حتى نستطيع وقف مائيسى الحكومة بالإرهاب. فهل يعنى هذا أن تصبح جريدة «الشعب» بخصر القانون مساندة للإرهاب وبالتالي تصبح إرهابية؟ وهل أى مقال ينشر ينطبق عليه النص السابق لكل من حسن صلا من أصالي الإرهاب بالقول أو التكتية. ويصبح كتابته إرهابياً؟ هل إننى شخصياً خائف من أن يطلق هذا القانون على شخصى لأن أنسى يقول: «أو حسن أمر» من أموريها يعنى لو إننى شخصياً قرأت مقالاً فى جريدة «الشعب». وقلت: الله. الله. أصبح متحمماً بالإرهاب.

#### الضاللى يقطع!

وعند هذه النقطة قطع كمال الشافلى الذى لايفسر اجتماعات لجنة الشؤون الدستورية إلا لضرورة القصوى رغم أنه عضو بها. لرد توفيق زغلول مسارعاً ومزجها كلامه إلى الشافلى: أنت شخصياً يمكن أن يطوك هذا القانون. المناصب لادوم. ولاتظن أنك ستظل رعيماً للأغلبية.

فرد الشافلى: أنتى أنتى كلام توفيق زغلول ولعل حلفه - توفيق زغلول: هذا إرهاب حكومى. لذا من حقى أن أقول رابى.





المصدر :

التاريخ : ١٤ ربيع الأول ١٩٩٢

## النشر والذخايات الصحفية والمعلومات

واتهم الحكومة بأنها تتعمد لتزوير تحقيقات في قوانين معينة، مثل الاسلحة والذخائر، عجزت في مجالس سبيلية عن تعديلها. وقال كيف تسحب سبيلية المطبخ وسيلة من وسائل الإرهاب التي يحاكم الشخص إذا ضبطت عنده؟ كما ندد بتعديل قانون سرية المخابرات بعد اقتراره وظهر وعلى يد نفس المجلس. وقال إن الحكومة لم تستمع لامراضاتنا على هذا القانون عند اقتراره. والان نحاول ترفيحه.

### مصبدة للصحفيين

● كمال خالد اعلن رفضه لمفروض القانونين ٨٦، ٨٧، ٨٨ المذكورة التي تجعل كل من روج بالقبول أو الكتابة، منهما بالإرهاب بداية مصبدة للصحفيين ولكل صاحب رأي بل إن هذه المادة لا علاقة لها بالجماعات الإسلامية أو مايسمونه الإرهاب. فهو إرهاب حكومي ضد أصحاب الفكر والرأي في مصر.

وقال الكاتب: إن تعريف الإرهاب في المادة ٨٦، جاء في كلمة وفيقة مواد القانونين في أود. وهذا أسلوب خطير من الحكومة. ولغضاب أن الحكومة تراجمت عن فكرة إصدار قانون مستقل للإرهاب لطمعها أنه سيسمح قانوناً استثنائياً مخصصاً للإلغاء في يوم ما. فإرادت أن تضيف نفس مواد قانون الإرهاب إلى التشريعات العادية القائمة. وهذا أيضاً من أخطر ما يمكن.

وقال إنه يرفض هذا القانون لأنه يحمي الحكومة ولا يحمي الشعب. فهو يمتنع فئة ويتجاوز عن سيئات وإرهاب فئة أخرى وهي الحكومة. وأوضح أن المادة ٨٨، مكررة تعاقب بالأشغال الشاقة كل من تبني على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين والبروتوكولات أو احتجازه أو حبسه كرهينة. ولكنها جعلت العقوبة مقتصرة على من يمتنع بهدف للتأليب على السلطات العامة فقط. فإذن الذين يحتجزهم السلطات العامة نفساً؟

وقال كمال خالد إن المادة ٨٦ مكررة (حب) وضعت لحماكة المجاهدين الذين وقفوا بجانب الجهاديين الأفغان حتى نصرهم كله، ولمن من خطورة هذه المادة مؤكداً أن حصول أي مواطن يريد التطلع إلى جانب المجاهدين المسلمين في أي مكان على تصريح كتابي من الحكومة المصرية - كما تقول هذه المادة - مضاه دخول مصر رسمياً في حرب مع

الدولة الأخرى؛ وقال إن المادة من أولها إلى آخرها جريئة.

### محاكمات تقتيش

تكتب القروية كبرى الجرائد خبر جدياً من القنصل الخضرية وإن كان لتقتي بالتمسك على مفروض القانونين. قال الكاتب: إن قانون الإجراءات الجنائية يعرف باسم قانون الضمانات، وأي اختصار في إجراءات التقاضي معناه إلغاء لهذه الضمانات.

ولكن مفروض القانون للمفروض يلغي كل ضمانات المحاكمة العادية. وهذا يعني أننا في انتظار محاكم تقتيش. وإضاف النائب: إنني شخصياً أخاف على نفسي من هذا القانون.

أضاف النائب: أنا صمتي الكلام، وهذا القانون يمنع الكلام. أي وأحد سيكتف في جريئة وجهة نظر يمكن إبطاله تحت طائلة القانونين نحن وصلنا - والكلام مازال للنائب - إلى مرحلة تدمير الفكر. وهذا سوف يزيد الإرهاب ولن يقتي عليه؟

وتسائل: لماذا لم يرفض هذا القانون على مجلس الدولة؟ ولماذا لم تشارك في إعداده كل الجهات التي لها صلة بهذه القضية الفضية من الأزرار إلى الإعلام إلى الاقتصاد إلى التعليم؟ وأضاف: أتأ مع أي إجراء سوف يوقف العنف والإرهاب. لكن من يوقف الإرهاب؟ إن هناك دلائل كثيرة على وجود إرهاب من جانب الأمن. فمن يوقفه؟

وختتم الكاتب بالإشارة إلى أن القانون فضفاض، ويمكن ادخال أي أحد تحت حكمه. وعلى سبيل المثال لأنه يخالف بالسجن كل من روج بالقبول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى. وتسائل النائب: سجن أي كية طريقة أخرى؟

### دولة بوليسية

الاستشاري عادل صديقي وكيل النجدة برفق أنه طالب بسرعة إصدار القانون وبمخصص دائرة في محكمة القضاء سرعة الفصل في القضايا. إلا أنه أعترف بأن القانون يعطي صلاحيات مطلقة لرجال الفيول. وقال إن القانون بهذه الصورة يجعل مصر دولة بوليسية. وقال الكاتب: إنني عندما أطلب سرعة الفصل في قضايا الإرهاب، فليس معنى ذلك أن أجور على الحالة أخصم سلطات القضاء والتحقيق والملاحقة بأسور الضعيفة القضائية. وطلب بإضاه هذه السلطات للتولية العامة. وليد لرجال القضية القضائية (البوليس) لأننا نعلم كيف تكتب التقارير وتتوزع الاعتقالات باستخدام التذليل.

وافق مع هذا الرأي - إبراهيم رشدي الذي رفض التوسع في صلاحيات رجال الأمن مع طمنا بصياغة التعديل المستمرة المضمين والتي أكدتها كل تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية. وقال: إن القانون يجرم الفكر، لأنه يجرم الوسائل والوسائل لا يمكن أن تجرم وإنما الأفعال فقط. وأضاف إن المادة ٨٦ التي تصرف الإرهاب تضع استناد الجامعة تحت طائلة القانون لأنه عندما يحاصر تلاميذه فإنه يستحسن بعض الأمور ويرفض بعض الأمور، مما يجعله أرحامياً بعض الناس التي تجعل لاستحسان أمر ما مثلاً إرحامياً.

### هجوم على التحالف

أما الكاتب أبو الفضل الجيزاوي فقد هاجم بعنف قادة التحالف الإسلامي محزون العمل والإخوان المسلمين، وقال أنني طلبت من وزير الداخلية إغلاق مقر مجلة الدعوة التي كان يصدرها الإخوان وإلغاء القبض على من به لأن الإخوان هم أصل الإرهاب في مصر. وحاول التجهيز على الاستاذ إبراهيم هكزي - رئيس حزب العمل - مشيراً إلى جهوده في سبيل إضاه توجيه الصف المصري على أنها تتعاون مع من استعاضوا الإمبرياليين في السودان. وقد قامه عدد من نواب اللجنة والمجلس والندخل في موضوع النقاش وهو قانون الإرهاب.

ويذكر هذه الاعترافات والاعويلات اللطيفة والتأنيب فقد أسرعت الأغلبية المزعومة بالموافقة على مفروض القانونين من حيث ليلها في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول الأحد وسط مطبات حسرة بتشديد العقوبة واختصار إجراءات التقاضي وإضاه صلاحيات واسعة لرجال الفيوليس.

وتحت هذه العملية وسط حملة شعواء على كل من رفض رأى وفكر أيأ كان موقعه، وكان المفروض قد ضللت بكل رأى رأيي.





المصدر: الوفا

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

## عطية الارهابية وقانون الارهاب !!

كلمة ارهاب كلمة مزعجة ومحبطة وما قلن حين يقرن الارهاب . كلمة او لفظة او معنى والقانون امر من الدولة السلطانية وايضا القنية يحتاج الى مراجعة ونظر من الملاحظة على الدستور الاتيمري . في مصر المناصرة قنيا لا تانية كبرى والقانون فدوى ومضوتا ومعنى . ومن هنا والقوليا بكل صحت لقد ضاعت حبة القانون حينما اسطرو من مرشدا وبدوا يستخدمونه اسوا استخدام لدعم نظريتهم المصيبة في الحكم بموجب القانوني سيرة السمعة .

القانون منذ فجر الكون . هو التوصل بين الحق والباطل والقانون منذ فجر التاريخ . هو الحد بين احترام كبر الاصل او اضرار اسميته . القانون يبدأ في احكام الفين . حيث الجمل . والفطيلة . والحد على فعل الشر . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر . والقانون حسب كثر تدعيم للظلمة الايقال المعاصر ديوندي بيسونو : هو - اي القانون - من الخير والحق .

ان ان يدخل القانون يعطيه . مافرة الطوارئ قوة . او دافرة الارهاب . قوة اخرى انما تفرقه من شعور التنويري ونفقه صدق عقليته . وتوسع فيته . بل والامر والامر اذا على الناس - وقت الضعومة - يلجأون الى القانون لضمها ومكانا . فأنهم في ظل الانفعالات النفسية . الجديدة سوف يكرهون قواعد . ويخبرون على اعصمته ومجاملته

لقد أصبح الاسم حراما اسموا : قانون الارهاب او لقول مظلمة الارهاب . او قانون الأمن والأمان (وقائه لا امن ولا امان ) . لقون حملة للجنح او كان للجنح يقتل قانون الرعب ليموه ان نفسه الهذلة الوبيحة المظلمة )

مسلما يقر في صيغة التشريعات . في بلد مثل ايه بيت التشريعات . تجار المخرجات .

ويعلم هذا بلقي ؟ وما للامر !!

ان ويمتلك الاخصار في القول والبيان . نحن ضد اي لقون جديد . ايه نوجد للإنسان او للجنح . نحن ومنهقر الارهاب المجد ضد اي نوجد من جانب الحكومة باستخدام العنف الحكومي في صيغة تهديدية كترجم الى الوان . وكلها كما تملعون سيرة السمعة . كل وزن لقون للقتل وللغريبين . والقانون الطوارئ . وبخاصة . والسؤال اني مشرعي الدولة الجديد . ما موقف لقون طواركم حال إصدار لقون الارهاب ؟ هل سيكون له مجال ومكان . ام يسلح الطريق نحو لقون كثر رعبا وخوفا وتهديدا .

نحن نرفض تهديداكم المستمرة باسم اصدار اللقونين . ايا كان موبلها ؟ ولذا ان التهديد بلقون الارهاب . والحد في نظر هؤلاء تهيش عصر الارهاب في الأمن والأمان . هم ينادون بهذه الاحكام على استغلالها بملعون والألقام ١١ على دمار ايديا الإنسان . والمصيبة الكبرى ان المراجج للمصري . وكب هذا الانجاة الحكومي وهو مسافة تحتاج الى علاج نفسي .

كتب ١٢





المصدر: **أسواق**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ يوليو ١٩٩١

إذ في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة السمية رغبها في حماية القيم مر الصبي، أصدرت قانون الصبي ١١ وإذ أرادت أن تحمي الصبيون والمحتلات باسم منوع الحرية - أصدرت قانون الطوارئ ١١ ثم إذ هي كمنع، ما اخترعته من عظمة فريضة وعجيبة ومستحيلة، من الخلف في الشروع للصرى . في شؤون العبودية والسياسة كل - ومع سبق الإصرار - اختراع لقانون اسمه .. لقانون العذاب ، أو قانون الإرهاب.

وقد جاء القتل المصري لينضم إلى هذا اللون القاتل الجديد . فمثل سبيلنا في طمس هذه الصورة . وإيرفا في مهده . اسمعوا ما فتتجه المزاج والشر للمصري سريعا سريعا .

- فيلم الإرهاب والقمي . يا مريحا !!

- مسرحية : عطية الإرفقية . يا سلام !!

- مسرحية : إرهاب ليلة القطة . أي والله قرأنا اسم المسرحية التي يتم الاستعداد لها !! تصوروا ليلة الجولة الكبرى . أهل ليال مصر . توسم بالإرهاب !!

فما ترى أن الحكومة تريد أن تكون في عداد ملك مع الناس . فأس يلقى . ونحاربهم في رؤاهم وحيلهم ومزاجهم وأغبيهم وخريتهم ويميلهم ليدوم . كل ذلك باسم القوانين وأشرار المستطعات التشريعية . وهي مسرحية قزينة

وإن كل قميحا ليل . كم من الجرائم ترتكب باسم الحرية . ويحدث الباحثون عن ليعده وأخار هذا القمي . نقول . والألم يصغر القلم :

كم من الجرائم الاجتماعية والأصنامية والسياسية . والقوية ترتكب باسم القانون .

يا ليتها الحكومة . يا أس لطلق على مظهر ذات يوم بتزينة القوانين . نحن - لا يلقى بالمعنى . هذا الأعداد على كرامة الإنسان المصري . الذي صمعه .

والقضية أصبحت . أطفال أناس . احتفظوا بواثنيكم لكم . إنه إن - من المستحيل - والاتجاهات القوية تتطوح ذات الجمع وذات اليسار .

والكل يبحث عن حل يخلد . الأم الناس في كل المجالات . ثم يأتي لقانونكم . المحيظ . عن الإرهاب !!

كما تصور أن تكسروا في مجتمع الأس والناس عن قانون الصبي . عن قانون الإنتماء . عن قانون الصفاء . عن قانون الأخوة المصرية . هل تذكرون قانون الثورة الفرنسية . الأخوة - لمساواة - العدالة .

تريد كما قلنا في صدر هذا الحديث العاصي . أن يكون القانون «صوان الحق والشر والعمل» والحق فضيلة . والآخر فضيلة . والعمل لمة كل الصالح .

تريد القانون - كما أرادته شهيد المهر الإسكاني الحفيظ . سطراد . مثل خمس لوسيفي في لادن المنصوحين .

**الدكتور محمود السقا**







## برلمانيات

### القضاء على العنف

يناقش مجلس الشعب تعديلات القوانين التي تنظم مكافحة الإرهاب بعد أن أصبح الظاهرة تهدد المجتمع المصري وبعد أن أثبتت التجارب أن القانون الطوري بما يكمله من ضمانات لأي منهم يتيح الفرصة لأجهزة الأمن لكلمة جرائم الإرهاب قبل حصولها .. وقد أعلن اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أن الوزارة ألحقت عن ملات من المخطرين على الأمن وهي تعلم جيدا أنهم يخططون لجرائم عنف وإرهاب .. ولكن القانون الطوري الذي أتيح اعتقل أي خطر إلا لمدة ٥٠ يوما يجبر وزارة الداخلية للخروج عن المعتقلين لكي يعودوا مرة أخرى لمخضعهم التي زالت عن حماها وأصبحت تهدد أمن وأمن مصر ..

ويقول بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب السابق أن علاج هذه الظاهرة له أكثر من أسلوب ولكنها لابد أن تتواءم مع بعضها بحيث يكون علاج الظاهرة يكثر من أسلوب وفي نفس الوقت .. فلابد من قيام الأب والأم بتوعية الأبناء الروحي والنفسي الأسري والقوة في السلوك لينشأ الطفل على مثال والتابع التي عود عليها أبواه .. وأيضا يجب أن تفتتح أي الدور التي يجب أن تنهض به أجهزة الثقافة والإعلام ورجال الدعوة لأن هذا الدور يعتبر عاما وخطيرا في ترسيخ القيم والمبادئ .. وفي نيل كل حوار صلب وأن يقوم رجال الدين المسيحي والإسلامي بتقديم القواعد الكلية للدين مع رصده تطبيقها للمجتمع كآلة تضيئها والإجابة على الاستفسارات التي تطرحها رجال وأهيات المستقبل من خلال مسيرتهم في الحياة بدلا من كجوانهم إلى سؤال من ليست لديهم القدرة على الإجابة ..

ويدعو بدر الدين خطاب إلى قيام قيادات الدولة في الدعوة إلى تأسيس شركات مساهمة للتفصيل الشباب وحل مشكلة البطالة لأنها في نظري أهم مشكلة تؤدي إلى انحراف الشباب .. وأن تراه الشباب بدون عمل فترات طويلة يؤدي إلى وقوعه في براثن الإرهاب والتشاكيل ولكن نبرهن على حجم هذه المشكلة فلنأخذ نعلم أن هناك ثلاثة ملايين عامل في مصر من خيرة الشباب .. ولوإذا فإن فتح المجال أمام تشغيل هؤلاء الشباب سيؤدي بدون شك إلى ابتعاد هؤلاء الشباب عن التفكير الخاطئ .. وأخيرا يدعو بدر الدين خطاب إلى قيام كل الأحزاب بمسؤوليتها فإن كل حزب مسئول عن الانحلال بالمجتمع وإثارة حركتها وترسيده هذه الحركة والعمل على حل مشاكل المجتمع بالصورة التي تقتضيه مع ترويض كل منطقة وإلزام كل شريحة من شرائح المجتمع ..

وأذا كانت هذه الأساليب مؤثر في فعلا إلى حل مشكلة العنف .. ألا ينبغي مع وزير الداخلية في ضرورة إصدار تشريع يؤدي فعلا إلى محاربة العنف والإرهاب .. فلا يمكن السكوت عن هذه الظاهرة .. ولا يمكن ترك الأمر يتطور ويتزايد علنا يوما بعد يوم .. فإن مناهج الإرهاب ينمو حسب الأسلوب الذي يفعل به .. واعتقد أن رجال التشريع في مصر لقروا على إصدار التشريع الذي يؤدي ويضمن عملية مصر من أي سوء .. ولا أريد أن أعود إلى اللجوء في الاستيناف حيث قل أن أي إنسان يفتنى أن يتحدث مع أخيه لا أن يدير مؤامرة أو يستخدم الرشاشات في اغتيال المسؤولين في الدولة .. صحيح أننا أخذنا الآن بالأسلوب الديمقراطي ولكن الديمقراطية لا تعني اللوم ولا تعني أبدا شيئا مستقبل فروعنا وشيئا مستقبل مصر .. مطلوب وثقة جادة لمحاربة هذا العنف والقضاء على هذه الظاهرة ..

**جلال السيد**





## مواجهة للأرهاب أم تصفية للعمل السياسي؟

وأذا كان الأمر يقتضي وهو يقتضي حقا - بعض تعديلات في المواقف والتعاطية والاحترامية تمثل خاصا فلتكن التعديلات مفصلة في صياغتها ووضوح ومحدد في تحديد الحدود للأفعال المسموعة للأرهاب والعنف المسلح موضح أسد ولا تسمح بمساسحه لأضحية والأشخاص للتحريكات والتعديلات بوضوح برزت السلطات والأجهزة الصاعدة على تنمية القلوب ويحكم الخبرة المتراكمة في تطويقها لأهدافها وأن تكون هناك وأن توجد جهة رقابية فعالية يمتثل للجود دائما عند الحاجة وما أضر هذه الحالة بآلات اليوم وما عدا



**حسين عبدربه**

وسلمين طبقا لهذا التفسير المسله والطام وحرق نسيج الوحدة الوطنية التي صنعت خيوطه في داب على مر العصور جهود الأجداد والإبناء المصلحين لأن قوى طلائع استحوذت مخيلتنا المريضة حتى السلطة فرائحت تنفقت كذرة النار العنيفة.

لا أحد على أرض مصر المحروسة - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل إن تكون له الرضا والاعتناء الحسني بدلا عن الاستناد والعقل ولله الحوار وأخلاف الروي مير لئلا الوائز الواحد

لكن - أيضا - لا أحد في هذا الوطن الجريح المتهود يعتر أن يفعل إن يعيد أبادعات علقه أن يصلح جسده وأن تجرد خلوته مرعته ومبطل سلوخته وطرائق حقيقة بجرم جماعات ملغوسة تنسج ليل القصورات وليل التتويات مهما كان وطش هضام الرديء، وفراواته السلة التي صنعتها سياسات المحذوف انتاجها كل صباح ومنها كان جوص عواصف الذعر والخوف والقلق الوحشي التي انطاشت جماعات الإرهاب والتي لم تدر بعد متى خسومته وراء موارد الإسلام ولم تنزع عن بعد موله أمام السلافي رضى الله عنه جميعا مصالح للعالم فله سرع الله

لم تخترع حتى الآن بدمية تقتل الدب المتكرر في موب الحمل ولا عقل الحمل ذاته هكذا تمجيد دراسة اللجنة السياسية لحزب التجمع عن ارهاب الجماعات الإسلامية بخاصة العنيفة المرتكبة تسمى - عبارة موجزة ومحددة وسديدة الإبداع ومفصلة دالات الحجة والأدعية الملموسة وللحكمة فإن هذا الحال ينطبق وانعسا على التعديلات القانونية الشاملة التي اصطلحها الرئيس مبارك على كل من مجلسي الشعب والسنن لمواجهتهم الإرهاب لقد استمت هذه التعديلات بالعموميه في صياغتها المطلبة غير المحددة للأفعال الإجرامية الإرهابية والمفتوحة - طبقا لخبرة وشظورة تدرية القوانين الساهرة - لتتسع لكل التفسيرات ولعل التاويلات لمواجهة كل الاحتمالات وليس تقلد عمليات وأعمال الإرهاب الأسود

أن أي تحركات تسعوية غريبة لمخاطب مشروعة أو احتجاجات جماهيرية منظمة أو عوية عتيبة أو لاجلحة أو طلابية أو ألخ يمكن أن تجرم وتقع في مجال أعمال هذه التعديلات المتكفزة السرسه وهنا يكمن مصدر الخطر الأتعل على الحقوق الأساسية للمواطن المصري في حيلها وسلمها والتي أمرتها مأمون لحقوق الإنسان بل إن الأدبي والامور للمير للثقيل المنخب أن هذه التعديلات القانونية المقترحة وصياغتها المتكفزة والسرسه سبقت وطبقا لخبرة استخدام القوانين سيئة السمعة التي سنأزال ثغاني من مضاعفاتها الجادة على مجمل حياتنا إلى فقدان المواطن المصري مسلما وصحلا للتهاس الضيق للديمقراطية والى مصلحة بل مسلما وعلى سيمى

لا أحد في هذا الوطن - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل تحت أي منطلق أو دوى مجاز العلف العموي التي يستغل فيها مواطنون مصريون مسلمون ولا ينحى الرأس لعلها الخواص الحرف الأسود العليز لا أحد على اتساع هذا الوطن - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل بتعظيم الموكتم على أسس دينية وتربيت الحقوق والواجبات للمصريين أبنائنا

أن السوء والمصلحة لا يمتدح مناسك مغاربه للسواد المليونيه المقترع تعديلات أو فرائها يستل بظاهر وبيرض صياغة ومكانة الخرابها ولكن اضيق القول عندما اعيد فرائها يصيغني الهلع والربيع المحيف

أن الأسباب التي أدت إلى صعود وسقوط جماعات الإرهاب والجذور العميقة لظاهرة العنف الذي يمتص مصر المحروسة لا يمكن بيان حيز التجمع وأن تكن هناك صفة مساعدة صحيحة علمية وعلمية مختبر تعول أن فائدت العنف والإرهاب في رد فعل أو العلى كذا إلى العنف عندما يسود حيلها الإحباطات المتكفزة اجتماعيا وسلميا واضمارا وعلما ألخ عندما تعلق وكسدها النثر وتجنز عن أحد الوسيلة لحل مسلحتها والدفاع عن مصالحها السرسه

والتعديلات القانونية لمصايلها المطلبة تستغل الأيوبي حتى المهيبة وتنبع الفراغ الذي يسدل الويل كله ويعر في حالة إرهاب لتفريغ السلمة شطبه والجمعة - انيا يسبحور جميعا حيلته ويعرجه سواد للعنف والإرهاب الأسود وشظورة انه ليس سلافي وحده مسواجه العنف والإرهاب المسلح الدولي





## الفاظ ومعان

### القوانين الاستثنائية

تتقدم الأمم بالاستفادة من تجاربها السابقة . وتجربة مصر في القوانين الشددة طويلة ترجع في التاريخ إلى أيام الاحتلال البريطاني الذي أدخل على التشريع العقابي بدعتين الأولى منع التجمع حتى ولو كان سلمياً . وجريمة الاتلاف الجنائي التي تعاقب على النوايا مع ان الاصل الاجرامية بدون فعل حتى لو لم يكن قد حقق القصد الجنائي ( مثل جريمة الشروع في قتل ) وكان مطلب إلغاء القوانين الاستثنائية دائماً في مقدمة مطلب القوى الوطنية والتقدمية . والحريات التي تمارسها اليوم جاءت نتيجة امتناع السلطة من استحداث النصوص القمعية الصاروة التي تشوه التشريع الجنائي لمصر . ولكن النصوص بقاء . وكان التوجه الديمقراطي يفرض تشكيل فريق عمل لتفعيل التشريعات من كل ما يتناول الانفاقية الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر . ومن ناحية أخرى لا يؤدي تطبيق العقوبات إلى تصفية النشطاء الاجرامى . وغير مثل على ذلك التشريعات . واعتقد أننا جميعاً نعرف ان هذا الاجراء لم يثنأ شيئاً من فئة المقاتلين المخيرة بهم . كما ان الاقراط في تشديد العقوبة والحد من الهامش التقديرى للقضاء ليراعى مايراد من ظروف مختلفة او مشددة يجعل القضاء يتفادون تطبيق النص المخطط للعقوبة . لقد اصبر السادات في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى كان يقضى بسجن من يحد أو يشجع على التظاهر السلمى . وفى حدود علمى لم تقدم النيابة العامة للقضاء احدى مطلقاً بتطبيق هذا النظم الفلاح حتى الآن . والقانون فى القوانين .

ف شخصية الأعمال المثيرة للفتنة للثقلية هناك قانون آخر صدر في عهد السادات اسمه ، قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . . . . . من أن سلطة جهاز الامنى الاستراتيجى وظل لقانون حماية القيم من العيب . ان يعترض على تعيين او ترشيح اى مواطن يرى في وجوده في جمهورية معينة صراً بكلمة .  
ويسر في هذا الحديث مونتافس مع مؤلف . لاسير برعص العف ولا يعنى في مقدمه على الاعمال العربية ... ولكنى رى ضرورة الانتعاش يستوى اداء اجرة الامن بحيث تمكن من الاعمال بالارهابيين فى مكتب الجريدة والا تقع مواجهته العيب بعد وقوعه مصف انه كى برابط بين المتطرف اليسارى واليمينى يقتضى حسيمة المنهج من التفسيرات الخاطئة للمصر بشرى الفكر السليم ويبنى على حقيقة ان الارهاب وليد أزمة اقتصادية اجتماعية حادة وان مواجهته تفرض انصافاً لاسيما وفى مقدمتها بصفة المتعلمين والشعور السائد بينهم ان ثقل الحرام ومن ثم لا يخلو من ثقل الحرام ومن ثم تكون المواجهة انفسية لمصر المسد جزئياً مما في سياسة شاملة محسب الخاضع من الارهاب . لاسير . بسوء . لاجراء كما يكون حسيمة انصب لاعتلال الانتداب وبسبب اسر سحمة .  
استدعى صبرى عبد الله





المصدر: الأمم المتحدة

١٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تعديلات مواجهة الإرهاب : الانتهاء من أمداد التشريعات النفاذ

يبدأ مجلس الشعب مناقشة تعديلات عدد من القوانين تهدف لمواجهة الإرهاب . انتهت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب من مناقشة هذه التعديلات كل مادة بالتفصيل ، قالت هـ . فوزية عبد السلام رئيسة اللجنة : إن التقرير النهائي حول هذه التعديلات سيكون معدا للعرض على المجلس في

مؤعد المصادق . وكانت اللجنة قد وافقت لوائح هذا الإسراع على التعديلات من حيث المبدأ . ويظهر هـ . فوزية رضوان - عميد حقوق عين الشمس من التسرع في الموافقة على التعديلات ، إلا بعد دراسة ظاهرة الإرهاب من كل جوانبها . ويخفي من كل هذه التعديلات إلى إعداد الضمانات التي يكفلها القانون للمتهم أثناء فترة التطبيق . ويضيف د . فوزية رضوان : .. استعدت التعديلات رغم أنها تؤدي إلى ترهيبات غير مستحقة في التشريع القائم أساسا على السلطة محددة . وإذا كان لابد منها فيجب أن يأتى التعديل وأعمال إعدادا لحل المشاكل الحقيقية وليس لزيادة قبضة الدولة وتوسيع سلطات جهاز الأمن







المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

## التجمع يطلب تعديل مشروع مقايمة الإرهاب

تلقت الامانة العامة لحزب التجمع في اجتماعها السبت الماضي تطورات الموقف السياسي وخاصة تصاعد اعمال العنف والإرهاب المسلح الذي تمارسه جماعات تشتمل بالدين ، وشالنت ايضا الترسيدات التثريبية المقامة من الحكومة ... وتعرض النقض لاصياب تصاعد هذه الظاهرة بصورة باقية الخطورة على الوطن والمواطنين وقد استعصفت الامانة العامة مظاهير تنامي مخاض عام غير ديمقراطي يثير النزعة الطائفية ووجود ثغرات خطيرة في مناهج التعليم وبرامج الاذاعة والتلفزيون والعديد من الممارسات الرسمية سواء منها المعنالي للديمقراطية وحقوق الانسان او المعكسة للفرقة الدينية واكدت الامانة العامة على عدة نواتب بتعين التمسك بها مهما متصعيد المواجهة ضد الإرهاب وجماعاته وتأكيد التمسك بالدولة والمجتمع المدني الذي يستند الى الدستور المدني والقانون المدني ويؤكد حق المواطنة والمساواة بين المصريين بصرف النظر عن الدين والمفيدة . ورغص تقسيم المصريين على أسس دينية . ورغص وجود كهنوت في الاسلام وايادة الاجتهاد للتجمع . وادانة منهج التكفير من أي جهة كانت . والتمسك بشعار - الدين لله والوطن للجميع - كملقو نجات يتكلم وحدة الوطن ووحددة المواطنين ومن هذه النواتب ايضا ضرورة التمسك بالديمقراطية وتوسيع اطرافها وتجرير اية محاولة لمصافة الرأي والفكر . وفتح باب التداول السلمي للمسألة وذلك دعوة الأحزاب والقوى الوطنية بما فيها الحزب الحاكم - والتقليبات والمنظمات الديمقراطية للعمل المشترك لمواجهة العنف المسلح ولا تشارك معاني يوم للحداد الوطني على شملها الإرهاب . كما تلقت الامانة العامة المشروع المقدم من الحكومة بتعديل بعض مواد لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وعدة آخر من القوانين وبعد دراسة هذه النصوص والتضاح ان العديد منها مسطاط ويمكن استخدامه في غير مقترع من اجله بل ويمكن استخدامه الآن او في المستقبل لتقيد العمل السياسي السلمي وكل انوات التمييز السلمي . فرت الامانة العامة مليل

كسعي الحزب لتعديل المواد المقترحة بحيث لا يتناول مشروع القانون الا موضوع الارهاب المسلح . ولانس العمل السياسي والديمقراطي او يمتك الحقوق الانسانية لسانس والحريات المسافة والحقوق الديمقراطية .

وفي نهاية الايام اتت اني ان تشديد العقوبة وحده لا يكفي . بل الاثم هو انتهاك الحكومة لاجراءات وممارسات مباشرة لتغيير المناخ العام للسكان وخاصة فيما يتعلق بهماج التعليم وبرامج الاذاعة والتلفزيون ... وفيما يتعلق بالتمسك بالحزب لا تخطأ السلطة والفناء وتدهور الخدمات الاساسية وسائر مظاهير المعنات التي تصيب الجماهير العربية بالاحباط والامبالاة . والتصدى لكل مظاهير اشاعة الفرقة الدينية

( الامانة العامة )





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٦ يونيو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ

### على مشروع تعديل بعض القوانين لمواجهة الإرهاب

وافق مجلس الشعب أمس من حيث المبدأ ، على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانوني المظبوطات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب ..

وأعلن المستشار طارق سيف القنر وزير العدل أمام المجلس - تعقيباً على ما أثاره الأعضاء - أن القانون يتضمن ضمانات تمنع إساءة استخدام الإجراءات ضد حماية الحريات طبقاً للممارسة الديمقراطية للمصل بها في إطار القانون .

وأشار الوزير إلى أن مصر شهدت في الفترة الأخيرة موجاً إرهابية تستهدف زعزعة الاستقرار وتقويض الديمقراطية مما أصبح يمثل تهديداً لامن المجتمع واستقراره ، ولكي أن المشروع يتضمن تعديلات تعد ضرورية لمواجهة الإرهاب والتطرف والعنف التي يمارسها كل مواطن يعيش على أرض هذا الوطن ، ومستوياتنا في هذه المرحلة أن نضع من حريتنا وكرامتنا وأن نتصدى لأعداء الأعداء الذين يطمعون للتفكك والانحلال . وأشار السيد كمال الشاذلي إلى أن الحزب الوطني قدم تعديلات للفح باب التورية وهم رابع الدعوى الجنائية ضد من يلوم بالإبلاغ عن أي مصاد أو مرفقات خلال شهر من تاريخ تخليق القانون .

وأعلن ابن الفضل الجيتاري النائب العام تأييده للقانون الذي جاء متطابقاً بعد سقوط القتل والجرحى من أكبر قياداتنا وأن الدول الأوربية تتراجع الآن .

ويش كل من خلد معيشة الدين وكمال خالد القانون على أساس أنه يتضمن مخالقات مستوية .





المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس الشعب يفتح باب الحوار على اوسع نطاق في مناقشات قانون الارهاب

## الأغلبية : يد القانون لاتطول الجمعيات الإسلامية المتزمنة بالقانون وأحكام الاسلام

كتب الجلسة :  
محمود معوض  
عبد الجواد علي  
محمود المناولي

حرصون على الحرية والديمقراطية ، ان  
الحفاظ على أمن مصر يأتي في قمة العمل  
التي لا يخاف بهر آمن ، لقد عاشت مصر  
منذ فجر التاريخ بغير طغيان الأمن والسلام  
والتمسك بالقيم النبيلة . وقد شهدت مصر ل  
الأمة الأخيرة صبرا إرهابية تهدف إلى  
زعزعة الاستقرار وتكويش الديمقراطية ،  
عما أصبح هذا يمثل تهديدا لأن للتيقن  
واستقراره وهو ما استدعى تدخل لعمليات  
للشرطة والأجهزة المختصة ، فكان هذا  
المشروع المروى على مجلس الشعب وقد  
تضمن المشروع تعديلات تعد شديدة  
لإرجاء الإرهاب والتطرف والعنف الذي  
يرأسه كل مواطن ويميل على أرض هذا  
الوطن ، ومستوياته أن تلك دفاعا عن ديننا  
وكرامتنا ، وأن تصدى لآداء النهار الذين  
يرأسون التقدم والازدهار والديمقراطية  
ويؤسسون لحرية الفرد والجماع ، وأن الإرهاب  
يقتض على تحويل يات من الخارج ، وهو  
ما استلزم تعديل النص الخامس سريه

كان مجلس الشعب أمس على موعد مع  
واحد من أهم التشريعات التي تحمل شارة  
البدء على طريق مواجهة جديدة من خلال  
نصوص واضحة في مواجهة الإرهاب ..  
وقد أتاح الدكتور فتحي سبور الفرصة  
كلمة أمام النواب الراغبين للتقنون ، وفي  
مقترحات عمل خالدة ، وخالد محيي الدين ،  
وغيره من النواب شيخ النواب المستقلين ،  
أسوة بما اتهمته النصبة مع نواب  
الأغلبية . وفي مقترحات زعيمهم كمال  
الاشقر الذي عرض ملاحظ التعديلات  
التي تقدم بها والتي تقرر فتح باب التوبة  
أمام كل أعضاء الجمعيات أو الجماعات  
الذين يقومون بالإبلاغ عن المندعات أو  
الملاحق الذي يجوز لهم .  
كما أتاح زعيم الأغلبية إلى التفرقة بين  
الجمعيات الإسلامية التي تلتزم بالقانون  
وأحكام الشريعة الإسلامية ، والجماعات  
الطرية الخارجة على القانون .  
وفي بداية الجلسة كان هناك اعتراف من  
الدكتور فوزية عبدالستار - سبور لـ مبادئ  
الجلسة - بأنه في ظل سرعة إعداد التقرير قد  
سها على اللجنة أن تتناول في التقرير تعديلات  
ذكرى الجوار وبعض كمال خالد للثقتين ..  
وكان الاستشاري فاروق سيد النمر وزير  
العدل قد استعرض ملاحظ ومصلحة  
التعديلات الجديدة مؤكدا أن التعديلات  
نصت على ضمانات لشمالية الحريات طبقا  
للمنظمة الديمقراطية للحقوق في إطار  
الثقتين .  
وقال الدكتور : لكم نواب الشعب



الحسابات حتى يمكن الاطلاع على حسابات  
أي منهم بالارهاب .

وكان اول متحدث كمال الضالحي زعيم  
الاغلبية الذي قال : اليوم نقاض مشروع  
القانون من اهم الضرورات التي يناقشها  
مجلس .. ان الحكومة اقصت حينها  
قدمت بتعديلات ولم تقدم قانونا واحدا ..  
الا ان يأتي التشريع مساهرا للاحداث  
التطورات الاخيرة التي تعتبر دخيلة على  
المتنام

وليس بالتشريع وحده يحارب الارهاب  
لكنه فقط أداة لتسهيل بعض الاجراءات  
بسرعة الفصل .. اعتقد انه لا يوجد تحت  
اللقية من يوافق على الارهاب .. بل انه لا يوجد  
بصري واحد يوافق عليه .

[illegible]

وام يات زعيم الاقليات ان يشير الى الاقتراح الذي افسده بالا ان تقام الندوة السنوية ضد اى قيادة في الجمعيات المنطلقات ان يقوم خلال توقيفه عن ممارسة عمل الارهاب بالايبلاغ عن الملاحظات او الملاحظات وغيرها .. او قام بتدعيمها خلال سير .. تطبيق لقوله تعالى : { لا من تثب .. وعمل عملا صالحا .. }

### ما هو موقف التحرك السلمي ؟

وتحت خاف محيي الدين راجس حرب  
 تجتمع التسلل وتزيد حدة الرداءات  
 التي تتصاعد الدولة عتيد وسيطرتها على  
 ولكن في نفس الوقت كما نريد  
 القضاء على الازدواج نحن نشي من صدور  
 ذا القانون الرداءات كثر من التخللات  
 في القواعد هي تدين السببي القهاري وهي  
 الازدواج التي يتبين ان بعضها من رايهم  
 فكل من سخطه .. نصري الازدواج كما جاء في  
 نصيهم لفسلحي ما معني استخدام الازدواج  
 القويون ان المصمود بإلزامه هو العمل  
 السلب .. اي استخدام السلاح في ارتكاب  
 هزل اوجرمية بناء على اتفاق مسبق يحدد  
 القويين المجتمع ومنه على اتخاذ دوافع  
 القضاء الحد السببي وتنشئ حقوق  
 النشأ ..

المادة ٨٦ مكرر تتناول تشديد العقوبة  
ومسؤولا الى الاعدام . والتعريف مما من ان  
الاحزاب تتوقف عن العمل السياسي وإذا  
توقف العمل السياسي فيزيد الاحزاب ..  
ماهي ضمانات التزام ما هو الضبط  
الضمانات . والتقسيم السليم للحالات

**الحكومة : القانون نص  
على ضمانات لحماية  
الحريات والديمقراطية  
في إطار القانون**



**المعارضة : تشديد العقوبة  
على الأعداء سيؤدي  
إلى توقف العمل السياسي  
وزيادة الإرهاب**

المختلفة .. نحن نخطي على أبنائنا غير  
الراغبين ان حياتهم تتهدم .. ربما لدى ثلة  
في شباط البوليس ولكن في حالة النيابة في  
قرار تصدره يمكن التنظيم ولكن لا مجال لهذا  
التنظيم امام حاكم القسط ..

غاية العمل السياسي مع وجود السلبية لدى المجتمع يمكن ان تتزايد في ظل هذا القانون بما يزيد من عمل ونشاط الازهرى ..  
واذا فائتي لرفض القانون رقم اثني  
اعطى الازهرى بشدة .

والقائد محمد أبو الفضل الجيزاوي  
مستقل - مرشحون بالإعلان من الصفا  
الصفا - مرشحون القتل والجور  
الجانبين كل يوم من الأعلاميين والفرقة  
لقد أنشأوا لائق الفقه الفقه  
نوابه من أربع صنف - زيادة في طلاق  
على غير ما يرى الصفا وعلمان في طلاق  
وقال ابن أبي طاهر طلاق الفقه في الأصول  
سئل عنه الفقه وسئل عنهم الأعلاميين حتى  
يحدث بهم صنف - ابن عمر يجب أن يستمر  
إمامه الفقه شعاعية الصفا -  
إمامه في دستور في الفقه في الأصول - عالم  
كامل في مجلة الفقه فيها الأعلام - وقد  
لذلك الصفا وعلمهم اليوم صنف قوي  
أن يسمح إلى دولة أو الفقه في  
الصفا - من الدول الأعلاميين تتربع  
الأن

القانون تقدم امكم تاخر اكبر ، ملاب  
معلوم ميون طر الذي عاوجه الاربابين ،  
عن التباية طر الذي عاوجه استوايه  
لاصاويه بباير عصبى .  
البعض يضل ان التصفيه القتال  
الاربابين ، والاربابين باقتين الخدوش .  
فل عندهم تاتم الضربة براجهبا يسى ذلك  
اربابا فل ان يستحقين كمن ان كان بل منع  
عن تقدم اربابهم من مصر .  
ان السالة ليست مثله ولكننا منضية .  
اذن كان لا يوجد ضرر اربابى ، فان التباية  
والضاد يستحقان تكليف القديسة ويحل  
قديسة برامه .  
ان افسح هذا التفتين ، وكون ارباب ولا  
تقدم هذا التفتين ، وان كان لا تقدم به

مخالفه صارخة الدستور

لأن كمال خلقه : أنه لا يخيل تشديد  
الحقبة من بدله عن الأجر .. إننا استأ

فقد تشييد العنبرية .. التي حظيت بالإمداد  
للقبيل الغنابلية من مرفأ اجنوبي  
المتقاربتين مختلف مخرجة مخرجة لواء  
المتقاربتين مختلف مخرجة مخرجة لواء  
بحرية السطيطين ومن الاماكن في غنوم ..  
في هذا التانين صيغ بذكاء خبير جبل  
المنوع يوصل من فكرة اصدار لقنن خاصي  
ويصوب في لوانين اخرى .. كي تمتد في  
الزائيتا الى يوم الدين ..  
واشار خالر خالر الى المافا القنصية  
بسمية السمنة التي كتكت متعاقب في اعدام  
بسمية السمنة التي كتكت متعاقب في اعدام

100







وتسائل المنور .. هل هذا القانون سيؤلف الجرائم ؟ .. قبل ٧ .. لا .. ان هناك ثلاثة اشياء يمكن ان تساعد على وضع حد لانتشار ظلمة الارهاب والتعصب وهذه الثلاثة هي : توازن لفئة الضيق والسكن والرمزة العمل لأن إحساس الضيق بالضياع هو الذي صعد الهولاء وهو الذي أدى إلى ظهور التفاروق والارهاب .

وأشار المنور مضمناً من أنه لا يجب الخلط بين الإخوان المسلمين الذين يؤمنون بمسألة المنور في نشر الدين الإسلامي وبين الجماعات التي تسعى للتسلط والسلالة والتي تزعم بالارهاب والاعتكاف في مواجهة المجتمع . فحسنة وإن الارهاب والاعتكاف في مواجهة الإسلاميتين تنتمي للإخوان المسلمين إحدى أذرعها . وقال المنور فحسنة كانت فحسنة بسببها قوزة خطيرة يعلو على جنبنا قال اننى ألتفت ونهض الجمهوري باسم الله ويسأل الله ويصل مصر على أن يظل تحمل المسؤولية من أخرى وأخيرة وإن يمين ثلثنا مدنياً له من منصب طلب ويؤس للجمهورية .

المنور تسلي سبور : هذا الكلام خارج الحديث . من الميخوع وأنا ألتفت من الاستمرار في الحديث .

فكرى الجزائر : فزاي ؟ .. ان هذا الكلام هو في صحيح الميخوع نفسه المنور سبور : لا .. لا .. هذا ليس في صحيح الميخوع وهذا الكلام خارج عن المناقشة لأننا كنا نلتفت من الحديث طبقا لحقي الألتكسي .

فكرى الجزائر : هذا تصف في استيعال الحق من جاني المسألة وأنا ألتفت .

المنور سبور هذا هو الحق بيننا وأنا ألتفت من الحديث .

فكرى الجزائر : بطور نهاية ليس ..

رجلى المنور .

المنور سبور : شكراً .. شكراً

وقال عبد الرحيم فليلق إن الخرواف لايتحدثون من تخيل هذا القانون على عبد الرئيس سبور لم يوصف فلم يلم ويصف فكر أو وضع رأي .

ويذكر ذلك فإن الارهاب يسمى لتسوير المجتمع برأيه ورواسته فرجال الأمن اكتشفوا خطة للارهابيين لتسوير مسلة كبرياء السيد البطل وافتكر تسير حمدي وخبريت النشاط السياسي تحت دعوى الدين . والدين تلمون برعده وقال ان رامت المصيرب الفكر والمعلم

## تعقيب للوزير

وقال المستشار مازوق سيف المنور : اذا كان هناك تشوف من اسيادة استخدام مواد اللاتئين ، فلا محل له . لأن اللاتئين به من الضمانات ما يمنع اسيادة استخدام هذا اللاتئين والمصطلحات اللاتئينية المستعملة فيه هي مصطلحات ثابتة ومستقرة وموجودة وباللاتئين القائم . كما أنه لا يصح لا يقال من ان مشروع القانون مغرض لاحكام الدستور . لاتنا راعينا ان اعداد مواد هذا المشروع ان تكون متفقة مع احكام الدستور ولاتتصادم معه بليل ان الدستور ينص على حماية الحريات . وهذا المشروع يأتي لوجعي هذه الحريات . وطبقا للدستور فإن الرأي مضمي في حدود الدلائل ونحن في هذا القانون لاتنص حرية الرأي اللاتئينية طبقا للممارسة الديمقراطية المعمول بها ولان لاطر اللاتئين . وقال المنور عبد الأسد جمال الدين : هذا التعديل جاء استجابة لحاجة اجتماعية ملحة وذلك يمكن اللاتئين قد قام بواجبه كعادة من أدوات الضبط الاجتماعي . إن اللاتئين جاء لواجبه طاعة الارهاب وهذه ظاهرة غريبة هي مستعملة مما يستوجب التثاق الاجراءات التي من شأنها مواجهة هذا الخطر الزائف على المجتمع .

## القوى الكلمات

وجاء الدور على فكرى الجزائر شيخ المسلمين الذي قال : لكل تشريع فلسفة . وفلسفة هذا التشريع هي تخليط العنصرية والظلمة على المشروع العرفي شجده باسم كل الاحكام القائمة في اللاتئين الحالي .. واعتاد ان تكرار التفسير على هذا النحو لايمكن ان يخلق أى حص تشريعي على الإطلاق . كما ان التعديل استعمل مصطلحات سياسية رويت بالدستور وجاءت بالنص على : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

ثم تسائل المنور على هذا هو دور التشريع ؟ ... ان لمشروع نصي للرماسة . كما اننا انطق بلبي الحوار بقضية والافتتاح وواجه الجميع باللاتئين يومهم لصحاب الرأي والفكر فعصفا وطلب احد بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية او ان الاسلام دين دولة كما تلتل اسرائيل التي تلتيق اليهودية ديناً ودولة - فان مصير صاحب هذا الرأي سيوف يكون القضي عليه والسجن والتعذيب .

وقال ان هذا اللاتئين يخلق الفكر ويمنع الرأي قبل ان يقال ، ويسفر على حرية التعبير . اننى أعجاب على تناسي وعلى يدى من هذا اللاتئين ثم تسائل ماهى الاحداث التي استرجمت مثل هذا التعديل ؟ ... ان الشعار المرفوع اليوم باسم الارهاب والتعصب ليس الا غشا يفسده الفكر لئلا حتى نلق في المحذور .





المصدر : الأخبـار

التاريخ : ١٢ يوليـو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## برلمانيات

### القانون الذي تأخر كثيرا

● في اعتقادي أن تعديل بعض القوانين لمواجهة الإرهاب قد تأخر كثيرا . كان يجب التفكير فيه منذ حادث مقتل الشيخ الذهبي وكان يجب أن يعد منذ حادث مقتل السادات وكان يجب أن يصدر منذ مقتل الدكتور الحبوب .

● صحيح أنه ليس بالقانون وحده يضارب الإرهاب ولكن التشريع وتطبيق العقوبة أداة رئيسية من أدوات مكافحة الإرهاب .. وقد كان كل المتحدثين أسس نجوما .. أبرزهم النجم المسلم كمال الشاذلي الذي أكد أن التعديلات لا تمس حرية الفكر وحرية العقيدة ولكنها تمس من يحاول الخروج عن الدستور والقانون .. فمن يطلب تطبيق الشريعة لا ينطبق عليه القانون ولكن من يطبق ذلك بوسائل غير مشروعة يخضع للقانون .

● الذكاء السياسي يبلغ مداه حينما يفتح الشاذلي باب التوبة فيقول أن الحزب الوطني تقدم يقترح بأن أي عضو أو مسئول في جمعية أو جماعة أو منظمة يعطي من العقوبة إذا جاهر بإبلاغ السلطات خلال شهر من العمل بالظلمة أو بعلن انتصافه عن هذه المنظمات أو تولفه عن نشاطه وكذلك من يبلغ عن المصادات والإسامة والأموال الخاصة بأجهزة التحريف .

● أما النجم الثاني فهو الرجل العقال خالد محيي الدين رئيس المعنشة الذي أيد إصدار قانون لمكافحة الإرهاب واستعادة هبة الدولة ولكن كان له لحظ واحد هو أن المواد المضطربة قد تؤدي إلى ضحايا يحتاجون سلمييا .

● أما أبو الفضل الجيزاوي فكان نجما لامعا حينما أكد أن مصر في أشد الحاجة للقانون بحماية من الإرهاب .. ويحمي رجال الشرطة الذين يتسلطون ضحايا للإرهاب .

● أما كمال خالد فهو النجم الذي عرض بشدة .. بدأ عبارته بطلا من عبارات الخيال للدكتور فخري سرور قائلا استغل الجنائي والإجراءات واستغل الضمائم .. ليست ضد تشديد العقوبة ولكن هذا القانون مخيف للمستشور والنظام الديموقراطي ويخلف التعليم .. وموعنا في المحكمة الدستورية .

● ويبدو أحدث نجم النجوم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذي أكد أنه ليس في القانون نص يخالف الدستور والعبارة التي جاءت في التعديلات وبرت كها في جرائم أمن الدولة وقرأ الوزير النصوص قللا ( لكي يطمئن كلني ) ولقد واظبهم .

● تحية لمجلس الدكتور سرور الذي أصبح من القوانين ما كنا نحتاج إليه في سنوات وسنوات

**جلال السيد**





المصدر : الرافد

١١ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لا... لارهاب القانون !!

**بقلم : عبد العزيز محمد المحامي**

السلامة للحيث الذي نشرته أسفله الأول ، يوم الثلاثاء الماضي ، فإن متعة تصور مطروح التعديلات ، يطغى عن التهلكات خطيرة للمسجون والمعتقلين المقررة لهم فيه . ذلك ان المصنوع الذي يجعل الحرية الشخصية حق طبيعي ومنها مصونة بالنس ، وأنه فيما عدا حالة التفتيش لا يجوز القبض على ادمه أو تفتيشه أو حبسه أو تقييده حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا لأمر مستقر به ضرورة التحقيق وصحة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي أو النيابة العامة .

ورغم ذلك القيد الدستوري ، ذهب صاحب المشروع إلى الإبقاء على الطريقة لجعل لها أن تقبض على المتهم وأن تستقبله تحت يديها ثلاثة أيام ، وبعد ذلك لها أن تطلب الإذن بالقبض على المتهم مدة أيام ، ويجوز مدتها مدة مئة ساعة .

ويبدو أن صاحب المشروع قد شغل من نفسه ، فأنظر إلى المادة الأولى بطلبها إجراءات تفتيشية ، وإلى المادتين التابعتين فوصفها بأنها تفتيش ، في حين أنها كلها حبس بملعني السابق ، بل أنها حبس في غير مكانه القانوني ، أما هو حبس بين برائن الشرطة وفي سرانيب الحبس !! ولم يكتف صاحب المشروع بهذه المخالفة لإحكام المادة ٤١ من الدستور ، بل أنه أفرط بعد ذلك للنيابة العامة التي جعل لها أن تنظر في أمر هذا المتهم خلال اثنين وسبعين ساعة ، وجعل لها أيضاً اختصاصات قضائية التحقيق وسلطة

ممثلة للجنة المستقلة منعقدة في غرفة المشورة ومن ثم قلنا حبساً والتجديد له بغير ضابط وحتى ستة شهور !! وأول مرة في التاريخ القضائي ، تحول سلطة ممثلة إلى النيابة ، وإلى ذات الوقت ، فإن صاحب المشروع ، يحرر المتهم الذي وقع بين يدي السلطة وأصبح أرملة بين يديهم وشغلوا للفاعلية والقصور ، من أن يظل أمام قاض ، ينظر في تزامه وحيد فيما على المتهم وإعما له من قبله وإقراره !! ويصدر هذا الحرمان طوال الستة أشهر المخصوص عليها في المادة ١٤٣ قانون الإجراءات . ولأنك إن ذلك

يجعل المتهم في جنحة أو جنحة أقل حاكم من المحلل وفقاً لقانون الطوارئ ، إلا أنه إن يتقدم أمام محكمة أمن الدولة العليا إذا انتظى ثلاثين يوماً ولم يفرج عنه . ويجوز له

تكرار التوقيف . ولأنك إن هذا البحث انتهك خبير لإحكام المادة ٧١ من الدستور التي تجعل للمتهم والغير أن يتقدم أمام القضاء من الإجراءات التي حرته . وأوجب الفصل

في قلمه خلال مدة محددة ، ويمكن مضمين هذه النصوص الإلقاء أمام المحكمة الدستورية ، لكن هذه المحكمة إن تقضي بهذا الإلقاء إلا بعد وقت طويل وبعد التظلم من

الانتهاك لنظام الحريات والمعاملات !! ليس هذا فحسب ، بل إن صاحب المشروع لا يكتفي بكل ذلك إنما ذهب إلى الإلتزام في استحداث محكمة متخصصة للنظر في مخالقات هذا القانون .

فإن نشر أن إن خضعت لمدى محاكم أمن الدولة العليا المختارة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بطلب الجرائم المخصوص عليها في الباب الأول من الكتب الثاني من قانون الطوارئ !! أعين القارئ بطراعي الاختصاص المختص المخصوص عليها في قانون الإجراءات . ونفساً عن أن القاض الثاني من قانون الطوارئ ، يضم جنماً وجنات - فإنه قد جعلها كلها من اختصاص هذه المحكمة / المحكمة !! بل أنه قد جعل لها أيضاً اختصاص النظر في جرائم الأحداث !!





المصدر : الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

ولم نسمع أو نقرأ كثيراً أو سبباً لهذا الاستثناء . الذي معقول يمثل تنوعاً في نظمنا  
القياسي ، وفي ذات الوقت لأنه يفسر أن التغيرات الشك التي يجعلها وأصبح للشرع في تجاه  
القضاء في مصر بصفة عامة . ولا شك أن إنشاء هذه الدائرة على هذا النحو يفسر خروجها  
عن الأصل العام الذي تنص عليه المادة ٦٨ من الدستور من ألا يحكمهم إلا أمام  
القاضي الطبيعي !! ولقد كان وأصبح للشرع في نهما وجعلها لغة الجميع . فبعد أن نهاية  
الحادث ليعلن استمرار القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن حالة الطوارئ بدورها وأنه  
مع عدم الأخل بأي حقوقية أو مدنية من أحكام الواقع . فقد أبقى كل نص فيه لمحة  
تخفيف . وهكذا فإن حكم تلكه استثنى قانون الأتباع . كذلك استثنى القانون الطوارئ !!  
وهكذا أيضاً جعلنا صاحب الشرع أمام حقيقة تاريخية مخططة ومطلقة .  
وجاءت ترفيعاً لا يبريد في التمديد للقائمة المنك والأتباع . بل أنها في الحق تزيدها  
استعمالاً . بين عكس وعكس مفسد . يتصاعد بطريقة حازمية تلك الجميع في بواقيها .  
وإذا كانت الحكومة قد وفقت أمام مجلس الشعب لظن أن قانون الطوارئ وسلطته  
كواسمة والمعرفة لكل جديها . فإذا سئل أمام مجلس الشعب لظن أن قانون الأتباع  
لم يمشيها . لكنها في هذه المرة ستكون كقراغي الكلاب الذي لم يسهله أحد لتعزير  
كذلك . لأنه أن المشكلة ليست في النصوس ذاتها وليست في المعلومات وحدها . إنما هذا  
وذلك يأتي سائرًا منجزًا والفتل والقريل !! فمن أين أتى كل هذا الفهم من السلاح . الذي  
أصبح لعبة بين يدي الجميع في مصيد مصر !! أن وراء كل هذا الصلاح ما لها أضرارها  
ولها شرعها الإيجابي !! أن المنك في مصر حصة لكل الصيولات المعقمة في كل  
الحالات : أن الأزمة الاقتصادية والخلافة والركود والشلل . وانتشار البطالة بين الشباب  
والفريجين . هي الأزمة الحسية لكل عكس .  
أن ارتفاع الأسعار الفلكل الذي بات يكو الجميع . هو الذي يقدم السمك لهذه  
الأزمة . وكفي الضعفات الإنسانية للمواطنين وأنهيها . في التعليم والصحة  
والواصلات . قد حول حياة المواطنين إلى جميع . أن أزمة الإسكان والمستلزمات أصبحت  
حياة جبل كامل من الشباب . يأتي سكة المولة وأجهزتها وتديرها إلى جانب سكة الفلك  
المتربة التي طلت على وجه الحياة في مصر بغير حق . بغير حقيقة الشباب بل وبغير  
حقيقة الجميع . أن كل ذلك . هو جدول الشعب الذي يمثل المصري . وهو جدول المنك  
الذي يظهر في كل يوم . أن قواض الشك التي تترى في كل صباح . حتى تكف تصل إلى  
الاعصاب الحساسة للمجتمع وكلفت تعصب بقمع كلها . هي الأخيرة الحية لكل هذا  
المنك . أن هذا العلاج مالم يتوجه إلى بيت الله . فله أياً لا يشفى . ويترك المرض  
يستشري حتى يأتي على المريض ذاته !! التناكسب هذا . وأمام أعيننا مراد قد تزدحم في  
مجلس الشورى ومجلس الشعب !! وجاهل نواب الحكومة وحزبها . كل تزايد حتى  
تنتفخ عروقه . وكل يطلب بالزيد من المعلومات وانتهاكات الضمائم !! والضح  
الأصول البريطة وسط الجميع !!











المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٤١٢

● ثم إن المشروع يقول الشرطة أيضا سلطة إحتجاز من تلقاء من المواطنين بعد طويلة دون عرضهم على النيابة العامة : أي أنه في الحقيقة يخول الشرطة سلطة الحبس الإحتياكي بالمخالفة للدستور الذي ينص سلطة الحبس على القضاء أو النيابة العامة دون الشرطة ، ولا يفر من ذلك أن يتلاعب المشروع بحسبي ذلك أيضا وليس حبسا ، لأن الميزة أنها هي بملفاتي وأبست بالإلتقاء المبني ، ومن البدييات أن الحفظ أو القبض هو إجراء لمفاتي والتي يطيعه فإن أمدا أكثر من لادة الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة - لتساع بدفعه في أسرع وقت فور القبض عليه نزولا على أحكام الدستور - كان ذلك حبسا في الحقيقة والواقع من لا يملكه ، وأنشوري في الوقت نفسه على مسطرة للحق الدستوري للمتهم في إبداء دفاعه أمام قاضيته الطبيعي لإطلاق سراحه ، ولا وراء في عدم مطروعية مسطرة هذا الحق من حقوق الدفاع ، وهو حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه الدستور أو لم تنص .

● يتلوه من البواحد وراء النص على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى إرتباط هذه البواحد بذلك التي تولدت عنها نهاية لمن دولة عليا واحدة للبلاد ، وهل من بين هذه البواحد محاولة السيطرة على هذه النيابة وتلك المحكمة :

● كذلك فإن المشروع حصصا سلف أنما كما يصغر حائق المواطنين وعريالهم - فإنه يصغر استقلال أعضاء السلطات التشريعية والقضائية جميعا ويجهل به الشرطة هي العليا في تحقيق هذه الخصوص في حق أي منهم دون إذن أو طلب : ذلك أنه يعلق يد الشرطة في إتخاذ هذه الإجراءات الضيقة بالخدمة لهم يغير حدود ولا قيود ولا استئذان لحد المجلسين ولا حتى استئذان مجلس القضاء الأعلى !

● وإذا كان الناس يخشون أنه لم يقع بطلان أن لعدم ارتكاب أو إتهم في إحدى قضايا الإرهاب فإن العرض من مسطرة حصصاتهم اليوم إنما يكون هو يبين مجرد لأتاهم والصف باستقلالهم لتصميم سكر الأفراد ، وإستئناس إسماعيل ، وإسكات كل صوت حر حتى ينفرد بالسلطة المتكافون والأنتهازيون ولا يندس أحد بيوت ضقة وشعوت مصر لتماما ! وتلك البنية الباقية من شكل الدولة القدرية فيها ، وتسلم بالسيادة الكلية للدولة البوليسية وإن يقومون عليها !

● وبعد ، فإن المشروع للعروض الآن يعلقه لا يربط مرتكبي جرائم الإرهاب الخوف بها بقدر ما يربط أصحاب الرأي الحر والفكر المستقل والتعبير المجرد وديعة الإصلاح ، ويقتضي لتماما وينكس للقدار على سائر الأحزاب والرأي الأخر ، وأي لمل في الإصلاح أو التقدم ، ويخول السلطة مكانة حبس والأزول أو إهدام عراصة من تشاء من المواطنين دون مساحلة أو حساب أو دفاع ، ليكون الكل فريسة سهلة لشبهة يفسم قتلون الإرهاب ، وذلك إسماعيل في الضلعة وإسمرارا عليه حتى يتولد الإنتقام الذي يبتذله وأضيع هذا المشروع !

● ثرى ، إذا لم يكن وأضيع مطروح هذا القانون مرتكبا بذلك الجريمة الضيافة العنصري لمن يكون مرتكب هذه الجريمة الضمارة ؟





المصدر: **المرآة الإسلامية**

التاريخ: **١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أربع عقوبات حددها القرآن لمواجهة الأرباب

وأعلنت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب على تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمواجهة جرائم العنف والإرهاب .  
وقد بدأ مجلس الشعب أمس مناقشة هذه التعديلات .

« واللواء الإسلامي » تنص بين يدي المجلس ،  
العقوبات التي حددها القرآن الكريم في هذا الشأن ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى في سورة المائدة :  
« إنما جزاء الذين يمارسون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

وإذا كانت هذه العقوبات رادعة فهاجيات يأمر الله ، فإننا ندخل أجهزة الدولة بتكليف جهودها في التوعية والتصحیح ، حتى نحقق شيئاً من الانزلاق إلى ملوية التطرف والعنف ، ونتمكن من استئصال الأفكار الإرهابية قبل خروجها إلى حيز التنفيذ .

فالإسلام يأمر بالنصح والحوار والجدالة بالمعنى ، عسى أن يقلع المتطرف عن تطرفه ، فهذا أصر على أفكاره المعادية للدين ، وارتكب إحدى الجرائم التي تثلّث بأمر المجتمع وسلامته ، فإن الإسلام يأمر عندئذ بتوقيف الجواز المنصوص عليه .

ومن الثابت شرعاً أن الإسلام أقام المجتمع الآمن ، مجتمع التكافل والأخوة والتعاون والرحمة ، وجعل الحوار الصادق المخلص أسلوباً لحل





المصدر : الإسلام واللامية

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوءاءاء : الأارفف : ١٩٩٢

الألفاء - الأى ءء ءكون - بفن أبءاءه ، عن طرفق  
الإقناع بالأءة والمنطق ءون شطط أو هوى وبعبءا  
عن الأسءءاء بالراءى عن ءءبر وأسءلاء .  
وبءلك ءمى الإسلام المءءمع من شرور الفءنة  
ومءاطر الإءءلاف .  
بل إن القرآن الكرفم طالب بأسءءءلم الأءة  
والاقناع والمءاءلة بالمسئى ءءى مع الكفار فقال  
ءعالى : « اءء الى سبفل ربك بالأءمة والموعظة  
الأسنة وءابلهم بالأى هى لأسن »  
بل إنه طلب من الكفار مرارا وءكرارا أن فاءوا  
بءءهم فى أءباء الكفار فقال : « قل ءاءوا برءاءكم  
إن ءءتم صاءقفن » .  
وإذا كان الإسلام بفشد إقامة المءءمع الأمن  
والمءاءفن الذى ءسوءه روح الأخوة والموءة والرحمة  
والتسامء والعفر ، فمن العفب أن فلبا البعض الى  
ءءقق أءءافه على ءساب أمن المءءمع وسلامءه .







المصدر : **الأمم المتحدة**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

## مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الإرهاب تفليظ عقوبات تزوير الجوازات واتلاف المباني اذا ارتبطت بعمل إرهابي

وافق مجلس الشعب على التعديلات القانونية لمواجهة الإرهاب بعد أن عقد ٣ جلسات متواصلة صليحية ومسائية .  
ولقد استشار للرواق سيف النصر وزير العدل أن الحق للفكر والبيئة بعد عملا إرهابيا .

وأوضح الوزير - في جده على

ملاحظات الأعضاء حول مواد القانون -

أن عقوبة جوازات السفر المؤدية في

القانون اذا كانت الجريمة عادية

لا تتجاوز ٦ أشهر أو غرامة ٢٠٠ جنيه .

ولكن الأمر مشط إذا كان التزوير

لفرض إرهابي إجرامي ، فلعقوبة هنا

يجب أن تخط ، والأصل لنا يجب ألا

لتنشط بين الجرم العادي ، والجرم

الإرهابي .

وأضاف الوزير أنه بالنسبة لجرائم

اتلاف المباني فلعقوبة العادية هي

الحبس ، أما الإرهابية فإنها تخط ،

فالعبرة دائما بدوافع الجريمة .



## صور برلمانية



يكتبها: سامي متولي

# ليس بالقانون وحده .. كافح الإرهاب!



فاتي سبيرو، مسطفى كمال جلي، فليل سيف القصر

وعلى القانون بتحديد مفهوم الإرهاب وإيضاح المصطلح، به فأنه الله في وسيلة بأيا إليها الجاني تنفيذاً لشرع إجرامي غيري أو جماعي بهدف أو لاختلال بالسلامة وأمن وسلامة المجتمع وشأنه للخطر من خلال استخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما إذا كان من شأن ذلك إضفاء الأستقسان أو إلقاء الحرب بينهم أو تعريض أمنهم للخطر أو إلقاء الضرر بسلامة أو بالأشخاص أو بالمؤسسات أو بالبلدان أو بالأمن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور الخدمة أو معاهد العلم لأعضائها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.

و جرم القانون إنشاء أو التيسير أو تنظيم أي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو الإعتداء على الحرية الشخصية للأشخاص أو الحقوق العامة التي عليها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية باعتبار أن هذه التنظيمات أيا كانت مسميتها تعتبر الخطوة الأولى لفصل الإقليمي.

كما عاقب القانون كل من انضم لهذه التنظيمات أو شارك فيها بأي صورة، وكذلك كل من يؤيد أو يغطي أو التغطية للأشخاص والهيئات التي تدعو إليها. وبعد الطويلة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأهداف كما على القانون على استخدام الإرهاب كآلة أي شخص على الانضمام إلى هذه التنظيمات أو منعه من الانضمام إليها.

و بتأويل القانون يجرم صور جرائم الإرهاب الجرائم ووضع الجزاء الرابع على ارتكابها ومن أبرز هذه الجرائم: جريمة خطف وسائل النقل الجوية أو البرية أو لائحية مغرقة سائفة من بها للخطر، وبعد العنف إذا ثلما من أقتل لثلاثة عروج من بها الأشخاص عليها في المقتل ٢٤٠، ٢٤١ من هذا القانون، أو إذا استخدمت الجاني وسائل إرهابية في تنفيذ هذه الجرائم، وكذلك تكون بمثابة القسوس على الأشخاص والجماعات أو جميعهم جريمة إلقاء القنابل على السلطات العامة، وكذلك القسوس على رجال الأمن القنابل على تنفيذ أحكام هذا القانون، ومقومين بالقوة أو العنف أو التهديد بقتلهم وذلك أثناء تنفيذهم أو تنفيذهم أو بقتلهم.

و أستاذ القانون الجرائم التي تقع تنفيذها للأشخاص إرهابية من أحكام تقديم الدعوى الجنائية باعتبارها من الجرائم التي تقع على العرديات، وذلك أعمالاً تنص بقتل ٥٧ من الدستور.

أكدت مناقشات مجلس الشورى والشعب ويحق أن تعقبة الإرهاب والاضطرار للتعلم على التشريعات وحدها، وإن تحديد المعنوية ليس نهاية المطاف وإن كان مجرد إسهام في حل المسئلة، وهناك أسسها نظري الاقتصادية والاجتماعية وأمنية لابد من وضع الشطط العملية لتنفيذها لمواجهة الأحداث الغربية وأنواع الاضطراب الذي لم تعرفه مصر في تاريخها، ولابد من إعداد الدراسات العلمية حول مشكلة البطالة والفراغ السياسي والديني للشباب والزكريبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري والبيئة والفساد والأحزاب ودور الخدمة، ولابد أن من حق الدولة وواجبها أن تواجه ما يطرأ على المجتمع من مخاطر وجرائم وإن شئت لها العقوبات الرادعة التي تكسب خطورتها والتي تدفع مسيرة الحكم والتنمية أو كذا على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية.

ولعل من الخطأ ما يواجه الدولة في هذه المرحلة، هو تلك الموجه من جرائم العنف والإرهاب التي تدور كيان المجتمع وتصف باهته واستقراره، وتوقع مسيرته نحو التقدم والازدهار، وهي - تلك - موجه خطرة على المجتمع المصري وعلى هذا الشعب الإصيل المتمسك الذي بني الحضارة منذ فجر التاريخ، وعلى ضم القوم المعاصر يرافقه على الأمن، ويمنع فوق ربه الصدام، وتكسب طبيعة بالوادة والزراعة والسمانة والتسلسل بغيره البيئة والظهور من العنف والصدام على الخير، والاختلال بأمن الجماعة.

وهذه الطبيعة السامة التي لازمت الشعب المصري في جميع المراحل تتجلى من تلك الموجه المستحدثة من أعمال العنف والإرهاب التي تسببت في الخسائر على المجتمع المصري من طريق تلك مشرفة سبوت عليها زعمات إجرامية جاهدة، ودفعت إلى الاخلال بالأمن والخروج على القانون وأهدار دم الأبرياء وأموالهم ومفارقة سلطات الأمن، وذلك في محاولة خائفة لضرب الاستقرار الذي يحمي به هذا البلد، وتدمير النظام الديمقراطي الذي اختاره الشعب منجاة لحياته وطريقاً لبناء مستقبله، فلهذا الديمقراطية لتأمين الأمان والأمن والسلام الاجتماعي،

ومن هنا كان لزاماً على الدولة أن تشرع بمواجهة هذا الخطر الداهم الذي أصبح يهدد مستقبل هذا الوطن، وذلك بكل المزمع والبروز وفي نطاق الدستور والقانون، وإن فصل على انقضاء الديكتاتورية من هذا الإرهاب السيوي الباطل، حتى يحد من تلك الشبهة واستقرارها، وتجهيز لها السبل لحواسنها جوهرياً في الإصلاح والتنمية وبناء.

وتحقيقاً لهذا الغرض تقدمت الحكومة، مسلة في الاستشارة لفرق سيف القصر وزير العدل، وبمناقشات القانونية التي تلتها الجرائم الرابع على جرائم الإرهاب، وليس مهمة رجال الأمن في سرعة ضبط هذه الجرائم ووضع عقاب على مرتكبيها تمهيداً لتكريمهم للضحايا إبتكاراً جزائماً حتى لا ما قدمت أبديهم.

وقد تضمنت الخطوط العامة والمبادئ الرئيسية للقانون الذي قدس مجلس الشعب والشورى: أن تسهل الأحكام الجديدة تنفيذ أحكام قانون العقوبات بدلاً من إصدار قانون مستقل للإرهاب، وذلك لأن قانون العقوبات هو القانون العام للتجريم والعقاب في مصر فضلاً عن أنه يشتمل على القواعد العامة التي تنص على جميع الجرائم.





المصدر: الدعوى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ أيلول ١٩٩٥

## مجلس الشعب يقر بصفة نهائية التعديلات القانونية لمواجهة الارهاب سرور : القانون لا يجرم الدعوة وانما يجرم اى

### تنظيم يمثل خطرا على المجتمع وزير العدل : لا حظر على حق المواطنين في الدفاع عن اى قضية خارجية

رغم المحاولات التشريعية لاشغال تعديلات على نصوص القانون من كلمة نواب الاعلية والمعارضة الا ان المجلس نفسه رفض هذه التعديلات عند التصويت لتبني المواد كما هي دون تعديل ..  
على املاء الاول التي حددت معنى الارهاب بانّه كل استخدام للقوة او العنف او التهديد للترح لوقوف متولي ان يشترط في الارهاب استخدام لسلح لقط ، واقترح كميل خبط حذف عبارة الحق الضرب بالقبضة ، واضعاف مدة خاصة بالتهديد باستخدام التفتيات لسلحة لكن كميل الخبطال زعيم الاغلبية دافع عن النص ، وعلم للقرر لاستقرار محمد جويل موفضا ان جريمة الارهاب تكتمل باستخدام للقوة او العنف لتنفذا لمشروع اجرامي بهدف الاخلال بالنظام العام او تعريض سلامة المجتمع واسمه للخطر مما يقترب عليه ايذاء الأشخاص او القاء الرعب بينهم .

كتب الجلسة

محمود معوض  
عبدالجواد علي  
شريف العبد

وعندما اجبى الدكتور زكريا عن ترجمه بالشكر الحكومة لتقديمها للمجلس بهذه التعديلات مشيرا الى تعدد التعريفات الفقهية في العالم كله للارهاب ، وبزكدا ان المقصود بالارهاب هو الارهاب نفسه ، وانه بهدف في مضمونه الى تلهيد نظام الحكم بالقوة ، وطلب المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الكلمة ليقول ان الحق الضرب بالقبضة يعد صلا ارهابيا .

وتناولت التعديلات التي اقترحتها رفعت بشير وأحمد طه وهراس وشوران واليدري فراني وعادل صديقي شريفة الحكام للنس واستبدال عبارات التام الحرب والثقله بين الارهاب والاجرام العادى .

وتحدث النائب للمهندس محمد عبدالحق خليف حلقيا وحذف الامور العادية التي لاتتمك ارهابيا حتى لايحدث خلط واضرابات الشكسورة فتنة عبدالمستار الى ان مجرد «تهديد» مجرم في القانون ، وان هناك شرطين لوقوع الجريمة الارهابية وهما استعمال لقوة وانه من المجتمع او الاخلال بالنظام





وعند مناقشة المادة الخاصة بالآلات بالتدريب العسكري خارج البلاد عقب لفرق مناول على صياغة المادة

وطالب بعدم تدخل الدولة طالما ان التدريب يتم على ارض خارج مصر . لكن الدكتور فحسي سرور أكد ان مجرماً في حد ذاته ، ولكنه مجرم في حالة حدوثه بغیر أن كلبي وعاد كمال خلد ليقول انه لا ضرر من ان المصريين لكن الرافعي حملة على الأعمال بورسعيد قبل انه لا يمكن للدولة ان تقيد من حرية المواطن في الدفاع عن قضية خارجية يؤمن بها

**قصة نائب اثم بالتخابر**  
وحكي احمد طه انه من بين الذين اکتوا بتهمة التخابر مع دولة اجنبية في فترة ماضية وطالب بإلغاء المادة التي تنطوي على مساصرة حق المواطنين في الدفاع عن قضايا تخص شعوبا اخرى ..

تكون علويتها الإعدام إلا انه من الخطورة مساواة حيازة مطروح او شريط كسيت بالفعل الإرهابي مؤكدا ان هذه المادة لا تشترط ان يكون العلم شريطا لتطبيق العقوبة . كما يمكن ان تؤدي الى ازعاج كثير من المواطنين مجرد انهم يمتلكون احد الخطوط او شريط كسيت

وعندما اقترح البعض إلغاء شريط حذف الدعوة لأنها تؤدي إلى تعطيل احكام الدستور رد الدكتور فحسي سرور مشيراً الى حكم المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة بشأن ماعرف بقضية « سميت » مؤكدا ان القانون لا يجرم مجرد الدعوة . وإنما يجرم أي تنفيذ يعال خطراً على المجتمع . ولى انتهاء والقي المجلس على المادة كما هي .

لم انتقل المجلس الى مناقشة المادة الثالثة ، ٨٦ مكرراً ، التي تنص على عقوبة الإعدام اذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق الاغراض التي تدعو اليها الجماعات ورفض المجلس الاقتراح الدكتور فحسل الشرفاوى بتخفيف عقوبة الإعدام ... ووافق على المادة كما هي .

## رفض تخفيف العقوبة على التخابر

وحول مدة التخابر مع جهات اجنبية طالب صلاح توفيق بتخفيف العقوبة وإيداعه . فلوقى مناول ، بينما اصر كمال خلد على ان تكون العقوبة الإعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة . ثم وافق المجلس على المادة كما هي .

العلم . لكن احمد رشدي رأى انه يجب النص على ان المقصود بالارهاب فرض الرأي بالقوة

## الحكومة تقترح اضافة « الترويع »

وعندما عرض الدكتور فحسي سرور مجموعة الاقتراحات التي استهدفت تضيق حدود تعريف الارهاب بالتشريط استخدام السلاح رفض المجلس لكن المجلس وافق على اضافة كلمة « الترويع » . بعد كلمة « التهديد » . استجابة للاقتراح الذي قدمه وزير العدل .

وحول المادة الثالثة التي تقدر السين على كل من اقضا او نظم او ادار جمعية او هيئة او كل من روج بالقول او الكتابة لخدائهم الجماعات الارهابية اقترح حسن رضوان تضديد العقوبة لمن يشيخ المنظمة .

اما لطفي واكد حزب التجمع فقد ذكر ان الكتيبة والقول والراى لا يجوز معالمتها معاملة الارهاب مشيراً الى ان هذه المادة يمكن ان تطبق على غير الارهابيين وخاصة بالمحدث عن السلام الاجتماعي مفهوم غفلفض مؤكدا ان هذه المادة خطيرة مطاباً بغفلتها

لكن الدكتور فحسي سرور كان له تطبيق اوضح فيه ان العيترات المطلقة وأردت بنفس النصوص في قانون العقوبات وسفند في الراى وزير العدل الذي قل ان قانون العقوبات يجرم مجرد التحريض على الجريمة بالإضافة الى ان قانون العقوبات الاغنى ينص على نفس المسألة وهي قضية الترويع والتحريض على الجريمة .

وبدأ الدكتور احمد فحسل الشرفاوى خشيته من تجريم حيازة الخطوط مطاباً بتحديداتها وهل هي المنشورات لم شيرها ؟ وشرح فلوقى مناول ان الأعمال الارهابية الواضحة لخلال على ان







ووافق المجلس على اللدنة كما هي

**الغرض الإرهابي والعقوبة**  
وعند مناقشة المادة الرابعة . ٨٨ ،  
تساءل عبد المنعم العليمي كيف يتم  
تشديد العقوبة بدون غرض إرهابي .  
رد الدكتور عمرو سيف النصر وزير  
العدل أن هناك جرائم عديدة تتم  
شعبها لغرض الإرهاب ..

من يعمل شامئاً بالعدف والتهميد  
تنفيذاً لغرض إرهابي .. من حزب أو  
ألف أو انتهاك حرية الدستور لغرض  
إرهابي ..  
توقيع زعمول أن هناك نسبة في  
العقوبة وإنما لبعض المواطنين في  
بعض السلوكيات مع عدم  
العلم . الدكتور عمرو لأجريمة  
بدون قصد جنائي ، واقترح تعديل  
العقوبة إلى سنة بدلاً من ٥ سنوات  
أو الدماء اللدنة ..

### العقوبة والجرم

لكن محمد البرديسني قال تغليظ  
العقوبة بصورة مبالغ فيها يؤدي إلى  
نتيجة عكسية فالأصل أن تكون  
العقوبة متناسبة مع جرم نفسه  
ونحن في حاجة ملحة أن نحدد الفعل  
الإرهابي من عدمه والعقوبة بالحسب  
عده لا تزيد على خمس سنوات  
والعرامة ٢٠٠ جنيه أصل اللدنة قبل  
تعديلها هي الأكثر ملائمة ..

ويعقب وزير العدل نحن أخذنا  
جوازات السفر المزمرة ملا عقوبتها  
في القانون حبس لا يتجاوز ستة أشهر  
أو غرامة ٢٠٠ جنيه هذا في الجريمة  
العامة ولكن هل تزوير الجوازات  
لغرض إرهابي إجرامى يصل هكذا ..  
النصوص القائمة هنا تظل كما هي في  
الجرائم العامة أما الجرائم الإرهابية  
فلا بد أن تكون العقوبة مختلفة  
والأصل أننا لا يجب أن نخلط بين  
الجرم العادي والإرهابي ..

وبالنسبة لجرائم الثلاث الملقى  
أيضا العقوبة العامة للحبس أما  
الإرهابيين يخلط ونفس الأمر في  
أحداث العامة للعبودية بدوافع  
الجريمة هي تتم في إطار الإرهاب ..

كذلك صلب لوكندة حينما يقول  
نزلاء وهو يعلم أنهم إرهابيون  
ويسجل اسمهم المزمرة في ملفاته  
هذا لابد أن تطبق عليه الجريمة  
المطلقة طالما ثبتت سوء نواياه ..  
ويضيف الدكتور عمرو الموضوع  
واضح شامئاً .. والمتحدثون يخرجون  
عن الموضوع وهؤلاء تأس إرهابيون  
مذا ترميهم أن نفلهم بهم عقوبتين  
نذلهم ..

وقال مصطفى الكتكتي في هذه  
اللدنة لابد أن يكون سبق الإصرار  
مؤكداً حتى تكون العقوبة للخطوة  
مقبولة ..

وقال البدرى فرغل اعترض على  
اللدنة كما أقرها اللجنة وإنما مع اللدنة  
كما جاءت من الحكومة لأن المفردة  
الذاتية اشاعت اشاعت غير علمية  
حيث تغلظت فيها العقوبة إلى الإعدام  
والأشغال المؤبدة ..

ويجيب عمرو هذه عقوبات للفكر  
المد يد بسبب الإرهاب لماذا تنتظر  
تجاه هذه الأصناف ويستطرد الشاب  
أنتي أقول ينص على اللدنة كما جاءت  
من الحكومة للعقوبة بذلك ملك أكثر  
من الملك وإنما لم تلخ الحكومة في  
الأصل بما انتهت إليه اللجنة رغم  
علمها بحجم الجريمة ..

وقال رفعت بشير القشبة ليست  
لقضية أمنية إنما التصديع سيئسيه  
فلا يسعنا الانتصاف مع الأجور والشباب  
لايمكك شقة الزواج ..

ويطلعه الدكتور عمرو لنت بذلك  
تخرج عن الموضوع نريد الحديث في  
اللدنة أما الحديث في هذه الجوانب  
يمكن أن نقوم به من خلال  
استجواب ..

وقال المقرر محمد جويل اللجنة  
ليست ملكاً أكثر من الملك وإنما نحن  
حرصنا على تشديد العقوبة من باب  
التنسيق التشريعي طالما الجريمة  
تتضمن بغرض إرهابي .. وعقوبة  
الجريمة تقتصر بغرض إرهابي ..  
وعقوبة الإعدام عامة وأردت بلفظة  
T٢٤ أن اللجنة في ذلك لم تجيء  
بجديد ..

وقال الدكتور حمدي السيد نحن الآن  
نتحدث عن الوحدة الوطنية ونسعى  
إلى الحفاظ على السلام اعتدك أن  
علوية الإعدام حق وتغليظ أنا معه  
طالما أن الفعل إرهابي .. ومع ذلك  
فكنا نعلم أن الإرهاب له جوانب  
اجتماعية وسياسية ولكن في نفس  
الوقت واجباً أن كل من شغل له  
نفسه ارتكاب الجريمة الإرهابية أن  
يعلم جيداً أن عمله سيواجه بآرد  
وقال القواسمي حصة نائب  
بورسميد أحياناً يكون هناك طيب  
قليل البيرة وتأتي إليه حلة يسبغها  
ويكتب تقريره أنها تحتاج علاجاً أكثر  
من ٢١ يوماً فيصبح الفرد هنا وكأنه  
ارتكب جريمة يوقفا فيها لعدم الثقة  
في تقرير الطبيب الذي غلباً ما تغلصه  
الخبرة إذا افترض أن تكون هذه  
الخبرة نقل باح من الأحوال عن  
حشرين عاماً وذلك تحليلاً للعدالة

وقال اللواء أحمد رشدي الدور  
الرئيسي لأجهزة الأمن منع الجريمة  
قبل وقوعها وليس الانتظار لحين  
وقوع الجريمة ثم إبدأ في التحرك الآن  
لاخير من تجريم أي عمل اعتدلى أو  
تهديد للجريمة والذي أراه أملي  
أن المواد جاءت خالية من علمية  
الشروع ، العقاب كله ينصب على  
التنفيذ فقط .. بينما نحن في حاجة  
ملحة إلى منع الجريمة قبل وقوعها ..

وأنتي تحدث هنا بصفة خاصة  
إرهابي فردى وليس جمعية القاتل  
والمرحلت لم يتناولها القانون  
تغليظ العقوبة وهذا يؤدي إلى اللدنة  
تجاهلت الشروع وقد تحدثت من هذا  
الاستقامة لوزيرة عبد الستار في مدا  
الشان ولم أجد أجوبة شافية ..

وعقب وزير العدل فلما أن اللدنة  
٨٧ من قانون العقوبات هي الإجابة  
الضالمة لما أثاره الزميل أحمد رشدي  
فكفنى بتطبيق العقوبة على كل من  
دير للجريمة أو أخفى أدوات أو سهل  
لارتكاب الجريمة ..

وقال إدوار غان إذا ارتكب الجريمة  
لغرض إرهابي من الطبيعي أن تكون  
العقوبة مختلفة ولذا اقترح أن تكون  
العقوبة هي السجن الذي لا تزيد مدته  
على خمس سنوات إذا ارتكب لغرض  
إرهابي ..





ول المدة الرابعة جرت مناقشة واسعة حول الاقتراح كمال الشاذلي تعديلاً يقضى بأن تكون مدة التوقيف ٢٤ ساعة وللتزيد على اسبوع والتنبية العامة ان تاتن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ ايام واعترضت المحكمة الدستورية لوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية حيث اشترطت ان يتم تسليم المتهم الى النيابة العامة بمجرد القبض عليه لانه اذا لم يتم ذلك ، فان القيد سيكون متعارفاً مع الدستور ..

ووافق كمال الشاذلي معترضاً على مفاقته رئيسة اللجنة قائلًا ارجو الموافقة على الاقتراح من اجل الصالح العام والواجبة الازهاب بكل قوة حتى ووافق الدكتور احمد الحلبي ليد على المحكمة الدستورية عبدالستار قائلًا ان الاقتراح الذي تقدم به كمال الشاذلي ليس فيه اي تعارض مع نص الدستور ، وحدثت شجة داخل القاعة ، واهدى كثير من الاعضاء رايهم وتأييدهم للاقتراح الذي تقدمت به لوزية عبدالستار لانه لايعقل ان يترك الموقوف عليه لدى الشرطة لمدة اسبوع دون انظار لتنبية

ووافق الدكتور عاطف صدقي ونص الوزراء حيث تحدث لي اتعامل شديد وقال اننا يصعد خطر داعم وامام المراد مهمتهم قلب نظام الحكم وتخريب الاقتصاد والقضاء الدستور ، وان المحكمة تقدمت بالمشروع بقليل ما يمكن لمواجهة هذا الوضع الخطير ، وان الضرورات تنبع للخطوات .

واذهب ان تضع اسنادا الرفع الخطير الذي تواجهه من قوى الارهاب والتطرف وان الذين يطالبون ان هناك مخالفة للدستور عن هذه المخالفة لا تتحقق في حالة مواجهة امر ضروري لاننا نواجه جريمة غير عادية ووضعا غير عادي وان اقتراح الاغ كمال الشاذلي هو الحد الأدنى لما يجب ان يكون لمواجهة الارهاب .. وبحث « باجماعة عازتنا نسيب نفسنا كده للقلبة ماتلاتينا شخية لهؤلاء ».

ان هذا الحق اسلوب يمكن ان تواجه به الارهاب . هناك بلاد ، يتنزههم وراء الشمس بدون محاسبة ...

لما نحن نشعر بطريقة معقولة وكل شيء هدفه مقاومة الارهاب بالتمني الذي حددته تعريف الارهاب ، ولولم يكن الامر خطيرا لما جاستنا سلكتين ولما قمنا هذا المشروع .

واقر الدكتور سمير تاجيل حيث في هذه الفترة الى لجانة المسائية



المعهد يلات الجديدة تحول إلى دولة نويسمية

[illegible]

كما أن هؤلاء النواب ليسوا متنازعين من هذا الحق لكنهم إرادة البلع والخطري ولذا حولوا رسم وترتيب الأحداث على مدى جلسات الأسبوع الماضي إلى مجلسي الشعب والناصري فسوف تكلفهم أموراً صعبة.

لولا . اعمل مشروع القانون الى مجلس  
النسور في يوم الخميس قبل الماضي والى يوم  
السنن للثوار بتصويت شيخ لاهضاء  
الجمعية التشريعية قبل اجتماعها ببلان  
وبعضا كانت البعثة متعلقة برئاسة

المختصة في كل علمي الخلقية

بمجلسي بمجلسه الشافعية عن الجاهل

طريق يفتح الأنبياء العبد صلاحيات  
حار امر بالمعروف على اللهم ٧ ايام تجدد

\_\_\_\_\_

تجيب حمدي د. فوزية عبدالصمد  
عبد مملكة بالاسئلة ال ثلاثة ايام اخرى  
ليصبح المام رويحة لدى رجال ايلين  
عبد ١٧ يوما قبل اصفه للتيبة  
الاسجوديه .

عما فيه التطور لجيب عسبي إلا أن  
الطغاة يهينون للتبعية العامة أن يهين  
لجراعات التفتيح دون التقيد بالطلب أو  
الآن والوضع أن الآن يقصد به رفع  
المصنعة ويحضر عن مجلس الشعب  
والشورى ولا يعد من مجلس الشعب

وبعد ثلاث ساعات تقفل اللجنة  
وبعد ثلاث ساعات تقفل اللجنة

المجلس على المجلس يوم الاثنين ١١ من شهر ربيع الأول ١٤١١ هـ. وأجده المجلس في استقرت حتى وأجده مجلساً وافق مجلس القادرين.

22	
----	--

[illegible]

الحكومة السورية للاحتلال الأجنبي  
والتهجير ونصوص المذبحة. كما والقت  
السلطة على التراجع المذكورة فوزية  
عبد الستار والذي اصرت عليه بمشورة  
قوات جهاز الدولة للقيام لمن يلب وأنك  
تقبل العلم ومن العلم

المجلس، ورفضت الحكومة أن تقيم الأول والثاني. ولا لليوم الثالث الذي كان القتال انتحار طوافيق الحكومة وهكذا طرد المجلس الشعب، بعضها من طاقمهم إلى حدود ما استطاعوا من ضلطة

المرتب على ذلك، فإنّ القانون الطوارئ المطبق  
منذ ٢٤ عاماً لم يطبق في القضاء على  
الأشخاص، بل فقط في الحالات  
الاستثنائية.

وأيضا : للثلاثين مجلس الدولة يحتم  
لقدوة عرض أي مشروع للثلاثين تخدم به  
الحكومة لمجلس الشعب عليه . فلذلك : لم  
تعرض التعديلات الجديدة على مجلس

1





المصدر : **الرفد**

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الأحزاب والنقابات المهنية تطالب بإلغاء التعديلات

## الخروج الجديد من الدستور ويهدد الحريات وحقوق الإنسان

كتب - حمدي شفيق وفتوح الشاذلي :

طالب ممثلو الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بإلغاء مشروع تعديلات قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية المقدمه إليه. أكد المحللون في

المؤتمر الصحفي المالي الذي عقد بملقه الحامين أمس، أن التعديلات الجديدة بإلغاء الشكوة على الحريات العامة وحقوق الإنسان. وتهدد بتحويل مصر إلى دولة بوليسية. ووصفوا التعديلات المقترحة بأنها تؤدي إلى زيادة العنف والتواجهات الدامية بالشارع المصري بدلا من علاج أزمات البعض. وجدد المؤتمر الدعوة إلى إطلاق للزبد من الحريات. وتبني مبدأ الحوار بين جميع القوى السياسية لإحتواء الأحداث. والقضاء على ظفيرة العنف في الشارع السياسي. تضمنت التعديلات الجديدة نصوصا مبطلة وبسبب تبليها على الإبرياء والمعارضة السلمية كما تعاقب النصوص على الأقوال أو التواهي المجردة والفتنة في الصحف! وأكد خبراء القانون الذين تحدثوا في المؤتمر أن التعديلات الجديدة غير مستوزية. وتضمن توسيعا خطيرا لسلطات الشرطة والنيابة على حساب القضاء. فهدد في المؤتمر إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل والدكتور عبد الحليم مندور. وأحمد خليل الهلال. والدكتور يبرالدين غازی رئيس نادي هيلة تدريس جامعة القاهرة. والدكتور عصم العريان والدكتور صلاح عبد الكريم والدكتور عاطف الترسى. وسامح علشور ممثلو نقابات الأطباء والمهندسين والتجارين والحامين. كما حذر المؤتمر أحمد سيف الإسلام البنا ممثلا عن جماعة الإخوان المسلمين. وهدد كبير من الحامين وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية.







## •• الثقبات والأحزاب و هيئات التدريس ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة

ولكن صلاح عشور رئيس لجنة الحريات بملقة الحامين ، رفض المولى الشعبية والأحزاب والتقلبات ، استعمال العنف والرماس في الخصام السياسي والفكرى ، وأوضح ان التعديلات الجديدة التي جاءت مكملة للحريات العامة سيكون لها نتائج خطيرة تنظر على الحكومة شاذيا

وأشار صلاح عشور الى خطورة منح مامور الضبط القسطنطي احتجاز المتهم مدة ٧٢ ساعة بدون إذن قضائي أو من النيابة العامة ، بالإضافة إلى إمكانية حجز المتهم ٧ أيام أخرى باسم التفتيش

وتنقد عشور منح النيابة العامة سلطة الضبط والتحقيق ، ومحاكمة الجناة مستقلة في حبس المتهم ٦ أشهر وإعطاء المولى الوطنية والشعبية والرسمية بكتشاش من أجل أسقط القانون الجديد .



عبدالحليم مatar جبر الدين غازي

للجمامير ، وطالب الدكتور عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ، باستدراة العمل الجاد ، وعدم التهاون والتراجع وتلقذ الأحزاب والتقلبات تكوين جبهة موحدة لعملية المجتمع من تهديدات ومخاطر القانون الجديد

ورفض مملو الأحزاب والتقلبات وهيئات التدريس ورجال القانون التعديلات الجديدة لقانون مكافحة الإرهاب ، واتكوا استنكارهم الجديد لسرعة صدور القانون بالرغم من أهمية الشديدة . أكد مملو الأحزاب والتقلبات في المؤتمر الصحفي العالي الذي عقد بملقة الحامين وحضره مملو الصحافة المصرية والعربية ومكالات الأديان العلمية ، ان التعديلات الجديدة ستزيد من العنف ، وتشاؤوا إلى فشل الحكومة في مواجهة الإرهاب رغم وجود قانون الطوارئ . أعلن الدكتور عبدالحليم مatar ، أنه سيوقع بعدم مسؤولية التعديلات الجديدة التي جاءت مخالفة لسياسة الجبهة ، وأصول التحرير . وأكد ان التعديلات الجديدة جاءت لتقنين إرهاب الدولة وليس لمواجهة الإرهاب . كما طرح من تهريب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية خلسة تزايد احتمالات العنف وأعلن أحمد سيف الإسلام ليبيا مشعل الإخوان المسلمين ، أن فشل الحكومة في القضاء على الإرهاب في ظل قانون الطوارئ ، وجذر من رد فعل العكسي لصعود القانون الذي سيؤدي إلى مزيد من الإرهاب والتطرف . وأكد المهندس إبراهيم أشقر رئيس حزب العمل ، أن القانون الجديد سيمنح الفرصة للحكومة لتزوير الانتخابات ويحول دون قيام برلمان حر يمثل الشعب ، وأوضح ان التعديلات الجديدة جاءت لتدخيل الفواعد والقوانين المؤدية التي ولدتها مصر ، وكان آخرها اتفاقية حماية الطفل والأحداث وحظر الدكتور يبر الدين غازي رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، من خطورة النص الذي يحظر الزواج بملقن معينة والتزود على أماكن محددة وفرض قيود جديدة على حرية المواطن وحركة . وتجنب من حجبنا لظنون الجديد للنسب والتفكير وتوسيعه لوسائل الإرهاب التي لم يتم تحديدها وأشار مصطفى بكرى ممثل حزب مصر الفتاة إلى أن اللاس النظام والتحديث للشعب وخوفه معركة الأنفس الأخيرة التي تهدد وجوده وأكد الحزب القاصري في برقية معالجة المؤتمر الصحفي رفضه إتمام التعديلات الجديدة والتخفيف من خطورة تطبيقها ، وحذر الدكتور صلاح عبدالكريم وكيل نقابة المحققين من خطورة التعديلات الجديدة على الحالة النفسية والاجتماعية وطالب الدكتور عفيف المسري عضو مجلس نقابة المحققين ، بالاحتكاك الشعبي والجماعي للوقوف أمام تطبيق التعديلات الجديدة ، وشرح خطورتها





المصدر: **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٢

# شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب

## الحكومة توافق على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة فقط بدلا من ٧ أيام

واصل مجلس الشعب في جلسته صباح أمس مناقشة التعديلات التي أدخلتها الأغلبية الأفرامات التي تقدم بها نواب المعارضة والمستقلون بشأن تعديل وإلغاء بعض النصوص الواردة بمشروع القانون، والتي لا تشمل بعمليات الإرهابية بصورة مباشرة. وكان النواب قد اعترضوا على تطبيق العقوبات الموجودة بالقانون الحالي الخاصة بعمليات التتويش على المشتبهات للبيئة، أو الاعتداء على المصالح والهياكل الحكومية. وصف النواب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بالجلسة بأنها أكثر من ذلك عندما ألقت اللجنة طلبة الإعدام بدلا من الأسفل الشقة المؤيدة الواردة بمشروع الحكومة لتجريم هذه الأفعال.

ووافق المجلس على المادة الثالثة من القانون بعد إعادة صياغتها بأن تصبح العقوبة هي السجن لا تزيد مدة على ٥ سنوات وعقوبات النصوص عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ إذا ارتكبت الجريمة تنقيها للعرض الإرهابي.

استند النواب أحمد زكريا وحميد جويريم والقبائل والمعارضة المستخدمين العمليات الإرهابية. وأشار إلى تجنيل القانون للإرهاب الذي لا يتخلله الجماعات والمصالحات، وطالب بجبريم التحضير لعملية الإرهاب، وفرض عقوبات على صاحب المسكن الخاص الذي يأوي إرهابيا، ووصف مشروع القانون بأنه يفتقر نفسه. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يطالب صاحب، التواكؤة، بعض سنوات سجنًا لأبواله لحد الإرهابيين، لا يشع من الرعب أو يعيد لصاحب المسكن الخاص الذي يقوم بنفس الفعل.

واصل المستقلون لنقلاتهم مشروع

التي اقترحها وزير العدل، وألقت الحكومة حمدي السيد محكمة الأحداث أمام محكمة أمن الدولة العليا، وطالب بأن تجري محاكمتهم أمام المحكمة الواقعة ببنغازي. مضى إلى أنه من الصعب انتكاس الحدث من أسوأ وأسون والبرر الإحمر بالقاهرة. أيد عبدالرحمن جمال الدين وجهة نظر الحكومة في أن يحاكم جميع الإرهابيين أمام محكمة استئناف القاهرة، وأوضح أن ذلك الإيد بعد تفرقا كثيرا لمرعة الفصل في القضية.

استنكر الدكتور فوزي عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس تقديم الأحداث إلى محكمة أمن الدولة، وأكدت أن صلاحيات الحكومة بدراسة الأحداث وإشارت إلى أن أحكام القانون تسري على الأحداث بدءا من سن ٧ سنوات وأكدت أنها أيدت رفضها لهذا النص أثناء مناقشة القانون داخل اللجنة إلا أن وزير العدل وعنه الأغلبية أصروا على موقعهم بالتدريج الأحداث لحكمات الجنايات أثير استنكر لفرق سبب التمس وزير العدل الأمر الموضوع داخل اللجنة التشريعية الأمر الذي أثار عداوة النواب والمستقلين الذين حضروا لاجتماع اللجنة واستنكروا موقف الوزير أثناء الألية القضائية للجنة. وأشار وزير العدل إلى استنكروا الأحداث في العمليات الإرهابية وأن هناك لعددا منها ه سنوات التتويش في أحداث العنف الأخيرة. وقال إن جاز للضباط مسلمة لجنون الأحداث في جلب الضباط وأن هؤلاء الأحداث يحاكمون

التي اقترحها وزير العدل، وألقت الحكومة حمدي السيد محكمة الأحداث أمام محكمة أمن الدولة العليا، وطالب بأن تجري محاكمتهم أمام المحكمة الواقعة ببنغازي. مضى إلى أنه من الصعب انتكاس الحدث من أسوأ وأسون والبرر الإحمر بالقاهرة. أيد عبدالرحمن جمال الدين وجهة نظر الحكومة في أن يحاكم جميع الإرهابيين أمام محكمة استئناف القاهرة، وأوضح أن ذلك الإيد بعد تفرقا كثيرا لمرعة الفصل في القضية.

استنكر الدكتور فوزي عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس تقديم الأحداث إلى محكمة أمن الدولة، وأكدت أن صلاحيات الحكومة بدراسة الأحداث وإشارت إلى أن أحكام القانون تسري على الأحداث بدءا من سن ٧ سنوات وأكدت أنها أيدت رفضها لهذا النص أثناء مناقشة القانون داخل اللجنة إلا أن وزير العدل وعنه الأغلبية أصروا على موقعهم بالتدريج الأحداث لحكمات الجنايات أثير استنكر لفرق سبب التمس وزير العدل الأمر الموضوع داخل اللجنة التشريعية الأمر الذي أثار عداوة النواب والمستقلين الذين حضروا لاجتماع اللجنة واستنكروا موقف الوزير أثناء الألية القضائية للجنة. وأشار وزير العدل إلى استنكروا الأحداث في العمليات الإرهابية وأن هناك لعددا منها ه سنوات التتويش في أحداث العنف الأخيرة. وقال إن جاز للضباط مسلمة لجنون الأحداث في جلب الضباط وأن هؤلاء الأحداث يحاكمون





## المصدر : الرفد

١١ يوليو ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمام محكمة الجنايات طبقا للقانون الأحداث وأمر من نخوف من تعيين الإرهبيين للأحداث إذا ما تسلم القانون معهم وألقى المجلس في النهاية على التعديل الذي اقترحه رئيسة لجنة الشؤون الدستورية بالا تسري أحكام القانون إلا على الأحداث الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما فقط.

انتقد كمال خالد المادة السابعة مكررا التي تسمى النية العامة سلطة عرفة الدستورية وهي السلطة الخاصة بالحكمة وليست بالنية أكد كمال خالد أن القانون المطروح لا يفتح الإرهاب وإذا له عصف آخر في بعض الحكومات لا يمت للارهاب بصلة. ر. وزير العدل بأن النية في ظل القانون المطروح لها اختصاصات لغنى التحقيق في محاكم أمن الدولة وأوضح الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس أنه وفقا للقانون يمكن أمن الدولة يكون للنية اختصاصات لغنى التحقيق. وأن المشرع يشفي سلطات عرفة الدستورية وإن هناك اقتراحات بفتحها وإلقاء نواب الحزب الوطني على الاقتراح ويقع رئيس المجلس أن نتيجة التصويت للنية وبقرار التوافق يمكن أنهم الغلبة. ويرفض سرور إعادة التصويت.

القرار كمال الشاذلي ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني يستأنه أعضاء مجلس الشعب والشورى من موقفة النية العامة التحقيق معهم بدون إذن من المجلس. وتخفيض مدة الإجراء التشريعي على المتهمين بإسقاط الشبهة من ٧٧ ساعة إلى ٢٤ ساعة فقط وعدم زيادة المدد على مدة أيام. أكد ضياء الدين عمار ومحمد السليموني أن تحفظ الشرطة على المتهم مدة ٧ أيام أي يحفظ لمدة ٤٤ من الدستور الذي يجرى بمعرض المواطن أولا على النية وأضاف الضيف ضوايق زغالول أن المادة السابعة مكررا غير دستورية. ضيفوا إلى أنه لا يجوز أعضاء مجلس الشعب التشريعي سلطة ٧٧ ساعة التحفظ على المتهمين وأشدته فهم. وأكد أن هذا النص يخالف تصديقا بين الشرطة والمواطنين. وقال: يعني ما جاء في قانون الطوارئ. وأن التناقض الذي طلب بها وإقرارها كمال الشاذلي غير دستورية أيضا. ر. وزير العدل قائلا: دائما ما كان الحديث عن الدستورية وهي ظاهرة طبيعية ولأنه أنها تعني أننا حريصون على صدور القوانين مطابقة لأحكام الدستور. ولكن هذا حال ما يظل من وجود تشبه بعدم الدستورية لأن ما أن ذكره بدون تحجيس. وأشار وزير العدل إلى أن النص يتكلم عن القبض. وقال: هناك فرق بين القبض والتحفظ والحبس. وإن

الإجراءات الواردة بالقانون ليست شيئا وتحكمها نظرية الضرورة الإجرائية وطبق المجلس بالدولة على مشروع القانون. كما ورد من الحكومة. أعلنت الدكتور فوزية عبدالمستتر رفضها لنص المادة وأعربت عن استيائها الشديد للتحفظ على المواطن ٧ أيام بإسقاط الشبهة وألقت من منطلق إيماني على الديمقراطية استنصر أن هذه الإجراءات لا تحقق التوازن بين حماية المجتمع وحماية البريء. وسقط مقادير متكررة من كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية الحزب الوطني. قطعت الدكتور فوزية عبدالمستتر بالا تزيد مدة التحفظ بإسقاط الشبهة على ٢٤ ساعة فقط على أن يحال المتهم إلى النية للتحقق والتحقيق على سرور قائلا أن شاذلي إن يعرف كل النص محقق للدستور أم لا ضيفوا إلى أن المجلس أن يوافق على شيء ضيفوا الدستور أرواح كمال الشاذلي لا لا يوجد خروج على الدستور وإنما خروج عن القواعد العامة.

وعلى عصف ما سبق أن صرح به. أهدد لفتي عضو المجلس والبرلماني السامي للملكة الدستورية العليا بأن هناك شبهة عدم دستورية نظرا. هذه الجزئية من القانون ترفع المضي من رايه ليعلن أمام المجلس أنه لا توجد شبهة عدم دستورية وأصدر كمال الشاذلي تعليقه إلى نواب الأغلبية لتأييد الاقتراح.

وعلى رئيس الوزراء على الاقتراح التوافق بإبقاء مدة السبعة أيام وقال المراسل الأرهاب هي قلب نظام الحكم وتحليل الدستور. وضرب السباح والمعاد الأثرة كسر السباحة بطريقة صعبة وأن المفروض هو أن ما يمكن وأن الضرورات تنبع المحظورات وأو كان فيها خروج عن القواعد العامة. وأضاف قائلا: أنا استمتعت لتمام الدكتور فوزية ولتمنا لم قال أنه مثقلة للدستور. وقال: بليغامة لازم نضع دستور خطوط الواسع الذي يواجهه هذا التشريع. هؤلاء من قبل هؤلاء منتدبين ويتولون السلطة وهذا الأسلوب وكان من الممكن أن نتبع قانون الإرهاب بالقانون العنقري. وشدد فترة الانتكاس من غير ونصف إلى خمس وعشر سنوات. وقال هذا حال ما يظل وأن هناك باتدا لفتي بهم وراء التمس من. فتح محكمة ولا نية وتراجع الحكومة ووافقت على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة بدلا من سبعة أيام ووافق المجلس على الاقتراح. وعلى انتهاء المجلس ذكر اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية في وجه التوافق عليهم أنهم أي لم نسي ختمشربوا بالقانون.





المصدر: الوكيل

١٧ من ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الخدمات الصحفية .. وصول مصر إلى بطن كبير

كتب - فراج الشاذلي :  
أكدت التقارير الدولية واستندت إليها المجلات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط والشرق الأوسط، أن مصر أصبحت الآن من الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحفية، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية، والتي تسعى إلى تطوير القطاع الصحفي، وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين والمؤسسات.

وأشارت التقارير إلى أن مصر أصبحت الآن من الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحفية، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية، والتي تسعى إلى تطوير القطاع الصحفي، وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين والمؤسسات.

وأشارت التقارير إلى أن مصر أصبحت الآن من الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحفية، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية، والتي تسعى إلى تطوير القطاع الصحفي، وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين والمؤسسات.







المصدر: **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

# تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب وزير الداخلية يصرخ في نواب مجلس الشعب حرام عليكم.. انتم اول ناس حتنضربوا بالقنابل

تسبباً الارهابي كما عطف النواب للعبوب  
الاستورية في التعديلات. ومخالفاتها  
المواد ١٨، ١٩، ٢٠ من الدستور وتغير  
الهيئة الدستورية بالسواك وتكافؤ  
الفرص امام القانون. وكان للناس في  
والقاس على تعديل قانون في  
التعديلات. طار تقيم الأحداث التي  
يتجاوز صرحهم ١٥ سنة للمسككة امام  
محكمة الزعماء .  
كما تراجعت الحكومة عن فكرة التي  
تجيز حيز للهم ٧ أيام ووافق النواب  
على فكرة بعد تعديلها . نفس الفكرة على  
استمرار انهم مدة ٢٤ ساعة ويحال بعدها  
للشعبة . قال محمد عبدالعليم وزير  
الداخلية في نهاية الجلسة في وجه النواب  
الداخلية : حرام عليكم .. حرام عليكم انتم  
اول ناس حتنضربوا بالقنابل ..

شهد اسس مجلس الشعب جلسة  
مناقشة لواء مناقشة لسيات القانونين  
لمكافحة الارهابي اذ الاعضاء ان  
التعديلات مبنية بالعلمين بعدم  
الاستورية كما وجه النواب انتقادات  
حادة للجنة التشريعية والدستورية  
ووصفوها بأنها محكمة تار من الماء .  
اذا النواب ان اللجنة اقرت مقربة  
الاعدام على مرتكبي جرائم الارهاب . ورغم  
الاشارة . وصف أحمد رشدي رئيس  
الداخلية الاسبق التعديلات بأنها تلتحق  
تسبباً . وانتقد الاعضاء تخصيص محكمة  
ذ. محكمة استئناف القاهرة لنظر





المصدر : صوت الكويت

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ : يونيو ١٩٩١

## ◀ مجلس الشعب المصري يتابع مداولاته حول قانون الارهاب ٢٠ شفهية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد

من استخدام ملصق الضبط العناني (ضباط الشرطة) سلطات احتجاج المواطنين لمدة سبعة ايام، موضحاً أن الفرق بين ضابط الشرطة ووكيل النيابة أنه يمكن التظلم من قرار الأخير.

ومن جهته طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم كمال الشاذلي للجلسة بالوقوف على مشروع القانون، مؤكداً أن الإرهاب موجه ضد الديمقراطية والحرية بصفة عامة.

واقترح الشاذلي تعديل للمشروع بما يسمح بعدم إقامة الدعوى الجنائية ضد من أمان توثيقه خلال شهر من تشييع هذا القانون وإبلغ الجهات الأمنية للسؤال بذلك. وإعلن المحامي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد عبد الحليم أبو متور، أنه سيقدم إلى المحكمة الدستورية العليا طعناً بعدم دستورية قانون الإرهاب الجديد فور إقراره، لأنه يخالف الدستور في عدة نقاط.

السياسي في مصر فلن هذه الحوادث فريدة وعادية، وقد كلفت قوات الأمن المصرية حراسيتها على الأماكن السياحية حتى لا تتعرض لأي هجوم من جانب الأوربيين.

على صعيد آخر بدأ مجلس الشعب المصري، أمس مناقشات واسعة حول مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب والتطرف.

وأعلن رئيس حزب التجمع وزعيم المعارضة خالد محيي الدين رفض حزبه لمشروع القانون بتلك الصورة التي طرح بها، مشيراً إلى أن حزب التجمع يريد للإرهاب أن يقتضي عليه وأن تستعيد الدولة سيطرتها وتقف إلتواء الأمر حماية للجمع.

وذكر محيي الدين، أن مشروع القانون وضع تعريفاً فضفاضاً للإرهاب يمكن أن يحد من حرية العمل السياسي، وأعرب عن خوفه

القاهرة - صوت الكويت: كشفت مصادر أمنية مصرية أن الأوربان والمستندات التي عثر عليها في شقة جمال هريدي بالمطرية تضم أسماء ٢٠ شخصية تقع منازلهم في مناطق للعادي ومصر الجديدة وبعض المناطق المتفرقة في القاهرة بهدف اغتيالها، والاتصال بعدد من وكالات الأنباء الأجنبية لإبلاغها بتنفيذ مخططاتهم الإرهابية بعد العثور على ورقة مدون لديها عناوين وأرقام تليفونات وكالات الأنباء الأجنبية، التي كانوا يمدونها بأخبار عملياتهم الإرهابية ضد الدولة والشعب في مصر.

ومن ناحية أخرى أكد مدير شرطة السياحة اللواء محمد ثعلب، أن صوت الكويت من الحوادث الذي تعرضت له مجموعة من السائحين بمدينة الأقصر أول من أمس لم يؤثر على حركة السياحة، ويعتبر حادثاً هامياً يقع عليه يومياً في عواصم الدول الكبرى، وشهجة الرواج





# الرفيد

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٨ يونيو ١٩٩٢



● وقف أعضاء مجلس الشورى يلمحون قانون مكافحة الإرهاب لأنه يعتبر مخالفاً للدستور .. إيه الجنية دي إيه الإنسانية .. إيه الوعي السياسي اللي حد على أعضاء مجلس الشورى .. ويدل ٢٩٩ منهم من الحزب الوطني الديمقراطي ..

وطبعاً عضو مجلس الشورى يلقى في ثوبت وإقدام ككثيرت المهور يدافع عن الدستور .. بيدت بقانون مكافحة الإرهاب لأنه يتعارض مع الدستور .. يخالف الدستور .. وثنا اعتقد أن هذه التهمة

التاريخية ربما يكون مبعولها أن التعليمات لأعضاء الحزب الوطني في المجلسين حصل فيها لخميلة .. فوصلت تعليمات التأييد آل مجلس الشعب وتعليمات

الرفض آل مجلس الشورى .. أو ربما يا سادة أن يكون الحزب الحاكم ده رأى أن يترك لمجلس الشورى أو بمعنى أصبح مجلس الأيوون الذي لا يشتغل

ولا يساعد على الاشتغال .. القول ده رأى لهذا المجلس أن يقول ما يحلو له .. استنكروا على كلامكم .. فانتتم أن تقدموا أو تزخروا .. اللي خلا مجلس الشعب ما عملش حاجة .. هالاموا انتوا ..

هللوا كما تشاربون .. أن ياخذ احد بكلامكم وعلى رأى الحق "مغربي" يا خنى يا آل مش "مزعزعة" .. واستنكروا يا حبيبتى ما شاء لك الاستنكار .. لكن لو كان الواحد منكم في مجلس الشعب كان عرف مقفه .. كان سيقل صلفاً .. ينظر

بضراعة وتوسل وتمسك باللسان الجيب رئيس الهيئة البرلمانية ينتظر النطق الرسمي .. كل سيقل كل عضو ينظر لزميله وهو يريد بهمس : هو أسة ما استنكرتى .. لاه لسه ؟

\*\*\*

● أيا السادة أعضاء مجلس الأيوون الفلج الذي لا يشتغل ولا يساعد على الاشتغال استنكروا ما شاء لكم الاستنكار تماشكوا وتمسكوا وتعتقوا وتنازروا بالمقعة والرجعية والنمطوية .. ما يضرش .. تيروا انفسكم

يا سادة في هاید يارك جمهورية مصر العربية .. اهو كله يرقن ديمقراطية دستور الحزب الوطني بكامل لأعضائه حرية التذبح ومما يدع المحجب والمستورة يا سادة أن السادة الذين يولولون على الدستور ومخالفته .. لا يطعنون أن هناك من يمس وسطهم ده أحمر الدستور .. ده أحرق الدستور ..

وهلوا الدستور حتى يمس وسطهم .. ألم تعلموا يا سادة ما حدث في انتخابات مجلس الشورى في القابووية .. وأيس الفجة أعلى التسمية .. أعدة بين مرشحين كان هذا في اللعنة والتمسك صليلاً ومشي اللعنة إلى صله في المحكمة .. وفي القاعة استنكرى مدير الأمن المرشحين وقال لهم بلحرف الواحد :

الطفا كذا .. وصمحننا وشمنا .. واكتفنا كفا .. أن الحزب الوطني فاز صغدا .. عطاكو زينا ونباي كذا في الديمقراطية سوا .. السادة أعضاء مجلس الشورى عندما يلتفتون وقولوا يتابعون على مخفلة .. لغتهم بلغوني بلال الذي يقول .. عروهم مخفلة دستورية وتحلمهم

مخفلة دستورية .. ويولوا وجمعة المشقة جهة متج ..

نواذ نواذ





# استنكار شديد لتمديدات مواجهة الارهاب

يواجه بحث وصياغة وثائق بالحوار والحرية والفكر والتخفيف من قسوة العقوبات . ورغم كل ذلك فإن الاغلبية المزيقة أصرت على إصداره في ساعات . لضمير الارهاب الحكومي تحت حجة مكافحة الارهاب !!  
فهل مصر في حاجة الى مزيد من القوانين الاستثنائية لتقيد الحريات العامة . وتطوق يد الشرطة في قمع والاعتقال ومصارعة الارباب ؟

وهل المعالجة التشريعية هي نهاية المطاف للقوة الخطرة الظاهرة ثمريت لها مصر في الأيام الأخيرة .. أم هناك وسائل أخرى يمكن بها علاج ما عجزت عن الوصول اليه الحكومة ؟ وأكتفت بملاحقة الاثر دون الاهتمام بالجذور والاسباب ؟

● تكلفتها في « سلق » القوانين . وتحويلها بسرعة الصاروخ من تحت القبة في جلسة أو جلستين أو ساعات من الليل . فلجاننا الحكومة يفتنون فضفضي ومطاط كحكمة الارهاب . حملنا في طياته الكثير من القيود والقيود . لا تفل خطورتها عن خطرات قانون الطوارئ الاستثنائي . ليصبح في مصر قانون طوارئ ثابت مراد زي كحكمة الارهاب .. وانتقد أعضاء اللجنة التشريعية والديمقراطية بمجلس الشورى العديد من مبادئه واتهموا مخالفتها للدستور . وتناقضها مع قانون العقوبات . وأكد خبراء القانون أن مصر ليست في حاجة الى قانون كحكمة الارهاب بغير احتياجه الى مناخ سليم تتوافر فيه كل الضمانات الديمقراطية ويجوز امتني بفتح بأن العنف لا

## التمديدات تقيد الحريات .. والمطلوب برنامج شامل للملاحقة

لا أحد ينكر أن من حق الحكومة أن تكالح الارهاب سواء كان فرديا او جماعيا فهذا واجبها .. ولا أحد ايضا يجحد أن تقتصر بمصر عمليات الجنايات والتمسك والفرقة .. ولكن من واجب الحكومة ايضا أن تعمل شعبيا ومواطنيا بقوانين العفك والقرصمات التي لا تخلق القرية الخصبة لارهاب .. وتواءم بين مصالحها وبين البقاء وبين مطالب الشعب . فالحق المصري ليس كله أرملةين . ففروقه وعيخته وطرقة ذلك أنه ضد الارهاب .. فلماذا أن تلبده وتكب حركته بتشريع قبيح لا يؤدي فعلا لقمع الارهاب لفترة مؤقتة ولكنه ان يقضي عليه في الأمد الطويل . بل سيخلق له فتوات عديدة تعمل في الخفاء !!

تحقيق

سامي صبرى







لقد التفت كل الفصائل الديمقراطية إلى عتيد الحريات العامة، وإطلاق يد الفصيلة في الصلاح والإعتقال، والقبض والتوقيف من جميع الأرباب، كما التفت إلى التعميم والتبليغ ذات الطبيعة الديمقراطية إلى شتى أوصافها في الناس...

المستحيل والقيود التي تأتي بها قانون مكافحة الإرهاب التي أصبحت الحكومة في ساءلت أن تلتزم في الأرباب، والميل على ذلك أن الإرهاب أكثر من وجود قانون طوارئ، ورغم القوانين سيئة السمعة التي تكتم الأفراد والقبض بملابس السوء... وبمناظرة سريعة على قانون مكافحة الإرهاب الذي أصرت الحكومة على خروجه في هذه الدورة متجاهلة فيه الكثير من الثغرات والقيود - التي ستؤدي وما لجمع خبراء السياسة والقانون إلى مزيد من الأرباب أن لم تكنها شملت القوة الديمقراطية والحرة والذين استقرت إلى نظام... والقبض، وبعد أن يتولى الملتزم على أمن الجميع، ولا تخلفه العقوبة وتجنيداً يمنع وقوع أي جريمة، ولا أي قانون استثنائي يمكن نظام حكم من السيطرة على شعب بكامله في ضلّ وطمأنينة أن تقيم الحرية والديمقراطية ويعيد إقامة الرضا والعدل والتفكير... ورغم أن الدستور والقانون العفويات بما من المواد القليلة يردع هذه الفكرة التي شئت الدنيا من أجلها، إلا أنه بسبب الرقعة للحد من تشديد الإجراءات الجنائية والموافقات ومنع رجال الشرطة من سطوت واستبداد في القبض والإعتقال، جاء القانون متعارفاً ومتناقضاً مع الدستور والقانون...

**كتب الحريات**

أما أبرز تضييعات القانون فهو النص الذي يقضي بالمعاقبة - سنوات لئلا من روج للقول أو التفتة أو بأي طريقة أخرى للأفراد أو الأفراد التي تضع ألبها جاعلة أو جمعية منها تعذيب الدستور... فإذا يعني أنه لو طلب أحد من المصلحين أو التفت إلى أي رجل يملك ويحكم الشعبين والقبض وتعذيب وتفتيح الدستور سيكافئ بأحد السجن مطروحا أنه على مصراعه!! كما أن القانون به تضييعات عظيمة، وتجنيد... وتشتت القوتة من جر القانونين من الأرباب إلى السجون تحت شعار الانتباه... فقد اعطى على مدة قضى محلف من يرغم شخصاً على الانضمام إلى جماعة بالانضمام للشدة... الأمر الذي يشي منه أن يجرى أمره ويقود باختياره فروع العقوبة على كل من خيبر هذه الشدة!! كما أن التضييعات الجديدة لم يراع فيها التوازن بين المصلحة العامة والحريات

الشمسية والقبض البلاد الذي هو جزء أساسي من أمن المجتمع، ومن ثم ستؤدي إلى أرباب المدينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التعديل الخاص بسيرة الشخصية في الميثاق الذي يعاير أفراسها خبيراً في خطوات تدمير القضاء...!!  
والآن ماذا يقول خبراء السياسة والقانون ورجال الأمن حول هذه التعديلات!!

**نقص المكافحة الديمقراطية**

يؤكد إبراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد أن تعدد القوانين الاستثنائية سيئة فيز بها للمعلم الثالث والسبب نقص المكافحة الديمقراطية واستعداد الوعي الدستوري والحكم الناطق... والقوانين بطبيعتها ليست واحدة أو غير قابلة للتعميم ولكن يوجد في تلك الظروف والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... قد تقع أحداث تكون بالغة الخطورة في مصالح الدولة العليا أو على وحدة المجتمع فيفضل الفرع أوإعطاء هذه التطورات في إطار مصلحة المجتمع... والتشريع المصري يشرع بتعديله ويظهره بالمعنى الذي لا يخلو من صلاحيته ويحفظ على أمنه... فقد عثت طلبة التطورات في أوقات هذا القرن لا تسو أن تكون مصلحة طورتها للحرية ولكن التطورات المجتمع أوصلها إلى جنبا طورتها الأهم في السنوات الأخيرة...

وهناك أحداث تقع ولا يوجد في القانون نص على تجريمها - كما حدث عندما صلب قانون العقوبات وأصلحت فيه جملة الاتفاق الجنائي - على أن التفت إلى الجرمين بطرس وماذا لعل... ولماذا لفتي لراول على تعديل قانون العقوبات والإجراءات المتعلقة جرائم الأرباب التي لم يكن الشعب المصري على عهد بها من قبل ولكن دون للسبب بالعقوبات العامة والديمقراطية... ويرى إبراهيم فرج أن بعض صور الإجراءات التي أتت بها التعديلات الجديدة قد وهدت من قبل في جريمة (الاتفاق الجنائي) ومن ثم قد يكون هناك دعاة لتكرارها، وخاصة صورة الانتباه أو الانضمام إلى الجماعات التي تحمل الأرباب، يعني فيها تعذيب جريمة (الاتفاق الجنائي) التي لم تعينها ويعيد للحد: أن أفضل التوبة

الصالح للذين من أمتها الإطاعة من الطغاة الملتزم إلى الجماعة، إبراهيم سكرتير للتشريع من المراتب العليا الآلة أو تعلمهم سوء العدل والشخص والسياسة الفكرة إلى التوبة والسوء إلى الضيق الصحيح... وعن تأثير التعديلات الجديدة على الحرية والديمقراطية يقول إبراهيم فرج: أننا لا نخش على الحرية في بل لفساد عمل طالما أن التعميم في تلك الجرائم المستعملة مستطاع له كل الوسائل الدفاع من نفسه، لأن القضي مرتبط بوجوده واستمره، وأخشي على الديمقراطية طالما يوجد شعب قوي له كبريت غير في مقومة القبض والقبض... وقد التفت تجرير الضحايا أن في مصر من يجمعون عروش الحرية، أما بالنسبة للتعديل في التعديلات السرية وأن كان أهم مقومها لذلك، وإذا على الحرية الشخصية، إلا أن التشريع الجديد يجعله من إخصاص القضاة لعدم اللجوء على خلاف تنويل الأرباب... وعن عدم سطوت الجرائم المتعلقة بالأرباب بالقبض والتفتيح فهو إجراء لائق عليه ويدخل ضمن مبادئ الوفد وبريقه الذي يرسخ على أن تعديل الدستور وتغيير التعديلات جريمتان لا تستطاع بالقبض...

**سوء الضميمة**

ولكن محمود بافلة رئيس اللجنة للحيثيات الوفد... يعترض على عملية التفتيح التشريعي المقصود... ويؤكد السرية والمكافحة يقول: ليس من اللطيف ولا من المعلن أن يفتل المخرج، وراء الوصايا، فيجبره أن جرم عليه على يلعن دعا إلى تشديد عقوبة أو أعدام ضمة، فلهذا العيب التي يمكن أن تكون تعديلاً ما إن يكون تشريفاً متعمداً... ولا أهم ودين قوله الأرباب منذ أكثر من عشر سنوات لحدت حكم قانون الطوارئ أن يعطى للفرع فبدأ أن هناك حاجة إلى تشريع جديد... فلهذا الأرباب في أيام صعوده منذ دراسة يبيي سوء الضميمة... يرى أن القوانين القديمة - سواء الضميمة - التي لا تكون الأرباب التي تشاء أوجه هذه الحوادث الأرباب التي تعذر في الأيام الأخيرة... وأما الذي يجب





## العنف الأمني لا يقاوم مطرًا ولا يدع إرهابًا

بمضى مئة الرئيس سلطات كثيرة جدا ولكن يقابلها سلطات مضادة من التوتيرس من ذاتي المحكمة الفدرالية العليا لتوجد التوازن المطلوب في القانونين ..

وهذا ما استند في قضية وترجين وإيرين جيت ..

لما في مصر فإن الرئيس هو مصدر السلطات وليس الأمة ولذا فعندما قل الرئيس أن جميع الخوفا في يده فهو قول مضطرب !!

فوق الوجود الذي يفرض سلطته أن يفرض ويصحبها من يفرض .. وهو الذي يقيم القانون ويبرأه لانتفردة .. لقد أصدر قانون الطوارئ ولما فرض على السلطة التنفيذية أن يطبق في كل شيء ما هذا الصنف القوي والمعززة !!

واتن الذي قبله كل تولته المشهورة : كديمقراطية انياب ، طفلي الأحزاب دون أرائ قضائي ، واللي الصنف من خلال رجاله يقرر قضائي !!

ومن ثم التحديث الجديدة مستمرة وسينتهي الأمر إلى يد توجيها الرئيس ١٢

### تخالف على مصر

ويقول ثوري الجزر شيخ لمستشارين بمجلس الشعب .. أن هذا القانون الجديد أن يطبق الرأى والفكر .. فتمتد يد أحد فيه تفرقة في القانون العام الحال .. أما في الصنف أو العهد من وراء هذا لتدور ..

في هذه التحديثات عليها معروف وهو اتفاق باب الحول بقضية والملاح ومولمجة أصحاب الرأى والفكر .. فتمتد يد أحد يطبق أحكام القومية الاستثنائية أو أن الإسلام بين دولة كما تامل إسرائيل حيث تطبق اليهودية دينًا ودولة .. فسوف يفرض على ويسمن ويحب .. بل أن التمسك تزيد

ويؤيده في ذلك اللواء عبد النعم حسين عضو الهيئة العليا للواء ، ويؤكد أن ظاهرة الإرهاب ليست مشكلة طائفية ولكنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالدرجة الأولى ، ويرى أن المعالجة التشريعية لها بهذه السرعة الصاروخية التي مرت بها في مجلس الشورى والشعب لا غير لها ، كان تشديد العقوبات وتفتين الإجراءات التشريعية والطارئ يد الشرطة بهذه الصورة

مستوربنا في حلقه مراقبة من العنف الظاهر والباطن .. ويفيد قائلا : أن قانون الطوارئ الذي فرض منذ تولي الرئيس حسني مبارك وعلى الآن لم يخلق على الاطلاق السياسية والأرهاب ، بل انما كانت

الظاهرة قوة وعقلًا وضارة .. والسبب هو سوء الأحوال الاقتصادية والبطالة والفراغ السياسي الذي يعاني منه الشعب .. مما دفعه إلى التفتير برأى الدين للانتقام من كل الإقصاء السياسية التي تعيشها البلاد من فساد وانحراف ..

### التوازنات

● ويؤكد المكثرون ميلا حنا - الخبير الصحفي - أن الإرهاب والعنف والاضطراب هو نتيجة منطقية لاجتماع سياسات الحكومة ، وعندما واجهت الخطر الداهم فمن الطبيعي أن تدافع عن نفسها بكل أسلحتها للقضاء .. وإن يد يفتني هذه التحديثات التشريعية القضاء على مظالم الصنف لفترة وجيزة من الزمن ، ولكن سيواجه للجمع لرأى قوى واعتقد به ذلك ، لأن خط الحياة السياسية لم يزل للوازانات الاقتصادية الضخوية ، ومنذ تولت الصمغيات لاضطرب الرئيس أنوار السمادات كلفة التكمم والتوجهات الليبرالية والسياسية والآراء الحرة ، فظفر الاضطراب الديني .. وكان لحرى بالحكومة أن تقدم تحديثات جهورية في القانون ٣٢ لعام ١٩٩١ بشأن القضاء الجمعيات والتفتيتات الاعلانية غير الحكومية بدلاً من التشنيد وكيف الحريات ..

ويستمر المكثرون ميلا حنا : أن التحديثات الجديدة في قانون الإرهاب تسجيل الاستنفال بقضية العامة مطبوعة بمخاطر الاعتقال لتألف جميع الإرهاب وعقوبة السلطات ، وسجلت مصر في دولة متفتحة بالشرطة ومباحث أمن الدولة ، ومن ثم سبل العمل التشريعي ويزداد العمل السري الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة الآن وفي تكتم أقد وسيتم كفتي تحت الرمد ..

وأذا كان الدستور الأمريكي يقوم على سلطة من القويده والسلطات ولكن يقابلها سلطة أخرى من الاتراجات والتشريعات من خلال موازنات بين السلطات ، وهو ما يعرف باسم *Checks and Balances*

إن كنته الله هنا هو : هل جهاز الأمن الحالي ك .. هل مولجوه هذا النوع الجديد من إرهاب ؟ .. إن المعالجة ملحة الآن لأعادة النظر في القوانين التي تحكم عمل أجهزة الأمن ، والتعويضات لفترة في أصناف العمل في أجهزة الشرطة ، والقنودس يربط للشرطة ماليا ومعنويا وليس بتشديد عقوبته وإطلاق يده في أمور لا تزيد من حجم الإرهاب .. كما يجب إعادة النظر في صلاحيات تدريب أجهزة الأمن ، فصلاحيات الأجهزة الجماعية بين قوات الأمن وصلاحيات سلطة ظاهرة جديدة لتفشي أسوأها جديدا في دولجوه ، ويمكن هنا الاسترشاد بما تم في الدول الأوروبية في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا

ويضيف محمود أليقة قائلا : عندما يكون مطرودا من الشرطة أن تولجه العنف بالعنف .. فعليا أيضا الحرس كل الحرس على أن يكون العنف في إطار الشرطة والمضرة الصوري .. لأن الدولة يجب أن تفل حكاما ويجوز لها أن تصبح طرفا ولا تفت الشرطة لزيد الرأى فقام وعصه لها ..

وعندما يجد الحكم نفسه في ظروف تارث عليه أن يعصف بالحريات العامة لكي يصفلا الأمن العام ، فله يضع اليك واليديد في مازن لا يخرج منه ، فالأمن ليس له أي معنى بدون الحرية ، وقضية الحكم هي لرواصة بين أن يمتين للأوطان أحرارا ويعيش البلد أستا ..

ولكن عندما تقع جريمة بابا الحكم لتضييق نطاق الحريات وتشديد قبضة الطوائف الاستثنائية وأهدر أصناف التفتيت لهذا هو الشريك الذي يؤدي إلى فقدان الحرية والأمن معا .. وعلى أن تفلر حولنا لتكتف من هذه الحلقه ..

كما يطغى أن تتطلع الحكومة على باب الجرائم الخاصة بمعامل الدولة العليا في الباب الثاني من قانون العقوبات ، لانتكاد أن للحالة سكة لإلقاء بعض الجرائم وتخفيف بعض العقوبات وليس التمهيت أو التفتيت ..

وأذا قلت أجهزة الأمن لم تستطع المكافحة على الأمن العام فهذا جيد في أذهاننا لابد من تصحيحه .. وليس عبثا في التشريعات لانتكاد التي تقتضي الضرورة تخفيفها ..





## المصدر: الرافد

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### القضية وطنية

والقضية هي الولاء عبد العزيز حمدي  
أسد الألة الجناحية والتجديدية الشرطة.  
إن الواجبة للقضية الجناحية للزعم لا

تلك ولاد من مواجهة سياسية شاملة.  
والجديد وبرجعة جردل من القوة لآلة  
الاستراتيجيات. ويؤكد أن القانون العام يمكن  
القوة من مقاومة الأرباب ويؤمن الحوان

على حرية الناس ويؤمن الله الشجعات  
والفكر على البراءة. ويطلب بضالة  
القدرات الجديدة بالقانون الإجراءات  
الجناحية. وأعادة النظر في أسلوب الشرطة  
في مواجهة الأرباب. معالجة الأرباب القضية

وطنية خاصة لها جذورها واسمها وعلماها  
ليس بأشياء تشريع جديد وسريع وغير  
عوازل أو تعديل وتراجع تشريع حكم وأما  
بيرساج حكومي عليل وشغل يومنا

تطورات المجتمع والإعلام السريع لمصلحة  
العصر. ومضاد سيمى الوطن نفسه  
وسيتخذه الفرد ويؤمن من يهدد أمن  
الوطن. بدلا من التمسك على الأرضين

ومساعدتهم بدافع الانتماء!! كما يطلب  
الولاء عبد العزيز حمدي بأن تكون القضية  
يخدم الحرية. القناعة بها يساهم على

زعمها. قلدي يريد تنفيذ عمل إجرامي أن  
يكون في حجم القضية. جريمة القتل كعدم  
ملا حقوقنا الأعداء وليس بعد الإعدام  
لقد عرفت. وكم لك ما يفعل بعدا!!

ومن ثم فإن أسلحة تشريعات لثقل حيا  
على الجوانب الإنسانية والتمسك أن يقدم للقضية  
ياوردها فكر معين. والمقاومة يجب أن تكون  
شجع محلي الحرية والفكر والبراء

والحوار. وأنواع كل المشكلات التي عليها  
التمسك والقانون الإجراءات الجناحية لأي  
مهم. وأن يكون الإتهام على أسس

موضوعية ولي محكمة علة يراعى فيها  
أدوار الرأى لدى الحرية حتى لا يمتل  
أبرياء للنس الإتهام. وأن يتم الفصل في مثل  
هذه القضايا في أسرع وقت لتخليق الروح

العلم.

أ من هذا الحد. المقاتلون نص الحرب يقاتل  
القادر ويمنع الرأى قبل أن يبال. جملة  
والجانب خمس سنوات كل من روح بالقول  
أو القتل أو الإساءة لغير أي جماعة...

ويؤكد فكرى الجزائر أن هذا القانون لن  
يؤلف البرهان. وكان يجب تشكيل لجنة  
للتقصي الماكن من المجلس لمرحلة الأسباب  
الجناحية للأرباب. بدلا من خط الأروا  
يكتفئ بين الإخوان المصلحين الذين يؤمنون  
بشر الدين وبدعوة المصنف وبين الجماعات  
التي تزداد رداء الدين. فلم يلم يؤكد أن  
هذه الجماعات تعتبر الإخوان المصلحين للدم  
أعدائهم...

للقضية مصسومة. ولا يوجد طرف  
ديني. وأن يوجد كوث شرى وشك  
التصدي وبطلة ومشاكل لولمعية لا حصر  
لها في صوارف الشعب المصرى. فجملة

القضية التي جعلتها الحكومة جازاها،  
ونصبت الصوكة أن إحساس الشعب  
بالضيق هو الذى صعد المواقف وأن  
سلوكيات الشرطة في التعامل مع القضية

وتمت دافع الانتماء لدى هؤلاء الشعب...  
ومعلاج الأرباب هو: توفير لغة صلب وسن  
متسبب وقرعة عمل. وإطلاق الحرية...

ويضيف فكرى الجزائر قائلا: إذا كان  
الحزب الوطني يزم أنه حزب الإقلية وأن  
الشعب يلقى في مساحات... فعلا أن  
تحيين فترة حكمه بالاعتقالات والأرباب!!

أن القانون يؤكد لنا أن جميع الاعتقالات  
التي تمت قبل الثورة عمت في كل حكومات  
الإقلية. ولكن عندما حكم الكود وكاز  
بالأقلية الجناحية وثقة للشعب لم يتم

أعتدال واحد... وهذا يكفى قليلا على الجوار  
الحزب الحكم حاليا!!

والشعب. إنني ألقى على مصر من هذا  
القانون بل ألقى على نفسي لا تحدث مع  
أبناء دافترى في السياسة والحكمة العامة رغم

أني عضو مجلس شعب... فلهذا الإعدام  
تذكرنا بما حدث عام ١٩٨٠ عندما تم كبت  
الرأى والفكر بموجب قانون الشعب والقومية

الوطنية. وأننى أعتقد بأننى وأبلى وأبلى  
الجمهورية. إذا كان الرئيس سيحصل  
المصالحاة مرة أخرى عليه أن يمدد لجمعة  
هذه الفترة مرة أخرى والخبرة في ظل هذا  
القانون الذى سيترك من الاعتقالات  
والأرباب!!





المصدر: روز اليوم

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدث الأسبوع

# الحكومة والمعارضة

## يهاجمان

## قانون الإرهاب







**كثبت سوسن الجبار وعمدتي عبد العزيز :**

وصل مسئول امسي كبير خدمات قانون الطوارئ بانها شعبة . وابست المطبوعة بعلامة الزهبي .. اننا يجب ان نقرأ فواتير ليبيا وليبيا وايضا حتى نعرف كيف واجهوا الزهبي .. وفي تلك الديمقراطية .. اما ما يحدث الآن فهو مروع . تسعين للثورة ، وليس عقليا للقاء عليها .

واضاح المسئول نفسه ان الخدمات لم تعط الشرطة السلطة اللازمة لمواجهة الزهبي في المكنن والجوهر . واصبحت الأمور معقدة في احكام القضاء .

كان مجلس الشعب قد شهد أربع جلسات ملهة ففلس خلالها تعديل بعض نصوص قانون الطوارئ والاجراءات الجنائية والاسلحة والصناعات المبرجة بالهجوم على الزهبي . في هذه الجلسات المثيرة للتعامل معني رئيس الوزراء ان التشريع المعروض هو الا ما

يمكن من تشريعات معقدة في دول اخرى .. وان هناك مشروعات شبيح المطبوعات .. حتى لو كان فيها خروج على الفواعل العامة .

وصف عمل التشاكي للخدمات بانها اداة لاعتساف الوقت وتسهيل بعض الاجراءات .. لكن ليس بآلة سريعة وحده لمحارب الزهبي . وفي جانب آخر قال شاذ . معني الدين زعيم الجبهة اننا يجب ان نستعيد هيبة الدولة ..

الا انه رأى ان تعريف الزهبي في القانون اضلح .. ويجب ان يقتصر الأمر على شره اضلح ..

استجاب السلاج .. وقال ان القانون قد يعيق الاجراءات التي تعمل سلبا . لانها قد تجد نفسها ذات يوم تحت مظلة نيهية !

وفي حين اعان شاذ معني الدين باسم المعارضة رفض القانون - وليس رفض معقلنة الزهبي - قال عمل شاذ ان القانون يختلف لنوات : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١





نشرت «الوفد» في عددها الصادر يوم ١٩٩٢/٧/١٦ مقالا للمستشار يحيى الرفاعي شيخ القضاة حول قوانين الإرهاب الأخيرة... وأهمية ماجاء في هذا المقال واعتزازاً بمكانة المستشار الرفاعي وبما كتبه نعيد نشر هذا المقال، ٦٦

## إذا لم يتهم واضح هذا القانون بالخيانة العظمى.. فمن يتهم بها؟



بمقام المستشار:

### يحيى الرفاعي

ومع ذلك ففي عام ١٩٨٥ لم تجد وزارة الداخلية حرجاً في تعدد مشروعيها لإنشاء سلطة قضائية من ضباطها تختص دون سواها بمحاكمة ضباط وأفراد الشرطة بما ينسب إليهم من مختلف أنواع الهراس - ولو كانت جرائم تعذيب المواطنين أو حبسهم دون حق - وحينئذ تبيح القضاة والرأي العام لهذه المحاولة الأثمة - بعد أن عرضت الوزارة مشروعيها ذلك على قسم التشريع بمجلس الدولة - لم تطعن الدولة في صعب للشرطة، وأعلنت تكتيكا رسميا أن جودها:

« تم تحاطم دور الشرطة حتى ألب الناس أن تتعاملهم طنا صورا لجان ضباطها من المواطنين ممن أفضت عليهم الشرطة ما شامت من أوصاف الترف في مقاومة السلطات أو الربوب أو البيطسية أو قطع الطرق الخ دون أن يقرأ أحد أن النيابة العامة سالت أي إنسان طرأ هذه الستين عن مصرح أي واحد من هؤلاء حتى وقر في نفس الكافة أن مصرح هؤلاء والرافع جميعا إنما هو الحقيقة تنبذ لأحكام أو إراسر بالإعدام أسدروا من لا يمكن دستوريا سلطة إصدارها، أي هي بمعنى أدق جرائم قتل عمد مع سبق الإصرار باسم القانون للفتى به عليه!

أهم وأشهر اختصاصات القضاة والنيابة العامة، وذلك وبالطاقة لكل الأصول الاتصافية والدستورية المسماة للتشريع بمقتضى عامة والتشريع الجنائي بمقتضى خاصة، ذلك أنهم حافظوا بمبادرات مطاعة واسعة سهل انقلاب بها في التفتيش إلى ليد مدى لتتال كل صاحب رأي معارض يبالغ أو يبرر أو يحسن أو يحدد ما يخالف قوى أحد للشرقية ولو أيدى ذلك الرأي في لامة الدرس بالجملة نزولا على مقتضيات نشر العلم، أو في قلصت الحاكم بلفظا عن مهم إسمه، أو ألقه تحت قبة مجلس الضيق أو القوي لحد إضفاء للجسدين بمناسية قيامه بأداء رسالته للجلس، أو خلق

به لاقى بمناسية إصداره حكما من أحكام القضاء!

• وهكذا يصادر للشرع حرية المواطنين جميعا في الكلمة والتعبير والفعال، كما يتناقص فكرة الحوار من جنودا ويضاهى من الضيق حتى يدفع البعض إلى القتال في العنف بما يناسب أو يجاوز ما توافد عن قرارات سبتمبر ١٩٩١!

• ثم أن للشرطة يقول الشرطة أيضا سلطة إحتجاز من تتشاء من المواطنين لحد طويلة دون عرضهم على النيابة العامة أي أن في الحقيقة يقول الشرطة سلطة الحبس للشرطة الذي يصر سلطا لا يحسن على القضاء أو النيابة العامة من الشرطة ولا يبرر من ذلك أن يتنازل للشرع حبسهم ذلك أيضا وليس جسا - لأن العبرة إنما هي بالإنساني وأيسر بالألفاظ والمجازي ومن الصعوبات أن التفتيش أو القبض هو إجراء لعننى وقتي بطبيعة فإن أمد لاكثر من لمدة الفدية - لسماع بلفظا في أسرع وأت - لسر الأيسر عليه نزولا على أحكام الدستور - كان ذلك حيسا في الحقيقة والواقع من لا يملكه، وانظروا في السوات نفس على

مصادرة الحق الدستوري للتمتع في إيداع بلفظا أمام قضية الطبيعي لأطلاق سراحه، ولا مره في عدم مشروعية مصادرة هذا الحق من طريق ألقا وهو حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه الدستور أو لم تنص.

• ناهيك عن البوات وراء النص على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى ارتباط هذه البوات بلك الفتر تواتر منها نيل أسن دولة على وأحدة للبلاد نيل من بين هذه البوات حارة السيطرة على هذه البوات وتلك المحكمة.

• كذلك فإن الشرور حيسا سلف أننا كما يصادر حقوق المواطنين وحريتهم - أفاده يصادر إستقلال أعضاء





المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطين التشريعية والقضائية  
جديداً ويجعل يد الشرطة في  
العليان تطبيق هذه القوانين في  
حق أي منهم دون إذن أو طلب  
ذلك أنه يعلق يد الشرطة في اتخاذ  
هذه الإجراءات القضائية بالصفة  
لهم وفي صفوف ولا توجد ولا  
استقلال أحد للجاسين ولا حتى  
استقلال مجلس القضاء الأعلى  
\* وإذا كان الناس يعلمون أنه  
لم يقع مطلقاً إن أحدهم ارتكب أو  
إتهم في إحدى قضايا الإرهاب  
فإن الفرض من مصداقية  
حساباتهم اليوم إنما يكون هو  
يعلن مجرمه لأنهم والمصنف  
باعتبارهم لا يمكنهم سائر  
الأقواء واستثناس أصنافها  
ولسكات كل صوت حر حتى  
ينفرد بالساحة للثاقين  
والانتهازيين ولا ينس أحد  
بيت شقة وتموت مصر تماماً  
وتنتهي البقية الباقية من شكل  
الدولة القانونية فيها، وتسلم  
بالسيادة الكاملة للدولة  
البرلمانية وإن يقومون عليها

\* وبعد، فلأن المشروع  
المفروض الآن بحالته لا يرفع  
مرتكبي جرائم الإرهاب للقول  
بها بل قد ما يرفع أصحاب الرأي  
الحر والفكر المستقل والتعبير  
للجود وبمادة الإصلاح، ويلغى  
تماماً وينس للقرار على سائر  
الأحزاب والرأي الآخر، وأي أمل  
في الإصلاح أو التقدم، ويغول  
السلطة مكانه حيس والأل أو  
إعدام كرامة من تشاء من  
المواطنين دون مسائلة أو حساب  
أو دفاع، ليكون الكل لخدمة  
سهلة كهيئة يسلح قانون  
الإرهاب، وذلك إيماناً في الضغط  
وإصراراً عليه حتى يتولد  
الانتفاخ الذي ينتهي وأضع هذا  
الفرع؟

\* ثمة، إذا لم يكن وأضع  
مفروض هذا القانون مرتكباً بذلك  
لجريمة الخيانة العظمى فمن  
يكون مرتكب هذه الجريمة  
الضامة؟





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

# رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالة

**المستشار أحمد عبد الرحمن نائب رئيس  
مجلس القضاء ورئيس المكتب الفني:**

هذه التعديلات الجديدة، سوف تدرس، ويتم تعديل ما هو صحيح منها وما هو هامش وما يتفق مع فقه القانونين والدستور، وسوف يكون هناك كلام كبير في شأنها؛ لأن هذه التعديلات تستخدم تعبيرات جديدة على القانون للمصرى كالإرهاب وغيره، وسوف تقوم بإسراستها بمجرد أن تصلى من وزارة العدل المسجل ضمن النشرة التشريعية.

**المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة  
التقاضي وعضو مجلس إدارة نادي القضاء:**

أشعر أن الرأي العام للمصرى يثق كله ضد هذه التعديلات التي لم تكن في حاجة إليها؛ لأننا نشك من كثرة القوانين وعملنا ما يكفي لمواجهة أحداث العنف وزيادة، والتي لا تكون معالجتها بإصدار تشريعات جديدة.

**د. سمير مطاوي أستاذ ورئيس قسم  
القانون العام والسياسي بجامعة القاهرة:**

أنا ضد قانون الإرهاب، جلة وتقصيلا، ضد

غيره من القوانين الاستثنائية؛ لأنه لا يمكن لأي بلد في

العالم أن يقدم أو يدعو أو يستقر في ظل هذه القوانين ومنها قانون الاشتباه الطوارئ، ومحاكمة القبط، وجهاز للضم العام الاشتراكي، والذي أخذت موافقة

بعد الأخذ به من لجنة دستورية سنة ١٩٧١.

إن هذه التعديلات كارثة كبرى ولعلها لجميع السلطات اللازمة في التقاضي، وهذه التعديلات سوف تكون بالمشغلين إلى أن يكونوا تابعين، فالقانون العادي كافي لمواجهة أية ظاهرة، كما أن أحداث العنف مفصلة وتحركها جهات أمنية، والمشكلة في هذه التعديلات ليس كونها تنفذ العقوبة ولكنها تنقل سلطة القضاء لرجال الشرطة والأمن العام، وهي سلطة يجب أن تكون المحكمة فقط في ظل قضاء مستقل تتوافر فيه ضمانات الدفاع.

والطالب بأنه بمجرد القبض على المتهم متلبساً بجريمته أن يقدم إلى القاضي فوراً في محاكمة علنية دون أن يمكث في سجن واحدة سواء في قسم الشرطة أو النيابة.

لقد كثرت مثالا منذ ٣٥ عاماً قلت فيه: مالم يكن هناك قضاء عادل حر نزيه لا يخضع لسلطات المكررة وقادر على الفصل في القضايا بالعدل ويكفل للمتقاضين جميع حقوق الدفاع كالمبدأ لأن يكون هناك قانون، ولا أمن ولا استقرار، ولا أي شيء.

إنني لم ألتق بشخص واحد موافق على هذه

التعديلات.

**عبد العزيز محمد الحامصى ونقيب  
المحامين بالقاهرة:**

إن التجربة قد بادت على أن التصديق للإرهاب والعنف والتفريع وحده لا يكفي، لأنه يصل إلى هذه الحالة خطيرة التصديق في المظهر، وإن قوانين الطوارئ والعيب والسياسيون معاكم أمن الدولة والأسلحة والذخائر والتجهيز والاشتباكات وغيرها كافي لمواجهة أي أحداث أو أية ظاهرة تطرأ على المجتمع بل وأزيد.

إن الترسنة الضمنية من القوانين الاستثنائية أصبحت ضرورة محسوسة للتصديق التشريعي البالغ السوء، فهي تشمل كل فعل، بل وجود التفكير، وهي تعاقب على التعذيب والتعريض، كما أنها تعاقب على تدمير الأمن العام وحب الشائعات، وتعاقب على مجرد الشروع في أي أمر، وعلى بعض حالات الأعمال التخريبية، وتعاقب على الاشتراك بأية معصية، وتعاقب على الانتماءات الجناحية العامة والخاصة، ولا تعاقب فقط على استعمال القوة بالفعل بل تعاقب متى كان استعمال القوة محتملاً، وهي تعاقب على التجهيز والتسليح والتجمع بالاجتماع العام إلا تخفيشاً وشروطاً وتعاقب على إحراز السلاح حتى ولو كان حصل سراً.

وأمام هذه الترسنة من القوانين للتنشيط كافة الضمانات اللازمة لدفاع عنهم عن نفسه حتى أصبح رجل الشرطة في أي حال هو القانون، لذلك للرهبان وأهل في النهاية من البيت بالبرقية تخفيشاً من الضمانات اللازمة للمحكمة وإتمام القانون والسيطرة وحقوق الإنسان.

**عبد الحليم رمضان الحامصى:**

التعديلات الجديدة تهدم حريات المواطنين، وتفتح الباب لإلحاق أسرهم التي لا يجوز لأحد أن يتصرف عليها سواء كانت حسبات في البيوت أو تليفونات أو مرابلات، وهو ما يتعارض مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تقول: (إن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تسب ولا يهاجم)







المصدر:

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٢

## النشر والخذعات الصحية والمعلومات

عند حالة التفتيش لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حركته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر مكتوب يوضح ضرورة التحقيق وحيثية أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

ولكن نجد بعد ذلك أن التعديلات الجديدة تقرب

بشروط الحبس الاحتياطي للنصوص عليها في الدستور عرض الحادث، حيث تعطي الحق للشرطة في حبس المواطن ١٧ يوماً بدون إذن قاض ولا نهاية.

قانون الدستور ١٩٩٢... الله يحبه.  
هذا القانون الجديد هو إرهابي، لا عدل فيه، وسوف يتسبب في إرهاب بلهيات. إن رد الفعل الطبيعي أن هناك الناس سوف يحترقون الإرهاب كما حدث عندما شهدت قسوة الاتجار في البشر إلى الإعدام، حيث زادت حالات قتل الضباط رغم أنهم يؤدون خدمة للمجتمع، ولكن تشديد العقوبة أدى إلى العكس لأنه ليس الوسيلة الصحيحة للعلاج.

د. شوقي السيد المحامي المعروف:  
إن معالجة الحالة التي تزداد فيها مستوى الأمن في البلاد لا تكون بالتشريعات العسبية التي تصدر بين لحظة وأخرى، وتستهدف تشديد العقوبة والمساس بحريات المواطن، وهذا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإرهاب والعنف المضاد؛ لأن تشديد العقوبة وأقسوة التطبيق يتعارض مع شعير القاضي عند النطق بالحكم حين يتكهن الأسباب للقضاء بالبراءة، كما أن كل السوابق في كل التشريعات العسبية والجنائية على وجه الخصوص تؤكد ذلك كما حدث في قضايا التمييز وقضايا أمن الدولة التي استهدفت تشديد العقوبة والمساس بإجراءات التقاضي وحرية المواطن مما جعلها تؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية عندما تصل إلى وجدان القاضي وقلبه وباطنه.

وبالنسبة لفرع التعديلات الأخيرة التي أصدرت لمواجهة الإرهاب فإنه فضلاً عن الإجراءات السريعة العسبية وغير العادية التي تمت في مناقشتها، فإننا نلاحظ أن عدد النواب الذين حضروا المناقشة - على سبيل المثال في مجلس الشورى - لم يتعد ٢٨ نائباً.

وكذلك أتت في مواجهة الحالة الأمنية في البلاد بمناقشة أسبابها لأن المسئول عنها هو الدولة في البداية والنهاية، فهي المسئولة عن تربية النشء، ورعاية الشباب، وتنمية ملكاتهم، وتوفير مناخ تتحقق فيه حرية الإبداع، ولو أن الدولة كرست جهودها في هذا الاتجاه لتفادياً انحراف الشباب وتطرفهم. وإذا كانت هناك حالات أو أحداث عكف فرفرية، أي حتى تنقل ظاهرة فإن معالجتها تفريدياً تقتضي من الشرع التأمل، ومزيداً من التأمل للوصول إلى

معالجة صحيحة وإصلاحية، وبشرط ألا يسلف الحريات وإجراءات التقاضي حتى لا تكون النتائج عكسية، فالقوة لا تولد إلا القوة، والعصية لا تقى إلا بالعصية، وتشديد العقوبة لا يمكن أن يأتي بنتيجة؛ لأنه لا يوجد مواطن في مصر يؤيد الإرهاب، فالكل يتطلع إلى الأمن والاستقرار، والقوة هي المستقلة أمام الدستور عن حماية أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم.

### قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد - خالد يونس  
هاني عماره - عادل البهنساوى  
أحمد عبد المنعم - ليلى عبد الحميد

### إشراف:

شعبان عبد الرحمن





# نقابة الأطباء القوى السياسية: التعديلات الجديدة تكريس للديكتاتورية

ول نقابة الأطباء، وانتقضة نفس الموضوع، عقد ممثلو القوى الوطنية والنقابات ونوابي هيئات التدريس تدوة مفتوحة على شكل لثائرة مستديرة مساء الثلاثاء الماضي، تم خلالها المطالبة بجمع التوقيعات على مقال الكاتيب الكبير مصطفى أمين، الذي أكد فيه أن إطلاق الحريات هو الحل لمراجعة الإرهاب.

وقد فسر الدكتور محمد سليم العوا لجهة الحكومة إلى تعديلات جديدة في القوانين، موضحاً أن الأنظمة الحاكمة إذا ازداد خولها وفزعها من خشب شعوبها فلنظنها تلجأ إلى شتى الوسائل لكي تمجيد بها حركة هذه الشعوب، وأن المقصود بهذه التعديلات هو ضرب الحركة السياسية تماماً لأن القانون الطوارئ أخفق هو وغيره من القوانين الاستثنائية في منع الأحزاب من نشاطها

بالمصادرة ويمنع طرح العقلاء، وهو ماكدت منه مخاضات تشايب طلب نظام الحكم للثقة، والتي حكم فيها لنفسها بمرأة للتخمين.

والشارف إلى كلمة بنور العلم، التي وردت في التعديلات، بقصد بها تجميع نشاط ثرائي التدريس بالمعامات في خدمة المجتمع.

ومن عواقب تطبيق قانون الإرهاب قال: إنه سيحول مصر إلى سجن كبير، وسيحول شوارع مصر إلى سبلحات الصراع، وأن الصواب سكن أكثر من

وخيمة في النهاية، لأن أجهزة الأمن أصبحت هي القسم والحكم والجلاد. وأكد د. عبد الحليم مشور - وهو اللجنة العليا بحزب الوفد - أن هذه التعديلات الجديدة هي حصاد ٤٠ سنة من الإرهاب الذي بدأ بالسلطان على الحكم بالقدرة للسلطة، ثم مواجهة الشعب بالقتال بعد الثورة أو ناسي بالقوة، والشارف إلى أن الأحداث القومية لا تشر بأن المجتمع.

ورصد د. عمر شافعي - وهو مجلس نقابة الأطباء - التعديلات الجديدة بأنها تهدم الهدف الأساسي الذي أعدت من أجله وهو الحفاظ على الاستقرار، لأنها سوف تزيد من سلبية المواطن في نشاطه مع قضايا وطنه، وسوف تعيق رؤى الأمور الوطنية والأجنبية من الاستقرار في مصر.

تكريس للديكتاتورية

تجعل من أي مواطن يحمل ولى سكيناً ثانياً بها إلى منزله عرضة للاعتقال والمحاكمة.

ولن المدة التي تحرم الأحداث من المحاكمة أمام المحاكم الخاصة بهم تمثل انتهاكاً للدستور وحقوق الطفلة.

## «المفهوم الخاطيء»

ول كلمته دعا د. عبد النعم أبو الفتح - الأمين العام للمساعد لاتحاد الأطباء العرب - القوى الوطنية المنظمة إلى الاستمرار في العمل والتضحية من أجل مصالح الشعب، مشيراً إلى أن القانون الجديد والقوانين الخاطئة لم تستطع أن تقف يوماً في طريق المخلصين من أبناء هذا البلاد.

ووصف أبو الفتح الحكومة بأنها مثل مدير الشركة بالخايب، لأن النظام فشل في إدارة شعب بعد أن فقد شرعيته في ظل حكمه للسلطة، الذي جعل أبناء الشعب يفسدون بالقوة في بلادهم. وقال أبو الفتح: إنها كرسمة عار لن يمل النظام سمومه ومقتلاته بالخرفاء من أبناء هذا البلاد.

## «مصادرة القضية»

وأكد د. يفر الدين غزالي - رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة - على أن التفرع في الإجراءات في ظل التعديلات الجديدة جعل الإجراء في حد ذاته عقوبة، وهو مايدد دليلاً على فشل الحكومة في تطويع القضاء لأعمالها، وإن في مصر قساسة يتسمون

السياسي، فجاهت هذه التعديلات لكي تمنع نشاط أي حزب أو جمعية أو نقابة لا ترهب الحكومة في نشاطها، ولكن تطلق جميع قنوات التعبير الحر من الرأي وهو مايسود الانفجار الذي لا يعلم مداه إلا الله.

وقد طلب الأستاذ الدكتور حمدي السيد تلقي الأطباء - قبل مصادرة التتوة - لحضور جلسة مجلس الشعب لانتقضة التعديلات - من د. العوا طرح ملاحظاته على النصوص المقترحة. فقال د. سليم العوا: إن المادة ٨٦ مكررة فيه، تمثل قتلاً للثقة العربية والإسلامية، لأنها تمنع أي مصري من المشاركة في تحرير أي قطر عربي أو إسلامي.

وإن المادة ٨٨ مكررة - تعتبر وصمة عار في جميع أجهزة الأمن، لأنها تقول إن الأشياء المصادرة من حق الجهة التي ضبطتها، وهو مايدد تطهيراً للشباب على الجيش بملكات المواطنين.

وإن المادة ٨٨ مكررة مرة، والتي تجعل من حق السلطات اقتفاء تدابير تصل إلى درجة تعذيب إنسانة المتهم مدة سنوات، هي تكريس للإرهاب والعمل الشرير.

وإن المادة التي تنص للتسليح للقصاص الإخلال على الحساب السري للعصلاء بالبنوك هو هدف لفكرة القطاع الخاص من أساسها، وتعمل رأس المال يهرب إلى الخارج، خاصة وأن قانون سري الحسابات بالبنوك هو لتجميع الاستقرار.

وإن المادة الخاصة بالأسلحة والذخيرة





المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

وقال المهندس أبو العلا ماضي - عضو مجلس نقابة المحامين - إن المطلوب من هذه التعديلات الجديدة هو تصفية كل القوى الوطنية التي تهدد بقاء السوراني على كرسيهم. وكذلك ماصدر من تولتين قبلها كقوانين توظيف الأموال ومسوق المال: لأن التنازل للإيريسد إيجانية ولا مشاركة من الشعب ولا يريد له حرية ولا تقدم ولا تنمية.

ووصف التعديلات الجديدة بأنها تكريس للديكتاتورية وتفتين لفلسفة قهر السلطة للسيطرة على الشعب وأنها محاولة لوضع ٥٦ مليون مواطن في المعتقلات. وأشار إلى أن هناك - ويخون هذه التعديلات - ١٥٢ معتقلاً منذ ثلاث سنوات يجدد اعتقالهم تلقائياً، ويتم إخضاع المعتقلين في الليل من سبعين استقبال طرده حيث يطبقون في لاواغلي ويعلم وتحت سمع وبصر شياطينة أمن الدولة العليا.

شارك في اللجنة أيضاً د. محمود عبد المصنود - أمين عام نقابة المحامين - ود. محمد عبد الجواد عضو مجلس النقابة.











المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ فبراير ١٩٩٢

والعربون أن التعديلات تسمى بصورة يهود لمن المواطنين فهو يهود آمن الدولة،  
تأخذ سعيد - طالبية  
ه قانون الإرهاب موجه للشعب للفرض  
مستبد من القمع والكبت وإن يضر إلا  
المواطن العادي ونحن لا نسوي عدوي  
خطورة هذه القوانين لسوء فربط عليه  
مشاكل سياسية أخرى مستقبلا فهو  
كالمواطن لا يحدث بأحد الأخرى المحيطة

### • طارق السنوسي .. كلية دار

#### المعلوم:

من الواضح أن هذا القانون فصل هل  
مجلس الحركة الإسلامية السياسية في  
مصر بقصد ضربها وأرهابها وليس  
مقصوداً به ضرب البلطجية وأصحاب  
السوابق ولا أغنى القانونين العادي ما  
يكفي لردعهم وأنا كان القانونين يفسد  
العتبة على كل من يعمل سلاحاً نارياً  
بدون ترخيص فحين ترديده، أما إذا كان  
الاستهداف منه إرهابي كل من يعمل رأياً  
أو فكرًا معارضا للحكومة فحين تردفه  
وندينه،

#### نور الهادي محمد - بكالوريوس إعلام:

أنا ضد مبدأ تشديد العقوبة القانونية  
كرد فعل مباشر فالطوبى هو التعامل مع  
جنود المشقة وإزالتها أولاً على البطالة  
والسراغ الفكري والتي ليس لها علاج  
قانوني والمبادرة بمل هذه القوانين لا  
جدي منها خاصة أن قانون الطوارئ  
فيه ما يكفي وأساساً في حاجة إلى تعديلات أو  
قوانين جديدة، واستبدال من يصاب  
المكينة خاصة أن السلطات الأمنية هي أول  
من يتصدى على المواطنين سوءاً بفرض  
من المفارقات أن الاحتاء على الماسكيد وليس هناك  
مقريات لها،

#### حسان حسن حمسي - مسكيتونه ياحدي الشرفات:

إذا طبقت للحرية الإسلامية فلن نمر  
بهذه الظروف ولابد من وضع التعامل.

إن هدف قانون الإرهاب هو القضاء  
على انتشار الإسلامى للمتسلل، وليس  
المتشدد وتحويل أي وطني حر مطالب  
بمنهضة مصر وتقديمها ورأيها، وبالطبع  
فإن القانون سيتم تطبيقه على الحركة  
الطلابية لرصد رموزها، والتكفل بهم  
ومن خيرة أبناء الوطن من الإلقاء برأهم  
في قضايا مجتمعيهم.

#### • حسين إبراهيم .. ملوس يمدونة برمجال التنويه .. ذهلية :

إن الإرهاب الحقيقي إرهاب بالسلطة  
والنظام السياسي خاصة ممارسات  
أجهزة أمنها القمعية، وإن أخطر شيء في  
هذه التعديلات هو تجريم الفكر والرأي  
وهذا القانون وضع لضرب واد صحبة  
الضمير، خاصة بعد أن أصبحت  
الصحبة المعارضة الوحيدة التي ترجع  
انتقادات حقيقية كاشفة لمسئ النظام.

#### سعاد إبراهيم - طالبية:

لجوء الدولة لكل هذا التعديل في قانون  
العقوبات هو دليل عجزها عن انتعاج طريق  
التحاور والمشار الوحيد من القانون من جلبه  
للثاني وثالث الفكر والدين لا يمكن سوى  
الكلمة كوسيلة للتأويل ومع التسليمون في  
العام الأول.

مما عثر هنا من أنماط الخطي المكشوفة لأن  
تبعث في فرقة فلن تتجح في تشويه وإلن

#### بالإبرياء:

نحن كمتأمل مقسمون على مرحلة  
مختلفة، وإذا طالبنا بطريق المصال، فما  
هو السلاح الذي نستخفم في ذلك؟  
هل الاعتصام السلمي والإضراب  
سوف يكون إرهاباً؟ وماذا لو تمسك  
عدد من الناس أمام مبنى احتجاجيا على  
سوء الشرع أو تحت صاحب للخبز..

هل هذا أيضا يعد إرهاباً؟  
كما أنني أعترض على طسويل فترة  
الاعتقال لأنها سوف يصاحبها تطبيق  
اللمهم وتتزع منه اعتراقات تحت تأثير  
الشرع وكل أنواع التهديد.

### المعلمون والطلبة

#### • عمرو عبد الكريم .. علوم

سياسية بتجارة أسبوط :  
التعديلات القانونية هي تعديلات  
إرهابية مخالفة للدمستور وتقتن الطابع  
البوليسي لنظام الرئيس مبارك، وهي  
شهادة على الإفلاس للدرج الذي يولجه  
نظامنا المستبد المنتهك لحقوق الإنسان ..





المصدر : **الشيخ محمد باقر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

**الشيخ محمود فايد**

**وكيل الجمعية الشرعية:**

## **التاريخ يعيد نفسه والحل في قوانين الله**

القوانين الجديدة تذكرني بواقعة من مقالات الكوشري، حيث ذكر الحافظ أبو شامة المقدسي أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ حالة من جميع النواحي، ففكر عصفاء الأمة فيما يجب عمله للإصلاح، وحفظ الأمن والنظام، ورأوا أنه لا تنقي الحكم الشرع لجميع المجرمين، وأنه لا بد من الأخذ بأحكام فاسية سياسية حتى يستتب الأمن، ورجوا من الشيخ عمر الموصل - وكان شيعياً لنور الدين قبل توليه الحكم وموضع ثقته - أن يكتب للملك نور الدين يرضيه بهذا الفعل، فلما قرأ الملك هذه الترسية كتب على ظهر الورقة: «حشاً إن الفعل هذا، وإن تجاوز لأحداً بجريم لم يثبت ثبوتاً شرعياً، وإن انتهوا في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً، وإلا كنت كمن يفضل عقله على علم الله وشرعه، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً لإصلاح شئون العباد ما بعث الله به خاتم رسله». وأعاد الورقة إلى الشيخ فبقي بكاء مرأ، وقال: كنت أتناولني بهذا، وقاب من توصيته، وأزم الملك شرع الله فصلحت البلاد واستتب الأمن حتى قالوا: لو سألنا امرأة حسناء وحدها ومعها لادن الجواهر من أقصى البلاد إلى القصا ما منسها أحد يسوء في عرض أو مال.

وإنني أذية الحكومة - بكل صراحة وقوة - إلى أن مانت فيه من فتنة ومحنة وخوف واضطراب يسبب إضرابها عن قوانين الله، وهي محجوزة عنهما في الأراج بشهادة الإمام الأكبر.





المصدر : **المهر**

التاريخ : ٢١ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عبد الغفار عزيز

## ندوة العلماء: القوانين الجديدة مخالفة للشريعة الإسلامية

أشارت جماعة «ندوة العلماء» الناطقة بلسان علماء الأزهر في بيان لها إلى أن هذه القوانين الجديدة تكسب للأقواء، وقتل للحريات، ومصادرة كل صوت يتنادى بالحق، ويخالف عن السوابج. وأكد د. عبد الغفار عزيز -رئيس «الندوة»- أن التشريعات الجديدة جاءت مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث إنها تتعارض مع مبدأ المساواة الذي أقرته الشريعة، وقال: إن تلك التشريعات هدفها ضرب الخيار الإسلامي فقط، بالإضافة إلى تطبيقها على أصحاب الفكر والدعاة، وكل من ترى الدولة أن راية يؤيد وجهة نظر الجماعات الإسلامية، وتساهل د. عزيز قائلا لا تطبق تلك التشريعات الجديدة على المتطرفين فكريا من غير الإسلاميين مثل: فؤاد زكريا، وعلى المسئولين الذين أصدروا تعليمات بطبع كتب ومقالات د. فرج فودة، والتي تحتوي على تطرف واضح ومحاربة لله وأرسوله.

وتساهل د. عزيز قائلا: لماذا لم تعرض التشريعات الجديدة على لجنة من علماء الأزهر المتخصصين، حتى تأتي موازنة للشريعة، والتي أعطت الدولة في دستورها الالتزام بها.

وقال د. عزيز إن العلماء والدعاة سيؤلمون ولجهم رغم التضيق، وسيعلمون كلمة الحق جريئة واضحة، مهما تكلفوا، ومهما وضعت أمامهم تشريعات غير إسلامية.





المصدر: الشعب

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشتدى يا محنة..  
انفرجى يا أزمة

**الناس.. والإرهاب.**

**. والطوارئ..**

**وأيام القهر**

**مجلس الشعب «بصم» على**

**أخطر تعديلات غير دستورية**







المصدر :

## النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

ولمعت الواقعة.. وفي فج البصر وافق مجلس الشعب على أخطر قوانين يصدرها النظام منذ نصف قرن من الزمان.. ولم تأخذ هذه القوانين حقيها من النقاش، مثلما تأخذ.. مثلاً.. اتفاقيات منح تنظيم الأسرة، وهذا يؤكد مجدداً ما سبق أن حذرنا منه من أن هذا المجلس لا يمثل شعب مصر.. فقد جاء هزيعاً

«يصبم بالمشرة، للنظام على كل ما يريد!! وفي نفس الوقت صم السادة الحكم اذانهم عما حذر منه رجال القضاء وفقهاء القانون وقادة الرأي والقيادات السياسية والتقابية وعلماء الإسلام، وهم يمثلون جميعاً مصر بكل طبقاتها. نعم صموا اذانهم وسدروا في غيهم وأصدروا قسائونهم.. ورغم قهقهتهم

الشنعاء.. إلا أننا اعداراً إلى الله وأداءً للأمانة ما زلنا - وسنظل - نصدى لهذه القوانين الميعة، ونفتح صفحاتنا لكل القوى السياسية والشعبية لكي ترفض بكل قوة هذا الظلم البواح.. وكلنا في شتى الأحوال يقين بأن مع العصر يسراً.. وأن المكر السوء لا يحقق إلا باهله

بين كل أعضاء المجلس من بينهم ٧ من نواب الحزب الوطني!

### ٢٢ نائباً يرفضون

وقد اضطر ٢٢ نائباً إلى إرسال مذكرة مكتوبة برؤسهم للقانون بعد أن أنقذ باب الكلام في الموضوع وإعلان موافقة المجلس عليه دون أن تتسكن أغلبيتهم من الكلام، وهم: ضياء الدين نوردي - فاروق متولي - منصور زاهد - كمال خالد - توفيق زكازلي - عبد المنعم العليسي - ارفاعي حصاد - محمد العليسي - جلال غريب - علي بصل - محمد السنديني - ولعت بشر - محمد خالد - عبد الكريم عبد اللاه - محمد البيرقاني - أحمد طه -

الحزب الإيزال.

بالإضافة إلى نواب للتجمع خالد محي الدين - البصري - فرخاني - لطفي - واكد - مختار جمعة - محمد عبد العزيز - صبحان.

### تقنين التعذيب!

وفي إطار سرده للاستاءات التي لمعت إلى رفض القانون كله، أكد كمال خالد أن القانون غير دستوري، ويصطدم بالعديد من مواد الدستور، فبالإضافة إلى أن النظام السياسي ديمقراطي، بينما قانون الإرهاب يعطي صلاحيات واسعة لرجال الجيأيس يهدمون بها الديمقراطية.

والمادة الثانية تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أن القانون يخالف للمواد ٨، ١٠، ١٢، من الدستور فيما يتعلق بتكامل القدرس والمساواة وحقوق الإنسان، ومخالف للمواد ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨،

«يصبم» مجلس الشعب على أخطر تعديلات قانونية، كما لو رتبها الحكومة، وكما أصر عليها رجال المصفاة اللواء عبد العظيم موسى - وزير الداخلية - دون تعديل أو تبديل ذي معنى! وهي التعديلات التي تستهدف - بإسهم القضاء على الإرهاب - تجريم القتل ومحاربة كل صاحب رأي أو فرض قولية لكاملية على الشعب بصرى من خلال الأسلوب البولييسي للطلق، أو كما عر عن ذلك أحد رجال القانون تحول مصر إلى دولة بولييسية. بينما عر عن هذا لعني قانوني آخر بقوله: إن التعديلات التي تم تصديق عليها «تقنين للتعذيب والإرهاب الحكومي ضد الشعب».

### إجراءات هزلية

وقد اتبع المجلس سلسلة من الإجراءات الهزلية لتسريع هذه التعديلات دون أن تكون هناك فرصة لأحد بالتعرف إلى وجه هذه التعديلات، وبدأت هذه الإجراءات في اجتماعات لجنة الشفون الدستورية والتشريعية الأسبوع الماضي، حيث تمت الموافقة المبدئية على مشروع القانون بعد جلسة واحدة غاب عنها أكثر من نصف أعضاء اللجنة. وتعتمد - فيوزية عبد الستار تاجمل عدد من أبرز أعضاء اللجنة - وعدم إبلاغهم بموعد انعقادها حتى تستطيع الحصول على موافقة مبدئية على مشروع القانون في غيبة مؤلاء النواب.

وأكد القبطي الناصري الإيزال ضياء الدين داود، أن أمانة اللجنة تحدثت على أن ترسل له الفرافعات على جميع ضارويه بالعلمرة وخارجها لإبلاغه بموعد اجتماعات اللجنة، ولكنها تجاهلته عند مخالفة قانون الإرهاب، حتى فوجيء بالمصطلح نشر نيا موافقة اللجنة التشريعية من حيث المبدأ على القانون، بينما هو كان مع أهل مائزته في مبداء، وتمت الموافقة على القانون من اللجنة التشريعية وبمشرة نواب فقط.

### من داخل الجلسات: عيد الفتح فايد

### تجاهل الرافضين

وعندما خدمت اللجنة التشريعية تقريرها إلى المجلس لمناقشته أسقطت من التقرير أسماء الأعضاء الذين رفضوا القانون من حيث المبدأ أو تمفلقوا عليه! وعندما واجه النواب د. فوزية عبد الستار - رئيسة اللجنة - بذلك قالت: إن هذا الأمر من مهام أمانة اللجنة، وأنها أسقطت سيراً بسبب شيق الوقت الذي أهد فيه تقرير.

وعندما بدأ المجلس صياح الألائه للناس مناقشة التعديلات القانونية الخبيرة تم حشد جميع النواب لحضور الجلسة الصباحية غير أن ذلك لم يكن للشاركة في مناقشة جدامة حول دستورية هذه التعديلات من عدمها. ولكن تبين أن هذا الحشد كان هدفه ضمان موافقة الأغلبية التي يحتكرها الحزب الوطني لشرع القانون!

وقد أصيب الجميع - نواباً وصحفيين - بمسمة شديدة عندما أعلن د. فتحي سرور - رئيس المجلس - إقراراً بلي للمناقشة حول الموضوع في نفس الجلسة. وكون أن يتحدث سوى ١٢ نائباً فقط من





(٢١) تموز ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعند ذلك هاجت القاعة وانتفض  
رئيس المجلس مضطجعا ومطالباً النائب  
بالقول عن الكلام!

### تشريعات مناسبات

النائب الناصري شياه الدين داور حذر  
من تشريعات المناسبات، وقال إنها أسوأ  
تشريعات، لأنها تصدر لعلاج حالة فقط.  
ولادة ٤٨ من قانون مواد القانون، لأنها  
صدرت بمناسبة اغتيال إحدى  
الشخصيات العامة.

وأضاف: أنه لا يمكن أن تنتهج الحكومة  
فرصة تخطيط العقوبة في جرائم الإرهاب  
الزعم وتخطط العقوبة في أمور أخرى لا  
ملاقة لها بالإرهاب.

ووجه شياه داور حديثاً إلى رئيس  
مجلس الشعب: سيدني الرئيس، إن هذا  
القانون سوف يخلق حول اعتناك جميعاً،  
وقد يخلق حول عققت أنت في يوم سا.  
للانصاف لاتدبر، وأنا أذكره من الآن  
حتى ينتقي عنه طر عدم الطم!

وأضاف النائب من نفسه: لقد كتبت  
مشدداً في يوم من الأيام وأصدرت  
القانون الذي طبق علي فيما بعد!

وكرر مراراً رفضه للمشروع قائلاً:  
إنه يخالف المادة ٤١ من الدستور، لأنه  
يسبب اختصاصات قضائية لتطبيق،  
ويعطيهما للبرليس دون شروط.

وبه النائب رئيس المجلس إن أنه قال  
في كتبه القانونية، من مواد مخابية لجاد  
قانون الإرهاب، أنها كلام مطاط. وقال:  
إننا لسنا في حاجة إلى تشريع، لأن قانون  
الطوارئ يعطي المخلفات الحق في حبس  
المتهمين إلى ما شاء الله. وإن ما يحدث في  
الواقع أكثر من هذا.

وختم شياه داور كلمته بالقول:

إنني لا لوافق علي قانون يخلق حول  
حقني في يوم سا.

الكهرتائية وغيرها مما يوجدونه في حقة  
للتهم!!

ووجه النائب كلامه إلى فتحي سرور،  
الذي شعر بحرج شديد ولم يستطع الرد  
عندما قال له: هل هناك شيء في القانون  
الجنائي وأنت لستأخذ جنائي، هل هناك  
شيء اسمه متحفظاً بأن مأسور الضبط  
للضاللي - هو بالذاتية قد يكون مجرد  
خبر - ليس من حقه التفتيح مع التهم،  
كفيل يعطيه القانون حق احتجازه ٢ أيام  
ثم ٧ أيام أخرى إذا أراد، كيف يتحفظ  
عليه عشرة أيام كلمة قبل عرضه على  
النيابة.

### أطلقوا حرية الأحزاب

أما النائب فتحي سرور فقد أكد أن  
القانون لن يفتسي على الإرهاب، بل إنه  
سيزيد النار اشتعالاً، لأنه يزيد التوتر في  
الوضع. وقال: إذا كان القانون يستهدف  
مهاجرة الفتنة الطائفية وليس في مصر  
فتنة طائفية، وهذه الكلمة مرفوضة من  
المسلمين والمسيحيين على السواء. أما إذا  
كان قد صدر بعد تكرار حوادث  
الاعتقالات السياسية، فإنني أؤكد -  
والكلام للنائب - أن الاعتقالات السياسية  
لن تتوقف إلا إذا أقرت الحكومة بالقتار  
الإسلامي، وبأنه جزء لا يتجزأ من نسج  
العمل الوطني، بل أنني أؤكد أن أسماهم  
للتيار الإسلامي من العمل السياسي أهم  
سبب لانتشار طواغيف العنف في المجتمع.

وطالب فتحي سرور بتشكيل لجنة  
تقصي حقائق من مجلس الشعب لتقصي  
الدوافع السياسية والاقتصادية لانتشار  
طواغيف العنف، لأن المسألة ليست أمنية  
فقط.

وقال النائب إنني أخاف على نفسي من  
هذا القانون الذي يستخدم في تصريف  
الإرهاب عبارات خرافية مثل: حماية  
السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية  
وهي عبارات يمكن أن تطول أي أحد.

وختم النائب كلمته بمطالبة رئيس  
الجمهورية بتعيين نائب مدني له.

٢٠٨ فيما يتعلق بحرية الصحافة  
والصحفيين، ومختلف للمادة ٥٤ فيما  
يتعلق بحق الاجتماع والمادة ٦٥ التي  
تنص على خضوع الدولة كتاباً للقانون.  
وأضاف كمال خالد أن القانون  
يصورته التي تمت الموافقة عليها تفتني  
للتعذيب، وإعداد لحقوق الإنسان.

وعندما حدث مباح في القاعة وعط  
الاحتجاجات من جانب نواب الحزب

الوطني، صباح كمال خالد: نعم تفتني  
للتعذيب، وهذا ما سألته في المحكمة  
للمستوربة عند الطعن في دستورية  
القانون. ووجه كلامه إلى النواب  
المعتصمين على مقولات: إن النص على أن  
يكون الشرطة حق احتجاز المواطن عشرة  
أيام كاملة قبل عرضه على النيابة تعذيب  
رعيه، والطريقة أن ما يحدث الآن - قبل  
العمل بقانون الإرهاب - أنه يتم احتجاز  
المتهمين في إسام الشرطة ومكاتب مباحث  
أمن الحولة شهيداً قبل عرضهم على  
النيابة، هذا يحدث رغم أن قانون  
الطوارئ ينص على إحالتهم إلى النيابة  
فور القبض عليهم، ولكن الجديد في قانون  
الإرهاب أنه يضيء الصلة القانونية على  
تصرفات خاطئة للشرطة. إنه تفتني الخطأ.  
وتفتني التعذيب.

### ليست فتنة

وأضاف النائب: إن مصر ليس فيها  
فتنة طائفية، ولكنهم يريدون لها الفتنة،  
والمطرب ضرب الوحدة الوطنية. لأن من  
مصلحة العدو الإيحاء أن في مصر فتنة  
طائفية.

وقال أن القانون يعطي الشرطة حق  
مصادرة الممتلكات الشخصية للمتهمين  
وهو ترخيص شديد من جانب المخلفات.  
كيف يستشعر الضباط على الأجهزة





المصدر : **الشمس**

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### موسى يهدد ويتوعد

وطوال الجلسة التي وافق فيها المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ جلس اللواء عبد الطليم موسى متوجهاً ومتحرماً من النواب لدرجة أنه هاج على بعضهم لاجورته ويقدم إليه لحد طلبات أبناء دائرة. وقام بالانضمام من الجلسة. وحتى عندما أمانه وكيل المجلس د. هيد الأحد جمال الدين، فقد ظل الوزير طوال جلسات مناقشة القانون في حالة ثور.

وتبين أن أهم أسباب هذا التوتر، هو تمسكه بـ فوزية عبد الستار - رئيسة اللجنة التشريعية - بضرورة حذف بعض النصوص التي تعطي صلاحيات مطلقة للشرطة، بما يهدم أية ضمانات قانونية لحاكمة اللزيم.

وقد تم احتواء هذا الخلاف في اجتماع عقد بمكتب د. فتحي سرور، قبل جلسة مساء الأربعاء، فسم رئيس المجلس، وكامل السبائل، ووزراء العدل والداخلية، و. فوزية عبد الستار، حيث أصر الوزير على بقاء هذه النصوص، وهو ما حثت بالفعل!

فإذا كان الوزير يهدد ويتوعد قبل صدور القانون، لماذا يفعل بنا بعد التصديق عليه؟ وبعد أن يتم إطلاق يده ليفعل ما يشاء؟

وإذا كان الدكتور فتحي سرور، وهو استاذ قانون جنائي، قد هجر من أريد من هذه الخلافات القانونية والاستراتيجية، كما هجر عن ذلك كل تروية القوانين بالمجلس فلمصلحة من يصدر هذا القانون؟

وهل تقصويه وأحد من لخطر القوانين المصرية - وهو قساتون المقويات يمثل هذه التعميمات لأشاقها، سوف يقضى على الإرهاب حقاً أم يزيده؟

أسئلة ستجيب عنها الأيام القادمة





المصدر: البيان

التاريخ: ٢٢ - ٢٣ - ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### أساتذة جامعة القاهرة

### يرفضون قانون الإرهاب

تكتب / طه خطاب

لقد الدكتور بدر الدين غازي رئيس  
لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة  
القاهرة أن التعديلات الجديدة التي  
بذرت على قانون الإرهاب جعلته  
بطلان الإسلام وليس الإرهاب.  
أضاف أن هذا القانون جمع  
المسؤولين كلها في مكان واحد وليس  
فيه حسنة تذكر. وقال أنه يجرم الفكر  
والقول والعمل في حين أن الدعوة  
الإسلامية تستحيل من غير فكر  
إصلاحى يفسر بالمعروف وينهى عن  
المنكر.  
اقرأ حوار مع الدكتور بدر الدين  
غازي في العدد القادم إن شاء الله  
بمكالمة







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٢٤ نائبا يعترضون على قانون الارهاب

إعلان ٢٤ نائبا على تعديلات الحكومة للقانون الاجراءات والطوارئ الجنائية  
لكلغة الارهاب وهم :  
خلال محيي الدين والحلي واك واليدري ارمال ومحمد حيد العزير شعبان ومشتاق  
جمعة واحمد بلق الملاح وشيخا الدين داري ومحمود زبون ومحمد الجبريشي ومحمد  
السديري واحمد طه ورغمت بشير وجمال غريب وتاييل زكول ومحمد طاتم وابراهيم  
مبادي وعبد المقيم الطوسي ومحمد العباسي والمريوق مغول وعمل ومصل والرفاعي حصاد  
وعبد الكريم حيد اللاد - وكلي - كسا تحفظ فكري الجزار - مستقل - على مشروع  
القانون .





المصدر : الأمم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢



في المناقشات حول الجامعات الخاصة :

لطفى واكد يحذر من التمويل الأجنبي للجامعات وتجاهل معيار  
الكفاءة والجهد

ضياء الدين داود : الجامعة الخاصة تقضى  
على تكافؤ الفرص

متابعة:  
مصطفى السعيد - حازم منير





وتشمل ضياء من إيس سناتى الجامعات الخاصة ببيتا للتدريس ؟ وحذر من خطورة سحب تلك الجامعات للاستاذة العاملين بالجامعات القائمة مضيفا ان ذلك يعنى اغراء الاستاذة الكفاة للعمل بالجامعات الخاصة مرتبات مغرية يتقن للفقر - جامعة فقيرة في هيئة التدريس والامكانيات

وكان ضياء ان المشروع يلقى على تلك الفرض القائم على الجهد الذاتي والامكانيات المقلية ويخطي لأصحاب الاموال امكانيات التعليم المميز بأموالهم

وهاجم د. مصطفى السيد - رئيس - وزير الاقتصاد الأسبق مشروع الجامعة الاهلية مبررا عن عدم اوتياحه بخوفه من نقصه مؤكدا ان التعليم الجامعي اساسا للفقراء غنيا وليس

ماليا . وأشار السيد الى المعاج الذي يستعدر في القاتين واصفا بالقليل وان القاتين جاء ليكن ذلك المعاج غير المربع مؤكدا ان الجامعات الخاصة ستقبل غير القادرين علميا والذين ان يحصلوا على امساكن بالجامعات الاخرى وهو متعارض مع الخواص التي اشار اليها وزير التعليم من اشرف الدولة على الجامعات الخاصة واحترام تكافؤ الفرص ولصغر القبول فيها على اللاتنين القادرين ماليا . واعترض كمال الشاذل في وضع حد ادنى للقبول في الجامعات الخاصة واقترح الفاء شرط الحصول على ٦٥ ٪ لانتساب بالجامعة وشارك في هذا الاقتراح كمال خالد ومحمد ابو سندوة وقالوا ان امتحانات الثانوية العامة ليست تعبيراً دقيقاً عن كفاءة الطالب بينما عارض الاقتراح كل من د. حدى السيد وحسين جبريل وحسين الميرى وقالوا ان عدم وضع حد ادنى للقبول يسهلها جامعة للعاثين كما يلقوا بالضعف على ان يكون ٨٠ ٪ من طلابها من المصريين حتى لا تتحول الى جامعة اجنبية وداعى د. حسين كمال بهاء الدين من رجال الاعمال المصريين ويصفهم بالضعف على عدم التطبيق وقال اداعي انتقاد ابناء القادرين لانهم جميعا اولاد مصر .

وعلى د. خلف مسحلي رئيس الوزراء بالانتماء للنفس الخاص بعدم خضوع الجامعات الخاصة لتفتيش ومراجعة اية جهة حكومية واستند رئيس الوزراء الى حقيقة قيام الحكومة بدعم هذه الجامعات ولابد للحكومة ان ترأب على متانتها .

على القول بغرض فيود على الثقافة المصرية واستطرد لطفي واكد ان التمويل الاجنبي سيتوقف لو تدخلت الحكومة في تحديد توجهات الجامعة واختلفت بها مع اهراف الاجانب الممولين وهو ماسيؤدي الى ان تتحول الجامعة الاهلية الى جامعة هيكالية بلا موارد مما سيسبب الدولة لدعمها حتى لا تتوقف أو تنهار . ودعا لطفي واكد الحكومة الى ان تقوم بشمول الجامعات المصرية القائمة لاحتياجها الشديد للاموال لاستكمال النقص في صفوفها بدلا من الاتجاه لتمويل جامعة خاصة .

وكان كمال الشاذل زعيم الاقلية . قد اوضح ان الجامعة الخاصة لا تتعارض مع الدستور الذي ينص على مجانية التعليم في مؤسساته ولا يمنع قيام تعليم خاص ميزوا له .

وبيضا اكد الشاذل ان الجامعات الاهلية ستلقى سفر الطلاب المصريين للخارج وللانتحاق بالجامعات الاجنبية نفى وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين ذلك وقال ان الطلاب المصريين سيبحثون بالجامعات في الخارج حتى لا ظل وجود الجامعات المصرية .

واكد د. طلحة عويضة - وطني - ان الجامعة الخاصة لن تسد الابواب الخلفية لسفر طلاب مصر للانتحاق بالجامعات في الخارج .

وهاجم عويضة من ينفقد الجامعات المصرية وقال بعد تجربة ٤٠ عاما لجامعاتها على اعل مستوى من الكفاءة والقضية الاساسية ان اموالها مضمومة وضعية ولا تفي بالغرض المطلوب لتدويل تطويرها وترقية مستواها . مؤكدا على ان الجامعات المصرية القائمة قادرة على الوفاء بمتطلبات المجتمع .

وبيضا وافق توفيق زغلل - مستقل - على انشاء الجامعة الاهلية فقد طالب بالتوقف عن انشائها الى حين سد النقص والعجز في صفوف هيئة التدريس بالجامعات المصرية القائمة .

وكشف ضياء الدين دايو - ناصري - في كلمته عن التناقض والتضارب في كلام الوزراء ونواب البرلمان الموزعين للمشروع حيث اكد وزير التعليم انها لن تكون جامعة للعاثين بينما يؤيد النواب تلبية ما حتى تستوعب الطلاب الذين لم يحقوا جميعا عاليا فسافروا للانتحاق بالجامعات الاجنبية

اعلن لطفي واكد ممثل الهيئة الرقابية للبحوث وفرض الحزب لقانون انشاء جامعات خاصة مؤكدا على ان تلك الجامعات ستصبح مجالا للفرقة بين ابناء الجيل الواحد وستنهي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمي على العقل والاجتهاد وستلحق البلى للتمايز حسب القدرات المعقدة وحذر واكد في كلمته باسم الهيئة الرقابية للبحوث من خطورة التمويل الاجنبي للجامعات الخاصة والذي سيفرض قيودا على الثقافة المصرية ويشكل خطورة على العقل المصري .

ورغم هذه الجلسة التي انتهت بالموافقة على انشاء الجامعة الاهلية رغم اعتراض ١٤ عضوا من المعارضة والمستقلين والحزب الوطني إلا انها شهدت انتقادات حادة . وتخطرات من خطورة استئصال رأس المال الاجنبي للجامعات المصرية التي تفصل على وجودان شديدا مصر .

ونبه لطفي واكد - المتحدث باسم نواب التجمع - الى خطورة تجاهل معايير الجهد والكفاءة ليجل محلها معايير القدرة المالية في التعليم .

وحول ما تدعيه الحكومة من ان الجامعات الخاصة ستوفر تخصصات علمية حديثة وتادير في كافة المجالات شمل لطفي كيف ستتتمكن الجامعة الخاصة من توفير تلك التكاليف الباهظة لتحقيق هذه الهام المقلية والتي تتجاوز قدرات وامكانيات القطاع الخاص وقال

على ذلك بجامعة فارادى والتي يتم تمويلها من المليونيرات وروحيي الجامعة الاترية ورغم ذلك تحصل الجامعة على اعماع سنوية من الحكومة الامريكية تبلغ ١٥ ٪ من ميزانيتها لتغطية نفقاتها .

واوضح واكد ان قيام المشروع بتظلل تمويل اجنبيا ضيقا حتى يستطيع الاستثمار مضمينا ان ذلك التمول لن يتم

الا ان اذى شار ما سيفعله وحذر واكد من مضاطر الارواح السياسية التي سيعبر اليها التمويل الاجنبي من وراء تمويله لانشاء الجامعة الخاصة والتي سيمثل من خلالها للتأثير





المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيي الدين :

**قانون الحكومة يخدم الإرهاب ويضر نشاط الإمبراب**

كمال الشاذلي:

**يطالب بأحالة المتهمين للنيابة بعد أسبوع من ضبطهم**







# الأمم المتحدة : المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

لكه خالد محيي الدين ان رفض التجمع لتعديل قانون الاجراءات الجنائية انصب على مقررات الحكومة وليس على مبدأ مقاومة الارهاب وأوضح رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع ان مشروع الحكومة يقدم خدمات جليلة للارهاب من خلال عباراته الفضفاضة وعدم تقديمه لتعريف محدد للارهاب وهو ما سيؤثر على النشاط السياسي للحزب ويفتح الباب لنمو الارهاب في غيبة الاحزاب ..

وانتقد الخليل في القانون بين العمل الارهابي والاضطجاع السلمي وطالب بالتفرقة بينهما وأشار خالد الى الفرق بين النية التي يمكن التظلم من قرارها محسب المتهم وبين مأمور الصيد الذي لا يستلزم احد التظلم من قراراته وطالب بضرورة احكام صيغات القانون بما يكلل حماية المجتمع من الارهاب والفرقة بينه وبين نشاط الجماعات ومنها في التحرك السياسي للدفاع عن مصالحها ولقمة عيشها ..

وكان خالد محيي الدين قد استشهد بكلمته قائلا ان الموضوع الذي تناقشه الان هو تعديل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية من اخطر الموضوعات التي يتناقض المجلس لانه يخصص قسمية الارهاب ومقاومته وهو موضوع في غلبة الانية ..

وأكد على ان ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع يريدون للارهاب ان ينتهي وان يتم القضاء عليه وان تستعيد الدولة هيبتها وسيطرتها على مولاة وان تلقى الدولة بكل قوتها لانهاء هذا الاراثه حماسة لنا جميعا ..

واستطرد خالد : كنا نؤيد تعديل القانون ولكن بعد صدوره أصبح لدينا الكثير من التحويلات فمن توثيق تغطية المخابرات وتشديدها لكننا ايضا نهم بحق الاغلبية الساحقة من المواطنين الذين يريدون ان يتحركوا ويستمعوا مسليا للدفاع عن لقمة عيشهم ومستقبلهم حتى لو لم تكن القوانين المصرية الان تسمح لهم بهذا التحرك لكنهم يريدون التغيير عن أيهم بطرق مختلفة ..

وانتقد خالد غياب تعريب وفنسخ الارهاب قائلا ان تعريف الارهاب كما جاء في القانون تعريف فضفاض غسلكة استخدام القوة والعنف كلمة واسعة المعاني والقوة تشمل اشياء كثيرة .. واستطرد قائلا : ان المادة ٨٦ تعتبر احتلال الامكانات العامة والخاصة عملا ارهابيا اي ان أي تحرك سياسي أو اعتصام أو إضراب يعد عملا ارهابيا ..

وطالب خالد بان يكون تعريف الارهاب واضحا في ان المقصود منه هو العمل المسلح وضرب مثلا باستخدام السلاح في ارتكاب اعمال إجرامية أو اعمال تخريبية لجرائم بناء على اتفاق مسبق بين متعديين يفسد ارباب المجتمع او بعض المصادره وحملهم على ارتكاب مؤالف أو القبول بحالات تناقص المبادئ الدستورية الاساسية والنظام الاجتماعي أو حقوق الانسان ..

كما انتقد خالد الخلل في القانون بين العمل الارهابي والعمل الاجتماعي السلمي حيث نصت المادة ٨٦ ان كل من روج بالقتل أو السلب أو بالكتابة أو أي وسائل اخرى يجب تمت طائلة الاتهام بالارهاب وهو ما يفسد كل من يعمل بالتضامن السلمي ويؤمن بالديمقراطية الى التذوق من ذلك انك على العمل السياسي ..

وحدث خالد من ان غياب العمل السياسي والحزب يفتح الباب للارهاب ويصدور القانون بهذه الطريق يعني ترويع المواطنين بالحزبية ويؤثر على نشاطهم ..

وأبدى خالد اعتراضه على حق مأمور الضبط القضائي في استدعاء كل من يسعى لانشاء جمعية لها اهداف وتساؤل من يستطيع ان يقرر ان تلك الاهداف تتعلق على تعطيل الدستور أو معاداة ولناسيكون الامر محل استنجاح ولاذ لايس يقيها .. وحول السلطة الممنوحة لمأموري الضبط القضائي اشار خالد الى الخطورة تلك الصلاحيات التي تتبع لهم استدعاء المواطنين بدعوى ان هدفهم تعطيل الدستور أو معاداة وفقا لاستنتاجات شخصية لمأموري وليس لوجود اتهامات أو نصوص محددة ..

وطالب بشريعة احكام نصوص مواد القانون لتتقرب من الاوضاع التي تضمن صون الحريات العامة وتوفر حق المتهم في التظلم من قرار مأمور الضبط وجبسه على غرار القوانين التي تحكم عمل النيابة العامة ..

وحدث خالد ان التوسع في استخدام نصوص متشدة تجاه الحريات يقدم ختمه جليلة للارهاب ويساهم في نشوه وانتهاك في رفض الهيئة البرلمانية لحزب التجمع المشروع وليس لمقاومة الارهاب طالما ظلت هذه التعابير وتلك المصادره في القانون ..

وحول دستورية التعديلات التي قدمتها الحكومة : لكه ضياء الدين دلول رئيس الحزب الناصري ان المادة ٧٠ من القانون تتعارض مع المادة

٤٦ : من الدستور حيث احاط لاجل الضبطية القضائية السلطات التي اياها للمادة ٤٦ : من الدستور للقاء والنيابة العامة : وذلك في حالة مجرد تواجد دال ، وايست لاصورية التطبيق ومعيانة أمن للتجمع كما يحدد الدستور ..

واتهم ضياء دلول مشروع القانون بضعف الضوابط التي وضعها الدستور ، مؤكدا على ادائه للارهاب ورفضه له ، وفي ذات الوقت رفضه الموائمة على قانون من يسهل التلاعب فيه ..

وحدث ضياء من التعديلات التي يجري اعدادها وفقا للتساويات فيتم صياغتها باصناف ملتبسة ومرباطة متاجرة ، بعيدا عن العقل ، ولكن الامضاء ان المعارضة رفضت منذ العهد القبلية قانون حرية البث ، لم تعدت الحكومة طلب تعديل في نفس المواضيع التي انتهت المعارضة ..

وأبدى ضياء الامتصاص التي ابداه خالد محيي الدين ، مؤكدا على ضرورة تعريف الارهاب ، واضر تغطية الدولة على العمليات الارهابية ، ورفضه لتعديم ذلك على الاعمال التي لا تمت بصلة الى طاعة للارهاب ..

وأعلن ضياء رفضه مشروع القانون ، مؤكدا نحن لانسى إيمانا ، ولادائع من ارباب ، بل نريد ونرى لنا جميعا مستبدون منه ، ولكن في سبيل مقاربة الارهاب لا نعني قانونا يفتح حبل عتلي ، ولا اضع قانونا يجر طمرات من الارباب في سبيل الحب من ايد مدان ..

لما التفت عبد الرحيم الغول : وطني : لقد اكد على أهمية إصدار القانون الذي جاء ليحمي المواطنين من بطش التطرير والارهابيين ، ويحمي ارباب الفكر منهم .. وقال الغول بمسكة علق صفلي التي قدمت للمشروع وقانون ايدينا منها ببريب صافية المواطنين من مصف شرملة قبلية غشت بربها السيوي : الشيخ الشبيب تكرر الجواز : شيخ المستطالين : كان له رأي مختلف ، فقد شهد على ان الانقياد وصلايت الارباب ان يلقوا قاتلن او تاليفت قاتله ، ولكن اعتراف الدولة بالتأثير الاسلامي وبتمه الشرعية في إطار القانون يجر الجواز ان المشروع يخرج من الحكومة ، بل يد القانون حينما رفضه بين خباياها إما القوية او البوادة ، وطالب بتشديد القوية مع الحفاظ على اسنادية المرائن ..





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩٢

وتلشد الجزائر الرئيس مبارك ، أن تكون فترة رئاسته الحالية هي الأخيرة . وظلّيه . أن يمين ثانيا له من بين الاثنين .

ويحول مناقشات مواد القانون ، أكد المطبوع ولكم تجميع على أن الكتابة والقول والبراي لايجوز جعلتها محسنة . الايجاب ، مشيرا الى ان المادة الثانية من القانون ، يمكن أن تطبق على غير الارهابيين . وخاصة في حالات الحديث عما يسمى بالسلام الاجتماعي .

وظلّيه وأكد بضرورة تحديد المعاني في سياقات محكمة . وتغيير المفاهيم للضميمة . مؤكدا على خطورة تلك المادة ومطالبا بالغاءها .

واعترض كمال الشاذلي زعيم الاطوية على كلمة د . فوزية عبد الستار حينما اشترطت ان يتم تسليم المتهم الى النيابة العامة بمجرد القبض عليه محذرة ان عدم تعليق ذلك يعني ان نص المادة الرابعة متعارض مع الدستور وظلّيه الشاذلي بأن تكون مدة التوقيف ٢٤ ساعة ولا تزيد على اسبوع . والنيابة العامة ان تلاقن بالقبض على المتهم مدة لا تزيد على ٧ أيام .

ويقدم الفجوة التي اقترحها الاعضاء تقديدا للدكتورة فوزية عبد الستار . إلا أن مساندة د . عاتق صديقي رئيس الوزراء لكمال الشاذلي رجحت من كافة . وأيد الاعضاء اقتراح الشاذلي بحبس المتهم اسبوعا بين عرضه على النيابة .





المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **٢٢ ديسمبر ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سادت حالة من الاستياء في الأحزاب والنقابات عقب صدور قانون مكافحة الإرهاب وأعلن رؤساء وممثلو الأحزاب

والنقابات المهنية رفضهم للقانون بكل اشتكائه وقالوا أن القانون صدر لتقييد حرية المواطن المصري والقضاء على ما

تبقى من الحريات العامة . لأنه يخالف أبسط اللوائح الدستورية في كل القوانين العالمية وحتى القانون المصري نفسه .

وأكد ممثلو الأحزاب والنقابات المؤتمر الذي عقد بتقاية المحامين أن بنود القانون غير محددة المعالم

ويصعب فهمها . واعتبروه جريمة في حق المواطنين .

● عن اليسار المصري قال أحمد نبيل الهلالي : أن القانون عدوان سلطوي على حقوق الإنسان ولا بد أن يسنز إرهاباً جديداً . لأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بقمع وإرهاب جديدين . فعندما أصدرت بريطانيا قانون لمكافحة إرهاب الجيش الأحمر السري الأيرلندي .. لم تتسوف عملياته بل وصلت إلى مشارف العاصمة لندن . وأضاف أنه للقضاء على الإرهاب والعنف لابد من القضاء على إرهاب الدولة أولاً .



سامح عازور



سيف الإسلام



نبيل الهلالي



عبد الحليم مندود





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سليم العرا

إبراهيم شكرى

وقال سليم علنوا عضو مجلس نقابة المحامين إن القانون يخالف روح القانون المصرى شكلا ومضمونا . حيث تم تحويل سلطات كبيرة لأمور الضبط لا يوجد في أي قانون في العالم . وله الحق في أن يضع المواطن في غيابة السجون . حتى يقتنع هو شخصيا ببراهته .  
بينما قال ممثل الإخوان المسلمين سيف الإسلام حسن البنا إنه شكسة للحريات العامة ويحل على فشل الحكومة الحالية على مدى عشر سنوات في مكافحة الإرهاب منذ أن عزلت بقانون الطوارئ . وأكد أن القانون يقضي على أبسط القواعد الدستورية وهي أن المتهم يرى حتى تثبت إدانته .

#### متابعة :

##### عبد اللطيف وهبة

حتى الآن .  
وأشار أن الدولة بالقتل في القانون إلى حد كبير . ففي الوقت الذي تشمل فيه القوانين العنصرية . الأحداث ، على أنهم شخصيا المجتمع وتعطيهم بعض الضمانات نجد أن قانون مكافحة الإرهاب يعاملهم كإرهابيين ويحاكمهم أمام محاكم أمن الدولة العليا .  
ولكن الله عدوان على الحريات وتقييد لحركة الأحزاب و به تصبح مصر دولة بوليسية مائة في المائة .

##### والأكاديميون والأطباء والصنادلة يسرفضون

ولا تلقية الأطباء عذرت نغرة مطلقة لتتدججها رجال القانون واستعانة

وانتقد . عبد العظيم مشهور من حزب الوفد الجديد القانون قائلا : إنه استعدي التأييد على الشعب وكذلك الشعب على الحكومة . واعتقد أن الهدف منه إرهاب الناس حتى يستكينوا أو إشاعة الفرسوة أمام فئات معينة . . . وعلى المستويين أن يضروا في اعتبارهم أحداث ١٨٠ ٧٧ يناير عام ٧٧ عندما ثار الشعب على ارتفاع لمعاد السلف والخدمت . . . وتساءل : امتناع من إرهاب الشعب للمصري ؟ أما أمريكا أو الصهيونية .

قال إبراهيم شكرى رئيس حزب التجمع : إن القانون سامور إلا أن خطورة في اتجاه تحاول الحكومة نهوه وهو السيطرة على الشعب وتقييد حريته . ويضيف إلى مصال القوانين التي شهت إلى سمعة مصر . مثل قانون الطوارئ الذي فرضه السادات منذ عشر سنوات ومازال ساريا

الجامعات قانون الإرهاب وحصلوا من خطوة تطهير على أمن واستقرار مصر وتهدية لمسيرة الإصلاح الاقتصادي .  
وقال د . محمد سليم العوا : إن صدور التعديلات يعد تقريبا لاجراء . وكثرة جديدة عهد المصريين بالسجن . وحظر من تحول الشارع المصرى إلى أماكن العنف والقتال . وأشار أن زيادة مدة الحبس إلى ٧ أيام نقض لكل الاعراف والمواثيق الدولية . ويتعارض مع العهد الدولي للطفولة ووجده انتقالية حماية الطفل التي قدمتها مصر للأمم المتحدة ووقعت عليها حرم رئيس الجمهورية .  
وحذر المشركون من التنازلات النفسية والاجتماعية للتعديلات الجديدة وتهدية للتمهات السياسية وضع اعضائها من الفرد على مقارها . . ويهده السياسة يتم تحويل نصيب المجتمع إلى أفراد للطفولة والنفس الاخرى إلى العنف والتطرف .







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعدوان على الحرية ويجرم القاتلين  
الجديد حرية التعبير بالقول أو الكتابة على  
نحو لم تعهد مصر من قبل .  
وتسأل أعضاء هيئة التدريس هل  
يعلن صناع هذه القواعد الإرهابية ما يجلبه  
القاتلون على مصر ؟  
ويبدو أن الوضع هذه الفيرد قد نسوا  
مكلمة مصر الريادية فجمروا كل الاتصال  
بأي هيئة أو منظمة خارج مصر ولو لم يكن  
نشاطها موجها لمصر . فمأذا عن منظمة  
التحرير الفلسطينية ومأذا عن ضحايا  
البوسنة والهرسك والمصروف ٢ لمصر  
ليست دولة في طرف العالم .  
كما أصدرت نقابة الصحافة بياناً آخر  
انتقدت فيه قانون الإرهاب وقال البيان إن  
التعديلات جاءت كرد فعل سوف يؤدي إلى  
مزيد من العنف والتطرف .

واكد أعضاء هيئة تدريس جامعة  
القااهرة أنه لا بد من العودة إلى القوانين  
العادية ورفع قانون الطوارئ الذي يذبح  
تحت الشعب منذ عشرات السنين بصورة  
شبه مستمرة .

وقال أعضاء هيئة التدريس في بيان  
وزعوه عقب صدور القانون أن مصر كلها  
ترفض الإرهاب والعدوان على الحرمات  
والحقوق بأى صورة وتؤمن بالمشاركة  
الوطنية والمساواة والحرية . وإذا وقعت  
أحداث أو طرأت مشكلات فلا ينبغي أن  
نواجهها بزيادة الفيرد القانونية وتشديد  
القبضة الأمنية .  
وذكروا أن النصوص للمقترحة مبالغ  
فيها إلى حد يحال مشغليات المصياغة  
القانونية ويفتح سلب التساؤل المصروف



المصدر: صحيفة الخبير



التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا جريمة ..  
بدون قصد جنائي!





المصدر: صباح الخير

1991 22 23

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

شهدت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب مناقشات حامية أثناء إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات .. وكذلك أثناء مناقشة تلك التعديلات مع الأعضاء داخل قاعة المجلس .. لمواجهة الإرهاب الذي رؤى ضرورة حمله له .. التجريم كل من تسول له نفسه .. أي عمل إجرامي يربط به المجتمع .. من أجل حماية أمن الوطن والمواطنين ..

الحقيقة الأولى .. إن التفتت الخاصة بالتمثيل .. لم تر حكاية بسيطة كما يصورها البعض .. بل واجهت الكثير من الاعتراضات والاحتجاجات الأربعة .. منها من ... الثورتين بصورة هائلة ملتهمة بتطبيق مبادئه التي جاءت فيه .. والخاصة بالأخرى ضرورة التمثيل والتفويض العميقة .. بينا هناك آخرون يرفضون التمثيل .. ويحترونه .. على الخرافات بصحة إنه يكن أن يؤثر على سلوك الأفراد السليين أو الأفراد المدينين ..

في الوقت الذي أكد وزير العدل للشعار طارق في النص .. إن التمثيلات ضرورية لمصلحة مواجهة الجرائم الإرامية .. بل تصطب ازبد من الجهود الإرامية كل ما يقع تحت لافاة الإرامية ..

وإن كان في هذا التمثيل لاسي خصوصية المصور .. وإن يقلل من .. رؤا الفاعل طلب التدخل التشريعي في مجال التجريم والعقاب ..

في الوقت نفسه أكدت اللجنة التشريعية للجلبس والتي ترأسها .. د. فوزية عبدالستار .. إن التمثيلات التي أمثلت على قنات الفضائيات ما هي إلا مجموعة مواد مغلقة تنفق في وجه الإرامية ولت إعطاء أحكام هذه القانون لتجريم أي





المصدر: صباح الخير

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢



د. فathi سرور

صور الإرهاب بالردع .  
أيضاً : أكد كمال الشاذلي رئيس  
لجنة لائقراطية للمزب الوطني .. حل  
أهمية هذه التغيرات .. وقال إنها  
ضرورة ملحة لمواجهة وسلبية  
الأحداث والمتغيرات التي تعيشها  
اليوم .. وهذه حقيقة .. فقد حدث  
مؤخراً وخلال السنوات الماضية عدة  
جرائم غريبة على مجتمعاتنا .. وللملك  
كان لابد من تلك التغيرات ..

لنتمكن من مواجهة الإرهاب .  
وإن تكن كل الآراء مؤيدة .. بل  
كانت المعارضة شديدة .. بسبب أن  
هذه التغيرات سوف تكون تبدأ حل  
حرية الفكر والمثلية .. وإن تخليط  
الطوية جاءت بصورة مبالغ فيها ..  
عما يؤدي إلى نتيجة عكسية .. ومن  
الأفضل أن تكون العقوبة متشعبة مع  
الجرم نفسه حتى لا يضطر به المواطنون  
للساكنين الذين يريدون أن يهربوا عن  
وأجيم يوماً باحتياج سلس ..  
ونقول : شيء طبيعي .. إنه  
لا يمكن معاملة فرد قام مثلاً بقتل  
جواز سفر من أجل لقمة العيش ..  
بشخص آخر يجموعات قاموا بتسجيل  
أسباب مزورة لإخفاء شخصياتهم  
الإرهابية بهدف إلحاق ضرر بالمجتمع  
وتطبيق عليهم عقوبة هذا الشخص  
المسلم .

وهنا .. حسم الأمر الدكتور فathi  
سرور رئيس المجلس يراي قاطع  
وقال : لا جريمة بدون قصد جاني ..  
ومن المعروف أن د. سرور من أوائل  
رجال القانون في مصر في القانون  
الجاني .

وفي النهاية نقول : مثلاً كان من  
الضروري إدخال تلك التغيرات  
للتمتع على قانون العقوبات كما رأيت  
الحكومة .. وإنه أن الأوان لتخليط  
العقوبة لحاجة مصر وأنها ورجاها  
والتباين من الإرهابيين الذين يريدون  
أن يحمكوا مصر بالمليد والشار ..  
وليس بالشرية والقانون .. □

الصمد إلى تصبح تلك الآراء  
والقضايا للال :

.. نحن نرفض الإرهاب ورفضه  
معنا كل مواطن فخلص يمشي حل  
أرض مصر يأكل من غيرها .. ويستمتع  
بملكها .. ويحس بأنها .. وإن ما  
جنتا به من تغيرات في صواد  
القانون .. لا يخالف الدستور فمن  
صالح القوانين وتعلم بأنها أصلح  
لنا .. وللملك جاءت التغيرات  
مراعية لأحكام الدستور .

لكن الشيء الذي أحب أن ألفت  
إليه الأنظار وإذنه للمجلس أننا أمام  
إرهابيين موجهين من الخارج ويؤيدهم  
أيضاً من هناك .. وللملك جاء ضمن  
التغيرات نص يسمح بالكشف عن  
حسابات هؤلاء الإرهابيين .. وهذا  
نص ضروري .. إذن نحن لم نس  
القانون إلا بتصوص تحتها الأوضاع  
الجديدة التي نواجهها اليوم .. وبالتالي  
لم نصدر قانوناً مستقلاً .. وإنما أدخلنا  
ما تحتاجه من تغيرات دخلت ضمن  
قانون العقوبات .. وهذا مفضل لنا  
وليس ..

أيضاً قلت من بين الآراء المؤيدة  
للقانون د. حدى السيد الذي أكد  
على ضرورة تخليط العقوبة لأي عمل  
إرهابي .. لأنه أن الأوان لمواجهة كل







المصدر : **أبوفهد**

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وجاء الدرس من الجزائر!!

بقلم : **عبد العزيز محمد الحامى**

كما نذكره أن الحكومة ستخسر هربا من الحائط . بكل المخوف وبكل الأراء والانتقادات التي هطلت مع الكثيرين . حول قانون الإرهاب الذي تخفى في صيغة تعديلات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية . كما نذكره ذلك لأن الحكومة إتتاه بأى رأى آخر . ولا نسمع إلا لنفسها . وإن ذات الوقت . فلها حكومة بلاك من طرف أخطائها . تخلف حتى من خيلها ومن هبة التمسيم من حولها !! هي تخاف وترتد ، ولا تحسطن إلا وهراوة الطوارئ في يد . والقانون الإرهاب في اليد الأخرى . في الوقت الذي تترك فيه كل الأسباب التي تؤدي إلى صيغة العنف والصاعده كما هي ، وتترك بذلك النار ترمي وتشت حتى تسك ملباسها !! وإذا عثت الحكومة ومجلس شعبها . قد افترقت على نفسها وعلى الناس في قانون الإرهاب ، ووضعتم لنفسها تحريبا فخطاها يتسع لكل لغة وأداة . فالحاها قد التفت ويعدد متعدد وقعد مقصود عن صور أخرى بلغة الخطر . تمثل أرهاها حليها . وتعال أيضا بيت الداء لكل علف وأرهاب !! هذه الصور ذاتي كلها تحت عنوان واحد هو القساة !! والقسا هو بوبلة كل شيء في المجتمع . وهو سبب كل علف في المجتمع . وهو بذاته عدل أرهاها يلغض كل أسس ومقومات المجتمع . ويهدد السلام الاجتماعي في الصميم . بل أن القسا يمثل ثقافة كبيرة لاند في الأمن القومي والوطني أحر كلها . منها تصرب النجوى . ومنها أيضا يتصرب للشعوب الأجنبية وآل صور الهيمنة الظلمة والخفية . والتي تكس الأرها في كل الأوقات . بل منها يتصرب كل لاند حتى الثقافات الأرية التي بآلت تهدد مستقبل الأجيال القادمة في وجودها ذاته . والقسا مؤسسة كبيرة . بل أصبح من قوى المؤسسات في هذا البلد . ومن هنا تأتي حكومتنا السلامة وتبعد عنها . ولها في درس الرئيس الجزائري محمد بو شهاب حكمة . حيث تكلمت كل التقارير أن مؤسسة القسا الحزبي والحقوقي هناك هي التي قتلت !!

ولذا كان وزير الداخلية . قد وقف وهو يطالب بسن قانون الإرهاب يشق من الصور ترسلة لقانون العقوبات كلها . عن مجابهة الإرهاب . لأن الحق أيضا أن النصوص الغامضة كلها ذاتي للضرورة من مجابهة مؤسسة القسا وشربها في التمسيم والقتل جلودها من المجتمع !! بل أن الناس نسمع في الشفطيات الرسمية وعلى أطل المستويات . ثيريرا للقسا يكاد يكون دافعا عنه شيئا أن القسا موجود في كل بلاد العالم !! كذلك ترى ونسمع وعلى كل المستويات . تسترا على القسا . حيث يتبعو الحديث عن القسا بالشرعية . إلا بمتسنية قضيا للقسا . ولا يأتي الحديث بالقسا عن أن القسا يرى حتى تكلمت أدلته إلا بمتسنية الحديث عن القسا . الذين تاتي برأيتهم دافعا من قلب باب وباب !! ويهدد القسا الحلي . بذلك البنية التي





المصدر: أسره

٢٢ يونيو ١٩٩٠

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تزايدت كثيرا في كل انتخاب، حيث يفرش البلطجية دافعا ارفعهم على الناصحين، بل وعلى لجان الانتخاب ذاتها، ويكون هذا تحت بصير الشرطة وقائرها، بل هي نفس الطرف عنه في استنام. والفريق ان يكون ذلك دائما لحساب الحزب الحاكم وحده، حتى يتسائل تحت القبة المفسدون وتجار الخدرات !! وأترجع أهمية ذلك، انه يمس في المصميم تشكيل مجلس التشريع والرغبة على كل أعمال الحكومة والمؤسسات، فلماذا لم تضع الحكومة السنية. هذه الحالة ضمن صور الازهبال وتعالي عليه بالخلط من الحالب !! كما يأتي كل الفساد من الاتجار بالوطنية في كل مواعيلها. سواء كانت في الحكومة او في اصناع الأعمال !! ويأتي ايضا من الاتجار بالواقع والصفة، سواء في البرلمان او للمجلس المحلية وغير ذلك من مجالس !! ولا يتدخل القانون الا في حالة التفتيش بمقتضى الواسع، أي بعد ان يكون الناس واقع في القوس، في حين ان هذه القوانين بعد يكون متضما، هو قانون الكسب غير المشروع والشهير بالقانون من أين له هذا !! لم آت قدم الحكومة السنية على تعديل نصوصه بحيث يسيطر على الأشخاص والصور وتغلف المعلومات ونجس الإجراءات في جرائم هذا القانون !! لم لتسأل الحكومة موظفيها على كل المستويات، كيف حالهم عندما سطروا، وكيف حالهم وهم خارجون !! ان هذا لا يحدث في الواقع وان حدث فلا يسرى الا على صغار الموظفين والموظفين، أما كبار الكاميون، فلا تعد يقرب، بل أنا نجد رؤسائهم كل المال يجري بين يديه بالقيارات، وخرج وسط ضجة من مخلفات، يصدر له قرار جمهوري باستقالته،، والتضريح له بقصص لمصالحات لجنيدية، هذه العمليات التي يستعمل مع الحكومة في التبريم الثالث !! ولا لحساب اني اعلم بتفصيل القلق في مثل هذه الحالات فحسب، يفرض الثاني والانتظام، فلما من يؤمنون بان العلاج التوقفي خير في كل الأحوال من كل علاج جراحي !! ومن هنا، فان هناك أيوا واسعة للفكر والفكر مفتوحة على مصراعها دائما، فلم لا تدير الحكومة السنية ومجلس شعبها الجاهل دائما، كل الغاء القوانين الشائوش المشهورة، والتي لتجديد علما وراء علم، والتي كان ميرور وضعها هو الاستعداد للحزب، وما عد لها ميرور الآن.

لم لا تدير الحكومة السنية وهي التي اتبعت الشرطة، في النظر وقمعهم ومنظمة التقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، والتي يقدمها من كل الوزارات والشركات والهيئات والمؤسسات وغيرها، بدلا من ان تأتي هذه التقارير لحسب حيسما في الامراج والقرائن !! ان الفساد هو الازهبال، وهو سبب كل الخلل الذي يفسدها، والفساد أصبح مؤسسة قوية مرهوبة الجانب، له مسؤولياته واليائه التي لا تنتج الا اسدا وارهاقا !! ولم تتعلم الحكومة من التجارب والخبرات الا ان الرئيس للجزائري محمد يو ضيف له واح وقتل عندما القرب من مؤسسة الفساد في بلاده !!





المصدر : **السوفيت**

التاريخ : **٢٢ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



... مع ...

الذكور سليمان الظماوى

# القوانين وسدّها لاتيحى وبعوفا... ولا تقابعد اربهايا

سليمان جودة  
حوار :

عكف الطرف من وجهه السافر يوما  
بهدات مسبو - عدا - ومورا بما جرى  
في اسيرة والظهور وثير سويد - وانتهى  
بولاعة الخيل - . ارج كونه .

وكان لا بد - والآثر هذا - من  
الاجابة .  
والاعتبار السوية اسهل الواجبات .  
والضمان ملو .  
ولت ان المساة فيها كائن جين  
الوجبة الازهى .  
ان لاجت واستقر على تعديل بعض  
جود . كقنوس الطويات وتعديل اجات  
البيانية .  
وسمضت التعديلات الجديدة . من  
عليه ان تكون ما نظيرت الاغراب مع ١٩



مستوفى .  
لا قانون الازهى . ولا العويات . ولا الاجراءات الجانية . تسمى جميعها من  
الاجل . في تراجه لربها في الدار فقلقت . . . اعطاء سليلات السوفى  
العملة . كما يرى حارثيا . . . السوفى . . . احد اساطير القانون السوفى  
والاخرى في مصر . حى : اعطوا السليب . وشكوا لهم ارض كل . . . ولا في . . .  
ذلك .  
ان الرجل الذي سلع في وضع وسيلة الاستحقاق ليعرض السائل (١٩٧١) ياكه .  
ولم انه رجل قانون . ان القانون هو اكر ما يمشى ان يلبه اليها اى يمشى لورجيه  
الزهراف .  
الزهراف : طلب القوت ما تسمى . وهو ياكه ان هذه العبرة مسجلة ملك  
بلانت .  
وقريب منها قول كل من ابي ظبي . بما سوف ياتي ذكره . في معرض الكلام .  
لترجى الرجل حال وجون . الخ ١٩٢١ . لافقة السليمات السابق ١٩١٤ . لم .  
كثيرة الدولة من جلمة ياريس ١٩١٩ . الانبيات . جيد حلق بين ٧١ -  
٨٠ . وهو جيلس النورى . سمضات . وهو الرئيس الجاد للخدمة المصرية .  
في العهد للول السوفى . والازايح العلى . بعوه جيد . السليب والراسل  
السوفى . على السليب . وعلم العوى .  
وذا كل من . السليب على رجل القانون . ان يسوع ويبلغ وما صاع الى الوجود  
للكلم . حى . السليب . قلت . الذكور العوى - قول من يتكلم من ذلك  
ويؤلفه . من ان الزوى . مع الاسراف في التشرع - لا يلبث ان يفسح على الرابع . .  
وعطى ذلك . سوهه ١١

لأول ١٩٧٧ . وسوف يجده هذا :  
مشروع قانون لسماع امن المجتمع  
للمصري من دولة الازهى .  
من ١٥ عاما . حيث ذلك . ولم يتخلل  
الازهى . ولم يجرى القوانين وسنويات  
القوانين .  
لها القبة القارية كما قال صلاح  
موسى . وهو يمشى على ذلك . في عدد  
الشمس لشمس .





قال  
الطهري  
بقرام  
من اثني رجل  
لقرون. الا انني  
مكنت لأمين بان  
القوانين مهما روعي  
الاحكام  
مبطلها. هي  
اضلع الواسط في  
حمية المجتمع.  
ولذلك فقد لاحظت  
للقياس. ان  
القوانين تنظر في  
لمنصات انشيط  
الدول. كما في بداية

قوة الدولة. فان القوانين تكون قوية.  
ولذلك فان مذهب الاسلام. في هذا الصدد  
معروف. وهو عدم الاكثار من  
التشريعات. ولهذا ايضا. قل مسجناه  
وتشال. وبما اننا الذين انما لا تصالوا  
من الشياء ان نبد لكم تسوكم.

قلت: ما المعني؟  
قل. المعني نفعهم من واقعة الخليفة  
الرائد. عبر بين الخطب. حين جاءه  
رجل يسأل. فاجابه عبر عما سأل. لم  
سأله عبر: متى حدث ما تصال عنه؟  
قل الرجل: لم يحدث ولكني اسأل عن  
فرد خطر في بالي! وقد ضربة عبر بدمه  
الشهيرة. لأنه فعل ذلك.

وخلاصة القول. ان ما يحدث في مصر  
الآن. مما لا يتفق مع طبيعتها كدولة.  
ولا مع ظروفها وتاريخها. هو امر عريض.  
يجب ان يواجهه بشجاعة التشريعات  
الحقيقية.

بما نواجهه؟

● مواجهة الحقيقية. لا تكون بغیر  
محاورة الباطلة. التي استشرت للظروف  
التي نمر بها. فهي جو الباطلة الذي  
تحميه. نأخذ جميع مظاهر الانحراف.  
اننا نعرف ان ظاهرة الباطلة. ظاهرة  
عالمية. وليست مقتصرة على مصر.  
والعني اعتقد ايضا ان مواجهة هذه  
الظروف. يمكن ان يتحقق بغیر الانتهاج  
الى سلاح قانون العقوبات. أمثل الاش.  
هو ايجاد فرص عمل حقيقية. لكل فاعل  
عليه. ولدينا كل من المشروعات. ويمكن  
تنفيذها واستثمارها محسن الشياء بها.  
وهو امر ليس بالمشحول في نظري.

● وهل تعتقد ان الحالة. الاقتصادية  
خلاقة؟

● سوف اضرب لك مثلا. كنت من  
اوائل المصريين الذين دخلوا ألمانيا. في  
اغلب الحرب العالمية الثانية. وشاهدت

مهما نمرا ان تصوره على. لانه كان في  
مخطط الخلفاء. ان يعيدوا للامنا دولة  
زراعية. لم يرتأ بعد الزيارة الاولى بفترة  
قصيرة. فطوجت بدولة كلفة. وكانها لم  
تتعرض لخراب. وثا ابدت دهشة بان  
يبدء الامر في ذلك الوقت. والله كان  
انسول الأول من ألمانيا. قل ميشاس ان  
لصناعة صانع وليست مصنعا. لقد  
استول الخلفاء على مصنعات التي لم  
تحتلها الحرب. ولكننا انشانا مصنعا  
جديدة على أحدث ما تكون الصناعة. وقد  
قبل العمال ان يعملوا. مع ارجاء تقاضى  
جانب كبير من اجورهم. حتى نتاج  
المصانع وتتحقق لهم ما ارادوا. واصبحت  
ألمانيا الدولة الصناعية الأولى في أوروبا  
● ولكن في مواجهة العنف. للظروف  
ولناخ مختلف؟  
● ظاهرة العنف بسبب الباطلة. ليست  
كسيرة على مصر وحدها. بل انها منتشرة

في كل بلاد العالم تقريبا. وعلى رأسها  
الولايات المتحدة. التي تعتبر انني دول  
للعالم. فلا أحداث التي وقعت مؤخرا في  
لوس انجلوس. قطعة الدلالة. ولهذا  
نادى رئيس الجمهورية بشجاعة صغرية  
الباطلة. لأنها أساس العنف.

وما يحدث في إيطاليا. من عنف ايضا.  
فلمع الدلالة.

● قلت: ولماذا يتخذ العنف عفدا. فقاما  
بذلك؟

● قل: الحق ان الدين الاسلامي يرمي  
كل البراءة من العنف. بل ان الدعوة  
الاسلامية حين بدأت. عني للمؤمنين كل  
منعوق الآلى. ولم يسمح لهم بالقتل الا  
بعد الهجرة للمدينة المنورة. ولهذا  
فذهب الاسلام واضح تماما. والحديث  
المشهور من رأي منكم متكررا فينبهوه  
بيده. فلن لم يمتنع فيلسفة. فلن لم

يستحق عقابه. وهذا  
اضاع الامكان. ..  
هذا الحديث يعلمه  
الناس على غير وجهه  
الصحيح. لأن نفع  
المكتر بايد لا يكون الا  
لنول الامر اما  
بالقصاص فلا يكون الا  
للقتل. والقلب فهو  
لجميع المسلمين.  
ان الشباب للغر  
به. ولأدلى لا يعلمون  
احكام الدين الا  
للنقات. لا يمكن  
لبرين ما يرتكبه من  
الاحمال الجرامية.  
بالاستناد الى الدين.  
لهذا اعتقد ان مهمة  
المثقفين في الدين.  
من الآثار وغیره.  
يجب ان تنحصر في  
توضيح هذه  
المفاهيم.  
واحد فاعل ان  
الشباب الذي يتساقط  
وراء هذه الدعوات  
الباطلة. هو شباب  
يائس. ومغرور ان  
يائس يضل كل فرد  
ليخلص من نفسه.  
ونجد مصادق ذلك في  
مذلة الامان على بن  
ايي طلب. عزم الله  
وجهه. ● قلت: قل:  
انني لأعجب للرجل  
يدخل داره لا يجد  
قودا. كيف لا يخرج  
على الناس شاكرا  
سيلة.







المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢

ولهذا أيضا . فقلت العرب طلب  
الوقت ما تدرى . واتوا على  
الخطب . غوباس قطع يد المارق في  
علم المجاعة .  
وأعده للأكد . بين الإصلاح الحقيقي .  
لناوس وعقول هؤلاء الشيب . لا يمكن  
أبدا بغير الإصلاح الاقتصادي .  
● قلت : ولكن الدولة . لا تزال تلجأ -  
حين الإصلاح - إلى الأس قبل الإقصاء ؟

●● قال : اختلف معك . فكل منصف ي  
أن الدولة تعمل ما تستطيع في  
الإصلاح الاقتصادي . لقد دخلت مصر  
مسلمة حروب مع إسرائيل . تكلفت مالا  
يمكن حصره من الضحايا . ونشطت  
مراكشا . وكان لا بد . لكي تسخر مصر  
انفسها : أن قيد البنية الأساسية .  
ومن الانصاف أن نذكر . أن جهودها في  
هذا المجال . قد حققت النجاح . فلما فكر  
استطاع المليون العسكرية . لدى الولايات  
المتحدة . والمليون العربية والكامل .  
٧٥٠ من المليون المستحقة للدول  
الأوروبية . ولولا كل ذلك لمحدث انهيار  
شديد في الاقتصاد مصر .  
ولكن المعركة لا تزال طويلة .  
ومستمرة .





المصدر : ..... و.....

التاريخ : ٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في مجلس الشعب والثوري



د. هورية مجاهد



د. اسماعيل الجمال

ماجدة محمود

## نعم لقانون الارهاب .. ولكن !!

•• التعديلات  
للمطروحة  
بالقانون كانت  
تدرس منذ  
سنتين واهتمت  
بمنصر الردع  
وفتحة الحبس  
التوبة .

•• في  
الصلوات التي  
لا تجدى معها  
أساليب الحوار  
.. لابد من  
القوة .

د. / "حورية مجاهد"  
عضو مجلس الشعب





المصدر : ...

٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● أطلقت علينا  
التعديلات الجديدة  
بقانون العقوبات  
والإجراءات الجنائية  
محاولة الحد من هذا  
الخطر الزاحف "الأرهاب"  
بشئى صوره . وهو ما  
اتجه اليه المشرع فى  
الأونة الأخيرة من إجراء  
بعض التعديلات أو تقديم  
مشروع قوانين جديدة  
لبعض الظواهر التى  
استحدثت على الساحة  
العصرى ..

● وقد اتجهت التعديلات  
الجديدة فى معلجة الإرهاب . الى  
تحديد مفهومه أولاً والوسائل التى  
يلجأ إليها . والغاية التى يسعى  
ليولغها والآثار المترتبة عليه ثم  
جاء التجريم ليشمل كل من يؤسس  
أو ينظم إدارة أو جمعية أو جماعة  
بغرض تعطيل لحكم الدستور أو  
منع إحدى السلطات العامة من  
ممارسة أعمالها أو الإساءة على  
الحرية الشخصية لمواطن . أيضاً  
استعمال الإرهاب لإجبار شخص  
على الانضمام لجماعة ما . وكان  
تخليط العقوبة من نميب من يؤدى  
دوراً قيادياً فى التنظيمات الإرهابية  
وثانى قواعد الإغواء من العقاب أو  
تخفيفه فى حالات نيلج الجانى أو  
أهزأفه .

● وفيما يتعلق بسرية حسابات  
البنوك . فقد حول المشروع للثائب  
المعلم أو من يفوضه من المحامين  
المحامين سلطة الأسر مباشرة  
بكتشف عن الحسابات والإطلاع  
على من تنسب اليه أصابع الاتهام  
بتمويلها .

● وهكذا نجد أن المشروع قام  
بتغطية جوانب الظاهرة وإحتولها  
قانونياً . أما الجوانب الأخرى التى  
تعمل حولها جدرية لابد وأن نرعاها  
الأساسيات الأخرى لأنها بغير  
حاجة القوانين .  
وبعيداً عما دار من مناقشات  
تحت قبة البرلمان .. نستعرض آراء  
أعضاء مجلسي الشعب والشورى .  
لنتعرف على كيفية مساعدة القانون

على تطبيق مواده . والأول  
المختلفة التى يجب أن يقوم بها كل  
إنسان .. وقبلها نستعرض وجهة  
نظر المستشار "لخروى سيف  
النصر" وزير العدل ..

نيل الغاية  
لايفنى عن شرعية الوسيلة

● بداية يتحدث المستشار  
"لخروى سيف النصر" للثلا ...  
التعديلات المطروحة بالقانون كانت  
تدرس منذ حوالي سنتين من خلال  
لجنة شمت رجال القضاء والنيابة  
وأستاذة من كليات الحقوق ورجال  
الدين والإعلام والأمن القومي .  
والقانون لم يكن وليد الساعة أو ربه  
فعل لحدث معين . وقد أكدت  
التعديلات على عنصر الردع .  
وفتحت باب القوبة لمن يتصلص من  
الجماعة الإرهابية أو يبلغ قبل  
وقوع الجرائم بالاضافة الى أنه  
حدد الفواعل التى تكفل سرعة  
الفصل فى هذه القضايا من خلال  
محام مركزية للنظر فيها ..

● ولود أن نؤكد أن هذا لنجاز  
مراجعة شاملة لملف الإرهاب فى  
مصر بكل أبعاد وصوره والذى  
لوحظ منه استمالة عقول بعض  
الشباب واستمرار العنف والقوة .  
وفرض الآراء بالقوة والإعتداء على  
الأرواح ورجال السلطة .  
● وهل مواد القانون لم تكن  
تتمثل هذه الجرائم ؟  
● قانون العقوبات والإجراءات





الجنائية لم يكن لها تعامل صريح مع جرائم الأرباب. ولم تخصصها بقواعد عقابية. ولذلك كان لابد من افراد المسائل لها نظرا لخطورتها ومشروع القانون اوجب على نفسه احترام الدستور واحد وفقا لقاعدة "ان ثيل الغلبة لا يخفى عن شرعية الوسيلة". وصموا شأن الحل التشريعي لمواجهة حالات الأرباب إسهام في حل المشكلة وليس حلا نهائيا ولا يخفى القضاء المبرم عليه لان هناك سميا كثيرة - اجتماعية ، سياسية ، إقتصادية ، أمنية ، قانونية - لها أيضا دورها ..

● ويرى المهندس "إسماعيل الجمال" عضو مجلس الشورى "دائرة الصلح" .. ان متبعة واهتمام المواطنين بصمود مثل هذه التعديلات واتفاق كل مؤسسي الأحزاب السياسية والمستقلين رغم بعض المتناقضات المصطنعة وهي اصلاح القانون. هذا الاهتمام والاتفاق كد أنه جاء في وقته والامل ان تؤدي هذه المؤسسات الأخرى "تربوية ، دينية .. الخ" دورها دعما لتطبيق الوثيقة لافراد المجتمع ، والعقاب بالقانون لمن يخرج عن الشرعية. واعتاد ان فتح باب التوبة من المسائل التي تخدم القضية ولذلك على حسن النوايا. وان القانون يسعى دائما لتطبيق العدالة وإعطاء الفرصة للممارسة السليمة ..

## الإدارة بالأزمات

● وتقول ا.د / "حورية

سجوب . لاتوجد دولة بها مثل هذه المظاهرة ، مصولة بحدث المفصلة من خلال اجراء استبيان مثلا لان كثيرا من الناس غير راضيين لانهم سلفطين ، غير راضين ، ظالمين اكثر . علينا ان نعلمهم وتقدم لهم حقيقة الامر ونبصرهم بأبعاد المشكلة . فقلقهم الحقيقي لسلام وروحه لتفعله وسائل الاستيعاب "الاسر بالمعروف والنهي عن المنكر" من لاسس الاسلام ، والاسر لابد ان يكون بالمعروف وليس للقوة . والرمول "صلى الله عليه وسلم" لم يكن عنيدا او متفرا ولا ما التفت حوله كل هؤلاء .. لنتقدم من العلاج بالخدمات المتكامل الصيلة . لابد من سياسة مستمرة للقضاء على المنك وعليما ان نعلم انطلقا الرضخ . ان الصف لإصلاح كسياسية دائمة ..

● وتستطيع المكالمة حورية مجاهد قلالة . في مجال المصنث من الشركة والشركاء . علينا ان نبني جسور ثقة بين الشرطة والأفراد بما فهم الجصاصات المتشعبة . وان يتم توضيح ذلك حتى إذا اجابت الشرطة للقوة فهي قوة القانون واصلاح الجميع .. وفي مجال النوعية . على الإحصاء

مجاهد" . أم العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب .. التعامل مع البشر بصفة عامة إما بالقوة أو القانون . قانون العقوبات قائم على قوة القانون . وجهة نظري . ان القانون ليس حلا لكل جذور المشكلة لكنه مطلوب . المشكلة لها أبعادها المختلفة . لابد من معالجة استيعاب العناصر المتلفة وهذا يحتاج لجهد كبير للاستيعاب بفتح باب حوار ، جسور ثقة ونشتر فيه بتأشقة سياسية سليمة وهذه بحاجة لجهود مختلفة من الأسرة ، المسجد ، المدرسة ، لابد ان نعلم ان الجميع شركاء في الدولة وحتى تكون هناك شركة على اسس قوية لابد من التعامل معا على اسس ان الرؤية سليمة . فقلقة أو القهر لا يصلح كسياسة دائمة .. في الحالات التي لاتجدي معها هذه الأساليب لابد من القوة وهي مازالت قوة القانون أي قوة بضوابط .. اما بالقضية لانتكاسة السياسية وكافة أبعاد التفتتة . علينا ان نخدم بعض الأبعاد للتغلب على عناصر عدم الرضا عند البعض كسياسي الاستقرازان بالنسبة لمصاصات الاسلام ، املاذات الثيازيون وفي تجارية ، واقعة حفيظة . وينون







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ يونيو ١٩٩٢

### المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل

ان يعرف ان الاتجاه الحديث في التعامل بين الدول المختلفة الإدارة بالإنترنت - لخاصة للتدخل المباشر من جانب دولة في شؤون دولة أخرى تحدياً لمصالحها . ولأن هناك إدارة بالإنترنت بمعنى تصدير الإنزيمات الدخالية المستمرة ..

● ما هي آثار الإنزيمات التي تلقت تفرق في القانون ؟

● عبر ما يسمى من صحفيات للشرطة "الطبيعية الفضائية" صلاحيات في مواجهة العنف المفرط ان تكون هناك ضوابط فامم من مواجهة العنف بالمعنى استعماله للعناصر التي قد تلجأ الى المتطرفين لأن المؤيدين لهذه العناصر معشنيين . والعبرة هنا باستيعاب هؤلاء . لابد من حملات مكثفة لهذه العناصر وليس المتطرفين بمصلحة عامة ومع وجود القانون بحث جنود الشرطة وليجاد الملوك لها ...

● واكثر ملوك ملوك للفضية طرح في القانون ؟

● فتح باب الفتوى . وهي تدخل ضمن عمليات الاستيعاب التي نتحدث عنها . اما المسألة المسببة "مسألة الاحداث" ومحاسنتهم في المحكم الجنائية . لأنه قد يخرج من التجربة أكثر جنفاً ، خاصة وان الحدث بطبيعته وتكوينه في هذه الفترة يعمل العنف . وهؤلاء ينسحبون تحت مسمى مؤيد وليس جندياً .. يعود ولأن ان القوة - من الناحية - لا تصلح كسياسة ..

● وحول نص المعنى يوضح الاستقلال مدوح ثابت عضو مجلس الشعب "دائرة المنيل" قللاً .. ان القانون شيء مطلوب للمواجهة السريعة لحركة الإرهاب التي بدأت تكون ظاهرة مقلقة للشارع المصري . والمشرع لحرص منها حينما لم يفر لها قانوناً خاصاً ، إنما عرف الإرهاب وفلسفة العقوبة في ظل القوانين الحالية . أيضاً من الأمور المستحبة . ان التعديلات فلتحذ باب الفتوى لكل من يريد ان يراجع نفسه وتلتزم لهم ان يراجعوا انفسهم قبل ارتكابها او حل حوثها او القبض على مرتكبها ويقالعي يحقوا للنصم من الوقوع تحت طائلة القانون لجرام الإرهاب انه لو لم نسا خاصاً بقلبيته يعتبر "الاضرار بقلبيته جريمة من جرائم الإرهاب" وهذا -وإن- مع الاتجاه للفساد لمصلحة البيئة ..

● وهل القانون وحده كاف ؟

● لا القانون وحده يكفي . وإنما تكون هناك مواجهات أخرى . تتحرك اعلامياً دينياً . سياسياً . للفتاء على هذه الظاهرة التي تعذب دوراً في التفكير على فكر الشباب وتجهلهم بالظنون موقفاً غير صحيح من النظام .

### هل القانون ينتج الجريمة ؟

● كصالح سليمان عضو مجلس الشورى يقول -بالفصل- : عندما يدفع المقصر او الدولة قوانين رادعة او صارمة فهذا امر مطلوب . ولكن هل كل قانون ينتج الجريمة ؟ بالطبع لا .. قد يكون أحد عوامل الدواعي ويحدث نسبياً منها ولكن على ان اعرف الأسباب ولماذا تلتفت وتكثف معالجتها . ليس بالقانون ولكن بمعالجة الأسباب . ووضع العوامل التي تهد منها . ولأنه لما ساعد لكنا ان تفهم لان هناك نسبة من الشواهد بحجة الى لقون وهذا يعني دور الدواعي .

● وكيفية العلاج ؟

● يأتي من التعرف أولاً على الظاهرة . واسمى للتفرع بين قطاعات الشباب لأنه قد يكون

الطبيعية القوية . المدرسة وهوها .. الخ .. ولهذا لابد من أهمية وضرورة معالجة الأسباب من الجنود وبشكل قاطع ..

● ويضيف د . ثنية الحفاني رئيس مركز لسياب الجزيرة . وهو مجلس الشورى الى مسجل قللاً ... القانون دعوى مجتمعية تتمثلها الظروف وتوجيه الممارسات التي أصبحت بالخروج على المألوف في الإعتداء على الحريات وترويع المواطنين .. ولقد كانت الدعوة الى إبراء من يعترف او يسهم في مخرفة الجناة رغم مشكلاتهم لهم لئلا ان المشروع ليعنى التكسير حتى يسلخين اندرجوا ولم يخطأوا . وحتى الذين لخطأوا ويحاولون ان يعودوا الى صلاية التعريف . أيضاً هي دعوة للمفعل على الحدود لك صورت بعض لجهة الاعلام الخارجية ان مصر لم تعد بلد الأمن محلاً على السياسة . لك أصاب المجتمع كثير من الألق . وقد كنت في فرنسا منذ اسبوع وسألتني البعض . هل انت صمام . نعم . صافى . هل يدعو الاسم للقتل ؟ فقلت اجابتي لا . طبعاً . لكن سؤاليهم . من الذي يقتل في مصر إذن ؟ وهذه مشكلة ..

● وهل تعتقد اننا بحاجة دائماً لقوانين ؟

● القانون . وسيلة لحل مشكلة قد تكون طارئة . او يرى فيها المجتمع من خلال مقابلة سواد في الأجهزة التنفيذية وهي الحكومة او التشريعية "فمذب وشورى" ما يصون امن المجتمع . ولا اعتقد ان القانون وحده يكفي . لكن هناك مؤسست أخرى عليها واجب الوقتية . التصدير . التوقيض من خلال الحوار .

● وتنتهي الآراء . ويبي أن تقول . ان هناك من ريد إلغاء المنظمات ان القانون يمس الحرية الشخصية للمواطن . وان الشرطة حُصِّلت على صلاحيات كبيرة . بالإنزيمات الى أنه الى من سبيل خلع قوانين المتسلسل .. هكذا قللاً ..





المصدر : الإمram الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**النص الكامل لقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢**

بتمديد بعض نصوص قوانين العقوبات ،  
والإجراءات الجنائية  
وإنشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية المسائل  
بالبنوك ، والأسلحة والذخائر





والحقوق العامة التي تطلبها الدستور والقانون ، أو الإضرار بوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، ويعاقب بالانضال الشائكة الموقته كل من تولى رعاية ، أو قيادة

مافيهما ، أو أمدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالفرض الذي تدعو إليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العضوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة . مع علمه بأغراضها

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى لأغراض المذكورة في الفقرة الأولى . وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محصلات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم إذا كانت ممددة للتوزيع أو لأطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعيت للاستعمال ولو بصورة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

#### المادة ٨٦ مكرراً (١) :

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة المؤبدية ، إذا كان أو الانضال الشائكة المؤبدية ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بالذات بالعقوبة كل من أمدها بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أسلحة أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية  
قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه .  
وقد أصدرناه

#### ( المادة الأولى )

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى قسمين ، الأول ويضم المواد من ٨٦ إلى ٨٩ ، والثاني يضم المواد من ٨٩ مكرراً حتى نهاية مواد هذا الباب .

#### ( المادة الثانية )

يضاف إلى القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المواد التالية

مادة ٨٦ - يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بنظام الحكم أو تهريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالأشخاص أو الممتلكات أو بالأموال أو بالمعاني أو بالانحلال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور المداة أو معاهد التعليم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

#### مادة ٨٦ مكرراً :

يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بإيابة وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات





وتكون العقوبة الاعدام إذا وقعت للجريمة موضوع السعي أو التخضير أو شرع في ارتكابها

### المادة ٨٦ مكرراً ( د ) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل مصري تعاون أو الذبح -بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة . بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو الذبح بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أو كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التخريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها جنسية ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر . وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبدية إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

### المادة ٨٨ :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري ، أو المائي ، معرضاً سلامة من فيها للخطر . وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبدية إذا استخدم الجاني الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل للوسيلة أو خارجها . أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته . وتكون العقوبة الاعدام . إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

### المادة ٨٨ مكرراً :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح ، أو احتجزه أو حبسه كرمينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أرائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مرة من أي نوع

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة . الانضغال الشاقة المؤقتة . إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق . أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة . أو الشرطة

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات . إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق

الأغراض التي تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل نور العبادة . أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة . أو الشرطة . أو بين أفرادها .

### المادة ٨٦ مكرراً ( ب ) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤبدية كل عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً ، استعمل الإرهاب لاجل شخص على الانضمام إلى أي منها . أو منعه من الاتصال عنها وتكون العقوبة الاعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .

### المادة ٨٦ مكرراً ( ج ) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤبدية كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصبة يكون مقرها خارج البلاد أو باحد من يعملون لمصلحة أي منها . وكذلك كل من تخبير منها أو معه ، للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر . أو ضد ممتلكاتها . أو مؤسساتها . أو مؤلفاتها . أو معتقباتها الديبلوماسية . أو مواطنها أثناء عملهم . أو وجودهم بالخارج . أو الاشتراك في ارتكاب أي مما ذكر .







المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ يوليو ١٩٩٢

رأى الوزير المختص أنها لازمة لمبتكرة  
تتأهلها في مكافحة الإرهاب

ويعاقب بذات العقوبة كل من سكن أو  
شرع في تمكين مقيوس عليه في الجرائم  
المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة  
المؤبدة ، إذا استخدم الجاني القوة أو  
النفك أو التهديد أو الإرهاب أو اتصف  
بصفة كاذبة ، أو قرى بدون وجه حق ، بزي  
موظفي الحكومة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا  
صدوره عنها أو إذا نشأ عن الفعل جروح من  
المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١  
من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة  
أثناء تاديبه وتقيظها في إخلاء سبيل الرهينة  
أو المقيوس عليه  
وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نجم عن  
الفعل موت شخص .

### المادة ٨٨ مكررا ( ج ) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة ( ١٧ ) من  
هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من  
الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عد  
الأحوال التي يقر فيها القاتلون عيوباً  
الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة  
فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال  
الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال  
الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة  
التي لا تقل عن عشر سنوات .

### المادة ٨٨ مكررا ( د ) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في  
هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة  
المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير  
الآتية  
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة  
محددة .  
٢ - الإزام بالإقامة في مكان معين  
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .  
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة  
التدبير على خمس سنوات .  
ويعاقب كل من يخالف التدبير المعموم  
به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

### المادة ٨٨ مكررا ( هـ ) :

يعلى من العقوبات المقررة للجرائم  
المشار إليها في هذا القسم كل من يسافر من  
الجنسية بإيلا عن السلطات الإدارية أو  
الضمانية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل  
البدء في التحقيق . ويجوز للمحكمة الإعلاء  
من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام  
الجريمة وقبل البدء في التحقيق

### المادة ٨٨ مكررا ( أ ) :

مع عدم الإخلال بآية عقوبة أشد ، يعاقب  
بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على  
أحد القلائم على تنفيذ أحكام هذا القسم  
وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه  
بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها  
معه أثناء تاديبه وتقيظته أو بسببها .  
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة  
إذا نشأ عن التمرد أو المقاومة عماه  
مستديمة ، أو كان الجاني يحمل سلاحا أو  
قام بخطف أو احتجاز أي من القلائم على  
تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجته أو أحد  
من أصوله أو فروعه .

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن  
التمرد أو المقاومة موت المجنى عليه

### المادة ٨٨ مكررا ( ب ) :

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦  
و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ ( د ) من هذا القانون .  
على الجرائم المنصوص عليها في هذا  
القسم  
ويراعى عند الحكم بالمصافرة عدم  
الإخلال بحقوق الغير حسنى التبة  
وتخصص الأشياء المحكوم قضائيا  
بمصادرتها للجهة التي قامت بالضبط ، متى





نصاها الاتيان  
المادة ٢ (فقرة ثانية)  
وتخصص محكمة أمن الدولة العليا  
المشادة بدائرة محكمة استئناف القاهرة -  
في دائرة أو أكثر - بنظر الجرائم  
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب

الغني من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص  
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية ، كما تخصص أيضا  
بالفصل فيما يقع من هذه الجرائم من  
الأحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة  
سنة وقت ارتكاب الجريمة ، ويطبق على  
الحادث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم  
أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
الأحداث ، عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و  
٣٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٢ منه ويكون للنسبة  
العامة جميع الاختصاصات المخولة  
للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

#### المادة ٧ مكررا :

استثناء من أحكام العادة السابقة يكون  
للنسبة العامة في تحقيق الجرائم  
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب  
الثاني من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات - بالإضافة إلى الاختصاصات  
المقررة لها - سلطات قاضي التحقيق  
وسلطة محكمة الجناح المستأنفة متعقدة في  
غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة  
١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وللتقيد بالنسبة العامة في مبحثها  
التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشمل  
إليها في الفقرة السابقة يفيد الطلب  
المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من  
العبث .

ويجوز لها ذلك إذا سكن الجاني في  
التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي  
الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة  
أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة

#### ( المادة الثالثة )

تكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته  
على خمس سنوات في الجرائم المنصوص  
عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨  
و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من  
قانون العقوبات إذا ارتكبت أي منها تنفيذا  
لغرض إرهابي

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات  
المقررة في المواد ١٠٩ و ١١٢ و ٢١١ من  
قانون العقوبات ، كما يضاعف الحد الأقصى  
للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون  
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا  
لغرض إرهابي .

وتكون العقوبة الانشغال الشاقة المؤقتة  
أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٢٢٦ تنفيذا لغرض إرهابي .  
فإذا كانت مسبوقة بإصرار أو ترصد تكون  
العقوبة الانشغال الشاقة المؤبدية أو  
المؤقتة

وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت  
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٤  
تنفيذا لغرض إرهابي .

#### ( المادة الرابعة )

تضاف الجرائم المنصوص عليها في  
القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب  
الثاني من قانون العقوبات إلى الجرائم  
الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .  
من قانون الإجراءات الجنائية .

#### ( المادة الخامسة )

يضاف إلى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠  
بإنشاء محاكم أمن الدولة فقرة ثمانية إلى  
المادة ( ٢ ) ، ومادة جديدة برقم ٧ مكررا .





### ( المادة السابعة )

يستعمل بنصوص المادة ٢٨ . والفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . والبند الحادي عشر من الجدول رقم ( ١ ) ببيان الأسلحة البيضاء المرفق به النصوص الآتية

#### مادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من اتجر أو استورد أو صنع بغير ترخيص الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ( ١ ) .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . كل من اتجر أو استورد أو صنع . أو أصنع . بغير ترخيص سلاحا ناريًا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ( ٢ ) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مضافا نص عليه في البند ( ١ ) - من القسم الأول من الجدول رقم ( ٢ ) .  
( ٢ ) . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية إذا كان السلاح مضافا نص عليه في البند ( ب ) - من القسم الأول أو في القسم الثاني من الجدول رقم ( ٢ ) .

### مادة ٣٥ مكررا ( فقرة أخيرة ) :

يسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إخراج الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

ويكون لمأمور الضبط القضائي إذا توافرت لديه للائل كافية على اتهام شخص بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن يتخذ الإجراءات التحفظية المنصوص . وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن تاذن له بالقبض على المتهم وللنيابة العامة في هذه الحالة ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصحيفة أمن المجتمع أن تاذن بالقبض على المتهم لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمح أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله إلى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوب في ظرف اثنتين وسبعين ساعة من عرضه عليها . ثم تقرر بحبسه احتياطيا أو إطلاق سراحه .

### ( المادة السادسة )

تضاف إلى المادة السابقة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك فقرة أخيرة نصها الآتي

ويكون للذئاب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين أن يامر مباشرة بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأرباح أو الخدائن المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون المشار إليه أو المعاملات المتعلقة بها . إذا قضى ذلك كتحقيق حقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات





المصدر : **المرامم المصطفى**

التاريخ : **٢٠٢٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رابعاً - بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

( أ ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

( ب ) البنادق الآلية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته

المبنية بالجدول رقم ( ٤ ) المرافق . أو  
كائنات أو مخفضات المصنوت  
والتيسكوبات التي ترتكز على الأسلحة  
المذكورة

البند الحادي عشر من الجدول رقم ( ١ )  
بيدبان الأسلحة البيضاء

٣ - البيلط والسككين والجنائزير والسنج  
وأي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على  
الأشخاص دون أن يوجد لاحترازها أو حملها  
مسوغ من الضرورة الشخصية أو  
الحرفية

( المادة الثامنة )

يضاف إلى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤  
المشار إليه جدول جديد برقم ( ٤ ) نصه  
الآتي

## الجدول رقم ( ٤ )

### الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق  
ذات الماسورة المصنولة من  
الداخل :

١ - الجسم المعدني

٢ - الماسورة .

ثانياً - بالنسبة للبنادق  
المشيشخنة والنصف آلية :

١ - الجسم المعدني ( الطرف ) .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات  
بكافة أنواعها :

( أ ) مسدس بخزنة :

١ - الجسم المعدني .

٢ - المنزلق

٣ - الماسورة

( ب ) مسدس يساقية

١ - الجسم المعدني .

٢ - الإكزة ( الساقية ) .

## ( المادة التاسعة )

مع عدم الإخلال بإحكام قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشأن حالة الطوارئ وبإية عقوبة أشد  
ينص عليها القانون العقوبات أو أي قانون  
آخر ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا  
القانون .

## ( المادة العاشرة )

١ - لاتقام الدعوى الجنائية ضد من انتمى  
بإية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو  
العصبيات المنصوص عليها في المادة ٨٦  
مكرراً عقوبات ، إذا باهر خلال شهر من تاريخ  
العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو  
سلطات الأمن بانضمامه عن التنظيم وتوافقه  
عن مفرسة أي نشاط فيه .  
كذلك لاتقام الدعوى الجنائية الناشئة  
عن حيازة أو إحراز أسلحة أو ذخائر أو  
مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو  
وثائق أو أموال بما يرتبط بتنشيط التنظيم  
إذا باهر الحظر أو المحرز من تلقاء نفسه  
بتسليمها إلى النيابة العامة أو سلطات  
الأمن خلال المدة المشار إليها في الفقرة  
السابقة .







الأمراء

المصدر :

٢٧ محرم ١٩٩٢

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولايسرى ما تقدم على الحالات التي بدأ  
فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى  
الجنائية

### ( المادة الحادية عشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،  
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ  
نشره .  
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كلان من قواها .

( حسني مبارك )

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ المحرم  
سنة ١٤١٢ هـ - الموافق ١٨ يولييه سنة  
١٩٩٢ م .





**الامانة العامة للشباب ترفض قانون الارهاب**

[illegible][illegible]





المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### «هدوءة»

○ جلسات مجلس الشعب خلال الأيام الماضية في انعقادها فيها ثلاث من القوى السياسية خلال الدورة الحالية فقد ناقش المجلس أهم قانونين يحميان جميعا من الإرهاب والأرهابيين وحمي مجرمو المجتمع من الشخصيات العامة الذين تسلكوا وأصدا وراء الآخر بيده الإرهابيين ويحمي رجال الشرطة الذين يسيرون ويصطادون على أعداء والذين تسلكون بعضهم شعبا لهذا الإرهاب والتمسك من الملتزمين لهذا القانون إلا ومن حرية الفكر .. وحرية الرأي التي لم تكن إلا الآن في عهد الرئيس مبروك . فلا يمكن أن نكس ونكفون بعض من أجل الإرهاب والأرهابيين .

○ لكأنك أن بعض الاستجوابات التي تعرض في مجلس الشعب لاستجوابها أغراض شخصية أو خلاف شخصي بين العضو مالم الاستجواب .. وبين الوزير أو الشركة وهذه القضية أعطاها وزير الداخلية عند مناقشة الاستجواب . الخدم من النائب جمال غريب عن حديث القسام شائق أنبل بواسطة بعض العاملين في شرطة المخابرات المصرية والاستيلاء عليه .

ولأنه بأسفة .. يغترب مصر مصحة مصر وسعينا يجب أن تكون مبعدة عن كل العنف والتخلفات الشخصية حتى لا يسطر الاستجواب ونحن صورة النائب أمام الشعب .. واستطيع أن أقول أن سمعة مصر مزلات وخير .. والآن أن مقلقه وزير الداخلية غداة سطحت بأن تدخل

الشعباني تشايف إلى ٣ مليارات . وأن طاع الميلحة أصبح موريا رئيسا لجزيرة المعلومات أصبح مائه في الخطة ○ القولوا للمرة الثانية بإسداء ياتوب لإيجب أن تكلوا بالانتماءات حياة أجود الرعية في تصفية مستويات شخصية ○ الدكتور فحي سرور رئيس مجلس الشعب ونائب دائرة قصيدة زيات . اعترض بقصة من على أنفسهم على الزيادة التي طغيت بها الحكومة وهي العشرة قروش في أسعار السكر .. لصالح التامين للمصري للملكة . اصوبلي الدكتور فحي سرور لأنه تحدث كطالب عن منطقة شعبية وهي السيدة زينب وقال يجب تواجده الناس وتراجع أسعار سلعة يستخدمها عدد كبير من الشعب .

برأى الدكتور سرور لأنه ثبت أنه نائب شعبي .. وأيس كعصى نواب الأرسنراطي

○ لأول مرة في مجلس الشعب وفي عهد فحي سرور يعان من رحلة إلى أنجلترا وأيتا في الصحف للصفحة الإخبارية دون دعم مدى من المجلس في الدورات السابقة . بأن مجلس الشعب يستعمل نصف تكاليف الرحلة للنائب . وهذه سياسة جديدة لمجلس الشعب وإنه من خلالها أن أمال الشعب ليس للفتح . . والى على يفتخر . . يفتخر من جيبه . .

لعل عبد السلام





## مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان !!

منذ أيام معدودات صدر قانون مكافحة الإرهاب .. والرهات للحكومة في جوفه رغبته في فرض مزيد من التحكم والسلطو والطغيان .. وكلفت من اتجاه غير محمود يتمثل في تجريد القانون من طهارته .. فاضلحت آل القوانين سيوة السمعة لقانونا جيدا أكثر سوءا وأقصد فثقا .. حتى صار ذلك القانون في حقيقته تقنيا للاعتقال .. أو اعتقالا للقانون .. وسلبت قوة الطغيان واختلقت قوة العدل ..

يتحصنون به .. فليعلموا جميعا أنهم لن ينجوا من سيد الخلق المصوم من الزلل والخطأ .. ومع ذلك يتكلمون أم الله سبحانه وتعالى أن يحكم بين الناس بالفعل ..

### هل نسيينا !!

إن طهارة القانون .. واستقلال القضاء .. يشكلان الدعامة الوحيدة لسيادة قوة العدل .. وهما دليل حضارة الأمة وراشدها .. فلماذا كانت الدولة أكثر حرصا على سيادة القانون الظاهر دون الخبيث .. وعلى استقلال السلطة القضائية .. لتكون الدولة أكثر حرصا على مواجهة كل ما يمسها على وجه التحديد .. فلا حضرة .. ولا كرامة .. ولا عز .. بل ولا وجود .. ولا كيان بغير قانون طاهر .. وقضاء مستقل .. فكل ما يصيب الدولة من كوارث .. وما يلحقها من هزائم .. وما يتركها من فواجع كان القانون الخبيث .. وسيادة الطغيان عنه مسئولا ..

إن تاريخنا المعاصر يروي لعدداً ضخمة من طغيان قوة الاستبداد على قوة العدل بما يؤدي إلى السلب باستقلال السلطة القضائية والانتقاص من سلطانها الذي ينبغي أن يسود كل شأن من شئون العدالة .. هل نسيينا تلك المحاولة الرخيصة في أوائل عام ١٩٥٢ عندما عرضت الحكومة في قضية مصر زبالة مريبهم ومد من تقاعدهم إلى خمس وستين سنة بدلا من الستين .. ثم تبين

أن على كل من جرم أن يرد أن القوة التي يتحصن في يديها بها ويؤمها هي قوة العدل الذي يحفظه للناس .. فلحكم القوى بعله القوى من أن يطأ إلى سياسة .. وأما القوى بطغيانه فإنه اضبط أن تكون له سياسة .. فططعية جبان لأنه من الجبان أن يتجرأ حكم من عمل فرض عليه الشقاق الكنه .. والطغية جبان لأنه ليس لجبان من قوة الطغيان أمام قوة العدل .. وأنه لا يجا إلى الكسوف إلا خلف .. ولا يستعين بقوة الطغيان إلا لا يؤمن بقوة العدل .. تلك القوة التي تعصم النفس البشرية من السقوط والزلل .. وتحول بينها وبين أن تميل مع الفرض والهوى .. وتطهرها من



تكم

خصمت

الهواري

الحكم والسلطو والبغضاء .. أن على كل من حكم أن يرد أنه إذا استسلم حكمه استسلم المجتمع .. وإذا أخفق ميزان استلمه مع ظلم .. ولا حل مع استبداد .. وإذا كان من الحكام من يتوهمون أنهم خالقون في سلطان الحكم .. ويريدون في شعوبهم طغياناً من يش

أن للضياء نسبية لا يجدها إلا بسبب ظلام .. وأن له مكانته الرابضة التي لا يتزاع فيها إلا كل طغية وجلا .. فلا كرامة لامة لا يمان فيها الضياء ورجله .. والويل لامة يغيب عنها سلطان العدل .. وأو كان يحكم أن يكتب لشعبه الامجاد لحرص على أن يحلق للسلطة القضائية استقلالها .. فإن نظاما يقوم على الاستبداد بذلك الاستقلال هو نظام يقوم على الظلم ومخلة الله .. وأن نظاما يقوم على الظلم والظفر والبطش والاستعلاء والمساس باستقلال القضاء .. هو نظام فاسد من حيوط الضمير ..

إن على كل من حكم أن يرد أن عملة ظلمه في قوة العدل الذي يريسه .. وليست في قوة طغيان تقوم أنها تحمي .. وأن قوة العدل أن تتوافر إلا أن تتم السلطة القضائية بفضيلة استقلالها .. وأن تتواجد تلك الفضيلة في نفوس كل رجلا .. فلا استقلال لتلك السلطة مع طغيان في سلطة أخرى عليها .. وإلغرها كذلك أن القوة التي ينبغي أن يقوم عليها نظامه ليست في سلاح أحد في مواجهة شعبه .. وإنما هي فيما يفقه من عدل يسال عنه أمام ربه .. فلو العدل قوة أمية .. ومخالفة أمية تستغل بها رعيته .. أما قوة الطغيان فلها قوة ثلاثة خلافة لا تحمي حاكما وأو اعتمد بالبرج الشديدة .. أو اعلى عرض طغيان ..







المصدر: الإبرار

٢٧ يوليو ١٩٦٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

القضاء مصر القراء ان ما تعرضه الحكومة محمول على رغبة شريفة كآفة وهي مد من الستين لوكيس محكمة الجنائيات الذي جاء به الحكم بإعدام الاستاذ / أحمد حسين رئيس حزب مصر القاء - رحمه الله - فيلور القضاء ويقضيون على تلك المحولة المفضوحة .. وسرعان ما تتراجع الحكومة وتكفّر .. وتبوء بكل خزي وعلى ..

هل نسيينا الصو ان الاجرامي الذي وقع على المفور له الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة عام ١٩٤٥ .. اذا تصدت له مجموعة من المايجورين دفعت بهم الحكومة للاعتداء عليه .. وما كان ذلك الاعتداء في حقيقة الا اعتداء على كرامة القضاء بصورة بشعة ومستهجنة ليس لها مثيل في تاريخ القضاء المصري .. بل ان مثل هذا الاعتداء لا يحدث الا في دولة هجيبة لا يتحكم فيها الا طغاية وجلاء ..

وهل نسيينا يوم ان تسويت السياسة - كالحريه - الم محراب القضاء القفس .. فقلت تنظيما مبريا من بعض الاشخاص المحسوبين على القضاء لثقا وزورا .. ولا يزينون على حد اصابع القدم .. لولئك الذين تكلمت ضمايرهم .. وتخلوا عن رسالتهم .. فذلت عنهم رسالتهم .. وهانت عليهم انفسهم في كتابة تقارير مزورة ضد زملاء لهم اظهر ابرار من العاقبين في محرابهم ويتعبدون .. وتتلقى سلطة الطغيان تلك التقارير الاجرامية الاثمة وتتخذها ذريعة للاطاحة بكرامة القضاء واستنكاه ..

وهل نسيينا يوم ان استصيرت الحكومة عام ١٩٥٥ القانون الاتم رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٥٥ .. وتحويل مجلس الوزراء ( السلطة التنفيذية ) سلطة اعلية تعيين من ترى تعيينه والخلص من كل من قضى بالحق ضدها ..

وهل نسيينا ذلك القانون الشيطاني المشؤوم رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي عصف بالسلطة القضائية عصفا .. ونسف ثقة الشعب في قضائه نسفا .. بل قضى على ثقة القضاء بانفسهم .. يوم ان كان ينتزع القاضي من

محرابه بجره قلم .. يوم المذبة الاثام الكتيب الذي اطلقوا فيه السند فكان بحق سيد للشهداء .. وعلينا نضمد الجراح التي اصبحت مصر العدالة من جراء هذا التصرف الجنوني الاحقر .. واستنكرت مصر كلها هذا التصرف غير المستول ..

هل نسيينا ذلك كله ام نحن عنه غافلون ؟ .. ان علينا ان تقدم تلك الماسي لتكون الذكرى دائما لمزيد من الايمان باستقلال السلطة القضائية .. وبانه لا عاصم لمصر من السقوط والتدري الا بتحقيق ذلك الاستقلال استقلال حقيقيا .. وبان يزول كل تواجد واشرف من جانب السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ..

يا قوم ان اردتم مصرنا الحقة ان تحيا .. فان حيلنا في دعم قوة العدل وميكنه .. وان تسزل وتخشى قوة الطغيان ..

#### في الصميم

\* \* انتان يخالفان من قلقة للنظام .. اللص والحكمم الظالم .. \* \* ترد الشعوب وتقول .. ان الشمس ابدا لا تزول .. انما تنحني وقتا فتصحو ابدا في ساحة الاول ..





المصدر: الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢

## رسالة

لستنا بحاجة إلى قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب إنما نحن بحاجة إلى حكومة قوية تعمل القوانين القائمة .. حكومة أعفهاها متعلقون بأهداف الحضارة بلطفون بمكة مصر وحضارتها وليسوا مجموعة من الدرويش واليهود في الولاء . ويتسحدون بالأشربة . ويستجذبون بلواشي . ويظنون من السيد البنيوي أن يحرسهم من الأرهباب وأن يتصدى للأرهابيين !!

لقد خرجت علينا الحكومة المؤقتة بتسريع جديد لمواجهة الإرهاب مع أنه لو كان هناك من يخطط أو على الأقل يفكر لاتضح له أننا لستنا بحاجة إلى هذه التشريعات وإنما نحن بحاجة إلى من يطبق التشريعات الموجودة بالفعل والتي لا تطبق ولا ترى لماذا إذن وضعت ، لفقنوا المعلومات بعلم في المادة ٨٩ بالأعداد لكل من ألف عصية علمت طلبة من السكان أو قوتت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين وكذلك كل من

تولى زعامة عصية من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة . وتحالف أيضا بالانتماء للشركة المؤيدة أو المؤقتة من إنضم إلى هذه العصية بنون أن يطبق في تأليفها ولم يتخذ فيها قيادة . هذا بالإضافة إلى أن قانون الأحزاب ينص في مادته ٢٢ على أن يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام هذا القانون تنظيمًا حزبيًا غير مشروع

ولو كان مستمرًا في وصف جمعية إرهابية أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق عليه ولكن المعلومات بالانتماء للشركة المؤيدة أو المؤقتة إذا كان للتنظيم الحزبي غير المشروع معاقبة لنظام المجتمع أو إذا طابع عسكري أو إذا ارتكب الجريمة بناء على تخبير مع دولة أجنبية !!!

لحكومة تحت يدنا كل هذا هل هي بحاجة إلى قوانين أخرى ؟ أم أن هذه التعديلات وضعت لتكميم الأفواه وتاديب وإذلال جميع فئات الشعب وكل من يرفع صوته بكلمة لا !!

ليس غريباً أنها السادة أن التعديلات الأخيرة تعاقب بالانتماء للشركة المظنونة !!

إن كتاب هذه المسطور يختلف مع الجماعات الإسلامية وه كونه رأي المخالف لهم من خلال إطلاعهم على كثرهم وتاريخهم والاستماع إليهم ، وإيقال في ترويض القانون المؤقت والسادة أعضاء مجلس الشعب بما فيهم

إلى ٥٠ ٪ على الأقل ومن يمكن الشطب بقدر كاف يمكن أن تتعرف على أفكار الجماعات المظنونة لكي تزد عليها وتتشف زيفها وتتصدى لها إذا كان قانونكم يخطر نفس الأفكار ويعتبر ذلك جريمة !! هل سترأها مكتوبة في الشفان ؟

.. لم تلجأ إلى مصدر وحيد ومرجع واحد وهو تقارير السادة المخبرين إنني أعلم أن الكثيرين ممن قيدوا هذه التعديلات يموها لأنها سوف تطبق على أعدائهم . ولكن الترخ علمان أن الإرهاب أيا كان مصدرة - سواء إرهاب السلطة أو إرهاب الجماعات - مثله مثل الأسيرى تظلمه في إتجاه فينتشي في كل إتجاه . وإنه يساعد أن يوجه إلى مصر حدود ولكنه سوف يرتد إليك في النهاية

وستتذكرون ما القول لكم والعرض امرى إلى الله إن الله بصير بالعميد .

بيليم عزوز





المصدر : الأهرام - ر

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سؤال ؟

نحن لانراض قانون الأرباب اذا كان الهدف منه هو مكافحة الأرباب . نكل ما يمكن صلو المجتمع هنا . نبدع بالمعشرة ونشرب تعليم . سلام لهذا القانون اما ان كان الهدف من هذا القانون هو انه الديمقراطية . والشعلة الربى والخوف في نفوس الأربابيين وغير الأربابيين هنا . نقول لا ونراض هذا القانون حتى وان كان المدن كبيراً فنحن على استعداد تام لاسد هذا الثمن وان كان قليلاً .

اول من ظن طبعه قانون الأرباب من الزملاء الصحفيين هو الزميل « هاشم عبدالنعم » الصحفي بالقلم وعندما سكنت هل لم القبح عليه في « مبروط » ممسكاً بمذبح رشاش .. نقول لا قلت وعلى جريمته ؟

لقولاً هو منهم بالحق على كراهية النظام ومن جنة اللحظة والقلم يرتجف بين أصبعي لا خوفًا معاذ الله إنما حتى لا يصيبني لوما بجهالة فاصبح لنا من الناعمين لهذا لتسبب الكنى ان يكون هناك

توضيح وتجديد دقيق غواد هذا القانون وخاصة أنها مطبقة جدا « ولولم يكن » ويمكن ان تنطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى كاتب هذه الكلمات اذا متعرض بالثقل لأحد السادة لكبار داخل النظام فان قلت ان الزراعة في عهد يوسف

واي لا وصفت في زراعات مصيبة وهامة الى اسوأ مستوى لها طوال هذا القرن فانه من الممكن ان انهم بالحق على كراهية النظام وان كنت أن المهندس المغاضل عبدالهادي قد تبنى بعد اجراء اموال وزايقه عندما كان وزيراً للبريد في النظام هنا . يمكن ان يتم القبض على والأرباب هو الحق على كراهية النظام .

هذا الاتهام واسع ومبسط ويمكن ان ينطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى « لهادي المنقار » الذي سميت في لمر هذا لزمان يمكن ان يوجه اليه نفس الاتهام الذي وجه الى الزميل « هاشم عبدالنعم » بل يمكن ان يوجه الى الاطبية العظمى من هذا الشعب وخاصة شباب الطبلة والوظائف الشرفاء والمرضى الفقراء لهؤلاء جميعا اذا متعاطينا معهم يمثل هذا القانون فسوف يجد المجتهدون ان مواد قانون الأرباب يمكن ان تطبق عليهم والامثلة على ذلك كثيرة ولا يمكن حصرها

القول والأوراق على الله وكذلك الاعتراف لكل صاحب سلطة في هذا البلد لأم يطبقهم قانون الطوارئ والقانون العيب وترسلة « كلفوتين » للقيادة للحريات لصحيتكم وحماية بقلكم فجلتم بقانون للأرباب .

الذي يحدث في مصر موجود في كل بلدان العالم وأسوأ وحدا أصعب يدعة الأرباب ومع ذلك لم يطبق في هذه البلدان قانون الطوارئ أو الأرباب لأنها « حكومات ديمقراطية تخدم مصالح الاطبية العظمى من الشعب اما هنا فان كان هناك نصيحة منحصصة يمكن ان تكتم الحكومتنا - المائرة فان القول لا « انلقوا على لصبريين كل الاموال التي تنقل في الأمن وحميتكم وان يكون هناك لرباب »

هشام طنطولى





المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨-٢٩ أفريل ١٩٩٢



لجنة قانونية  
برئاسة  
الجمهورية:  
**تعديلات قانون**  
**الإرهاب باطلة.. لأنها مخالفة**  
**للدستور**







النشر وخدمات الصحافة والمعلومات

التاريخ:

٢٠٠٢ - ٢٠٠٢

# زيادة مدة الحجز إلى «٧٢» ساعة يعرض المواطنين للإكراه والتعذيب

## اللجنة تؤكد: لاحل إلا بالمواجهة السياسية والاقتصادية والدينية

تقرير يكتبه:

محمود بكري

التعديلات بأنها تعالف مواد صريحة في الدستور، مما يعنى إمكانية الطعن قضائياً عليها.. وأشارت إلى أن المحكمة الدستورية العليا سوف تصدر.. ولا شك.. أحكاماً تؤكد على صحة النصوص الدستورية في هذه التعديلات. واعتبرت للذكورة أن التتبع الجديد لا يزيد من غرض مكافحة الإرهاب، بقدر ما يؤدي إلى إفساداً تشريع غير متكامل القوام إلى التشريعات الخاصة في هذا الشأن.

### تقييد حرية المواطنين

ولمحت المذكرة ماورد في التعديلات المتعارضة مع المصالح على النحو التالي: «التقييد على حريات المواطنين.. وأوردت بهذا الشأن أنه لا كانت حرية الدستور الأساسية الحفاظ على حريات المواطنين ودعمها، سواء كانت تنطبق بحرية الرأي، أو حرية التنقل، أو حرمة الأسرة الشخصية، ولا كانت حرية الدستور لارتباط هذه الحرية بكرامة المواطن وإسلامها الثقل الذي يهمله لأن يكون فرداً منتجاً في المجتمع، فإن التشريع التي ينادى على حريات المواطنين، تنقل في أن أمر القيد الذي تصدره النيابة بمدة سبعة أيام، يوم، ولا كانت تحقيقات النيابة هي الوسيلة الأولى لمعرفة ما إذا كان الشخص مداناً في ارتكابه لأفعال إرهابية، أو غير محال، وكانت هذه التحقيقات

أثارت التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية استياءاً شديداً في الأوساط القانونية الحكومية.. حيث أعدت إحدى الجوانب القانونية التابعة لرئاسة الجمهورية رؤية معارضة للموقف الحكومي، كما انسحب ثلاثة من أعضاء القانونيين من أعضاء تلك اللجنة احتجاجاً على تلك التعديلات.. وكانت تلك اللجنة قد كتبت بوضع للتعديلات ثلاثة استجابة لطلب اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية.. إلا أن وزارة الداخلية رأت أن تلك التعديلات قاصرة على مواجهة الجماعات الدينية، ولا تحقق الغرض المطلوب منها.. وفي ضوء ذلك عكست الحكومة على إعداد التعديلات الأخيرة، مجلس الوزراء والمخاطبة لعضائها تلك التعديلات في لوبي قانوني، وجرى تكليف وزارة العدل لتقول مساهمة للتكيف والموافقة.

وتشير الملاحظات إلى أن اللجنة الدستورية الخاصة بالنسبة لرئاسة الجمهورية أعدت - من جانبها - مذكرة رفعت إلى رئيس الجمهورية تضمنت تقييمها للتعديلات التي أدخلتها الحكومة، وملاحظاتها عليها.. وصفت للذكورة تلك

في الوسيلة الأولى للفترة ما إذا كان هناك قيد يجب وضعه على حرية التنقل للشخص المراد، فإنه من غير الدستوري أن يجرد أمر القبض إلى ٧٢ يوم، حيث إن ذلك يمثل قيداً على حرية المواطنين.

وتسود للذكورة.. (إن التشريع منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة في حق احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة، في حين أنه كان منصوصاً على عدم زيادة مدة الاحتجاز عن ٢٤ ساعة.. ولا التقت اللجنة في منح هذه السلطات الاستثنائية، فإنه لا يجوز القبول بها، حيث إن مهام رجال الشرطة تقتصر في القبض على المذنبين، وراحتهم إلى النيابة لمباشرة التحقيقات معهم، ومن ثم فإن احتجاز المواطن لمدة ٢٤ أيام دون إجراء أي تحقيقات يعد انتهاكاً على حريات المواطنين، حيث يمنهم من حرية التنقل طوال مدة للذكورة.

ورأت اللجنة أن غاية للشرع حين نص على الاحتجاز لمدة ٧٢ ساعة كانت لفرض طريقة تمنع عرض التهم مباشرة أمام جهات التحقيق الأمنية، وجاء الشرع في التعديلات للنيابة ليوسع من تلك الظروف، وهو أمر غير جائز.

وتقول المذكرة: (إن ما كان القبض على المذنب بأعمال إرهابية يستلزم ضرورة العرض على النيابة، وبمشاركة التحقيقات بالقسم سرعة ممكنة، حتى يتم التعرف على بقية التشكيكات الإرهابية، التي قد يكون منضماً إليها، أو معرفة الدوافع الفردية وراء ارتكابه هذه الأعمال، فإنه يستلزم تقليل مدة الظروف الطارئة التي تمنع العرض على النيابة.





المصدر :

التاريخ : ٢٨ - ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تجاوزات مؤكدة

وحذرت المذكرة من أن الفهم الخاطيء لزيادة مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة قد تؤدي إلى تجاوزات جسيمة من جهات الشرطة، حيث إنه خلال هذه المدة قد يتعرض المعتجز لضغوط نفسية وبدنية للإدلاء بالقول محددة أمام جهات التحقيق المباشرة للتحقيقات.. وعلى الرغم من أن هذه الضغوط قد تتسبب في مدة ٢٤ ساعة.. إلا أنها سوف تكون أحد ضروا إذا عا زادت مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة..

وأشارت المذكرة إلى أنه يمكن منح هذه السلطات الاستثنائية للجهات القضائية العامة، حيث قد يكون من موانعها استكمال التحقيقات، أو البحث عن أدلة اتهام جديدة.

وأثيرت المذكرة أن منح هذه السلطات الاستثنائية للشرطة يتعارض مع مصلح وروح الدستور الذي أكد على ضمانات الحريات العامة للمواطنين.. وأكدت أنه إذا كان القيد له الحرية مطلقاً لمأ بقضية لم تكن الأفعال والأرقامية، فإن هذا القيد يجب أن يقتصر به التلبية العامة، مع ضرورة أن يكون القيد ملائماً لما قرره الدستور بشأن الحريات العامة، خاصة في المادة ١٥٤ منه، كما أن الطعن الدستوري على هذه المادة سوف توجب إلغاء تلك التعديلات إسماء المحكمة الدستورية العليا.

وأشارت المذكرة إلى ضرورة أن تفي مأمورية الضبط القضائي من اختصاص الضباط، لأن تفويض مأمورية الضبط القضائي لجهات الشرطة يمثل مخالفة صريحة لكل القوانين الأخرى المنظمة لهذه المسألة.. كما أن التوسع في اختصاصات مأمورية الضبط القضائي لرجال الشرطة ليس له ما يبرره حتى في ظل نزاهة الجرائم والأرقامية في المجتمع، حيث إن رجال النيابة يمكنهم بالسلطات الممنوحة لهم أن يواجهوا نزاهة معدلات الإرسال في المجتمع.

وأكدت المذكرة على ضرورة أن تفي اختصاصات الشرطة محدودة في نطاق الذي حددها كلاً في القوانين.

### حق ضبط التواب

أما بشأن ما ورد في التعديلات من حق ضباط البلديات في القبض على أمثلية

مجلسي الشعب والشورى، فأكندت المذكرة أن ذلك يمثل مخالفة صريحة لتصورم الدستور، وقانون مجلسي الشعب والشورى الذي يوجب ضرورة الإذن من المجلسين برفع الحصانة عن المفوض المراد لإجراء التحقيقات معه، ولا يجوز للنيابة العامة أن تباشر رفع الحصانة على عضو مجلسي الشعب

والشورى دون إذن من أحد المجلسين. وأن الأخذ بهذا التعديل إذا كان يخالف المادة ٩٨ من الدستور، فإنه يخالف أيضاً المادة ٢٥ من قانون مجلس

الشعب الذي لا يوجب اتخاذ أي إجراءات تأنيبية ضد أحد أعضاء المجلس. واعتبرت المذكرة أن الاتجاه لهذا التعديل يقضي تماماً على مبدأ الحصانة لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وهي الحصانة التي كلها المستقر والقانون حتى يمكن العضو من مؤازرة مهام عمله السياسي دون أن يشي عطف من رجال الشرطة أو جهات النيابة.. كما أن هذه الحصانة المكفولة له دستورياً هي التي تمنحه على القيام بمهام العديد من المهام النيابية والرقابية دون أن يكون عليه سلطان سوى وإزعه وضمر الأمة الذي انتخبه، وإذا فإن الإبقاء على الحصانة بعد مصادقة قانونية لا يوجب أن يؤثر النقاش أو الجدل بشأنها، كما أن أكثر النظم حراسة في الديمقراطيات تدعم مبدأ الحصانة، وتزيد من أهميته، وأدلة فإن الطعن الدستوري بإزاء هذا التعديل له من الحجج والمبررات ما يهدد.

وأشارت مذكرة اللجنة القانونية إلى تصاريف التعديلات الخاصة بقانون الإرسال، مع المادة ٥٧ من الدستور، والتي حددت الجرائم التي لا تقبل الإرسال على الجرائم التي تشمل أعضاء مباشرة على الحريات الشخصية، في حين أن التعديلات الجديدة اعتبرت أن جرائم الإرسال لا تقبل.

وأكدت المذكرة على أن جرائم الإرسال الإجمالية قد لا تشمل في كثير من الأحيان اعتداء مباشر على الحريات الشخصية، وإذا فإنه لا يمكن تعنيها بالجرائم غير المتسامية. وإنما هي في حداد الجرائم المتسامية. ونهت المذكرة إلى أهمية المواجهة السياسية والاقتصادية والدينية لجرائم الأعمال الأرقامية، لأن التشريع في ذلك لا يمكن أن يكون رادعاً فعلاً والإرسالية دون البحث في التسليم العقابي وراء هذه الأعمال، مشيرة إلى أن تشديد العقوبة في قانون المخدرات لم يمنع من انتشار وباء المخدرات في المجتمع. فاصف إلى ذلك، أن روح التعديلات الجديدة تناقض بالقضية في ارتكاب الأعمال الأرقامية، تعديداً وأعطت لضباط البلديات الحق في احتجاز المواطنين، والقبض عليهم لجرائم الشبهة، وبما توافق أدلة وأقران قانونية على ارتكاب المشتبه فيه لهذه الأعمال.





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢/٧/٢٨

الإعتماد للمطبوعين

في مصر:

# لجنة «عدم الدستورية» تطارده التعديلات الجديدة!

فوزية عبدالستار:

القانون الدستوري

ولا نقبل المساس بالحريات

كمال خالد:

سأطعن في دستورية القانون

في أول قضية





## المصدر : العالم العربي

التاريخ :

٢٨ يوليو ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والعلامات

### □ القاهرة - بهاء الدين حسين:

أقر البرلمان المصري مؤخرا تعديلات قانون العقوبات والحسابات المبرية بالبنوك والأسلحة والشخيرة ثم الاجراءات الجنائية. وجاءت هذه التعديلات بديلا عن تقديم قانون متفصل لمواجهة الارهاب كما كان الاتجاه في البداية.

وتستهدف التعديلات التي تم اقرارها في وقت قياسي مواجهة العمليات الارهابية للتصاعدة التي تشهدها الجماعات الدينية المتطرفة والتي تستمر ولاء الدين لفرض الفكر الماركة الخاصة بقوة السلاح.. وتصل العقوبة إلى الاعدام.

ولكن هل تكفي هذه التعديلات لمواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة؟ وهل ستحتاج إلى قوانين أخرى في المستقبل؟ ثم ما مدى دستوريته وهل هي قابلة للظن بعدم الدستورية كما حدث في لقنوني انتخابات مجلس الشعب عامي ١٩٩١ و١٩٨٧. وهل تضاد لجنة عدم الدستورية التعديلات الجديدة؟

كثيرا.. فوزية عبدالستار استاذ القانون بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب يقولون ان أي قانون معرض لمخاطر عدم الدستورية والفيصل في ذلك المحكمة الدستورية العليا.. ولكننا سواء في اللجنة أو المجلس مهمتنا ان نقدم مشروعا بقانون يتفق وأحكام الدستور لأننا ببساطة لا نريد ان نقدم قانونا ونفاجأ بعد فترة بعدم

### فوزية عبد الستار

دستوريته مما يؤثر على أداء المجلس بل وإفضائه.. ليس ذلك فقط بل.. والكلام للفقيرة فوزية - فإن ما أوجهه هو - من وجهة نظري - قانون لحماية الحريات وهو ما يؤكده الرئيس مبارك فلماذا يصرخون احترام الدستور - إضافة إلى نقطة أهم كمال خالسد

تسبق كل ذلك وهي المسؤولية الدينية أمام الله ومصانة الوطن تحفظني ومعنى كل الأعضاء لا نريد أن نشارك في قانون يخالف مصلحة الوطن أو ضميرنا العام.

وتستمر.. فوزية عبدالستار معلقة عن القانون

بولوا لنا في اللجنة التشريعية عددا كبيرا من بعض بنود القانون المقدم من الحكومة لأنها لا تغفل بأي اعتداء على الحريات أو الحقوق.. إضافة إلى أن القانون الجديد لن يمس أي حقوق مكتسبة أساسا ما يتعلق بالقول بأن يحدد حرية التعبير والمشاركة فالمقصود غير ذلك تماما فلا بد من توفير القصد الجنائي ولا يكفى السلوك الذاتي فقط لأنات جرمية معينة والمقصود «بالترويع» هو نشر مبادئ الجرمية والارهاب بين الناس.. من أجل كل ذلك القانون هو أحد الأساليب لمواجهة الظواهر غير القانونية في المجتمع.. ورغم كل ذلك فإن رئيس لجنة الدستورية بالمجلس تعتقد أن هذا القانون بكل مصادره ويؤثره لا يكفى بمفرده لمواجهة أحداث العنف غير العادية فالمشروع من أحد الأدوات ولكن لا تقابل طيفاً ان نبعث من الأسباب التي تدفع هؤلاء الناس إلى ذلك ونحاول أن نعالج الأسباب الشاذة لا يحدث سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية.

### مخالف للدستور

ويؤكد كمال خالد مدير اللجنة الدستورية

المجلس التي تالفت القانون وأقره - بمحكم أغلبية الحزب الوطني أنه لو صدر له التراجع في أول قضية تنتظر طبقاً لهذا القانون فسوف يعلن بعدم دستوريته لأنه من وجهة نظره مخالف تماماً للدستور وذلك - كما يعتقد - فسوف يكسب هذه القضية خلال ٢ سنوات ويتوقف الأمر فقط على موافقة الدائرة الخاصة التي تستشكل طبقاً للقانون الجديد لحكمة التمهين حيث يلزم الحصول على إذن منها بنظر مدى الدستورية أمام المحكمة العليا - فإذا وافقت سيتم وقف العمل به - نحن نلحق الفصل في دستوريته وقد يستغرق ذلك ما بين عامين إلى ثلاثة.

ويخلص كمال خالد عدم دستورية القانون من - وجهة نظره - في الأتي:

- أنه جاء مخالفاً للعديد من مواد الدستور التي تنص على الديمقراطية.. وأن التشريعية الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.. والمادة التي كلفها الدستور بتكليف الفروع في الموقوف وضمان حريات المواطن.. وعدم التمييز طبقاً إلا يأت من قانوني التحقيق وكذلك حرية الصحافة.. وحل الاجتماع الخاص.. وأن تخضع الدولة للقانون.. كل ذلك يهدد القانون الجديد الذي جعل المجلس الاتحادي سبعة أيام قبل العرض على الشريعة وأنه يتبع صلاحيات وسلطات واسعة إلا أن المحكمة التي حاكمته تتنمى للمواطنين.. ولكن أن المحكمة التي حاكمته تتنمى للجهاد قاتل في حينيات حكمها عام ١٩٨٢ أن تأخذ تسليم المتهمين للشريعة يجعل المحكمة ترفض







المصدر : العالم العربي

٢٨ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والحقيقة التي انتزعت خلال فترة وجود الكومين  
داخل أقسام الشرطة والسجون. ويعتقد كمال خالد  
أن القانون أن يحمل مشكلة الإرهاب بل ربما يزيد  
تلقاها ويوسع نطاقه. إننا في مصر لا نعاني رغم أي  
شيء من الفتنة العرقية أو الأعراس فما يحدث هو  
حقيقة مفرقة من الرغبة المتأججة للانتقام والإنتقام  
التي تبادل بين الشرطة وهذه الجماعات التي لا توافها  
إطلاقا على مبدأ العنف واستخدام الرصاص.  
يضيق كمال خالد الحامشي أن ما يحدث أيضا هو  
إساءة لصداقة خطيرة هي الأخذ بالثأر، وما يجب  
عليها أن تطفئ قبل أي شيء هو أن تثنى بجهل  
الشرطة من التورع في خصومة مع أحد أو أن  
تستعدي على أحد الثارات. هناك فرق بين القصص  
الأسورية والفساد عن النفس. علينا أن نخرج من  
الجماعات المتطرفة الضعيفة الذي تولد لديهم خلال  
وجودهم بالمعتقلات من انتقام وحب للعنف. وهذه  
القانون الحالي قد تولد مزيدا من العنف فتجد أنفسنا  
أمام دراسة في مقاومة الشرطة حينما يضره الأخرى  
وأنه محروم من الخدمات وأن مقتل أسير كثيرا من  
ذهاب مع الشرطة والقانون في ظل التشريع الجديد  
وختمنا أين كمال خالد يؤكد أن مصر باتكلها  
معارض لها ولا يمكن التخلي عنها إلا بشرط وحدتها  
الوطنية وهو ما فشل فيه الاستعمار حتى أثناء مقتل  
بطرس غالي عام ١٩١٠ على يد مسيحي طاعه هو  
إبراهيم الورداني - والحل أن نعالج جذور التعسف  
لأن القانون الجديد لن يحمل شيئا.









المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : **٢٩ - يونيو - ١٩٩٢**

### **مؤتمر نوابي القديس يدين قانون الإرهاب**

الأسكندرية - محمد حميدو

ادان مؤتمر نوابي القديس  
بجامعة القديس يوسف الخاصة  
بالأرهاب والتي اغتيلت للقوانين  
مؤخراً ووصفها بأنها تشكل خطراً  
جسيماً على صلب العمل الجماعي  
التعليمي والبحثي وتعارض مع  
الحريات الأكاديمية التي كفلها قانون  
تنظيم الجامعات ويكبل الأنشطة  
الطالبة بجميع صورها الأمر الذي  
يخفي من الزه على الانتشاء الوطني  
للطلاب وطالب المؤتمر بوقف العمل  
بهذه التشريعات لتعارضها مع نصوص  
الدستور.





المصدر : الأهرام إلى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ يونيو ١٩٩٢

### كمال الشاذلي

**طلبت باعتجاز الشرطة  
للمواطن ٧٤ ساعة وليس أسبوعاً**

صرح كمال الشاذلي رئيس الهيئة  
البرلمانية للحزب الوطن أنه لم يطلب  
بأن تكفى تعديلات قانون العقوبات  
الجنائية المعمول به قانون الإرهاب أن  
يحق للشرطة احتجاز المواطن لمدة  
أسبوع دون عرضه على النيابة وقال  
كمال الشاذلي أنه رغم أن تكون الفترة  
٧٧ ساعة وإن قلصت على ٢٤ ساعة  
كفأت بعض الصحف الصومية قد  
كشفت مطلقاً الشاذلي بأن تكون  
للشرطة حق احتجاز المواطن دون  
تقديمه إلى النيابة لمدة أسبوع ...







المصدر :

٢١ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نوادى التدريس ترفض قوانين الإرهاب

كتب عامر عبيد:

لكل المؤتمرات أن ظاهرة العنف ترتبط بهشاشة سبوت العامة طرق التدبير، وأبواب للمشاركة الفعالة في العمل الوطني، وشعالت به سبل العيش الكريم، وتمزقت روابط الانتماء بينهم وبين الوطن. وأعرب الأساتذة في اجتماعهم عن أسفهم من أن قانون الإرهاب يشكل خطراً جسيماً على صلب العمل الجامعي، والتمهيلي والبحثي، إذ أنه يتعارض مع الحريات الأكاديمية، التي كلها قانون تنظيم الجامعات، والتي يستحيل بدونها أن تقوم الجامعات بدورها فضلاً عن أنه يكرس الأنشطة الطلابية بجميع صورها.

وعبر المؤتمر عن استيائه الشديد للموقف الذي اتخذته مجلس

أدان المؤتمر العام لنوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية الإرهاب بكل صوره سواء كان إرهاباً من جانب السلطة أو إرهاباً من جانب الأفراد، وأكد المؤتمر العام أن قانون الطوارئ، وقانون الإرهاب الآخر، هما استمرار لحكم الحكومة في تقنين الإرهاب البوليسي ضد المواطنين، وإضعاف الشرعية على تماريزات الشرطة التي أدانتها القضاء المصري.

وأدان المؤتمر حوادث الإرهاب الأخيرة لكنه أشار إلى أن تلك الحوادث هي نتيجة قانونية هي نتائج العنف البوليسي للتمثل في ضرب الرمضان في الميدان وحصار القري والأحياء السكنية بقوات الأمن المركزي والقماع، وترويع سكانها.

الهيئة

١٩٩٢





المصدر : **المجلد ٢١**

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشور والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب بالانقلاب حول حكم محكمة  
التفتش في قضية نقابة المحامين، مما يعد  
تهديدا للعمل النقابي، واعتبر للأنتر ذلك  
لحد اوجه امتحان احكام القضاء التي  
دلت الحكومة على ممارستها  
كما اعلن الاساتذة إخراجهم من خلال  
المرافق في السياسة الزراعية  
واستصلاح الأراضي، الأمر الذي أسفر  
عن تكتلات ضخمة في الأسعار وخلاء  
ونقص في أسعار السلع الاستراتيجية،  
التي تعمل القوات الضرورية للشعب.  
كما اعلن الاساتذة عن تحفظهم على  
شروط القبول بالجامعات الخاصة  
(الاعلى) وعدم خضوعها لتقييم للجان  
الأعلى للجامعات، مما يخشى منه النتائج  
على مصداقية الشهادات التي تمنحها،  
وكذلك على سمعة الفريجين  
ويعم للأنتر عن ارتباطه لتوجيهات  
وزير التعليم والتنبيه على أعضاء هيئات  
التدريس بعدم الرضوخ لافراطات المركز  
الأكاديمي الإسرائيلي بتقديم منح ترسية  
لهم في إسرائيل، كما أكد للأنتر على  
توصياته السابقة بمقاطعة كل صنف  
التواصل مع العدو الصهيوني، وعلى  
المستوى العربي والإسلامي، فقد عبر  
للأنتر كذلك عن قلقه للشديد لما ينتج  
الشعب الصومالي الحقيقي.





## أرهاب السرية.. وأرهاب الإرهاب والتملك

بقلم: د. الشافعي بشير

### تعريف الإرهاب

علا إلهام قد أصبح ظاهرة مصرية منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم.. ولم تكن الحكومة مطلقة في مواجهة هذه الظاهرة، إذ فُتحت حينئذ على أرباب الإرهاب والجماعات والمجموعات من أرباب سلطاتها الذي يعتبر أحد أنواع المعارضة السياسية لأرباب الإرهاب والجماعات.. وليس هذا كلاماً للتعريض للمصرية وإنما هو كلام كبار فقهائنا القانونيين الذين استقروا على تعريف الإرهاب (أي أنه الاستعمال للنظم العنصرية لوسائل العنف التي تثير الرعب من أجل تحقيق أهداف معينة في مقصدها الإساءة السياسية للمنظمة في الاستيلاء على السلطة أو استمرار الاحتفاظ بها) ويصرون مثلاً لذلك بالأحزاب المتطرفة التي تستخدم السلاح والاختلالات لسلطات الحكومة والسيطرة على السلطة.. وكذلك الحكومات التي تمر على عدم تحدي السلطة فعلياً.. ولذا: للأجرام الاستثنائية لقمع المعارضة والاستمرار في الحكم ضد إرادة الشعب مستخدمة كل وسائل العنف بتشكيل الحاكم الاستثنائية وممارسة الاعتقالات التعسفية والتعذيب النفسي والبدني والتصفية الجسدية بغير الرضا عن القوانين مما يثير رد فعل المعارضين بوسائل عنف مضادة لتفعل الاضطرابات السياسية.. ولكنه يبدو الإرهاب أرباب مصرع.. أرباب السلطة وأرباب الإرهاب والجماعات كما يحدث في أمريكا اللاتينية وبالقوى دول العالم الثالث.

### وفي مصر

ولا يختلف الحال في مصر عما حدث ويحدث في البلاد التي شهدت أرباب الإرهاب والجماعات والحكومات.. فلا تعاضد على وزير الداخلية النوبي أسمايل وحسن إبراهيم، ومقتل رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب، ثم مقتل ضابط مباحث الفهرم ومصرع الدكتور فرج لوبه والاعتداء على ضابط الشرطة وخاصة مأمور حرس استقبال ليمان خربة.. وضابط مباحث مينا.. وغير ذلك من حوادث الاعتداءات على السلطة ورموزها تعتبر أرباباً بالمعنى الطبيعي السابق إذ هي تستخدم نظم مدنى العنف ضد السلطة بما يثير قلقاً عاماً عن أمن البلاد واستقرارها.. وفي المقابل فإن لهذه الحكومة أن تستخدم وسائل العنف المنظم لتقميد النشطاء في العمل الإيجابي والاضطهاد للجماعات والمنظمات وتخريب بيوتهم وتدمير مصالحهم ثم تعذيبهم وتعذيباً وحشياً يشمل العرب في مختلف أنحاء الجسم العلني والكنهية في الأماكن الخاصة والاضطهاد للجماعات على اعتبار لاسمية الإنسان وإمكانته وحط من كرامته.. ثم تصعيد عمليات القمع البوليسية بغير القوانين والبرصاين وتقتلهم جهاراً نهاراً في الشوارع والازدحام بدماء أنهم متطرفون دون تحقيق واستتواب ومحاكمة.. ثم تصعيد القمع اللغوي والإعلامي بجهائل الأمن المركزي.. واقتحام البيوت وتعذيب إربابها وتكسير الأثاث بدماء فروع حيلة الدولة والقضاء على المعارضين والاستيلاء على الأسلحة أو غير ذلك من الأسباب.. كل هذا يمثل أرباباً من جانب الحكومة يندرج تحت الاصطلاح الطبيعي لأرباب

حكومة انتقالية.. تنتفي وتختار ما في صالحها هي ولو كان يلحق ضرراً بمصر وشعبها.. ويترك حكامنا ما ليس في صالحهم ولو كان ذلك يوقوت في مصر مصالحها على الحاضر والمستقبل.. ولهذا تركت علينا المشاكل والأزمات والخيفات مثل خيفتنا الكبرى في ثورة برشلونة الأولى التي خرجت منها جميع فرقنا الرأبسية صفر اليدين مع فضيحة موية لدولة السبعة آلاف سنة التي انفتحت أكثر من خمسمائة مليون جنه على الأجهزة الرأبسية والأعداد الدورية برشلونة كما قال وزير الرياضة.. ثم كانت النتيجة هزيمة وفشلاً وخيبة كاملة..

### قانون الإرهاب

ولأن حكومتنا حكومة انتقالية.. فانتفي لا تتردد في اتهامها بأنها لا تفكر بأمانة وإخلاص فيما يحقق مصالح مصر الحقيقية إذا ما كان الأمر يتعارض مع مصالح لجانها الحكم وحزبها وأعوانه.. ولتذهب مصلحة مصر الحقيقية إلى الجحيم.. ولذا في موضوع الإرهاب نلوحج حي معاصر.. فلا ينكر أي مخاض للبلاد أن السنوات الأخيرة تحمل علامات خطر كبير على أمن مصر واستقرارها ورفاهها واستمرارها بسبب اعتزاز مفهوم الأمن لدى المواطن في الداخل ولدى الرأبسي لأحوال مصر في الخارج.. فقد زادت حوادث القتل للتمرد لأفراد السلطة وأفراد المواطنين.. في معظم أنحاء مصر من القاهرة إلى دمياط والقويس ومن الصعيد.. وسقط الضحايا من الوزراء والقضاة والجنود جرحى أو قتل كما سقط أكثر من مائة ضحية من المواطنين مصرى رصاص البوليس تحت شعار ضرب الرصاص في الميادين والقضاء على المتطرفين والقلاع جنود الأرباب.. أي إن إطلاق الرصاص أصبح ظاهرة سياسية واجتماعية وجنائية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية.. والمستور من ذلك - إن من واحد - الحكومة والإرهاب والجماعات.. ولذا صبح أن يطلق على هذه الظاهرة ظاهرة أرباب.. فإن الحكومة ومسيكون مصيره أفضل مثل مصرى شانون الطوارئ الذي لم يلق بعد عشر سنوات في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، كما تشهد بذلك أحوال البلاد منذ حكم الرئيس مبارك.. بالمقارنة بالعشر سنوات من حكم الرئيس السادات.. والتاريخ خير سجل وخير شاهد على هذه الظاهرة باستثناء شهر سبتمبر ١٩٨١ الذي شهد أرباباً أسدائتي وشهر أكتوبر الذي شهد أرباباً المضاد بقتل الرئيس جهاراً نهاراً.





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ أغسطس ١٩٩٢

السلطة ضد الأفراد والجماعات.. وهو أرماب خطم يحرك أرماب الأفراد والجماعات كما يثبت من السؤال الكثرين من أعضاء تنظيم الجهاد أو الجماعات الإسلامية المختلفة. إذ كان تهديدهم للعنف يركز على أنه قنصاص من السلطات التي تعلمهم وتهدد أديميتهم وتدمر مصالحهم ثم تطلق عليهم الرصاص في المكان لتقتل زملاءهم كما تقتل الكلاب في الشوارع والمطارات.

إن علماء الاجتماع وعلماء القانون يسرون القسوة والاعتداء الاجتماعية والأجرامية تفسيراً وإفصاحاً أميناً مخلصاً لكي يصلوا إلى الحلول السليمة للمشكلة.. وإذا أردنا أن نفسير ظاهرة الأرماب في مصر فلنعد إلى عام ١٩٧٠ عندما تولى الرئيس السادات الحكم خلفاً للرئيس عبد الناصر.. ففي عشر سنوات من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ لم تشهد مصر حوادث أرماب ملها شهدت خلال العشر سنوات منذ حكم الرئيس مبارك حتى اليوم..

لما تفسر ذلك؟؟ ما تسبب ظاهرة الأرماب المتصاعد في ظل حكم الرئيس مبارك وهي ظاهرة لم تكن موجودة في ظل حكم الرئيس السادات واستثناء الأشرار الأخيرة من حكمه والتي شهدت الأرماب الحكومي في شهر سبتمبر والأرماب للفساد له في شهر أكتوبر ١٩٨١ والسؤال راح شميته رئيس الجمهورية ذلك؟؟

إن التقسيم الطبقي والفئوي السليم لطاهرة الأرماب في فترة حكم الرئيس مبارك يشهد في أن تصاعد أرماب الأفراد والجماعات في السنوات العشر الماضية يواكب تصاعد الأرماب الحكومي من خلال التطبيق المنتصف لقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى والتي قتل في ظلها أكثر من مائة مواطن برصاص البوليس في الشوارع والمزارع وعذب خلالها الآلاف في المعتقلات تصفاً وكذا..

أيتها الحكومة.. نحن ضد الأرماب.. ولكننا لن نكون مثل كتائب قانون الأرماب الأخير الذين انتقلوا واقتربوا فوراً واحداً من الأرماب ووضعوا له أهله الطويات وأقربوا له أقسى الإجراءات.. أما النوع الآخر من الأرماب.. وهو الأرماب البوليسي الذي تطوع به نظام الحكم في السنوات العشر الماضية وحتى اليوم.. فقد تركوه بلا علاج مثل الطبيب الذي فتح الدمل للملح ليلسط منه الصديد ويتراح المريض ولكنه يترك مكان الجرح دون أن يطهره ويمن مضادات حيوية فيمكن الصديد من جديد ويصير المريض للالم الشديد..

يا حكومة.. إن أرماب الأفراد والجماعات لن يتوقف ظلما تحت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبوليسية السلبية له.. فعمل تعدد مؤتمراً عليها ظاهراً إجراء حوار حول أسباب ظاهرة الأرماب ووضع الحلول الجفوية لهذه الأسباب حتى نجدت بلائداً مخاطر استمرار الأرماب؟ نرجو ذلك.. والله يفتينا جميعاً شر أفعال الأرماب بنوحيه.







### قانون الإرهاب .. هل يحل المشكلة ؟

الحكومة المصرية تضع رأسها في الرمال، وتلجأ إلى أسهل الحلول وأبشعها في نفس الوقت، عندما تصدر على عجل قانوناً استثنائياً جديداً يضاف إلى قائمة وترجمانة القوانين سيئة السمعة.

وومناسبة العجلة التي تم بها صياغة وإصدار هذا القانون .. ألا تثير هذه العجلة سؤالاً من السبب في التباطؤ المروع الذي تتعامل به الحكومة المصرية ومجلس الشعب المصري مع قوانين الشريعة الإسلامية الموضوعة في أتراج اللجنة التشريعية لمجلس الشعب منذ سنوات عديدة، وهو سؤال يتداول على السنة الشعب المصري حالياً.

وينشر الحكومة المصرية بأن قانون الإرهاب لن يحل المشكلة بل سيزيدها تعقيداً لأن جذور المشكلة هي تزوير الانتخابات والفساد والسرقة والرشوة المتفشية في القطاعات الحكومية، وغياب الشريعة الإسلامية التي هي مطلب كل مصري مسلم وقيطي.

\*\*\*





المصدر : المختار الإسلامي

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات : ١٤٠٩ هـ : ١٩٩٠ م  
تعديلات الإرهاب ...

التقديرات  
النفس  
الفسر فما

مجلس الشعب على  
قوانين العقوبات  
والأسلحة وغيرها مثل  
الإجراءات الجنائية  
بصفة معاربة الإرهاب  
تستحق أكثر من وفاة. نحن لا نفهم أن  
يقتصر وصف الإرهاب والتطرف وتهديد  
الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .. الخ  
الواردة في هذه التعديلات على المسلمين  
المصريين وهدمهم بون سائر الملل والنحل  
الموجودة بحيث يفهم الناس كما يقول  
الروميون أن هذه التعديلات أن تطبق إلا  
على المسلمين المصريين المتدينين وهدم  
والذين هم سيكونون موضع الشك والريبة  
حتى كل حادثة توصف بالإرهاب . إننا  
ببساطة نصل إلى وضع غير مستورى  
فسواء أن غير المسلم أو اللاتيني إذا  
ارتكب جريمة مهما كانت بشاعتها أو  
بساطتها (ونلاحظ أن هذا القانون يفسى  
الفكر ذاته) فسيما تلب إن عوقب بالقوانين  
العادية أما إذا ارتكبها المسلم المتدين أو  
لدوافع شخصية أو لظروف الاستفزاز أو  
الاشتباك الدفاع عن النفس فسيما تلب أو  
يحاكم وفق تعديلات الإرهاب ووفق  
الإجراءات أو الإجراءات التي أنشأتها  
لكي تنسف ضمانات العدالة والعبء مثل  
النص على محكمة مركزية في القاهرة  
تحاكم كل جرائم التعديلات حتى الفكرية  
والقولية مما يوحى - كما قال فقهاء  
القانون - بشبهة تعيين قضاة معينهم لهذه  
المحكمة وإمكانية التأثير عليها أو بمجرد  
توقع أن تصدر أحكاماً قاسية وعدم قبول  
أحكام البراءة منها !!!

إن حدوث مثل هذه التفرقة الواضحة  
على أسس دينية وعقائدية تصل إلى حد  
تجريم الفكر الإسلامي بعد وصفه بالفكر  
الإرهابي يتناقض مع المستور. ذلك أن

هذه التعديلات بينما تجرم الفكر الإسلامي  
تحت شعار أنه إرهابي تسكت عن الفكر  
والكتابات الصليبية والعلمانية التي دأبت  
في الفترة الأخيرة على إثارة كل مشاعر  
العننة الطائفية وتهديد الوحدة الوطنية  
والسلام الاجتماعي والتعرض لحرية  
الواطنين الشخصية وكلها يجرها القانون  
الهديد. نذكر فقط تلك الحملة الفظيعة  
والوقحة التي تشنها الأتلام العلمانية ضد  
الحجاب والزنى الشرعي الإسلامي في  
صحف الحكومة وإعلامها رغم أن ارتداء  
الحجاب هو حرية شخصية وحق شخصي  
ينفس الماييس التي تحدثت عنها  
التعديلات. ونذكر كذلك السلسلة الغريبة من  
المقالات التي كانت - ولا زالت - تنشر في  
الصحف الحكومية بالبلاد كتاب من الألباط  
والتي تهجمت على علماء مسلمين وعلى  
أوضاع إسلامية وبالبيت بمنع تدريس  
الدين الإسلامي أو الصلاة في المدارس





المصدر : المختار الاسلامي

النشر والخذ مات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٤٠٦ نوفمبر ١٩٨٩

وغيرها بشكل مستقل عن الحكومة ولا تلك السيطرة عليه وهي نشاطات من النوع الذي جرمت التعديلات واعتبرته مأساً بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي إذا صدر عن جماعات شبابية إسلامية؟ فهل ستوجه التطبيقات إلى هذه النشاطات الكتسية المنظمة في هيئة جماعات أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يصبح الحديث مرة أخرى عن المساراة والتفرقة الدينية بل الاضطهاد الديني المنظم لأقلية الشعب

ومنح أو تقليل البرامج الدينية في الخليج، فهل يا ترى تنطبق التعديلات الجديدة للإرهاب على هذه الظواهر كما تنطبق على الفكر الإسلامي. إن هناك ظواهر كثيرة على النواحي غير الإسلامية في مصر يمكن أن تطبق عليها هذه التعديلات الواسعة النطاق لو كان الهدف منها حقاً هو العدالة ولو في فرض الظلم، لكننا لا نتوقع أن تنطبق عليها أو تجري الجهات الأمنية أو النيابة على الطريق إليها لأن الهدف المعلن منذ البداية هو هدف ملاحقة الظاهرة الإسلامية وحدها. ومن هذه الأضمار ما نصت عليه التعديلات من عدم جواز تلقي الأموال لممارسة أعمال إرهابية أو التحضير لها من جهات خارجية ولما كان تعريف هذه الأعمال الإرهابية في التعديلات قد وصل إلى مجال الفكر والقول فإننا نتساءر: هل يمكن أن تطبق هذه التعديلات على الذين يتلقون أموالاً وبهماً فكرياً ومالياً ومعنوياً من مجلس الكنائس الدولي والأفريقي والشرقي الأوسطي لممارسة التنصير أو غيره من النشاطات التي تهدد الوحدة الوطنية عن طريق استفزاز المسلمين في عقيدتهم؟ وإذا كانت ستطبق فهل تستطيع أجهزة الأمن أو الأجهزة الخيائية أن تتصرف في هذه الأمور أم أن الاعتبارات السياسية المعروفة ستفل يديها وتوجهها ناحية المسلمين فقط مما يجعلنا في هذه الحالة نتحدث عن تفرقة دينية غير مستورية. وماذا عن الجماعات الدينية المسيحية التي تنشط حول الكنائس وتقوم بنشاطات شبابية واجتماعية وثقافية





المصدر : المختار الإسلامي

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٥

المصري.

إننا لا نشك من الحديث من الإرهاب وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن لأن التيار الإسلامي لا يتعامل بهذه النوصيات وبالتالي فلا يشك من تنفيذ العقوبة وأن كان يشك من إهدار الضمانات القضائية الإنسانية العادلة. ولكننا نهتم من تجريم الفكر الإسلامي تحت عبارات مطاطة مضاعفة مثل تهديد حقوق وحريات الآخرين أو تهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي... الخ. ونقول إن التيارات غير الإسلامية والعلمانية ترتكب بالفعل أمثال هذه الأفعال التي تم تكليفها وتزكيتها على أوسع نطاق وعلى رؤوس الأضهاد وعلى وسائل الإعلام الرسمية مما يروى بأنها تحظى بتأييد جهاز الحكم. نقول إن هذه التيارات غير الإسلامية تمارس ما شبحت من هذه الأعمال دون أن يتحرك أحد لرفضها أو وضعها بل على العكس فإنه عندما يتحرك التيار الإسلامي لمجرد الرد عليها يوصف بالإرهاب والتطرف حتى وهو

يكتب مجرد مقالات لا يستطيع نشرها. فأي عدالة إذن في أن يُجرم التيار الفكري الإسلامي ويمنع تحت عبارات مضاعفة بينما تترك الحرية للتيارات الأخرى لارتكاب أفعال أو أقوال من تلك التي تنكر الآن على التيار الإسلامي الفكري؟ ماذا من التجمعات العلمانية المنظمة والتي تتبع سبل الفكر الماركسي المبادئ بدكتاتورية الجبريليتاريا أو التجمعات الناصرية الشمولية التي تتأذى بالتسلط والقهر. ومع ذلك فإن هذه التجمعات لا يتناولها أحد بالنقد أو بالتجريم بل تمنح شرعية الوجود القانوني الطئي لكي تواصل دعواتها وفي صدرها الهجوم على الإسلام. أما التيار الإسلامي الذي يطلب مجرد حق الوجود القانوني دون اعتداء على أحد ولكن يتواصل مسيطرة هذا الدين بالإصلاح الاجتماعي والسياسي فإنه ينكر عليه حتى حق التنفس. أي عدالة هذه وهل يتوقعون بعد ذلك إلا الضيق والمضيق... والله من وراءهم محيط.







المصدر: **الرفد**

النشر والذمات الصحفية والعلومات التاريخ: ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

# رفض اجراء تعديلات جديدة على

## قوانين الارهاب والاحداث

اللجنة الدستورية بمجلس الشعب تحذر من قمع الحركة

السياسية والتجربة الديمقراطية

اعضاء اللجنة يصفون الاسلوب الامني لقمع

الارهاب بأنه أسلوب «العضلات»

كتب - علي خميس

رفضت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب اجراء تعديلات جديدة ، على قوانين مكافحة الارهاب . وقانون الاحداث . اكد الاعضاء ان القوانين الحالية كافية لردع المخطرفين ومحاربة الارهاب بالمجتمع . انتقد الاعضاء الحكومة . واتهموها بعدم تطبيق وتنفيذ القوانين الحالية . رفضت اللجنة ، النزول بسن الحدث الى ١٦ سنة ، بدلا من ١٨ سنة . اكد الاعضاء ، تعارض الاقتراح مع ائتلافية الطفل الدولية ، التي وافقت عليها مصر . حذرت اللجنة من محاولة قمع الحركة السياسية والتجربة الديمقراطية تحت اي مسمى .

وجه الاعضاء انتقادات الى الاسلوب الامني في التصدي للارهاب . ووصفوا الاسلوب الامني بأنه يعتمد على العضلات ، وطالب اعضاء اللجنة بتحويل قانون الاحزاب السياسية . واضاء الاحزاب حرية الحركة لمواجهة الارهاب . وحذر كمال خالد عضو اللجنة من اتخاذ الاحداث الاخرى ذريعة لتصفية الحسابات مع الاحزاب السياسية .

ووضع كل من له خصومة مع الحزب الوطني تحت مظلة الارهاب الفلسطينية . وانتقد كمال خالد من تنقضي سياسة الحكومة . ومطالبة بالتصدي للمخيمات الارهابية كما تقوم في نفس الوقت بمحاربة الاحزاب في انتخابات المجالس المحلية . واستنكر النائب احمد شهاب الدين مطلق الاحزاب بالتصدي للارهاب . وهي فكرة بلفور . ومحتفل عليها الاحتفال المجري بالجماهير ، واقامة المؤتمرات . وحذر شهاب الدين داود من مواجهة الامنية لقضية التطرف . وطالب بسرعة ايجاد حل سياسي وتعبئة الرأي العام ضد الارهاب . ونشدد أجهزة الامن . التحول عن اعتقال اقرب المتهمين . محذرا بأنها تؤدي الى اتساع دائرة التطرف . والذي يتحول الى ظاهرة دائرية في الصعيد . وحذر الدكتور ابراهيم شحني من تكرار تجربة ايران . واستيلاء الجماعات الدينية على السلطة



# الارهاب .. والردع

## وبطء التقاضي

### تشكيل محاكم خاصة

### لمواجهة الارهاب

الى المرحلة التي ثمت فيها القضية عندما تبدأ محاكمة المتهمين .. الجريمة ضد المجتمع وأمنه واستقراره وغلبا ما تكون مكرونة بالعنف والاعتقال لأرواح برياء . أخرها كانت رسامات الغدر التي أوتت بحياة الشهيد علي خالص

اتفاق الجميع على ضرورة مواجهة الإرهاب بالمحسم والردع .. فالخطر يحيط بنا جميعا .. والمضنية تمتعا ولا تفارق بين أحد . ونهذه نمره الجميع .. للتشبيب بكل فئاته يتعامل مع أجهزة الشرطة .. ولكن للأسف ناتي

عندما امتلأ عليه انسانيته الا يضرب الارهابي حسن بدران وهو يخطي خلف أجساد اطفاله الذين يصيحون من هول المفاجأة . من يحاسب .. من يقوم بترح .. انه القضاء للعامل ..

الضمان الذي قرره الك سحابة وتمال « ولكم في الضمان حياة يا أول الأتالي .. من يستطيع أن يقتل من المجتمع من ضرب اقتصاده باعتدائه على السياح الأبرياء .. إنه القضاء العادل .. لكن أين هو الردع .. وكيف يتحقق في ظل قضايا تمتد وسط دهايق المحاكم والأعبى بعض المحاكم .. وبطء قتل في نظر قضايا الارهاب .. كيف تكون جميع أجهزة الدولة وبنات القضاء في اتجاه لجسم قضية الارهاب .. بينما تستمر القضية أكثر من سنتين .. وأبسط مثال على هذا .. قضية اغتيال الدكتور زلعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .. لقد راح دم المحجوب وهو ممثل الشعب .. حين أن يجد الشعب الضمان المنسب من قتلته .. من يعين بهذه





## قانون الإجراءات مشروخ ويحتاج إلى ترميم

تحقيق :

عادل معوض

٨١/٨٥ وكانت منظرة أمام درائر أخرى وتحفيا للعدالة كانت القضية متوترة تماما أصدرت حكما رادعا من الجلسة الأولى .. وأثنى الترحي لكره تنفي على الأعبى المأمين فيما يل :

● أن يعمل القانون بحيث يكون حضور للمامى مع التهم مسكلا جوارية وليست وجوبية فلما أفتت بكن خرج مدافع عن التهم وه قضيه وأيس ممامي .

● الفاء حق به للمكة الفاء لولها وأيس بالفرامة .. وأثنى استطوع أن يؤك أن لم يتم قبول طلب به :لمكة في تاريخ القضاء المصرى ولا مرة واحدة وليس هناك داع لهذا الإجراء الذى يطالب أمد التقاضى .

● لابد للقائين أن يراعى كل محام أن يصدر كل طلبات في أول جلسة بحيث لا يقدم طلبات أخرى خلال نظر الجلسات حتى لا يوقع مع الدعوى ..

● أما عن السبب الثانى في تأخر الفصل والنطق بالحكم فيخرج كل هم تفرع رئيس محكمة أمن الدولة لنظر قضيه واحدة في أغلب الأحيان باستثناء بعض القضايا التي يتم نطقها في هذه الأيام ولما عدد القضايا فمن الثابت أن عدد القضايا لا مصر لا يتناسب ليدا مع الكم الهائل من القضايا وأما أغلب بزيادة عدد القضايا وأيس معنى هذا أن من القاعدة وتدخل عن القفه يجب الأياه من القضاء إلى القفه بمعنى إطلاق من الأحالة إلى المناطق لفرى الولايات

التأخر في المحاكمات والذي يضيع معه حصر الروع وقيل المستشار بدور هذا التأخر يرجع إلى الإجراءات والمعوقات الموجودة في قانون الإجراءات الجنائية التي يستعملها المأمين في طلبات التأجيل المتكررة وغير البيرة فعندما يأتي المامى ويطلب مناقشة شهود الأثبات ومناقشة شهود التلي وهو في الواقع لا يناقش ولا يحاكم ولكنه يكتب وقتا للتأجيل والتسوير ويأتي بعد ذلك ويطلب التأجيل لتدعيم المستندات .. والقائين يعطيه الحق والحرية في ذلك وعندما ناقشه في طلبه يسرع ويثبت في محضر الجلسة أن المحكمة أخذت بحق الدفاع في المرافعة .. بعد ذلك كله يعلن التسليم والقائين يوجب هذا إخطار نقابة المحامين لنسب ممامين جدد للدفاع عن التهم ول في هذا الإخطار ذكر قضائى أو اثنين ويوجه المامى الجديد ويطلب التأجيل للإطلاع أيضا في دور أو اثنين ويسرع على القضية ستة إلى الأثل على هذا النحو .. وعندما يجهز المامى للمرافعة يطلب منهم موكله الأصيل ويتوصله به .. ويأتي المامى الموكل ويطلب المرافعة وعندما تفرع يتقدم الدفاع يطلب به للمكة فهذا حق يعطيه له القائين .. وهكذا إلى أن يمر على القضية سنوات ويشمال الناس لما تأخر الحكم في القضية ؟ ومن الجائز أن ينشأوا الناس أو يتعاطلون مع المتهمين .. لذا مثلا أصدرت أحكاما بالسجن على ارمانيين بتهمة إغراق نوادى فيومير بدور سينما وكناش والقيام بعمليات تخريب في المجتمع في جلسة واحدة علما بأن أحداث القضية ترجع إلى عسى

القضايا ١٢ من هو صاحب المصلحة في تشجيع التطرف والارهاب في بلدنا .. هذه هي قضيتنا في هذا التحقيق ! أجمع رجال القضاء واستاذة القائين على أن الروع المطلوب للارهاب يحتاج إلى عدالة سريعة .. قال المستشار أحمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة الجنائيات يحتاج إلى ثورة للقضاء على بكة التناشى ووصلة خاصة في قضايا الارهاب .. قال الاستاذ الدكتور محمد المنفى استاذ ورئيس قسم القانون العام بجامعة عين شمس .. من يعتدى على سائح يضر بمصلحة المجتمع بأكمله ولابد من انتهاء التحقيقات وإجراء المحاكمات السريعة للمتهمين في غضون أسابيع قليلة .. قال المستشار عبدالمجيد محمود المامى العام الأول نيابة أمن الدولة العليا أن قانون الإجراءات الجنائية به ( شقوق ) يستغلها المأمين والمتهمون لتعطيل الفصل في

القضايا .. ويوجب سدد هذه الشقوق .. ويقطع مع هذا الرأي المستشار محمد عزت السيد ( رئيس محكمة شمال القاهرة ) أما المستشاران محمود سلامة ورئيس محكمة أمن الدولة العليا وعبدالله حنفي الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة فلهما رأي آخر .. يرى أن إجراءات المحكمة لا تمنى بل أن الفصل في قضايا الارهاب .. لكنها إجراءات لابد منها لكافة حق الدفاع حتى يضمن للقاضى قبل إصدار حكمه .. ونحن نثق معهم بأن العدل يجب أن يقوم على أساس سليم .. لكن ليس في قضايا الارهاب حالة استعجال !

هذا ما يؤكدنا لنا المستشار أحمد صلاح الدين بدور .. قال : سرعة الفصل في قضايا الارهاب أهم كثيرا من تشديد العقوبة على الجرمين .. لأن البلاء في تحقيق العدالة ظلم على كل من الجانبين والمجنى عليه سواء في قضايا الجنائيات أو قضايا المدني .. ولكي نفلز من الجرائم نريد من تشديدها لابد من سرعة الفصل في القضايا .. وعن سبب





# الأخبار

المصدر :

١٩٩٢ ١٠ ١٠

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

الدعوى ما يلجأ اليه المعلنون في بعض الأحيان من التمثال خلاف بينهم وبين هيئة المحكمة أو النيابة وطريق الاستعانة بمتجاني المحكمة أو مخاطبة نقابة المحامين لدى محاميهم .. ويأخذ المعلنون الجدد وقت للاطلاع مما يطول أمه الدعوى ..

## للطعنة أصابع

ويقرر المستشار محمد عزت السيد رئيس محكمة شمال القاهرة أن مثل هذه القضايا المسماة بقضايا الإرهاب عندما تهاجم إلى محاكم أمن الدولة العليا العادية لأنها تخضع لحكام قانون الإجراءات الجنائية المزدحم بالتقصير التي تكفل حقوق المتهمين بشكل يمكن استغلاله أو استغلاله على نحو يؤدي إلى البطلان في نظر الدعوى ومن الأفضل أن يتم أحالة هذه القضايا الخاصة بالإرهاب إلى محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، أو إلى المحاكم العسكرية للمحاكمة تشكلا خاصا .. لأن الإحالة إلى تعدد من هذه القضايا من المحاكم لا تخضع لإجراءات الطعن أمام محكمة القضاء وإنما تخضع لإجراءات أخرى أو الفصل من رئيس الجمهورية أو من القيادة العليا للقوات المسلحة ..

وتحتفل بتمسك الإرهاب والمصير على عدة ممرات مريرة لأحد من أهم القضايا التي تثار في هذه القضايا .. محاكم أمن الدولة العليا طوارئ والمحكمة العسكرية إذا استقر ذلك وبطريقة لا يفرق كل قضية .. لأنه يتم اختصار الإجراءات التالية لمصدر الحكم ويكون القرار في وقت قصير لا يتكبد الجرائم .. ويقرر المستشار محمد عزت السيد في حالة أحالة القضايا للزعم الأول من المحاكم وهي المحاكم العادية فإن الترخيص لتطبيق لائحة الفصل أن تدار المحكمة ومن الجلسات الأولى لهذه المحكمة رفقة الدفاع والنيابة مدع متينة لا تتجاوزها المحكمة لنظر القضية ويتم العمل في خلال هذه المدة .. وإذا احتاجت المحكمة استعانة المحكمة وقت قصير فلا بأس من مد الفترة أسبوعا أو أسبوعين لإنهاء المحاكمة ومصدر الأحكام .. ومن إجراء رد المحكمة يقول لنا لا رائق على القاء التخصيص الخاصة بهذه القضايا لأن النظام القضائي قائم على حرية المشتكنين التماسين إلى قاضيهم ..

## في الثاني العلامة

أما المستشار محمود سلامة رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فكان له رأي آخر .. يقول له اعتقد أنه ليس هناك شيء في الفصل في قضايا الإرهاب ولكنها إجراءات قانونية لابد منها فالمحكمة لابد أن تتحقق في

ويقرر المستشار عبد المجيد محمود الخامس العام الأول لتطبيق أمن الدولة العليا أي قضية تثار النيابة تكون عبارة عن بلاغ من جهة أمنية أو شكوى من الأفراد وتعرض على المسئول في النيابة المختصة ثم توزع على عضو أو أكثر من أعضاء النيابة ليأشرف التحقيق فيها تحت إشراف رئيسه .. بعد انتهاء التحقيق تاتي مرحلة التصرف في التحقيق وتكون إما بالحفظ وإما بالإحالة للمحكمة المختصة لتحدد لها دائرة نظرها وتاريخ نظر الدعوى وتزلي الدائرة إجراءات المحاكمة .. مشكلة طول الإجراءات وبطء العدالة تتولد في مرحلة المحاكمة ولا تظهر في مرحلة التحقيق فأعضاء النيابة لا يبدون وسعا في استكمال كل جوانب التحقيق وهم عموما على إنهاءه بسرعة فلم حرية الحركة إلا أو نهارا لأن هذا واجبههم وهم لا يقصرون في هذا الواجب .. حتى الإجراء المناهض للنيابة مثل الخبراء الفنيين وبطء الشرعي ومصلحة الدولة الجنائية تؤدي عليها بالتقصير والمثابرة المستمرة بينها وبين النيابة وبالسرعة المطلوبة .. استطاع أن يرجع لهية المحكمة أو نما يرجع لسوء استغلال الشكوى التي يمتنعها قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين ويقال الدفاع الملوك عنهم .. كالإصرار على مناقشة شهود معينين وقد يكون ما يشهدون به ليس له تأثير واضح في الدعوى وأيضا سوء استعمال الحق في طلب رد المحكمة فيحدث أن ترحل الهيئة التي تنظر الدعوى إلى محكمة أخرى فنظر طلب الرد فيكون الرد المحكمة الأصلية أن تواصل نظر الدعوى إلا بعد الفصل في قضية الرد .. أيضا مما يصل الفصل في قضايا أمن الدولة العليا أن المدعين اعتادوا إبداء التعدي من الفروع المشكلة الخاصة بولاية المحكمة بنظر مثل هذا القضايا والدفع بطلبات قانونية وقرارات جمهورية وفرائين استقرت عليها أحكام القضاء على صحتها وشرعيتها واستوزيتها كمثل الدفع بطلبات قانونية الطوارئ والدفع بطلبات إعلان حالة الطوارئ وعدم اختصاص محكمة الطوارئ بكل هذه الفروع استقر للقضاء على مختلف درجاته بداية من المحكمة الدستورية

ومحكمة النقض وأحكام محاكم الطوارئ .. ولا يبرح في القانون نص وشريعته .. ولا يوجد في القانون نص يمنع الدفاع من استعمال هذا الحق في الدفاع وهي دفع تستلزم الفصل فيها مبدأ لا التحول في موضوع الدعوى .. أيضا مما يصل سير

المختدة مثلا مدى الحياة وفي البلاد العربية أيضا وكان عددا قليلا في المحاكم المختلطة أكثر من ١٠ سنة

## الاعتداء على السياح

أما الدكتور محمد مبرني خري الخامس والإستاذ ورئيس قسم القانون يحول عن شمس يقول أنه يجب أن يكون الردع سريعا في قضايا الإرهاب فأردع أهم جانب في العنصرية، ولكم في الفصائل حياة يا أولي الألباب ولكم تتلقون .. الذي يعتدي على سائح يضر بمصلحة مجتمع بأكمله ولابد من انتباهه التحقيقات بسرعة وإجراء محاكمة سريعة وفورية واستمرار المحاكمة دون تأجيل مع تقديم فرص الدفاع وتصدر الأحكام في خلال أسابيع قليلة حفاظا على أمن وسلامة المجتمع .. وأنا أرى أنه لابد من تخصيص نواب خاصة لمحاكم أمن الدولة العليا تتفرع تماما مثل هذه القضايا ويحدد لها عدد القضاة لإنهاء المكن من المحاكمة وإصدار الحكم .. ومن يمكن أن تضيق لها إجراءات خاصة بها كالمشتراك بعض القضايا العسكرية في المحاكمة بمعنى أن يكون أحد القضاة في هيئة القضاء عسكريا .. أما بالنسبة للإحالة للمحاكم العسكرية فهناك بعض الشكوك في دستورية المحاكم العسكرية لبعض تقصيرات نصوص الدستور نوصي بعدم استنزاف مثل هذه المحاكم العسكرية .. أما بالنسبة لرد المحكمة فإنه ثبت بالدليل القاطع أن ٩٩٪ من طلبات الرد تكون وسيلة لإخالة أحد المتقاضين وأنا أرى أن يعمل القانون في هذه الحالة بأن يعطي للمحكمة سلطة الاستمرار في نظر الدعوى إذا استعملت المحكمة المصنوعة منه هو الاستمرار وإضاعة الوقت وتصدر حكمه برفض الرد ويتم النظر في طلب الرد من محكمة أخرى بعد الحكم إذا كان حكما بالإعدام فلا تلتزم العنصرية إلا بعد الفصل في طلب الرد ..







القضية من بدايتها لكي يضمن  
الجاني والمجنى عليه لتحقيق العدالة  
فانا عندما استعفي الشاهد أسأله  
أمام الجميع ويسأله الدفاع لكي  
يضمن المثلهم والمحاكمة تكون علنية  
أبداً الحقيقة فنحن حريصون على  
عدم أدانة بريء .. ولا يمكن التقليل  
من الضمانات فلا بد أن تستمر كالمسألة  
ولا يجب أن تؤخذ الضمانات وسيلة  
لتعطيل القضايا .  
هذه هي إقتراحات رجال القضاء  
أسرعة الفصل في قضايا الإرهاب ..  
وهذه هي هيبة وأخلاق القضاة  
الاجرامات الجنائية رغم تعقيداتها  
الاعتراف .. فهل يقوم المستشار القانوني  
سيف النصر وزير العدل بالاستجابة  
لآراء رجال القضاء .











Biblioteka Narodna



0304861